من ملفات الارهاب الصهيوني في فلسطين

٢

مجازر وممارسات
١٩٣٦ - ١٩٨٣

دراسة موثقة

اعداد : غازي السعدي

دار الجليل للنشر - عمان



تصميم الغلاف الفنان : عاهد حدادين

الطبعة الأولى

دار الجليل للنشر ـ عمان
ص.ب ٨٩٧٢ ـ تلفون ٦٦٧٦٢٧

حزيران ١٩٨٥

من ملفات الإرهاب الصهيوني في فلسطين «٢»

مجازر وممارسات

١٩٣٦ - ١٩٨٣

دراسة موثقة

إعداد

غازي السعدي



عمان - ص ب ٨٩٧٢ تلفون ٦٦٧٦٢٧ تلكس ٢٣٠٣١

مقدمــــــــة

اذا كان الارهــاب نزعــة شاذة في السلوك البشــري، فهـو ليس كذلك في العرف الصهيوني، الذي يعتبر الارهاب ركيزة، يستند اليها نظام حياة الفرد والمجتمع الصهيوني..

وعبر عقود طويلة من عمر الانسانية، مارس بنو اسرائيل مختلف انواع الارهاب، وبنوا جسور التفاهم مع الحركات والدول، التي تتخذ من الارهاب منهجاً، فجمعوا من هنا وهناك، ضروبا جديدة من الارهاب، اضافة الى ما تفتق عنه الذهن الصهيوني من نوازع الحقد والشر، لتنصهركلها في بوتقة واحدة... بوتقة الارهاب الصهيوني.. الذي لا يضاهيه ارهاب.

وحتى يضمنــوا لارهابهم الشرعية، جند الحاخامون انفسهم، فحرفوا القلم عن مواضعه في التوراة، ليخرجوا بنصوص مزعومة، تبارك الارهاب، وتدعم القتل والتشريد، وتبيح هدر كرامة الانسان، اي انسان، الا الذين كان لهم «شرف» الانتساب الى «شعب الله المختار»...

لقد ثبت بما لا يدع مجالا للشك، أن الصهيونية قد تحالفت مع النازية، قبيل الحرب العــالميــة، ليلتقي الفكــران، الصهيــوني والنــازي، على طريق واحدة، تحقق مصالح الطرفين، مما افسح المجال امام الصهيونية، لان تختط طريقا ارهابية جديدة، هي مزيج من الفكرين، وذات طابع صهيوني، اكثر ايلاماً، واشد فتكاً... وحين يلجأ الصهاينة الى العزف «الحزين» على لحن «الكارثة» المزعومة، فهم انما يوظفون ارهابهم لابتزاز المال، واستدرار عواطف الدول والشعوب، لكسب المزيد من الدعم السياسي لترسيخ كيانهم الصهيوني الهزيل..

وثمة تعاون آخر ساد علاقات الصهيونية مع الحلفاء، وعلى رأسهم بريطانيا، التي ارست دعــائم اغتصــاب فلســطين، حيث لم تجـد الصهيـونية حرجاً في التعاون مع النقيضين، ما دامت.. الغاية تبرر الوسيلة...

واذا كنا نلمح الاصابع الصهيونية على مناهج الارهاب في العالم، فان بصماتها في فلسطين، لن تمحوها الايام. . اذ رافقت تواجد اليهود على الارض الفلسطينية الى ان قامت «دولتهم» على انقاض شعب تضرب جذوره عميقاً في الارض، لا يقتلعها زعم زاعم. .

ومن سخريات القدر، حقا، أن تتبنى تلك الحفنة الارهابية، مواقف مناوئة للعنصرية تارة، واخــرى منــاهضــة للارهــاب تارة اخــرى، فيما تمارس على ارض الواقع التفرقة العنصــريــة ضد الشعب الفلسطيني، وضد فئات من «الشعب» اليهودي، في محاولة لطمس الحقائق، وتعمية الدول والشعوب، وتشويه التاريخ.

لقد استطاع قادة الصهيونية، ان يقنعوا انفسهم ومؤيديهم على حد سواء، ان ارهابهم هو حق مشروع للدفاع عن النفس، اما اعمال المقاومة العربية الفلسطينية التي تجاهد في سبيل الحصول على الحقوق الفلسطينية، في وطن الفلسطينيين الذي شردوا منه، فهو الارهاب، وفي ذلك قلب للحقائق، وسخرية من العقل الانساني، الذي اخذت تنجلي امامه الامور، ليرسم علامات استفهام كبرى، بالرغم من التاييد المطلق للولايات المتحدة... الدولة الكبرى...

ان مآسي الاجرام والارهاب، التي تحفل بها السجلات الصهيونية، ضد الشعب الفلسطيني خاصة، والعربي عامة، من الكثرة بحيث لا يمكن حصرها في كتاب، او سلسلة كتب، ومع ذلك، فان حيثيات هذا الكتاب، لا تعدو كونها انموذجاً، وليست كل ما اقترفته اليد الصهيونية الآثمة، عبر حقبة محدودة من الزمن، ضد الشعب الفلسطيني، على ارضه في فلسطين، وعلى ارض المهجر في المجتمعات، لا تفرق بين رجل وامراة، شاب وشيخ، مقاتل ومسالم...

انها بعض من كل الحقائق، التي تدمغ افتراءات الصهيونية، وتفضح ممارساتها، على ارض فلسطين قبل وبعد الاغتصاب، وفي الارض المحتلة عام ١٩٦٧، وفي لبنان وغيره من الدول العربية ، وحيثما تواجد الشعب الفلسطيني...

انها وقائع ارهابية صهيونية، تتحدث عن نفسها، رغم انها قطر من غمر، نورد تفاصيلها في هذا الجزء الثاني من سلسلة نامل ان تكتمل حلقاتها، في اجزاء أخرى قادمة..

والله الموفق

((دار الجليل))

مدخل

تاريخ الارهاب الصهيوني في فلسطين المحتلة

- مقدمة (لمحة تاريخية عن العنف والارهاب في الفكر الصهيوني)
- التعاون النازي - الصهيوني
- لمحة تاريخية

كان الارهاب الصهيوني على مدى اكثر من نصف قرن احد المكونات الرئيسية للسياسة الصهيونية. وقد اقترن قيام الكيان الصهيوني، كدولة،بأبشع أشكال الارهاب الذي مارسته الحركة الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني والشعوب العربية المجاورة، وضد كل من حاول ويحاول ان يعرقل تحقيق اهدافها. وكان ارهابا مدروسا ومنظما، مارسته المنظمات الارهابية الصهيونية في البداية ثم مارسه الكيان الصهيوني بعد زرعه في فلسطين.

وسجل الحركة الصهيونية حافل بسلسلة طويلة من جرائم الارهاب والقتل الجماعي، ضد الشعب الفلسطيني، بشكل خاص، والامة العربية بشكل عام، على امتداد عشرات السنين الماضية. فالصهيونية والارهاب متلازمان، ووجهان لحقيقة واحدة. والارهاب بالنسبة للحركة الصهيونية اسلوب عمل، اضافة الى كونه من مقومات ايديولوجيتها. فالايديولوجية الصهيونية التي تحمل في ثناياها كل مبررات العدوان والارهاب، تتمحور، حول الزعم بان خلاص اليهود يكمن في هجرتهم الى فلسطين، واغتصابها، واقامة وطنهم القومي فيها، على حساب شعبها العربي وحقوقه. وليس لدى الحركة الصهيونية ما تقوله لاتباعها، سوى الافكار التي تستهدف تعبئتهم تعبئة عدوانية، وتقول لهم بأنهم مكروهون ومهددون بالابادة، وليس لهم من سبيل للدفاع عن أنفسهم سوى قتل الآخرين، والاعتداء على حقوقهم، وسلبها.

والصهيونية، فكرا وممارسة تعني رفض اندماج اليهود في مجتمعاتهم، والهجرة الى فلسطين والاستيطان فيها، والعمل على تهويدها وتحويلها الى دولة يهودية ومن ثم التوسع على حساب الاراضي العربية المجاورة وشن الاعتداءات عليها تحت ذريعة الامن حينا وباسم الحقوق اليهودية المزعومة حينا آخر.

وقد جسد قادة الحركة الصهيونية، وزعماء الكيان الصهيوني ويجسدون هذه المعاني في كتاباتهم وشعاراتهم وتصريحاتهم، فمجدوا الارهاب، وتفاخروا باعمال القتل، ودعوا تحت مختلف الشعارات الى طرد الشعب الفلسطيني من بلاده، والى اعتماد الارهاب والقتل، وسيلة اساسية لتحقيق هذه الغاية.

وتعود جذور الارهاب الصهيوني، الى مئات بل الاف السنين قبل تأسيس الكيان الصهيوني. ولو قرأنا التلمود لوجدناه يؤكد ان الارهاب اداة مشروعة في السياسة، وهو بذلك يؤكد القاعدة السياسية المعروفة «الغاية تبرر الوسيلة» فعندما دخل اليهود اريحا، تحت قيادة ملكهم يوشع، في العام الالف قبل الميلاد، اعملوا السيف في رقاب سكانها، وكان شعارهم حينذاك القتل.. القتل. واليهودية تحلل القتل كوسيلة للوصول الى الاهداف المطلوبة، ويؤكد الارهابي مناحم بيغن في مذكراته:

«اننـا كصهاينة نقتنع بفعالية الابادة الجسدية، من اجل التخلص من أولئك الذين يريدون جعل حياتنا صعبة».

ولفترة طويلة عبر التاريخ، اتخذ اليهود مواقف غريبة، ويرى «كلوب باشا» في كتـابه «السلام في الارض المقدسة»، الصادر في لندن عام ١٩٧١، ان اليهود هم المسؤولون عن الحوادث الدموية، بينهم وبين المسيحيين ذلك لأن اليهود اضطهدوا المسيحيين في بدء الدعوة المسيحية. وفي سنة ٩٠ ميلادية، امر حاخام اليهود «بلعن المسيحيين يوميا في الكنس اليهودية، والعمل على التخلص منهم». واكد كلوب باشا في كتابه المذكور، ان البلاد المقدسة كانت تغرق في الدماء، في الفترات التي يستولي فيها اليهود على الحكم.

ونظرة سريعة الى التاريخ ترينا كيف ان اليهود الذين خدموا الفراعنة ٢٠٠ سنة، انحازوا الى صف الاسكندر المقدوني في الوقت الملائم، وبعد ان خدموا البطالسة ثلاثـة قرون، تحولوا الى صف يوليوس قيصـر في الوقت الملائم ايضا، ليحصلوا على امتيـازات خاصة من الرومان. واخيرا تحول اليهود من موالاة بريطانيا، الى موالاة الولايات المتحدة الامريكية، مما يؤكد ان الغاية عندهم تبرز الوسيلة.

وجـاءت احداث فلسطين لتؤكد منطق الارهاب الصهيوني، فقد أكد الارهابي مناحيم بيغن في مذكراته، «ان المنظمات الارهابية الصهيونية، هي التي قامت بطرد العرب، وهي التي نظمت عملية القتل والطرد». ويؤكد روزنبرغ في كتابه «حول مكانة الارهاب في التفكير اليهودي» الصادر في المانيا عام ١٩٤٢، ان النفسية اليهودية نفسية شريرة، لا تقبل السلام وهي لذلك نفسية عدوانية، فان لم تجد من تقتله قتلت نفسها، ويعزي روزنبرغ في كتابه، حب القتل والارهاب عند اليهود، الى الاسباب التالية:

(١) ان الدين اليهودي خال من التسامح، فهو لا يعترف بأية ديانة اخرى، وهو بذلك عكس الديـانـة المسيحيـة والاسـلام. ولان اليهود يعتبرون دينهم هو الدين الصحيح فقط، فانهم يحتقرون ويكرهون الاديان الاخرى «نظريـة شعب الله المختار».

(٢) رغبة اليهود في الكسب المتواصل، وجمع المال والذهب، وجمع كل شيء ممكن وذلك حسب المبدأ «اكثر ما يمكن باقل ما يمكن».

(٣) رؤية اليهود في كل ما هو غير يهودي، عدوا طبيعيا لهم، يجب قتله والتخلص منه. وتتجسد الايديولوجية الصهيونية في العقيدة الاساسية للديانة اليهودية التي تتمثل في احتقار الاشخاص الدين هم من أصل غير يهودي، حيث يطلق اليهود على من هو غير يهودي اسم «غوي»، وجمعها «غوييم».

وفي اواخر القرن التاسع عشر، ومع اشتداد حركة القوميات الداعية الى «كيان الشعب المستقل»، ففي المانيا انطلقت اصوات تقول· «نحن المان، ونريد دولة وارضا لشعبنا الالماني» وفي روسيا بزغت شمس القومية الروسية، وفي فرنسا وبريطانيا وغيرها من الدول اشتدت حركة الدعوة الى القومية، شعر اليهود بخطورة الموقف، فانتشر المفكرون بينهم، يدعون الى عقد مؤتمر يهودي شامل، يقرر مصير الشعب اليهودي، خاصة في ضوء النظرة الى اليهود في الدول الاوروبية، بسبب اخلاقياتهم وتصرفاتهم وممارساتهم القائمة على الاستقلال والخداع والخيانة.

فعقد عام ١٨٩٧ المؤتمر الاول في «بازل» في سويسرا وانبثقت عنه·

١ ـ قرارات سرية عرفت باسم بروتوكولات حكماء صهيون.

٢ ـ منظمة سرية لمحتلف الامور.

وقد جاء في موضوع «الارهاب» على لسان حكماء صهيون، ما مفاده «ان الارهاب اداة سياسية، نلجأ لاستعمالها حين نرى ان عدونا يريد الخلاص منا. وقد أكد هذه القاعدة، احد المسؤولين الصهاينة، معللا الهجوم على بيروت، وقتل ثلاثة من كبار قادة منظمة التحرير الفلسطينية، بقوله. «لقد قررنا ابادة الفلسطينيين لانهم قرروا ابادتنا.. ولا تراجع عن هذا القرار».

ولم يكتف حكماء صهيون بتأكيد هذا النوع من الارهاب الذي عرف باسم «الارهاب الوقائي»، بل اكدوا ضرورة وجود «الارهاب المدمر»، والقاضي بسحق كل ما هو معاد لليهود او للصهيونية، وجاء في احد بروتوكولات حكماء صهيون·

«على المناضلين الصهاينة بث الرعب والخوف في البلاد المسيحية، والعمل على القضاء على الديانة المسيحية، والديانات الاخرى، التي تحتوي تعاليمها على نصوص معادية لليهودية» وقد شكل مؤتمر حكماء صهيون لجنة، لوضع استراتيجية ارهابية على المدى الطويل، وبين القرارات التي اتخذتها هذه اللجنة· تشكيل جناح للارهاب السياسي. حيث اوعز حكماء صهيون، الى كافة اليهود من اصحاب النفوذ، ان يحاولوا السيطرة على كافة المرافق الاقتصادية، واوعزوا الى ما يسمى «باليهود البروليتاريا»، ان يتغلغلوا في صفوف النقابات العمالية، وفوق ذلك أنشأوا فرقا خاصة للتجسس، وفرقا خاصة لتصفية المعارضين والمناوئين لليهودية، وقد حدثت فضائح سياسية عديدة، راح ضحيتها رجال سياسة اوروبيون، تبين فيما بعد، ان هؤلاء الضحايا قد رفضوا الضغوط اليهودية، لاتباع سياسة اقتصادية، تتماشى والاطماع الصهيونية.

واستراتيجية الارهاب السياسي، تمثلت في خلق الصراعات الحزبية، في كل بلد يتواجد فيه اليهود باعداد كبيرة، مثل المانيا الغربية وبريطانيا والولايات المتحدة الامريكية.

كذلك شكلت المؤتمرات الصهيونية، بناء على تعليمات بروتوكولات حكماء صهيون، عدة شبكات للتجسس، واستراتيجية هذا النوع من الارهاب، قائمة على ضرورة «الازدواجية في التجسس». فهناك يهود تجسسوا لصالح هتلر ضد روسيا وامريكا، ويهود اخرون تجسسوا لصالح امريكا وروسيا ضد هتلر. وبعد الحرب العالمية الثانية، نجحت شبكات التجسس اليهودية في قتل العلماء الالمان، وخطفهم الى مناطق مختلفة من العالم. ففي سنة ١٩٤٩، نقل اليهودي فوكس وزوجته سر القنبلة الذرية الى روسيا، حتى يتبنى السوفييت قضية اليهود في فلسطين ويساعدوهم.

كما نصت تعليمات بروتوكولات حكماء صهيون، على ضرورة تمثيل اليهود في كل معسكر فكري مهما كانت الظروف والاحوال. وبعد الحربين العالميتين، انخرط اليهود في الصراع العقائدي الدولي، فاصبح منهم اكبر قادة الحركة الشيوعية.، مثل تروتسكي نائب لينين، في روسيا، وشتوكر في تشيكوسلوفاكيا، كما اصبح منهم اكبر قادة الحركة الراسمالية، امثال روتشيلد في فرنسا.

وقد اتضح لقادة الحركة الصهيونية، الذين خططوا وعملوا لاقامة الكيان الصهيوني في فلسطين، استحالة القيام بعمل من هذا النوع، دون اعتماد لغة القوة والسلاح، وقد برز هذا الادراك في كتابات قادة الحركة الصهيونية الاوائل، وفي تصوراتهم للكيفية التي ستتحقق بها اهداف المنظمة الصهيونية العالمية في اعقاب مؤتمرها الاول الذي عقد في سويسرا عام ١٨٩٧.

ويعتبر كلاتزكن، وهو احد المفكرين الصهاينة، ان الشيء الجديد الذي طرحته الصهيونية، هو تعريفها الجغرافي للقومية اليهودية. وقال بان الصهيونية، لا تسعى لاقامة مركز للقيم الروحية للدين اليهودي، فاحتلال فلسطين، واقامة دولة فيها، هو غاية في حد ذاتها.

اما ليوبنسكر فقد قال عام ١٨٨١، ان الحل العملي الوحيد للاسامية، هو في ان ينظم اليهود قواهم لايجاد وطن خاص بهم، مستعينين في ذلك باية قوة كانت...

ويشكل كتاب «الدولة اليهودية» لتيودور هرتسل، الذي يعتبر اب الحركة الصهيونية، احد الدعائم الرئيسية للفكرة الصهيونية، واحدى القرائن التي تثبت ارتباط الصهيونية بالعنف، طريقا للوصول الى اهدافها. ويقول هرتسل في هذا الكتاب «ان الانسان مهما بلغ من الثراء والقوة، غير قادر وحده على اقتلاع شعب من ارضه. الفكرة وحدها، تستطيع ان تفعل ذلك.. وفكرة الدولة تمتلك، بالتأكيد، هذه القوة» ودعا

هرتسل الى: «حمل السلاح ضد بحر من المشاكل - التي ستثيرها محاولات بناء الدولة اليهودية - وبالتصدي لها، يمكن انهاؤها».

ان بناء الدولة اليهودية، لا يمكن ان يتم، في تصور هرتسل، وفق الاسلوب الذي كان يصلح لغرض من هذا النوع، قبل الف سنة، اذ: «انه من السخف ان نعود الى الوراء، الى المستويات الاولى من الحضارة، كما يدعو بعض اليهود». «لنفترض مثلاً» يقول هرتسل: «اننا نريد ان نطهر بلدا من الوحوش الضارية، طبعا، لن نحمل القوس والرمح ونذهب فرادى في اثر الدببة، كما كان الاسلوب في القرن الخامس في اوروبا، بل سننظم حملة صيد جماعية ضخمة ومجهزة، ونطرد الحيوانات ونرمي وسطها قنابل شديدة الانفجار» هكذا تصور هرتسل بناء الدولة اليهودية، بالسلاح والعنف الجماعي المنظم، بوساطة جيش من «الرجال اليائسين، الذين هم افضل الغزاة، ذلك لان الشعب اليهودي يخسر ارتباط ابنائه، الذين يعيشون في استقرار سياسي» ولهذا فان الظلم والاضطهاد، بالنسبة لهرتسل، هما اكثر فائدة للحركة الصهيونية لانهما لا يخلقان الجو المناسب والمساعد على الاندماج في المجتمعات الاوروبية وغيرها.

كذلك ابدى المفكر الصهيوني ميخائيل بيرويشفسكي (١٨٦٥ - ١٩٢١)، ابدى استغرابه من قول حكماء اسرائيل: «ان السيف والكتاب انزلا من السماء سوية» وذلك «لانه من الواضح ان كلا منهما يناقض الاخر، بل ويقضي عليه كليا. ان الفترة التي يعيشها الشعب اليهودي هي فترة عصيبة، وفي مثل هذه الفترات يعيش الرجال والامم بالسيف، وليس بالكتاب، ان السيف ليس شيئا مجردا او بعيدا عن الحياة، انه تجسيد مادي للحياة، في انقى معانيها، اما الكتاب فليس كذلك»

وفي عام ١٩٠٤ كتب الزعيم الصهيوني اوسشكين: «من أجل تأسيس حياة مستقلة للطائفة اليهودية في فلسطين، او على الاصح، تأسيس دولة يهودية في فلسطين، من المحتم، بالدرجة الاولى، ان تكون جميع اراضي فلسطين، او معظمها، ملكاً لشعب اسرائيل، وبدون حق ملكية الارض، لا تكون فلسطين يهودية ابدا، ومهما كان عدد اليهود في المدن والقرى.. لكن كيف الحصول على ملكية الارض؟ حسب الاساليب المتبعة في العالم، هناك ثلاث طرق أولاً بالقوة - بواسطة الاحتلال العسكري او بمعنى آخر بواسطة اغتصاب الارض من اصحابها. ثانيا. بالقسر، اي بمصادرة الاراضي على يد الحكومة. ثالثا: بشراء الاراضي من اصحابها.

وفي عام ١٩٠٨، كتب زعيم صهيوني آخر، هو يسرائيل زانغفيل، يقول في مقال له بعنوان «الصهيونية اليوم»: «فلسطين المطلوبة، مكتظة بالسكان، والبدائل المفتوحة امام الصهيونية محصورة في: اما الحصول على فلسطين بقوة السيف، واما التورط ببقاء عدد كبير من السكان الغرباء، معظمهم من المسلمين المعادين».

وقد ترك هذا الاتجاه الرامي الى التركيز على الجوانب الدامية في حياة الشعب اليهودي، والى ابراز الدور الهام والرئيسي للقوة في حياة هذا الشعب، تأثيرا واضحا على افكار الزعماء الصهاينة في الفترة اللاحقة وهكذا نرى فلاديمير جابوتنسكي زعيم الحركة الصهيونية التحريفية، وزعيم بيغن ومعلمه الروحي، يكرر ويؤكد ما قاله بيرويشفسكي، حول الدور التاريخي للسيف، وما يرمز اليه في حياة الشعب اليهودي، لكن جابوتنسكي امتاز عن سابقيه، بانه ترجم ايمانه بالسيف الى لغة عملية، والى مؤسسات فعلية. وفي الثلاثينات، بعد ان احتل الصهاينة بمساعدة سلطات الانتداب البريطاني مواقع كثيرة في فلسطين كتب يقول: «فلسطين يجب ان تكون لليهود، وينبغي استخدام كل الطرق لحمل العرب بالتدريج على الرحيل، يجب ان تكون هذه سياستنا المستمرة التي لا ينتابها الكلل.. سوف نطرد العرب من فلسطين والاردن الى صحاريهم، وسنقيم دولة يهودية على ضفاف الاردن اولا، وخارج حدود فلسطين بعد ذلك» ودعا جابوتنسكي الشباب اليهودي الى تذكر المعارك البطولية لليهود القدماء، والى ملء انفسهم بالروح العسكرية، واحياء اسماء «بيتار» «وماسادة» وهي اسماء آخر التحصينات اليهودية قبل الاف السنين، كل ذلك ليوقظ الاعتزاز بالاعمال الحربية، وبالقتال وبالسلاح. واعتبر جابوتنسكي ان اولئك الذين يموتون وهم يحاربون العرب في فلسطين، يجب ان يبقوا نماذج لا تغيب ابدا عن عقول الشباب اليهودي.

وطالب جابوتنسكي، بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى، باقامة نظام في فلسطين، يسهل الهجرة الواسعة اليها، حتى يصبح اليهود اغلبية فيها ان نظاما استعماريا من هذا النمط، يتطلب قوى مسلحة، تتصدى لمقاومة سكان فلسطين الاصليين، وتتجاهل حقوقهم المشروعة. ورفض جابوتنسكي المساعي التي بذلها هرتسل لتأمين اعتراف دولي، وفق القانون العام، بالدولة اليهودية، لانه مقتنع بان العرب لا يمكن ان يقبلوا بسيطرة يهودية في فلسطين، وبالتالي فان اتباع خطط الاستعمار الاوروبية، هي افضل السبل امام الحركة الصهيونية لاحتلال فلسطين. وقد تأثر جابوتنسكي بشكل عميق بالافكار والاساليب الفاشية عقب ظهورها بعد الحرب العالمية الاولى، وبواقعية سياسة البطش والقسوة وفاعليتها.

وقد طبقت اراء وافكار جابوتنسكي بحذافيرها، وبكل ما فيها من مطامع توسعية فاشية، وبكل ما تحمل من عنف وبطش وارهاب، ولعل في حاييم وايزمان، اول رئيس لدويلة الكيان الصهيوني، خير شاهد على تطبيق اراء وافكار جابوتنسكي. يقول وايزمان في مذكراته «التجربة والخطأ»، في وصف الجو في فلسطين عام ١٩١٤، ما يلي: «يستطيع المرء ان يلمس هنا وهناك تحللا للاخلاقية الصهيونية التقليدية، ويلمس

بدلا منها مسحة من الروح العسكرية، وارتماء في احضانها، بل واكثر من ذلك لجوءاً الى العنف والارهاب، واستعدادا للتعاون مع الشر، كقوة لها فوائدها، في تحقيق الوطن القومي لليهود». وقد كتب الكولونيل الانكليزي الصهيونيماينر تزهاجن، الذي كان مسؤولا عن الشؤون السياسية في فلسطين في بداية الانتداب البريطاني، والذي لعب دورا بارزا في خدمة الحركة الصهيونية، كتب هذه الملاحظات عن وايزمان

* ان وايزمان عدو عنيف بطبيعته للعرب، ان كلمة يهودي او صهيوني تعني بالنسبة له التقدم، وقلب النظام القائم في فلسطين، اما كلمة عربي فتعني الركود واللاخلاقية والحكومة المتعفنة، والمجتمع الفاسد غير الامين.
* قال لي وايزمان، ان الدولة اليهودية يجب ان تمتد عبر شرقي نهر الاردن، والا فان فلسطين لن تتسع لملايين اليهود الذين سيهاجرون اليها.
* «تكلم هربرت صموئيل ـ اول مندوب سام بريطاني الى فلسطين ـ واكد على الحاجة الى التعاون مع العرب، وقال ان اليهود لن يحرزوا اي نجاح في فلسطين، دون كسب جانب العرب، وهنا نظر وايزمان الي وغمز بعينيه، استخفافا بالتعاون الذي سيقوم بين النسناس والارنب.
* ان وايزمان يخفي فهمه الحقيقي للصهيونية، ولاحلامه في فلسطين يهودية. وهو مقتنع تماما، بان الدولة اليهودية هي الهدف الكلي للصهيونية، وهذا هو بالضبط ما يعمل له وايزمان.

وبينما وايزمان يعمل في الخارج، وعلى الصعيد السياسي ويبشر بالتدرج في تحقيق الاهداف الصهيونية، كان، حاييم اروزولوف، احد مؤسسي حزب الماباي، يعلن عام ١٩٣٢ ان الهدف اليهودي القومي، لا يمكن ان يتحقق عبر تقدم متدرج، وقال ان الوقت قد حان، ليدرك اليهود ان عليهم واجبا غير بناء قوتهم، والمحافظة عليها، ان يجربوا هذه القوة، ان يقذفوا بها في المعترك، حتى يستطيعوا بالتالي، فرض مكسب سياسي جديد، يسهل انجاز الاهداف الصهيونية.

ويأتي دافيد بن غوريون، ليكمل اتجاه الحركة الصهيونية نحو العنف والقوة وسيلة لتحقيق اهدافها، وقد كتب بن غوريون عام ١٩٥٤ في مقدمة كتاب «تاريخ الهاجاناه» الذي اصدرته المنظمة الصهيونية العالمية يقول: «من الواضح ان انجلترا تعود للانكليز»، ومصر للمصريين، وفلسطين لليهود، وفي بلادنا هناك فقط مكان لليهود، وسوف نقول للعرب اخرجوا، فاذا لم يوافقوا، واذا قاوموا فسوف نخرجهم بالقوة». ويلخص ابا ايبان، وزير خارجية اسرائيل الاسبق، اسلوب عمل وتفكير بن غوريون بما يلي: «حدد هدفك اولا، واعلن عن حاجتك، ثم قل ما تريد، وبعد ذلك، ادرس العقبات. يجب ان تخضع العقبات للهدف، ولا يمكن باي حال من الاحوال ترك الهدف بسبب الصعوبات التي تعترض تحقيقه». وهكذا فان بن غوريون، وفقا لهذا

المنطق، يرفض الاعتراض على اللجوء الى العنف، او الى ايـة وسيلة اخـرى، في سبيل تحقيق الاهداف الصهيونية. ويعبر بنفسه عن ايمانه بالحـرب حين يقول: «ان الوضع في فلسطين، لا يمكن ان يسوى الا بالقوة العسكرية، الحرب حـرب، وبالتالي فان عودة العرب الى يافاليست ظلما، وانما خطيئة كبرى». وقـد ابدى بن غوريون محبة شديدة لالياهو جولومب، المفكر الصهيوني، الذي اعـد نفسه ليصبح خبيرا عسكريا، لانه مقتنع بان اليهود سيحاربون، يوما مـا، في سبيل اقامة دولة لهم في فلسطين.

اما الارهابي مناحيم بيغن، رئيس وزراء العدو الاسبق، وزعيم منظمة «اتسل» الارهابيـة سابقا، والذي تفاخر في كتابه «الثورة» بمجازر هذه العصابة ضـد العرب، ويصف الارهاب بانه كان الطريق الوحيدة الفعالة لتأمين ما يسميه «الاهداف اليهودية القـوميـة» في فلسـطين، فهـو شبيه بجابوتنسكي، في الاعلان صراحـة عن نياته العـدوانيـة، وايمانه المتطرف بالعنف والارهاب، وقد كتب يقول في ٢٨ تشرين اول ١٩٥٦ عشية العدوان الثلاثي عـلى مصر: «ينبغي عليكم، ايها الاسرائيليون، ان لا تلينوا ابـدا عندما تقتلون اعداءكم، ينبغي ان لا تأخذكم بهم رحمة، حتى ندمّر ما يسمى بالثقافة العربية، التي ستبنى على انقاضها حضارتنا». ويعتبر الارهابي بيغن اساليب العنف التي لجأت اليها العصابات الصهيونية قبل عام ١٩٤٨، هـي الطريق الوحيدة الفعالة لتأمين الاهداف اليهودية في فلسطين. ويضيف بان هذه الاساليب الارهابية، قـد اشبعت رغبة جارفة مكبوتة عند اليهود للانتقام.

وفي عام ١٩٦٧، كتب يوسف فايتس، الذي كان مسـؤولا كبيـرا في الوكالة اليهودية، لمـدة تزيد عن الثلاثين عاماً، والذي عمل بين عامي ١٩٥١ ـ ١٩٧٣، نائبا لرئيس مجلس ادارة الصنـدوق القـومي اليهـودي، ومستشـارا لرئيس الحكـومـة الاسرائيلية، كتب مستشهدا بما سجله في مذكراته عام ١٩٤٠، حول ضرورة طرد السكان العرب من فلسطين يقول «بيننا وبين انفسنا، يجب ان يكون واضحا، انـه لا يوجد مكان في البلاد لشعبين معـاً، فمـع وجود العرب، سوف لن نتمكن من تحقيق هدفنا في أن نكون شعبا مستقلا في هـذه البلاد، ان الحل الوحيد هو ان تصبح ارض اسرائيل، على الاقل، بدون عرب، ولا توجد طريقة اخرى لتحقيق ذلك، غير نقل العرب من هنا الى الدول العربية المجاورة، نقلهم جميعا، بحيث لا تبقى قرية واحدة ولا قبيلة واحدة.

وفي عام ١٩٧٣ صرح موشي دايان، وكان انذاك وزيرا للدفاع، قائلا: «لا ارى كيف يمكن ان نقيم دولة يهودية، دون ان ندوس على المحاصيل: سيادة محل سيادة، ويهود يقيمون في مكان اقام فيه العرب فقط، لانه اذا قلنا، انـه من أجل توطين يهود في مكان اقام فيه العرب، يجب الحصول على اذن من العرب، عندئذ لن تكون هناك دولة يهودية».

هذا قليل منن كثير من الكتابات والافكار الصهيونية، التي تبرر استخدام الارهاب والعنف والقتل ضد العرب لطردهم من اراضيهم، ومدنهم وقراهم. وقد تركت هذه الافكار والكتابات في حياة اليهود، موجة من الحقد الجماعي، الذي لا تنحصر حدوده عند المتعصبين دينيا، بل امتدت وتغلغلت في كل مرافق الحياة اليهودية، فالصحافة الصهيونية، تحفل بالتعابير والالفاظ الارهابية والعنيفة. ويقول وليم زوكرمان اليهودي، حول هذا الموضوع: «ان المرء يصعق بسبب ضخامة الكراهية والحقد، التي تفيض كالنهر، الذي لا تستوعبه ضفتاه، في الصحافة الصهيونية، وعلى السنة الخطباء الصهاينة». وتعطي ظاهرة الحقد والعنف، المنتشرة بين اليهود، اشارة واضحة الى ان الحركة الصهيونية، لا تعرف غير العنف سبيلا لتحقيق اهدافها، ومحاربة خصومها، والى ان الحركة الصهيونية لم تمارس العنف في فلسطين فقط، بل وفي مختلف مجالات عملها حين تطلب الموقف منها ذلك. ومن غرائب الامور، ان تكون حملة العنف والحقد والكراهية، قد وجهت وسيرت تحت رعاية وقيادة رجال الدين اليهود، وكتب ناتان هوفشي في صحيفة «نير» الاسرائيلية، متحدثا عن التطور الغريب الذي حصل بين رجال الدين اليهود، مسترجعا الصور التي تحكي عن الحاخامين كرجال لطفاء، يعارضون القوة بكل مظاهرها وبشكل خاص مظاهرها المنظمة كالحرب والعسكرية، ويقول: «اما الان فان رجال الدين قد اداروا ظهورهم لكل تحذيرات الانبياء والحكماء ضد القوة، واصبحوا اكثر الناس حماسا واعجابا بالجيش، وبالروح العسكرية، وبالاساليب المسلحة العنيفة.. وانهم بهذا يعطون الجيش الاسرائيلي شهادة الاثبات بانه ينفذ تعاليم الدين اليهودي».

وقد امتدت اثار افكار العنف والارهاب، الى الادب الصهيوني، ويتجلى ذلك بوضوح في اكثر الروايات الصهيونية شهرة، واوسعها انتشارا، الا وهي رواية «الخروج» لكاتبها الصهيوني ليون اوريس. يقول احد الابطال الرئيسيين في الرواية: «لقد خلقنا جيلا من الطرزانات، ليدافع عن اسرائيل.. اننا لا نستطيع ان نعطيكم غير حياة من ٢الدماء» ويصور في مكان آخر الحياة العسكرية في اسرائيل قائلا «ان التدريب والخدمة العسكرية اجباريان، في اسرائيل، للذكور والاناث.. انهم يتعلمون منذ الصغر كيف يستعملون السلاح» ثم يصف التربية العسكرية التي ينشأ عليها الاطفال اليهود: «انا جوردان بن كنان.. قائدكم في الجادناع.. في الاسابيع القادمة ستتعلمون التجسس، والمراسلة، وتنظيف السلاح، واطلاق النار والمحاربة بالعصي، وستقوم بجولات متعددة في طول البلاد وعرضها».

ويصور عازر سميلانسكي الكاتب الاسرائيلي في قصته «القرى الصامتة» نتائج العنف والارهاب الصهيوني، تصويرا رائعا فيقول وهو يقف امام البيوت والقرى

العربيـة التي دمرت ومسحت من الوجود: «ماذا كان اسم هـذا المكان؟ قبل سنوات قليلة فقط كان هنا مكان وله اسم، لقد ضاع المكان، وماذا بقي؟ اسم بدون مكان.. ثم وسريعا محي الاسم.. والان ليس هناك مكان وليـس هناك اسم.. لقـد حرثت الارض واصبحت حقلا واسعا.. لا يوجد حزن، هـنا، وانما صمت فقط.. وليس هناك جدران ولا ابواب تحملق فيك، ولا حجارة تصـرخ فيك، ولا شبابيك مفتوحة كالعيون الدامعة.. ليس هناك غموض، ولا اصـوات ترافقك وانت تسير.. هناك فقط ارض تحرث مرة بعد مـرة..»انني احس في بعض الاحيـان، ان هذه الارض لا تنسى. وهكذا، وانطلاقا من هذه التعاليم والافكار، اصبح العنف والارهاب لغة مشتركة بين الصهاينة، مسؤولين وحكـاما، كما اصبح من اهم اساليب التعامل الاسرائيلي مـع الشعب الفلسطيني. ونـظرة سريعة على صفحات التاريخ، منذ مطلع القرن الحالي، ترينا الحقيقة، التي يحـرص المسـؤولون الصهـاينة على عدم تذكير الناس بهـا، وعلى تصويرها بانها «عمليات نضالية» بينما تبرز العمليات الفدائية، التـي يشنها ابناء الشعب الفلسطيني الذي سلبت ارضه وشرد منها، على انها «عمليات ارهابية».

ويمكن اعتبـار العـام ١٩٣٦، نقـطة تحـول هامة في تاريخ عمليات الارهاب الصهيونية، فقد شهد هـذا العام، ادخال الارهابيين اليهود صنوفاً جديدة من الارهاب في فلسطين، راح ضحيتها السكان العـرب الآمنون في مدنهم وقراهم. ففي الفترة ما بين ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩، القى الارهـابيـون الصهاينة، عشرات القنابل علـى المقاهي والاسواق والمحلات العربيـة، في يافا وحيفا وتل ابيب والقدس، اسفرت عن مقتل اكثر مـن ١٢٥ عربيا، واصابة المئات بجروح، وقـد شهدت هـذه الفترة اسلوبا ارهابيا جديدا، تمثل في الهجوم بالقنابل على الحافلات وسيارات النقل، التي تعج بالسكان العرب، مما اسفر عن مقتل عدد كبير منهم.

والارهابيون الصهاينة، هـم أول من ادخـل اسلوب الرسائل والطرود الملغومة، الى ساحـة النـزاع العربي ـ الصهيوني، فقد بعث ارهابيو منظمة الارغون برسائل ملغومة، الى عـدد من الوزراء والمسؤولين البريطانيين، بينهم وزير الحربية البريطاني. والارهابيون الصهاينة، ايضا، هـم اول من ادخل اسلوب التخريب الاقتصادي. ففي صيف ١٩٣٩، نسف الصهاينة خـط انابيب النفط قرب حيفا، ووقعت اربع عمليات مشابهة خلال سنة ١٩٤٧.

وقـد طالت العمليـات الارهـابية الصهيونية، اضافة الى السكان العـرب في فلسـطين المحتلـة، مجمـوعات اليهود في الدول العربية والاوروبية الذين رفضـوا الانصياع للمخططات الصهيونية، والسير في ركب الحركـة الصهيونية. ويهدف هذا النوع من الارهاب، الى ايقاظ حس العزلة لدى يهود البلدان الاوروبية، وترسيخ هويتهم المميزة وتعبئتهم، واحيـاء ايام القهر والاضطهاد، التي عانوا منها في القرون السابقة.

كذلك فان من شأن الاعمال الارهابية ضد اليهود، ان تذكرهم بان اسرائيل هي موطنهم الحقيقي، وانهم في نهاية الامر، غرباء في اماكن اقامتهم، ولا بد من رحيلهم وهجرتهم الى فلسطين.

وانطلقت الاعمال الارهابية، التي مارستها الحركة الصهيونية ضد يهود العالم، من الاسس الفكرية التي وضعها فلاسفة هذه الحركة وقادتها، فها هو هرتسل مؤسس الحركة الصهيونية يقول: «ان اليهود شعب واحد غير قادر على الاندماج في الشعوب الاخرى، ولكنهم - اي اليهود سيندمجون في اي مجتمع، اذا مكثوا فيه مدة من الزمن بامان، وليس هذا في صالحنا.

ولما كان مكوث اي مجموعة من اليهود، في اي بلد، مدة من الزمن، كافياً لاندماجهم، وهذا ليس في صالح الحركة الصهيونية، ولا يخدم اهدافها ومخططاتها، لان المكوث يعني استقرار اليهود وبالتالي رفض الهجرة الى فلسطين المحتلة، وبذلك تفرغ العقيدة الصهيونية من مضامينها . اذاً فان الضرورة تقتضي من زعماء الحركة الصهيونية، ألّا يتركوا اليهود يعيشون بأمان، في أي مجتمع يتواجدون فيه.

وقد طبق هذه المقولة، دافيد بن غوريون، بقوله: «انني لا اخجل من الاعتراف، بأنني لو كنت املك ليس فقط الارادة، بل القوة ايضا، لانتقيت مجموعة من الشبان الاقوياء والاذكياء والمتواضعين والمخلصين لافكارنا، والمشتغلين بالرغبة للمساعدة في عودة اليهود الى اسرائيل، ولارسلتهم الى البلدان التي بالغ اليهود فيها بالقناعة الآثمة، وستكون مهمة هؤلاء الشبان، ان يتنكروا بصفة اناس غير يهود، ويرفعوا شعارات معاداة السامية.. انني استطيع ان اضمن، انه من ناحية تدفق المهاجرين الى اسرائيل، من هذه البلدان، سوف تكون النتائج اكبر بعشرات المرات من النتائج التي يحققها الاف المبعوثين، الذين يبشرون بمواعظ عديمة الجدوى».

وانطلاقا من هذه الفلسفة، القيت، في الثامن من نيسان عام ١٩٥٠، قنبلة على مقهى البيضاء في شارع ابو النواس في بغداد، مما اسفر عن اصابة اربعة من اليهود كانت جراح احدهم خطيرة، وفي اليوم التالي، التاسع من نيسان ١٩٥٠، وزعت منشورات في الكنس اليهودية في كافة انحاء العراق، تدعو اليهود الى النزوح هربا من موجة جديدة من الانفجارات.

وفي ١٤ كانون الثاني ١٩٥١، انفجرت قنبلة في الكنيس اليهودي في بغداد، مما ادى الى مقتل طفلة واصابة ١٥ بجراح، كلهم من اليهود. وفي نفس اليوم، القيت قنبلتان على مؤسسات يهودية في بغداد.

وبنفس الاسلوب القيت قنابل مماثلة على المؤسسات الدينية والتجارية اليهودية في المغرب العربي، ولا زالت ذكرى فضيحة لافون ماثلة للعيان، تلك التي كانت عبارة عن مجموعة من المتفجرات القيت على المراكز الامريكية في القاهرة

والاسكندرية. وقد اكد الصحافي الصهيوني «باروخ تاول»، بعد ثلاثين سنة على حوادث التفجير والقنابل في العراق والمغرب، بان كل تلك القنابل والتفجيرات، كانت من فعل الحركة الصهيونية، وان دافيد بن غوريون، شخصيا، كان يقف وراءها.

وفي الثالث من تشرين الاول ١٩٨٠، انفجرت امام الكنيس اليهودي الواقع في شارع كوبرنيك، في الدائرة السادسة عشرة في قلب باريس، واسفر الانفجار عن مقتل اربعة اشخاص، ثلاثة فرنسيين وامراة يهودية. وقد كشفت التحقيقات، مسؤولية الحركة الصهيونية عن الانفجار لاجبار يهود فرنسا، البالغ عددهم حوالي ٧٠٠ الف شخص، ومعظمهم من شمال افريقيا، على الرحيل الى اسرائيل، وكانت الجالية اليهودية الفرنسية قد رفضت اي تدخل صهيوني في شؤونها، وقرر اعضاؤها الاستقرار في فرنسا وبالتالي رفضوا الهجرة الى اسرائيل.

[العلاقات الصهيونية ـ النازية :]

كانت العقبة الاساسية في وجه تحقيق المشروع الصهيوني هي مسألة الهجرة، هجرة اليهود الى فلسطين، بعد سلخهم عن المجتمعات التي يعيشون فيها، وقد وجد بين اليهود من رفض الهجرة الى فلسطين والانسلاخ عن مجتمعه الاصلي الذي عاش فيه، فقد جاء دور الارهاب الصهيوني، لاجبار هؤلاء على الرحيل، بعد اغلاق جميع الابواب امامهم، باستثناء باب الهجرة الى فلسطين، مستعملين كافة الحيل والاساليب، متعاونين مع النازية الالمانية والفاشية الايطالية، والولايات المتحدة الامريكية، والحكومات الاوروبية المختلفة. وقد تم التعاون بين الحركة الصهيونية والحكم النازي، ليس في المانيا فقط، وانما في كل مكان وصلت اليه النازية.

وقد كثرت في الاونة الاخيرة المصادر التي تؤكد التعاون ما بين الحركة الصهيونية والحكومة النازية... فالصحفي الاسرائيلي اوري افنيري، فضح، في مطلع عام ١٩٨٤، رئيس وزراء الكيان الصهيوني، اسحق شامير، والدور الذي كان يضطلع به، كحلقة وصل بين التيار الصهيوني المتطرف، بزعامة جابوتنسكي، وبين الحكم النازي في المانيا، وذلك في نطاق رد افنيري على تهجمات شامير عليه، بسبب اجتماعه مع ياسر عرفات، في بيروت، ابان الحصار الاسرائيلي لها.

كذلك تحدث كتاب «الدروب السرية»، الذي كتبه جون ودافيد كيمحي، ووضع مقدمته الارهابي بن غوريون عام ١٩٥٤، باسهاب، عن العلاقات والاتصالات بين الحركة الصهيونية والحكومة النازية، كما تحدثا عن الخدمات الكبيرة، التي قدمتها الحكومة النازية للحركة الصهيونية. ويقول مؤلفا كتاب الدروب السرية: «ذات يوم من

ايام الصيف، عام ١٩٣٨، كان شاب اقرب الى الطول في اواخر العشرين، من عمره يسير بخطوات واثقة عبر شوارع برلين، متجها الى قيادة الجستابو.. وما كان لجندي الصاعقة الالماني، ذي القميص الاسود، الذي قاد الشاب بادب، ان يخمن، ان مرافقه قد جاء من مستوطنة يهودية في فلسطين، ليعقد صفقة مع الجستابو.. لقد كان الشاب في مهمة خاصة، وكان عمله هو ما تريده المانيا النازية... كان هدفه تنظيم هجرة اليهود الالمان الى فلسطين، وبمساعدة الزعماء النازيين فقط، كان من الممكن تنفيذ هذا المشروع على نطاق واسع... وتم الاتفاق، وابلغ الزعماء النازيون جوابهم للشاب اليهودي... ان بامكانه ان يبدأ العمل على الفور.. وبوسعه ان ينتقي الطلائعيين اليهود، الذين ارسلوا الى معسكرات الاعتقال... وبوسعه ان ينشيء معسكرات تدريب خاصة للمنتقين، الذين سيقومون بالهجرة الى فلسطين... وكزملائه في برلين، اكتشف بارجيلاد ـ وهو اسم المبعوث اليهودي الى فينا ـ اكتشف ان الطريق الوحيدة لهجرة واسعة النطاق من النمسا، تمر عبر قيادة الجستابو، ومكتب الصاعقة الالمانية للشؤون اليهودية، الذي كان بأمرة النقيب كارل ادولف ايخمان... وجلس بارجيلاد مقابل ايخمان، نقيب الصاعقة الالمانية... وطلب منه اذنا باقامة مخيمات تدريب للطلائع، ليدرب الشباب اليهود على العمل، وليرتب امر هجرتهم، باسرع ما تسمح به الظروف... وبعد اسبوعين، استدعي بارجيلاد الى مكتب ايخمان، الذي ابلغه ان الصاعقة الالمانية، سوف تساعد على تمويل المزارع (المعسكرات)، وتقدم التسهيلات، لاقامة مراكز التدريب...

كذلك اسهب الياهو بن اليسار في كتابه «دبلوماسية الرايخ الثالث»، الذي صدر باللغة الفرنسية عام ١٩٦٩، في الحديث عن العلاقات الخطيرة بين الحركة الصهيونية والحكومة النازية.

واخيرا اصدر البرفيسور بورفارت برينتيس، الاستاذ في جامعة هالة، في المانيا الديمقراطية، اصدر دراسة موسعة، تتضمن بعض الوثائق عن علاقة النازية بالصهيونية، اعتمد فيها على نصوص، اغلبها صهيونية، او ملفات نازية، وجاء في تلك الدراسة، التي نشرت ترجمتها جريدة الرأي الاردنية يومي التاسع عشر والعشرين من تشرين ثان ١٩٨٣.

«لقد امتاز وضع اليهود الالمان، ابان عهد جمهورية فايمر (وهي الفترة التي سبقت الحكم النازي) في العديد من الجوانب داخل المانيا، عن وضعهم في بقية بلدان اوروبا الشرقية والوسطى، لا سيما وانهم لم يشكلوا اقلية قومية خاصة بهم في المانيا، بل كانوا من خلال اللغة والعادات والثقافة والتقاليد، جزءا من الشعب الالماني، ولم يكونوا سوى اقلية دينية تعاني من التمييز في بعض القوانين».

تعاون عنصري :

افـرزت الصـراعـات الطبقيـة والاجتمـاعية في اوروبا، افكارا عنصريـة تم تجييرها، لغير صـالح القطاعات الجماهيرية الواسعة في البلدان الاوروبية، واتسع الفكر العنصري في البلدان الناطقة بالالمانية، وهنا ترعرع الفكر الصهيوني، المرتكز الى جذور عنصـريـة، من حيث الايـديـولوجيـة، وقـد سهل القاسم المشترك حول العنصرية، امكانية التعاون بين الحركة الصهيونية والمانيا النازية. وبمجرد وصول النازيين الى السلطة، عام ١٩٣٣، بوشر بعمل مشترك بين الطرفين، وتم فرض نتائجه، على اليهـود غيـر الصهـاينة داخل المانيا. وكانت هناك علاقات وطيدة مع الجناح الفاشي، داخل الحركة الصهيونية، ومـع الجناح التحريفي، لكن التعاون لم يقتصر على هاتين الفئتين، حيث ان التيـار الصهيـوني العـام ومجمـوعـات الاشتـراكيـة الديمقراطية الصهيونية، قـد تعاونت هي الاخرى مع النظام النازي الجديد. وقد تعاون فلاديميير جابوتنسكي، الذي تزعم منظمة «الارغون» [والتي تحولت بعد قيام الكيان الصهيـوني الى حـزب سياسي يعرف باسم حزب حيروت الـذي يتربع على زعامته حاليـا بيغن وشامير وشارون] تعاون بشكل جيد ووطيد مع النازيين، وبالاتفاق مـع جابـوتنسكي، اختـارت النازية بعض اليهود، ليكونوا ضحايا لجرائمها، لاجبار بقية اليهود على الهجرة الى فلسطين.

[التعاون السياسي بين النازية والهاجاناه:]

لقـد تخطت اشكال التعاون السياسي جميع الاطـر التي وصـل اليها التعاون الاقتصادي، وبالرغم من صعوبة متابعة هـذه القضية، نظرا لانها كانت تتم في دائرة من السرية المطبقة داخل اجهزة المخابرات لدى الطرفين، الا ان هناك بعض الوثائق التي بقيت سليمـة، بالصدفة، لتشهد على العلاقات، التي كانت قائمة، بين القيادة النازية والحركة الصهيونية. ولم تقتصر هذه العلاقات على المتطرفين وحدهم، بل وعلى الجهاز السري للهاجاناه، ذلك الجهاز الذي كان عبارة عن جيش شبه شرعي للوكالة اليهـودية. والاثبـات على ذلك، ورد في الوثائق الصادرة عن جهاز الامن الالماني، المكتب الثاني الرئيسي/ قسم ١١٢ بتاريخ ١٧/٦/١٩٣٧.

وتقول هـذه الوثيقة «الى قائد الاركان، ارجوا اسناد هذا الكتاب الى كتاب رقم سي» وهـذا بدوره كان موجها الى مدير شرطة الامن النازية، هايدريخ، حيث ان توقيعه موجود على الطرف العلوي من الصفحة الاولى، وهذا يؤكد المعرفة التامة لمدير دائرة الامن، التابعة لجهاز اس ـ اس بهذه الفكرة.

هذه الاشـارة، بالاضافة الى الملاحظات الاخرى، على الصفحة الرابعة من

التقرير، تثبت الحقائق المفصلة التي وردت فيه، كما وان جميع الاستنتاجات التي تستشف منها، تدل على موافقة هايدريخ والقيادة النازية على ما ورد فيها.

وكاتب هذه المذكرة هو، فرانس سيكس، الذي كان من المؤسسين القياديين لجهاز الامن النازي، الذي اقتصرت مهماته على التجسس في الخارج بصورة اساسية، وكان يشكل احد الدعائم التي يرتكز عليها الرايخ الالماني الثالث.

وقضية «العملية السرية»، تخبرنا عن زيارة قائد مركز الاستخبارات اليهودية التابع لقوات الهاجاناه، فايفل بوليكس، لبرلين في الفترة ما بين ٢/٢٦ - ٢/٣/١٩٣٧، التي رتبها له مندوب هيئة الاستخبارات الالمانية في فلسطين، الدكتور رايخارت والتي ادت الى اجراء اتصال مع جهاز الامن، عن طريق ضابط الاتصال ادولف ايخمان، في تلك الفترة، والذي اصبح، فيما بعد، رئيسا للجهاز السري - بي ٤ - الجستابو، وتم اعدامه في اسرائيل عام ١٩٦٢ - وربما كانت المعلومات الهائلة، التي يملكها ايخمان عن علاقات التعاون بين النازية والصهيونية، سببا لملاحقة ايخمان من قبل عملاء الاستخبارات الصهاينة، والتي ادت الى القبض عليه ومحاكمته واعدامه، حتى لا يفسد الضجة المفتعلة التي اثارها الكيان الصهيوني، حول ما يسمى بالمجازر النازية ضد اليهود، بسبب ما يملكه من معلومات[١]-

[تجسس مزدوج :]

ومن خلال هذا الاتصال، اكد ايخمان ان بوليكس على اطلاع بكل ما يجري في الاوساط اليهودية العالمية، وبناء على هذه المعطيات، تبلورت خطة لدى الجستابو، تستهدف كسب بوليكس للعمل لصالح جهاز الامن الالماني، وذلك من خلال اعتماده كضابط اتصال دائم لهذا الجهاز. وورد في التقرير الآنف الذكر، سرد قصير لحياة بوليكس، جاء فيه ملاحظة مهمة تقول: «انه، اي بوليكس، يعمل الان في مركز قيادي لجهاز الاستخبارات اليهودية، وحسب اقواله، فانه تولى اثناء الانتفاضة العربية، عام ١٩٣٦، القيادة العامة لجهاز «الدفاع الذاتي» ليهود فلسطين».

وحول اتجاه بوليكس السياسي، ورد في التقرير ما يلي: «من ناحية وجهة نظره السياسية، فان بوليكس «صهيوني قومي»، ومن هذا المنطلق، تبين انه مناويء لجميع الطموحات اليهودية، التي تحول دون اقامة دولة يهودية في فلسطين. وكرجل بارز في الهاجاناه، فهو يحارب الشيوعية، وجميع الطموحات البريطانية المناصرة للعرب».

اما بالنسبة لزيارة بوليكس لبرلين، فقد تمت بناء على تزكية من مندوب هيئة الاستخبارات الالمانية في فلسطين، الدكتور رايخارت، نظرا لان الفضل يعود الى بوليكس في تزويد الهيئة بمعلومات في غاية الاهمية، عن التطورات في فلسطين.

---
(١) تعليق من كاتب الدراسة.

وقد حصل بوليكس على اذن بدخول المانيا، وبناء عليه، تمكن من زيارة برلين، في الفترة ما بين ٢٦ شباط الى ٢ اذار ١٩٣٧، اي ان دعوة رسمية قد وجهت الى هذا الضابط العامل في جهاز استخبارات الهاجاناه، لزيارة برلين لانه قدم للنازيين معلومات تجسسية هامة عن الاوضاع في فلسطين، واثبت جدارة بالغة في معاداة الشيوعية، والبريطانيين المتعاطفين مع العرب. واثناء حديثه مع ايخمان، ابدى بوليكس استعداده للعمل لصالح المانيا، وتزويدها بخدمات تجسسية، شرط الا يتعارض ذلك مع اهدافه السياسية، واكد انه سيدعم مصالح المانيا السياسية الخارجية، في منطقة المشرق العربي، وبكل قوة، وسيكرس جهده لتتحول حقول النفط، في هذه المنطقة، لخدمة الامبراطورية الالمانية، وسيباشر هذا النشاط فور تحسن الشروط التي يفرضها الالمان، بخصوص مسألة تحويل الاموال الهجرة اليهود الى فلسطين.

[تجسس مشروط :]

واستنتج مدير المكتب الثاني للامن / رقم ١١٢ ايخمان: «ان من الواضح، ان بوليكس مستعد لتزويدنا بالمعلومات التجسسية الهامة، مقابل خدمات من جانبنا» كما يؤيد ايخمان ان بوليكس عرض على جهاز الاستخبارات الالمانية معلومات تجسسية، من مصادر جهاز الاستخبارات الصهيوني، في حال تقديم الالمان الخدمات المنتظرة من جانبهم. وقد وضع بوليكس حلا لاربع نقاط: الاولى والثالثة تتعلقان بالاضطرابات والمؤامرات ضد هتلر وكيفية معالجتها، لكنهما لم تكونا قويتين، في حين كانت النقطتان الثانية والرابعة مفيدتين للغاية: فالنقطة الثانية كانت تحمل عنوان: «معلومات حول خطط العمل، والرجال الهامين والنشيطين داخل اليهودية الدولية. وكذلك موضوع «وجوب دراسة العمل الاستيطاني اليهودي في فلسطين، للاستفادة منه» والذي ورد في النقطة الرابعة.

ومن ضمن ـ رد الجميل ـ الذي اقترحه ضابط الاستخبارات النازية، سيكس، بالاضافة الى اطلاق سراح معتقلي الهاجاناه في المانيا، ودفع مبالغ مالية الى بوليكس، كان الاقتراح ينص على: «ممارسة الضغط على الوكالة الامبراطورية لليهود الالمان»، لالزام اليهود المهاجرين من المانيا، على الذهاب الى فلسطين وليس الى بلد آخر، وهذا الاجراء يتطابق مع المصالح الالمانية، ويتوجب تعميمه وتنفيذه من خلال الاجراءات التي يراها جهاز الجستابو، اي انه وحسب رأي جهاز الامن الامبراطوري، كان من مصلحة المانيا وصول اليهود الفارين من جحيم الحكم النازي، الى فلسطين وحدها.

وتبع زيارة بوليكس، زيارة اخرى قام بها ايخمان الى يافا، في نهاية عام ١٩٣٧ واسفر عنها انشاء مكتب سري لتنظيم الهجرة التابع لجهاز «الهاجاناه»، وذلك في مقر الاتحادات الامبراطورية في برلين ـ شارلو ميكنبورغ ـ شارع راينيك رقم ١٠، وعمل هـذا المكتب تحت ادارة بنحاس غينشبيرغ وموشي اوراباخ، حتى نهاية عام ١٩٣٩، وبالتعاون الوثيق مع ادولف ايخمان بصفته المدير التنفيذي لجهاز المركز الامبراطوري لهجرة اليهود.

ويستشف من ملاحظات مدير شرطة الامن النازية، هايدريخ، انه اثنى على رحلة ايخمان المذكورة، وفي حوزتنا تقرير صادر عن جهاز الامن الالماني، وهذا التقرير ايضا اضيف الى المذكرة التي كتبها سيكس. «وقد وصل ايخمان وهاجن الى حيفا، واستقبلهما ضابط الامن رايخارت التابع لجهاز الامن الالماني هناك، لكن الانتفاضة الفلسطينية حالت، انذاك، دون مقابلتهم لبوليكس، مما اضطرهم لمتابعة السفر الى القاهرة، حيث لحق بهم بوليكس، وجرت المقابلة هناك بتاريخ ١١/١٠/١٩٣٧، ومن ضمن المعلومات التي قدمها بوليكس في هذه المقابلة لايخمان، ورد ما يلي: «ان مؤتمر العالم الاسلامي المسجل رسميا في المانيا، والذي يتخذ من برلين مركزا له، يخضع لزعامة القائدين العربيين، الامير شكيب ارسلان والامير عادل ارسلان، المؤيدين للسوفييت واللذين يكنان المشاعر العميقة لهم.

وهناك معلومات تجسسية اخرى وردت بخصوص نشاط الحزب الشيوعي الالماني جاء فيها: «ان المحطة الاذاعية السرية الشيوعية التي تغطي جميع ارجاء المانيا منصوبة على سيارة شحن، حسب المعلومات التي اوردها بوليكس وهذه السيارة تتجول على الحدود بين المانيا ولوكسمبرغ اثناء فترة الارسال».

وتورد التقارير الاخرى بيانات تجسسية طويلة ومفصلة عن مصر وايطاليا ورومانيا وبلدان عديدة اخرى، لكننا نورد هنا بعض الاجزاء الهامة المتعلقة بالصهيونية، حيث انها اشتملت على عدة حقائق منها انه اي بوليكس، ركز على انه لم تتم حتى الآن مهاجمة البريطانيين، واذا تبدل الامر من جانب هؤلاء البريطانيين، وتأجل اتخاذ القرار، بحكم التطورات الحالية، فان تنظيمات الدفاع اليهودية في فلسطين، ستخوض قتالا واسع النطاق ضد البريطانيين، على اية حال يتوجب قدر الامكان الاسراع في اعلان الدولة اليهودية، لتوجيه التيار العارم من المهاجرين اليهود الى فلسطين. وعندما تتكون الدولة اليهودية، بناء على الاقتراحات الواردة في تقارير «لجنة بيل»، المتطابقة نوعا ما مع اقتراحات انجلترا، فانه سيتم ازاحة الحدود نحو الخارج، وتوسيع رقعة هذه الدولة حسب الرغبة، لنتمكن من كسب النقب للاستيطان اليهودي، والتي هي في الاساس من الدولة العربية، حسب الخطة المقترحة. وتعكس هذه الفقرات، طبيعة المخاوف المترتبة على السياسة التوسعية،

التي تتبعها اسرائيل منذ نشأتها والمتمثلة ـ بازاحة الحدود حسب الرغبة ـ كما ورد في التقرير الذي رفعه هاجن وايخمان والذي يضيف: «بالنسبة للسياسة الالمانية المتطرفة تجاه اليهود، فان الاوساط اليهودية تعبر عن سرورها العميق، حيث انه، من خلال ذلك، يتزايد قوام الشعب اليهودي في فلسطين، بشكل ستكون فيه الاغلبية العظمى من اليهود، بالمقارنة مع عرب فلسطين، بعد مضي فترة قصيرة».

تطابق المواقف :

الى جانب هذا التعاون بين الهاجاناه وجهاز المخابرات النازية / الجستابو، كانت مواقف ومطالب الحكومة النازية متطابقة مع مواقف ومطالب التيار الصهيوني اليميني بزعامة جابوتنسكي، حيث توحد التحريضيون الصهاينة مع حزب الدولة اليهودية في المانيا، في شهر ايار عام ١٩٣٣، ـ اي في ظل الحكم النازي ـ وقد ورد اسم الحزب الجديد في الخطابات الودية، التي وجهها هايريخ هيملر، لجهاز البوليس البافاري السياسي التابع له، في عام ١٩٣٥، حيث ورد في الخطاب رقم ١٨/٣٥/١٧٩٢٩ والصادر بتاريخ ١٣ نيسان ١٩٣٥، ما يلي: «بموجب قرار استثنائي دائم وغير قابل للالغاء، تم منح «منظمة الدولة الصهيونية» اذنا بالباس الاعضاء التابعين لتنظيمها، (شبيبة هرتسل القومية) و«بريت هاشومريم» الزي الخاص بهم داخل قاعات اجتماعاتهم، وامتياز الزي الموحد، لم يمنحه النازيون لاي تنظيم غير قومي الماني متواجد في المانيا.

ويذكر ان «شبيبة هرتسل القومية» «وبريت هاشومريم»، انبثقتا عن منظمات الشبيبة التحريفية (اتباع جابوتنسكي). وعن نشاطهما وبقية التنظيمات الصهيونية، ورد التعميم الموجه الى البوليس السياسي البافاري بتاريخ ١٩٣٥/١/٢٨ ما يلي: «يتمثل نشاط الشبيبة اليهودية ذات التوجه الصهيوني، في تعليم اليهود الزراعة والحرف اليدوية، قبل هجرتهم الى فلسطين، وهذا النشاط يتطابق مع مفاهيم وتطلعات القوميين الاشتراكيين الالمان (النازيين) في قيادة الدولة.

وفي عام ١٩٣٢ ارغمت الحكومة النازية كل الجمعيات اليهودية والاتحادات لاقليمية، على التجمع داخل منظمة جديدة ذات طابع صهيوني اسمتها «الوكالة الامبراطورية لليهود الالمان»، وذلك في ١٧ ايلول ١٩٣٢ ووضعت ليوبيك رئيسا لها، واوتو هيرش موجها عاما.

وبمجرد تشكيل «الوكالة الامبراطورية»، من قبل الحكومة النازية الالمانية، بوشر فورا بتنفيذ اتفاقية تعاون بين الحركة الصهيونية من جهة، والاجهزة

والمؤسسات الرسمية داخل الدولة النازية من جهة اخرى، لا سيما على الصعيد الاقتصادي، اي التعاون المرتبط بنصوص (اتفاقية المرور والهجرة)

وقصة هذه الاتفاقية، من وجهة النظر الصهيونية، وردت في كتاب لودفيغ بينر «الحوالات النقدية الى فلسطين في الفترة ما بين ١٩٣٣ ـ ١٩٣٩». فحسب الحقائق التي اوردها في الكتاب، زاد التعاون الاقتصادي منذ ايار ١٩٣٣، حيث تأسست شركة خاصة تدعى شركة «حانوتيا سام كوهين»، وفاوضت وزارة الاقتصاد الامبراطورية في ١٩ ايار عام ١٩٣٣ كطرف مخول بذلك

والقانون القديم للعملات الصعبة، الذي تبناه النازيون، كان يسمح للمهاجرين بتحويل ممتلكاتهم الى اموال محجوزة، وبقيمة تقل بنسبة ١٠٪ عن الاسعار المتداولة، لكن الادارة الاستعمارية البريطانية، عاملت المهاجرين اليهود الجدد، الذين قدموا الى فلسطين، حسب الوضع الطبقي لكل منهم وسمحت لكل من يملك الف جنيه فلسطيني فما فوق، بدخول فلسطين. ومن هنا كان الهدف من السياسة الاقتصادية القادمة، تأمين هذه المبالغ، لضمان هجرة اكبر عدد من اليهود الى فلسطين، وحول هذا الموضوع تباحث سام كوهين مع وزارة الاقتصاد الامبراطورية الالمانية، للاتفاق على نظام جديد بشأن تحويل العملة، ورصد مبلغ مليون مارك الماني لهذا الغرض.

وكنتيجة لهذه المباحثات تمكنت شركة حانوتيا، التي كانت على صلة وثيقة مع شركة الصناعات الكيماوية الالمانية، من اخذ مبالغ كبيرة من رصيد المهاجرين المحتجزة في بنوك المانيا، واشترت بقيمتها بضائع المانية وصدرتها الى فلسطين ليعاد بيعها في بلدان الشرق الاوسط. وفي ١٨ تموز ١٩٣٣، حصلت حانوتيا على اذن بتحويل مبلغ ثلاثة ملايين مارك، وبعدها قامت التنظيمات الصهيونية وارغمتها على التخلي عن هذه الاتفاقية، لانها تريد ان تأخذ بنفسها زمام المبادرة في هذه القضية.

وبعد تخلي شركة حانوتيا عن مهماتها، جرت محادثات يوم ٨ اب ١٩٣٣، وادت الى تأكيد ورد على شكل رسالة في ٢٥ اب من نفس العام، حول اتفاقية التحويل رقم ٥٤/٣٣ الصادرة عن وزارة الاقتصاد الالمانية الامبراطورية، والتي اتخذت الطابع الالزامي. وعلى هذا الاساس نشأ «تروست فلسطين المحدود» لارشاد اليهود الالمان، الذي كان مقره في برلين ـ شارع فريدريك رقم ٢١٨، وبدأت الدوائر الرسمية النازية تتعامل مع هذا التروست، كتعاملها مع الدائرة الحكومية.

وكان يتم تحويل اموال الالمان اليهود على حساب هذا التروست ـ وبهذه الاموال كانت تتم عملية شراء بضائع المانية وشحنها الى فلسطين، وكان هذا التروست عبارة عن شركة مساهمة محدودة، مكونة من البنك «الانجلو فلسطيني»

وبنك «فاربورغ وشركاه» وشركة «ايه اي مازرمان» ويذكر هنا ان عائلة فاربورغ، كانت منذ الفترة التي سبقت الحرب العالمية الاولى، تشكل التيار الصهيوني الرئيسي الموالي لالمانيا.

وعلى راس التروست الصهيوني، عمل روبرت برمان وايرنست ماركوس اللذان يظهر نشاطهما من التقرير الذي اعده ماركوس بنفسه بعنوان: «المكتب الخارجي الالماني والقضية الفلسطينية في الفترة من ١٩٣٣ ـ ١٩٣٩» والذي صدر في القدس عن دراسات «ياد وشيم»، وفيه يعطينا تقييما عن تصرفات النازيين تجاه هذه المؤسسة الصهيونية العالمية، ذات الطابع شبه الرسمي، حيث ورد ضمن هذا التقرير. «يظهر ان الاوساط الرسمية الالمانية في جميع الوزارات والهيئات العليا، بمن فيهم الجيل الفتي في الحزب النازي، وكذلك المنتمون الى جهاز اس ـ اس، جميع هؤلاء يتفاعلون مع تفاصيل القضية، لذلك فهم ليسوا، باية حال، اعداء للقضية الصهيونية».

القيادة العليا النازية :

كان توجيه هجرة اليهود الى فلسطين جزءا من سياسة القيادة العليا النازية، وهذه حقيقة بالغة الاهمية، لانها تكشف محاولات القادة الصهاينة، تزوير حقيقة تواطؤهم مع الحكومة الامبراطورية، واظهار دورهم وكأنه عملية معادية للفاشية. فمن المعروف ان مفاوضيهم الالمان كانوا محافظين، او من انصار الحكومة المركزية. ويتجلى ذلك من الايعاز الذي اصدره غورينغ، والذي يقضي بانشاء «مركز امبراطوري لهجرة اليهود» عام ١٩٣٩، وادراج هذا المركز ضمن مهام «مكتب الامن الامبراطوري الرئيسي» وهذه الخطوة غير المدونة، تعطي التفاصيل الكاملة لهذا الايعاز، كما ورد في ملفات السياسة الخارجية الالمانية، ففي كتاب صادر عن رئيس شرطة الامن الالمانية، جاء ان هذا الايعاز الصادر عن غورينغ، يؤدي الى المهام الموكلة للمركز الامبراطوري لهجرة اليهود، ومنها الاستعداد لتنفيذ الهجرة اليهودية المتعاظمة.

وقد تم التركيز بشكل خاص على تأمين المبالغ المالية اللازمة لذلك، وتوجيه هذه الهجرة الى بلدان مناسبة، والاسراع بتنفيذ هذه الهجرة بصورة فردية. كما يركز هذا الايعاز على ادارة المركز الامبراطوري الخاضع لرئيس شرطة الامن، بحيث يتم تنفيذ جميع الاجراءات الاساسية التي يتخذها غورينغ، وتبليغه بشكل متواصل، عن نشاطات هذا المركز بهذا الخصوص.

وعلاوة عن ممثلي الهيئات المشاركة، فقد تقرر تعيين آيزنلور موفدا للمباحثات التي تجري بين دوائر الدولة، والمدير الوزاري فولتات، المكلف بمتابعة محادثات «خطة

روبلي»، وهي عبارة عن مشروع متعلق بهجرة اليهود الالمان، تمت مناقشته في كانون اول عام ١٩٣٩، بين رئيس البنك الالماني المركزي شاخت، والرجل البنكي الامريكي المعروف روبلي، وقد رفض الطرف الالماني هـذا المشروع، كما تقول ملفات السياسة الخارجية الالمانية. وتعتبر الفترة مـا بين عامي ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨، معلمـا بارزا في تاريخ العمليات الارهابية الصهيونية، فقد كثف الارهابيون الصهاينة خلالهـا هجماتهم علـى المقاهي والاسواق العربية، وكذلك ضـرب حافلات الركاب وسيارات النقـل، كما وسعوا عملياتهم، وصاروا يهاجمون القطارات والفنادق والشقق، كما ادخلوا اسلوب المجازر الجماعية ضد القرى العربية، ومن بين هـذه المجازز مجزرة بلد الشيخ يوم ١٩٤٧/١٢/٣١ حيث قتلوا اكثر من ستين عربياً، ومجزرة بلدة سعسع يوم ١٩٤٨/٢/١٥ ومجزرة دير ياسين يوم ٩/ ٤/ ١٩٤٨ حيث قتلوا ٢٥٤ عربيا.

كمـا تميـزت الفتـرة مـا بين ١٩٤٨ ـ ١٩٥٦، بمـواصلة ممـارسة العمليات الارهابيـة، وانصب التركيز في هذه الفترة على ارهاب العرب، لاجبارهم على الهجرة وتـرك اراضيهم وممتلكـاتهم، ثم تحـول الارهـاب الصهيـوني الى الدول العـربيـة المجاورة، وكان اول هجوم من هـذا النوع على منطقة بيت جالا بالقرب من بيت لحم، ثم طارد الصهـاينـة الفلسـطينيين في مخيمـاتهم، وهـاجموهم بالقنابل، واستخدم الارهابيون الصهاينة اسلوب الرسائل والطرود الملغومة ضد المسؤولين الفلسطينيين والعرب، فاصابوا ضابط المخابرات المصرية في غزة والملحق العسكري المصري في الاردن.

وبعـد عدوان السويس عام ١٩٥٦، اتخذ الارهاب الصهيوني طابع العمليات العسكرية المنظمة، خصوصا ضـد قطاع غـزة والاردن وسورية. وابرز هذه العمليات، عملية السموع الاردنية عام ١٩٦٦، كما واصـل الارهابيون الصهاينة اسلوب الطرود الملغومة وعمليات الاغتيال في الخارج ضـد المسؤولين والسياسيين الفلسطينيين والعرب.

ثم تصاعد الارهاب الصهيوني بشكل وحشي، خلال الفترة التي اعقبت عدوان ١٩٦٧ وحتى الان، وهنـاك الكثيـر من الشهـادات الحيـة المختلفـة على الارهاب الصهيوني، ضد السكان العرب في المناطق المحتلة، وقـد اتخذ الارهاب الصهيوني خلال هذه الفترة مسارين اثنين:

ـــ الاول : وهو موجه ضـد السكان العرب في المناطق المحتلة، حيث بدأت الحمـلات الرسمية لبناء المستوطنات في المناطق المحتلة، ومصادرة الاراضـي من اصحـابهـا، ووضـع الخـطط الرسميـة لتهجير الفلسطينيين من ديارهم، وترك اليد لمجمـوعـات المستـوطنين الارهـابية، لتتصرف بما يناسبها من الجرائم مع سكان

المناطق المحتلة، ثم تطور الامر الى سكوت سلطات الاحتلال عن تشكيل وتصرفات مجموعات ارهابية، تمارس اعمالا مكملة للخطط الاسرائيلية الرسمية، ونابعة من المخططات الصهيونية.

ومن اساليب الارهاب الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة، اسلوب القانون الذي تختاره سلطات الاحتلال، وغالبا ما تشرعه بنفسها، ليصبح اي تصرف لسلطات الاحتلال مهما كان، أمراً قانونياً، مثل قانون الحكم بالسجن لمدة عشرين سنة على الاطفال راجمي الحجارة، وآخر قانون صهيوني لتسهيل عمل الجنود الصهاينة، هو عدم اعطاء العرب حق المطالبة بالتعويض عن اي دمار يحل ببيوتهم وممتلكاتهم، من جراء اعمال جيش الاحتلال الذي يحق له بموجب القانون، دخول البيوت وتدمير محتوياتها دونما خوف من اي عقاب.

ثم تأتي سياسة التضييق على المعيشة وابواب الرزق، لترحيل السكان بالجملة، وذلك عن طريق مصادرة اراضيهم التي يعيشون من خيراتها، ويصل الارهاب الى درجة تسميم الابار القروية، ومن لا تصادر ارضه هناك قوانين لتسييجها واعلانها منطقة عسكرية يمنع صاحبها من دخولها، ثم تتحول قانونيا الى ارض متروكة، يتم الاستيلاء عليها ضمن «القانون»، طبعا.

ثم يأتي دور المعاملات الادارية مع السكان، وسد الطرق امام اتصالهم وترابطهم مع الدول العربية، ووضعهم امام خيار الخروج الدائم، او البقاء فترة طويلة في الخارج، قبل السماح لهم بالعودة. وتعادل هذه الاساليب، في اهميتها، الاساليب الاخرى الاشد عنفا، مثل التحقيق الدائم والمتكرر مع الشبان، وتعرض غالبيتهم لعمليات الاعتقال بدون تهمة، وما يتعرضون له من عمليات تعذيب واذلال في السجون وفي عمليات الحصار، ومنع التجول، التي تفرض على المدن والقرى.

— والثاني: وهو موجه ضد الدول العربية المجاورة، مثل سورية ولبنان ومصر والاردن، وملاحقة الشخصيات والقيادات الفلسطينية في الدول العربية، واوروبا ومختلف انحاء العالم. وقد تحدثت كتب ومقالات كثيرة عن عمليات الاغتيال والمطاردة، التي قامت بها عناصر المخابرات الاسرائيلية ضد القيادات والشخصيات الوطنية الفلسطينية في الخارج، وآخر هذه الكتب هو كتاب «الانتقام»، من تأليف جورج جوناس، وهو كاتب ومؤلف كندي. ويقول هذا الكتاب: «انه في ايلول عام ١٩٧٢، وبعد مقتل اللاعبين الاسرائيليين في ميونيخ، خولت غولدا مائير، رئيسة وزراء الكيان الصهيوني انذاك، خولت وكالة «الموساد» كي تنفذ عددا من الاغتيالات المختارة، لعدد من الزعماء الفلسطينيين، وكان الفريق الارهابي الصهيوني يتألف من اربعة رجال، برئاسة ارهابي يسمى (افنر). وكانت اوامر المجموعة تصدر عن وكالة

«الموساد» لكي يسافروا الى اوروبا، لقتل الفلسطينيين الذين لهم صلة ببعض العمليات الفدائية.

وخلال فترة الثمانينات، تصاعد الارهاب الصهيوني، وتطورت آلته بحيث وقعت عمليات عسكرية كبيرة، تدعمها حكومة الكيان الصهيوني مثل عملية غزو لبنان. وتميزت هذه العملية باستخدام الاسلحة المحرمة دوليا، والتدمير الشامل للمدن والقرى والمخيمات، واستعمال القنابل العنقودية والفراغية والغازات السامة فقد دلت تقارير الخبراء العسكريين، على أن الكيان الصهيوني، هو اول من استخدم الغازات السامة في منطقة الشرق الاوسط، وقد تم استخدام ما يسمى «بغاز الخبالة» في ثلاث معارك على الاقل، من المعارك التي دارت في جنوب ـ لبنان، وهي معارك قلعة الشقيف، ومعارك منطقة بحمدون ومعارك تصفية المقاومة في مخيم الرشيدية، وكانت هذه المواقع الثلاثة قد استعصت على قوات العدو، التي لم تتمكن من دخولها بالاسلحة التقليدية. وقد اعترف المسؤولون الصهاينة باستخدام الغاز، لكنهم حاولوا تبريره بدواع انسانية، كالقول بان استخدام الغاز كان لغرض الحفاظ على ارواح المدافعين.

وسنحاول في هذه الدراسة الموسعة تسليط الاضواء على النشاطات والاساليب والممارسات الارهابية الصهيونية، ضد ابناء الشعب الفلسطيني، منذ بداية الصراع في فلسطين في الثلاثينات، وحتى اليوم معتمدين على مصادر ومراجع مختلفة ومتعددة، هي في معظمها اسرائيلية (ما نشرته الصحف والمجلات ووسائل الاعلام الصهيونية من تقارير وتحقيقات ودراسات وابحاث، وما نشرته من كتب تتعلق بالارهاب) وعلى نتائج تقارير ودراسات اوروبية وامريكية، وعلى تقارير الامم المتحدة، سنورد ذكر ابرزها.

الفصل الأول

— الارهاب الصهيوني ضد الفلسطينيين خلال الفترة
ما بين ١٩٣٦ ـ ١٩٤٨

— ابرز العمليات الارهابية الصهيونية خلال هذه الفترة

لقـد مارس الصهـاينـة، قبل قيام الكيان الصهيوني، مختلف اعمال الارهاب وجـرائم القتـل والتـدميـر، على نطاق واسـع، ضد العـرب في فلسطين، وفيما يلي استعراض لابرز اعمال العصابات الارهابية الصهيونية، التي وردت في كتاب وضعه الارهـابي الصهيـوني شمـوئيل كاتس، الذي عمل بعد صعود الليكود الى السلطة، مستشارا اعلاميا لزميله ورئيسه في الارهاب، مناحيم بيغن، ثم استقال من منصبه وانسحب من حزب حيروت، احتجاجا على اتفاقيات كامب ديفيد، وانضم الى حركة هتحيا الارهابية. وعنوان الكتاب بالعبرية «يوم هايش»، كذلك، اخذت المعلومات من كتاب آخر، وضعه المؤرخ، الصهيوني دافيد نيف بعنوان «معارك المنظمة العسكرية القـوميـة»، ومن مصادر اخرى معظمها صهيوني، وتستعرض هذه المصادر اعمال عصابتي ايتسل وليحي:

— بتـاريخ ١٦/٤/١٩٣٦، اعتدى ارهابيون يهود على مواطنين عربيين يسكنان كوخا قرب بتاح تكفا، وقتلاهما رميا بالرصاص.

— بتاريخ ١٧/٣/١٩٣٧، القت العصابات الصهيونية اربع قنابل يدوية، على مقاه عربية في يافا، حيث قتل عربي واحد واصيب عشرة بجراح.

— بتاريخ ٢٦/٩/١٩٣٧، القيت عدة قنابل يدوية على عدد من الحافلات العربية، فقتلت امرأة، واصيبت امرأة اخرى.

— بتاريخ ١١/١١/١٩٣٧، القى احد اعضاء منظمة الاتسل الصهيونية قنبلة على مقهى عربي، في حديقة يافا، مما ادى الى مقتل شخصين، واصابة آخرين بجراح.

— بتاريخ ١٤/١١/١٩٣٧، اطلقت النار على حافلة عربية، في حي يهودي، فقتل ثلاثة من الركاب، بينهم امرأتان.

— في اواخر كانون اول ١٩٣٧، القى احد اعضاء منظمة الاتسل الارهابية، قنبلة على سوق الخضار المجاور لبوابة نابلس، في القدس، فاودت بحياة العشرات من العرب بين قتيل وجريح.

— بتاريخ ٦/٣/١٩٣٨، القيت قنبلة يدوية على سوق حيفا، فقتل ١٨ شخصا عربيا واصيب ٣٨ آخرون.

— بتاريخ ٤/٧/١٩٣٨، القيت قنبلة يدوية على حافلة عربية، في مدينة القدس، فقتل خمسة من العرب، واصيب سبعة آخرون.

— بتاريخ ٦/٧/١٩٣٨، انفجرت سيارتان ملغومتان، وضعتهما عصابة الاتسل في

سوق حيفا، وادى انفجارهما الى مقتل ٢١ مواطنا عربيا، وجرح ٥٢ آخرين. وفي نفس اليوم، انفجرت في مدينة القدس القديمة، قنبلة يدوية وضعتها عصابة الاتسل، وادت الى مقتل شخصين وجرح اربعة آخرين.

— بتاريخ ١٩٣٨/٧/٨، القيت قنبلة يدوية على حافلة في القدس، فقتلت اربعة وجرحت ١٥ آخرين.

— بتاريخ ١٩٣٨/٧/١٤، انفجرت قنبلة يدوية، في سوق خضار عربية، فقتلت ١٢ عربيا، واصابت ٢٩ آخرين.

— بتاريخ ١٩٣٨/٧/١٥، انفجرت قنبلة يدوية، القاها احد عناصر منظمة الاتسل الارهابية، امام احد مساجد مدينة القدس، اثناء خروج المصلين، فقتل عشرة اشخاص واصيب ثلاثون.

— بتاريخ ١٩٣٨/٧/١٧، وجد ثلاثة من العرب، قتلى، في مدينة تل ابيب، واعتقل البوليس خمسة من الصهاينة، من اتباع جابوتنسكي، لمسؤوليتهم عن الحادث.

— بتاريخ ١٩٣٨/٧/٢٥، انفجرت سيارة ملغومة، وضعتها عصابة الاتسل في السوق العربية في حيفا، فقتل ٣٥ وجرح سبعون.

— بتاريخ ١٩٣٨/٧/٢٦، القى احد عناصر الاتسل، قنبلة يدوية في احد اسواق حيفا، فقتل ٤٧ عربيا.

— بتاريخ ١٩٣٨/٨/٢٦، انفجرت سيارة ملغومة، وضعتها عصابة الاتسل في سوق القدس العربية، فقتلت ٣٤ عربيا وجرحت ٣٥ آخرين.

— بتاريخ ١٩٣٨/١١/١٣، قتلت عصابة الاتسل، في ثلاثة حوادث متفرقة،، خمسة من العرب وجرحت اربعة آخرين.

— بتاريخ ١٩٣٩/٢/٢٧، فجرت عصابة الاتسل قنبلتين في حيفا، فقتل ٢٧ عربيا وجرح ٣٩ آخرون. وفي اليوم نفسه قتل ثلاثة من العرب في تل ابيب وجرح رابع، كذلك قتل ثلاثة من العرب في القدس وجرح ستة آخرون.

— بتاريخ ١٩٣٩/٥/٢٩، القت عناصر الاتسل قنابل يدوية في سينما ركس، في مدينة القدس، فأصيب ١٨ عربيا بجراح.

— بتاريخ ١٩٣٩/٦/٢، فجرت عصابة ارغون قنابل يدوية، في سوق بطيخ في مدينة القدس، فقتل خمسة من العرب واصيب تسعة عشر بجراح.

— بتاريخ ١٩٣٩/٦/١٢، هاجمت عناصر من عصابة الهاجاناه قرية بلد الشيخ، بجوار حيفا، واختطفت خمسة من سكان القرية وقتلتهم.

— بتاريخ ١٩٣٩/٦/١٩، انفجرت قنبلة يدوية في احد اسواق حيفا، فقتلت تسعة وجرحت اربعة آخرين.

— بتاريخ ١٩٣٩/٦/٢٩، هوجمت ست حافلات عربية في تل ابيب ورحوبوت وبتاح تكفا، فقتل ١١ عربيا.
— بتاريخ ١٩٣٩/٧/٣، القيت قنبلة يدوية على مقهى عربي في مدينة حيفا.
— بتاريخ ١٩٤٤/٣/٢٣، نسفت عصابة الاتسل منزلا مكونا من اربع طبقات في يافا.
— بتاريخ ١٩٤٦/٧/٢٢، نسف الارهابيون اليهود، الواجهة الامامية للجناح الايمن من فندق الملك داوود في القدس، وكانت الطوابق العليا من هذا الجناح تضم المكاتب الرئيسية لادارة حكومة فلسطين المدنية.

نسف فندق الملك داوود :

دشن فندق الملك داوود في القدس عام ١٩٣٠، وكان حينها احدث واضخم فندق في الشرق الأدنى، فقد بني الفندق من الحجر الاحمر، الذي احضرت حجارته من مقالع منطقة البحر الميت، وقد احيط الفندق بحديقة من الورود، وزود بجهاز للتدفئة المركزية، وقاعة للتنس ومطعمين وبار وقاعة استقبال ملكية. وأقام في هذا الفندق اناس من مختلف الاجناس، ابتداء بجورج الخامس ملك بريطانيا، وهيلا سيلاسي امبراطور اثيوبيا، ودوق البا من اسبانيا والملك عبد الله وغيرهم العديد من الشخصيات البارزة.

وابان الحرب العالمية الثانية، خصص الجناح الجنوبي لفندق الملك داوود، لاسكان المؤسسات المركزية في نظام الحكم البريطاني: القيادة العامة للقوات المسلحة والسكرتارية، والحكومة المدنية. وبعد تصاعد الاحداث في فلسطين، تحول فندق الملك داوود الى قلعة بريطانية، وسط مدينة القدس، فاصبح مقرا للشرطة العسكرية والمدنية، بما فيها مكتب التحقيقات الخاصة البريطاني. ورابطت قوات من الجيش البريطاني في ساحات الفندق الخارجية. وهكذا احتفظت الحكومة البريطانية بالطابقين الثالث والرابع من الفندق، وتركت فقط جناحي غرف النوم في الطابقين الاول والثاني.

اسباب عملية النسف :

يقول الارهابي مناحيم بيغن، قائد منظمة اتسل الارهابية: لقد نفذنا هذه العملية الشاقة، بناء على طلب منظمة الهاجاناه، وكان اهم هدف بالنسبة لمنظمة الهاجاناه آنذاك، هو اتلاف الوثائق التي صودرت من مبنى الوكالة اليهودية والتي اكدت معرفة الوكالة اليهودية بنشاطات منظمة الهاجاناه، ومن ضمن هذه الوثائق، تقرير بقلم

فندق الملك داوود



اثناء الانفجار



بعد الانفجار

موشيــه شاريت، رئيس الدائــرة السياسية التابعة للوكالة اليهودية انذاك، واكد هذا التقرير بانه كان يعلم بالعمل التخريبي الذي وقع في الخط الحديدي. وخشي اعضاء الوكالة اليهودية ومنظمة الهاجاناه، ان تعلن بريطانيا عن عدم شرعية الوكالة اليهودية.

وكانت الحكومة البريطانية، وبالتحديد المندوب السامي البريطاني، كانينغهام، قــد قرر القيام بعملية «اغتا» في اعقاب توتر العلاقات بين حكومة الانتداب البريطانية والوكالة اليهودية ـ تلك العملية التي اشتهرت بين الصهاينة، باسم «عمليــة السبت الاسود» ـ فقام الجيش البريطاني باحتلال مبنى الوكالة اليهودية، الواقــع في شارع هاكيرن هاكييمت، واعتقل رؤســاء الوكالة اليهودية، باستثناء دافيد بن غوريون، الذي كان انذاك في باريس. واخذ البريطانيون من مبنى الوكالة، تقارير ووثائق هامــة عن نشاطات المنظمات الارهابية الصهيونية في فلسطين وخارجها، كما حملوا معهم جزءا مكتوبا على الآلة الكاتبة، طبق الاصل، من تقرير عن خطاب موشيه شاريت، الذي القاه في المجلس الصهيوني العام، وقــد امتدح فيه نسف الكباري والخطوط الحديدية.

لكن يسرائيل جاليلي، الذي كان يعلم بمهام الهاجاناه، يقول ان احداث التاسع والعشرين من حزيران، قد ادت الى التخطيط لهذه العملية، لكن القرار الرئيسي بنسف فندق الملك داوود، من قبل منظمة الهاجاناه الارهابية، قــد اتخذ قبل ذلك بأسابيع لاسباب سياسية صرفة، وان من الخطأ القول: ان هدف النسف كان لاتلاف الوثائق، لان الوثائق لا يمكن ان تبقى بنسخة واحدة، ومن المؤكد ان البريطانيين قــد صوروها اكثر من نسخة ووصف جاليلي هذا الادعاء بانه ادعاء تافه.

كيف تمت عملية النسف :

اتفقت المنظمات الارهابية الصهيونية الثلاث: الهاجاناه واتسل وليحي، على تكليف الارهــابي بيغن بتنفيــذ عمليــة نسف الفنــدق، واطلق على الهــدف اسم «مالوتنشيك»، ولكن لاسباب امنية، اختصرت الكلمة الى «تشيك»، واكتمل التخطيط للعمليــة، في الثــاني والعشرين من تموز ١٩٤٦. حيث انفجرت سبع علب حليب، تحتوي على ٣٥٠ كيلو غراما من المواد الناسفة في ريجينس بار في الفندق، ودمرت الجناح الايمن، الذي كانت توجد فيه مكاتب حكومة الانتداب والجيش البريطاني، وادت الى مقتل ٩١ شخصا، وجرح ٤٦ شخصا آخرين.

ومما يؤكد اقوال يسرائيل جاليلي، بان قرار نسف الفندق قــد اتخذ قبل الهجوم على مقــر الوكــالة اليهــودية بوقت طويل، ما اورده الارهابي مناحيم بيغن في كتابه «التمرد». وقد جــاء في الفصل الخامس عشر من الكتاب، بعنوان «فندق الملك داوود» صفحة ٢٩٠: «قدمنا خطتنا لأول مرة في ربيع سنة ١٩٤٦، الى قيادة حركــة المقاومة.

ابلغت سنيح وجاليلي اننا سوف نتعهد باختراق جناح الحكومة، في فندق الملك داوود، والقيام بعملية تخريب واسعة النطاق، وقد اكدت، دون ان اتناول التفاصيل، ان استخدام المتفجرات سيتميز بجهاز جديد، وسوف لا يمكن ازالة الغامنا او ابطال مفعولها، ذلك لانها ستنفجر بمجرد التماس، ومن ناحية أخرى سوف نكون قادرين على تحديد لحظة انفجار هذه الالغام، بواسطة جهاز زمني، بعد ادخالها الى المبنى بنصف ساعة.

لم تصادق الهاجاناه على خططنا من فورها، واعتبرت ان الهجوم على مقر رئاسة الحكم البريطاني عملية طموحة للغاية، رغم انهم لم يعارضوا الخطة من حيث المبدأ، وكانت معارضتهم، في ان الوقت لم يحن بعد، لمثل هذا الهجوم الخليق باثارة البريطانيين اثارة بالغة، وكان علينا ان ننحني لقرار الهاجاناة، غير اننا لم نصرف النظر عن خططنا، وقدمناه في احاديثنا الشخصية مع رؤساء الهاجاناه، وفي رسائلنا. وكان الاسم الذي اطلقناه على فندق الملك داوود، «مالوتنشيك» اي «الفندق الصغير»، وامعانا في التورية اسميناه «تشيك»، وفي غضون ذلك كانت «جبهة تحرير اسرائيل» قد اعدت خطة هجوم على مبنى آخر، كانت تستعمله الحكومة وهو عمارة اخوان داوود. وقد صودق على هذين المشروعين، بعد تعليقهما لعدة أشهر، من قيادة منظمة الهاجاناه، في يوليو ١٩٤٦، اي بعد الهجوم الرئيسي الذي شنه الجنرال «باركر»، على الهاجاناه والبالماخ والوكالة اليهودية بيومين.

وعن القصة الكاملة لعملية نسف فندق الملك داوود، نشرت صحيفة يديعوت احرنوت بتاريخ ١٩٧٩/٧/٦ القصة التالية:

بدأت منظمة اتسل العمل في الساعة الخامسة والنصف صباحا، بسرقة سيارة تكسي وشاحنة في تل ابيب، ونقل السيارتين الى القدس حيث سرقت هناك سيارة اخرى، وكانت سيارة بكب رقم ٧٠٢٢. وتمت تعبئة سبعة اباريق من اباريق الحليب بالمواد الناسفة، ووضعت في سيارة البكب، واتجهت السيارة، حاملة مجموعة من افراد الكوماندو المسلحين برشاشات ستين وتوميغان ويرتدون الملابس العربية، وسارت في الطريق المؤدي الى باب خدمات الفندق.

لقد اختارت منظمة اتسل المكان الاقل حراسة في الفندق، ولم تكن البوابة الرئيسية للفندق محصنة، لان الفندق كان يستخدم كفندق ومطعم، وكأهم مركز اجتماعي في القدس، وكانت هناك حراسة على باب سكرتارية الحكومة، الواقعة تحت الجناح الجنوبي الشرقي، ولكنه كان مفتوحا للجمهور، وكثيرا ما كان يؤمه المواطنون في شئون مختلفة، ولم تكن هناك حراسة مطلقا على باب خدمات المطعم.

وفي الساعة ١١ر٤٥، قام ثلاثة من اعضاء اتسل المسلحين، باحتجاز البواب في احد المكاتب بالقوة، وبعد ذلك احتجزوا جميع العاملين في المطابخ، بينما قام

عدد آخـر من اتسل، بانزال اباريق الحليب من سيارة البكب، ووضعوها تحت مكاتب السكرتارية، وبدأ قائد المجموعة بوصل المواد المتفجرة باجهزة التوقيت، وبعد ذلك وضع لافتات بثلاث لغات علـى الاباريق «الغام ممنوع اللمس». ويقول بيغن: وبعد ذلك، دارت معركة لانـه كان على جنودنا التوغل الى الطابق الارضي، وهناك رابط جنود بريطانيون، ويبدو انهـم شعروا بحركة مريبة، فبدأوا باطلاق النار ـ وقـد دحض شهود عيان بريطانيون ادعـاء بيغن هذا، وقال السكرتير العام للحكومة البريطانية، جون شو، الذي كان يقوم بمهام المندوب السامي، الن كاتنغهام، اثناء غيابه: لقد التقى ضابط اتصال بريطاني باعضاء اتسل، وطلب منهم ابراز هوياتهم، لكنهم اطلقوا النار عليه وقتلوه، وكان القتيل الوحيد، ولم تحدث اية معركة ـ

امـا تقـرير الشرطة البريطانية، الذي يصف الحادث بالتفصيل، فيوضح بان الجنود البريطانيين الوحيدين الذين كانوا في الطابق الاسفل، اثناء اقتحام اعضـاء اتسـل كنّ فتيات عملن في مقسم الهاتف العسكري في البهو، في مكان قريب من المقهى. وعنـد ساعـات الظهـر، جلـس المـلازم اول ل.ب. تشمبـرز والنقيب أ.د. ماكنتوش، في قيادة الاتصال الكائنة في الطابق العلوي، وقرر ماكنتوش النزول الى الطابق الارضـي، لتفقد مقسم الهاتف، وبـعد دقائق، اتصلت الرقيبة براون المسئولة عن المقسم بالملازم اول تشمبرز، وابلغته ان عربا مسلحين يصارعون ماكنتوش في البهو، وافادت فيما بعـد، ان الشجار استمر بضع دقائق، وحاول اثنان من اعضـاء اتسل ادخال ماكنتوش الى المطبخ، لكنه تمكن من الوصول الى الدرج المؤدي الى قاعة المدخل الرئيسي، وعندئذ اطلقت عليه النار من مسافة قريبة، واصيب في بطنه لكنه نجح في صعود الدرج وهناك التقى بأحد عمال الفندق الذي ساعده في الوصول الى الطابق السفلي وقام بابلاغ ادارة الفندق التي قامت بدورها بابلاغ رجال الامن بالحادث.

وفي هذه المرحلة، علم رجال الامن بان ضابطا قـد تعرض للهجوم وان الطابق الارضـي يضم بعض العـرب، يقومون بتصرفات مشبوهة. وعلى الفور قام تشمبرز برفقـة جنـديين يتخطي بهو الفندق، ودخلوا الى غرفة مقسم الهاتف عبر النافذة. وقال تشمبرز:ـ القيت نظرة عبر النافذة المطلة على مطعم ريجنس، وعلى الفور صوب رجلان يرتديان زي الجنود الاردنيين سلاحهما نحوي، فتراجعت.

عاد الرقيب بيتي الى قاعة الدخول في الفندق، واتصل هاتفيا بالنقيب فاين، وضابط الامن النقيب نيقولاس، وعاد برفقة جندي الى بهـو الطابق الارضي، وتقدم بعض الشيء في البهـو، عنـدئـذ اطلقت النار عليـه ويقول ـ شاهدت رجلا يرتدي الملابس العربية، يقف على الباب وبيده رشاش من طراز ستين، وصرخ: قف.. فقفزت الى الخلف ولم تطلق النار مـرة اخرى. وعدت الى الباب، فشاهدت شاحنة والرجل

الذي اطلق النـار علي، فعـاد وأطلق النار ثانية، وفي هـذه اللحظة، اي في الساعة ١٥ر١٢، بدأ اعضاء اتسل في الانسحاب، فقام موظف بالضغط على جرس الانذار واستـدعى شرطة القـدس، وعلى الفور اتجهت مجموعة من افـراد الشرطة، بقيادة الملازم الاول هادينغهام، الى فندق الملك داوود.

وغادرت مجموعة الهجوم التابعة لمنظمة اتسل الارهابية، سيارة الشحن التي اطلقت عليها النـار، وانسحبت مشيا على الاقدام، في حديقة الفندق، واتجهت نحـو سيارة التاكسي التي خصصت لاستخدامها في الفرار، وكانت تقف على بعد ٢٠٠ متر من الفندق، في الطريق المؤدي الى القنصلية الفرنسية. فشاهد الجندي البريطاني سي باكل افـراد المجموعة، واطلق النار عليهم، فوقع احـد افراد المجموعة، لكنه عاد ونهض، واستمـر في الركض واتضـح فيمـا بعد ان اثنين قـد اصيبا بجراح، هما: اهـارون ابـراهـامي واسحق شارون، وصعد ستة من افراد المجموعة الى سيارة التـاكسي، واختفوا في المكان، بينما ركض الباقون باتجاه الحي اليهودي، وعثرت الشرطة البريطانية على الجريحين هناك صبيحة اليوم التالي، وكان ابراهام قـد توفي متأثرا بجراحه.

وبين السـاعة ٢٠ر١٢ ـ ٢٥ر١٢، انفجرت قنبلة صغيرة، كانت قـد وضعتها مجمـوعـة اخرى تابعة لمنظمة اتسل، في عربة بائع عربي متجول، على بعد امتار معدودة من الفندق، بالقرب من قاعة لعرض السيارات.

بعـد هذا الانفجار عادت عاملات المقسم لمزاولة اعمالهن، وفي غضون ذلك غادر بعض الاشخـاص المحتجـزين في المـطبخ المكان بحذر، وابلغ بعضـهم بان ارهابيين يهودا اعتدوا عليهم، وسجنوهم في الطابق السفلي، ووضعوا اباريق حليب هناك، فتوجه هادينغهام الى هناك، وفجأة دوى انفجار قوي قذفه الى الخلف حوالي عشـرة أمتـار وكـانت السـاعة ٣٧ر١٢. تماما، لان الانفجار اوقف جميع الساعات الكهربائية في المبنى. لقد حـول الانفجار، الجناح الجنوبي الغربي من الفندق الى كومة من الركام والغبار، وانهارت الطوابق الستة المؤلفة من ٢٨ غرفة، وبدت كأنها قطعت تماما من جناحها الجنوبي الغربي.

لقد ادى الانفجار الى مقتل ٩١ شخصا، بينهم ٤١ عربيا و٢٨ بريطانيا و١٧ يهوديا وخمسة آخرون. وقال تقرير الشرطة: ان عدد القتلى قـد ارتفع بسبب الانفجار الاول، الذي جعل الكثير من نزلاء الفندق يتجهون الى نوافذ الجناح الجنوبي الغربي، لرؤية ما حدث في الشارع.

[عمليات ارهابية أخرى]

— بتاريخ ١٣/٩/١٩٤٦، هاجمت عصابة الارغون البنك العثماني في كل من تل ابيب ويافا، ونجحت في سرقة اربعة الاف جنيه، وقتلت شرطيا عربيا ومدنيين.

— عشية ٣٠ ـ ٣١ كانون الثاني ١٩٤٧، اغارت قوة مختلطة، من الكتيبة الأولى للبالماخ ولواء كارميلي، تحت قيادة حاييم أفينوعام، على قرية بلد الشيخ (وتسمى اليوم تل حنان) وقد اسفرت هذه الغارة عن مقتل ستين مواطنا داخل منازلهم، معظمهم من النساء والشيوخ والأطفال، وجاء في تقرير كتبه قائد تلك العملية (ونشرته صحيفة يديعوت احرنوت بتاريخ ١٤/٤/١٩٧٢، واخذته عن كتاب لباحث صهيوني يدعى ارنيه يتسحاقي): «لقد اسكتت الوحدات بنيرانها الحامية نيران العدو، وتسللت الوحدات المهاجمة الى داخل البلدة، واخذت تعمل داخل المنازل، ولم يكن ممكنا، بسبب النيران القوية التي اطلقت داخل الغرف، تجنب اصابة النساء والأطفال».

— بتاريخ ٢٠/٢/١٩٤٧، خربت العصابات الارهابية الصهيونية خط انابيب شركة نفط العراق.

— بتاريخ ٢٨/٢/١٩٤٧، وضع يهوديان، يرتديان لباس الشرطة، قنبلة في بنك باركليز بحيفا، فقتل شخصان وجرح شخصان آخران.

— بتاريخ ٣١/٣/١٩٤٧، قامت عصابة الارغون بتخريب خزانات النفط التابعة لشركة شل في حيفا، وقدرت الاضرار بنصف مليون جنيه فلسطيني.

— بتاريخ ٥/٦/١٩٤٧، فجرت العصابات الارهابية الصهيونية خط انابيب شركة نفط العراق، واخمدت النيران بعد خمس ساعات، وبلغت الخسارة ٨٠٠ طن من النفط.

— بتاريخ ٤/٨/١٩٤٧، سطت العصابات الارهابية الصهيونية على بنك باركليز في حيفا، وقتلت احد الكتبة.

— بتاريخ ٢١/٨/١٩٤٧، سطت العصابات الارهابية الصهيونية على أحد البنوك في حيفا وفجرت قنبلة بداخله.

— بتاريخ ١٠/٩/١٩٤٧، وقع هجوم على مصفاة البترول في حيفا.

— بتاريخ ١١/١٢/١٩٤٧، وقعت عدة هجمات يهودية بالقنابل، على الحافلات وسيارات الركاب والاجرة في مدينة حيفا.

— بتاريخ ١٢/١٢/١٩٤٧، هاجمت العصابات الارهابية الصهيونية، احدى القرى في قضاء حيفا وقتلت ١٢ عربيا من سكانها

— بتاريخ ١٣/١٢/١٩٤٧، قتلت العصابات الصهيونية ١٨ مواطنا عربيا وجرح ستون اخرون، في ثلاثة حوادث القاء قنابل: الاولى في القدس والثانية على مقهى يافا والثالثة على قرية العباسية قرب اللد.
— بتاريخ ١٤/١٢/١٩٤٧، هاجم اليهود قرية عربية قرب تل ابيب، وهم يرتدون اللباس العسكري، فقتلوا ١٨ عربيا وجرحوا مائة آخرين.
— بتاريخ ١٤/١٢/١٩٤٧، اوقف مسلحون يهود حافلة عربية قرب طبريا، وانزلوا ركابها الستة، وأطلقوا النار عليهم، فقتلوا ثلاثة، واصابوا واحدا بجراح خطيرة.
— بتاريخ ١٥/١٢/١٩٤٧، هاجم مسلحون يهود، حافلة عربية قرب اللد، فقتلوا عربيا واصابوا سبعة بجراح.
— بتاريخ ١٩/١٢/١٩٤٧، قامت عصابة الهاجاناة، بأمر من الوكالة اليهودية، بغارة على قرية عربية قرب صفد، ونسفت منزلين، واكتشف بين الانقاض عشر جثث، بينهم خمسة أطفال.
— بتاريخ ٢٠/١٢/١٩٤٧، هاجمت عصابة الهاجاناة قرية قزازة العربية، ونسفت بيت مختار القرية.
— بتاريخ ٢١/١٢/١٩٤٧، اطلق مسلحون يهود النار على حافلة عربية قرب اللطرون، فقتلوا ثلاثة من العرب.
— بتاريخ ٢٩/١٢/١٩٤٧، قامت عصابة الارغون بهجوم بحري على مدينة يافا، واصابت ثلاثين عربيا.
— بتاريخ ٢٩/١٢/١٩٤٧، القيت قنبلة يدوية على بوابة دمشق في القدس، فقتلت ١١ عربيا وجرحت ٣٢ آخرين.
— بتاريخ ٣٠/١٢/١٩٤٧، القت عصابة ارغون رفاي ليئومي، قنبلة يدوية على سيارة تكسي مسرعة في القدس، فقتلت ١١ عربيا.
— بتاريخ ٣٠/١٢/١٩٤٧، القى افراد عصابة ارغون قنبلتين على مجموعة من العمال العرب، خارج مكتب التوظيف للمصافي في حيفا، فقتل ستة منهم واصيب ٤٢ بجروح.
— بتاريخ ٣٠/١٢/١٩٤٧، قامت قوة يهودية مختلطة، من كتيبة البالماخ الاولى ولواء الكرمل، بالهجوم على قرية بلد الشيخ القريبة من حيفا بقيادة حاييم افينوعام، فقتلت اكثر من ستين من السكان داخل بيوتهم.

بلــدة حســاس تتعــرض

لعملية ارهابيــة صهيونيــة

— بتاريخ ١٩٤٧/١٢/١٣، ارتكبت عناصر البالماخ الارهابية عملا ارهابيا ضد سكان بلدة حساس الفلسطينية، ذهــب ضـحيتـه عدد من الشيوخ والنساء والأطفال. وقد نشرت صحيفة معاريف في ملحقها يوم ١٩٨١/٧/٣١ قصة قتل نساء واطفال قرية حساس، كما، رواهــا الصهيوني «الدكتور اوري ميليشتاين» وجاء في هذه الرواية:

بعد قرار التقسيم حدثت مشكلة بين خمسة من العمال العرب، كانوا في طريقهم، مبكرين، الى اعمالهم، وثلاثة صهاينة من سكان مستوطنة معيان باروخ، اطلق خلالها المستـوطنـون الثلاثة نيران بنادقهم على العمال العرب العزل ونجم عن المشكلة، اصابة احد المستوطنين بطعنة سكين، توفي على اثرها.

وفور انتشار خبر الحادثة، وتلقى قائد كتيبة البالماخ الثالثة، التي كانت ترابط في منطقة عتليت خبر الحادث، اسرع موشه كالمان، مساعد قائد الكتيبة، الى موقــع الحادث والتقى برجال الامن في كيبوتس دفنا، واستمع منهم الى تفاصيل عن اماكن وسكن العـرب الذين اشتركوا في الحادثة، وطلب قائد كتيبة البالماخ، مولا كوهين، القيام بعملية انتقامية لان اغتيال شخص يهودي يعد، حسب رأي مولا كوهين، اباحة للدم اليهودي.

وعلى الرغم من ان التهمة الموجهة الى سكان قرية حساس لم تثبت نهائيا، فقد اقتـرحت الكتيبة على قيادة البالماخ، السماح بالاغارة على قرية حساس، في نفس اليوم، لنسف عدد من البيوت، وقتل بعض الرجال... وهكذا تقرر مهاجمة قرية حساس، وقام موشيه كارمل قائد لواء لبانوني بتسليم قيادة الكتيبة الثالثة امرا من قسم العمليات في رئاسة الاركان، يسمح بالقيام بعملية انتقامية تهدف الى حرق المنازل وقتل الرجال في قرية حسّاس، انتقاما لقتل المستوطن الصهيوني.

وقد نفذت العملية في نفس اليوم، واسندت مهمة تنفيذها الى الفئة التي كان مقرها في كفار جلعادي بقيادة يعقوب ليفنجر، والى الفئة التي كانت ترابط في دمنا، بقيادة دافيد شركسكي، وكانت الاوامر تنص على ما يلي:

— نسف المنازل المحيطة بموقف السيارات في القرية.

— قتل اكبر عدد ممكن من رجال القرية وسكانها.

— الاساءة الى الرجال المقيمين في قصر الامير فاعور.



الصهاينة في طريقهم الى بلدة حساس



وبعد تنفيذ العملية، بعث كالمان الى قيادة البالماخ تقريرا قال فيه: ان المجموعة التي امرت بنسف المنازل، لم تنفذ واجباتها على الوجه الاكمل، وقد ابلغت القوة انها قتلت ١٢ شخصا من سكان قرية حساس العرب، بينهم عدد من النساء والاطفال. وغداة تنفيذ العملية، اتضح ان جميع الرجال قد غادروا قرية حساس، قبل تنفيذ العملية بوقت قصير، وان جميع قتلى العملية كانوا من النساء والاطفال ولقد كانت هذه العملية كئيبة من حيث نتائجها، والسبب هو التخطيط غير السليم.

[يازور... والارهاب الصهيوني]

— الاعتداء على قرية يازور ـ وتقع قرية يازور على مدخل مدينة يافا، على الطريق المؤدية الى الجنوب، باتجاه مدن الساحل. ثم على الطريق المؤدية الى مدينة القدس. وقد نشرت صحيفة دافار في ملحقها، يوم ٨/٥/١٩٨١، مقالا بقلم اوري ميلشتاين، تحدث فيه عن نضال قرية يازور، والجرائم الصهيونية بحق هذه القرية وسكانها يقول التقرير، الذي كتب بعنوان: «يازور ـ الخطيئة وعقابها»: «قرية القتلة» هو الاسم «الذي اطلق على القرية العربية في عام ١٩٤٨، والتي احاطت منازلها بالطريق الممتد من مكفه يسرائيل وبيت دجن، على طريق القدس ـ تل ابيب. وبتاريخ ٩/١٢/١٩٤٧ القى افراد منظمة الاتسل عبوات ناسفة بداخل مقهى في يازور، واصابوا عددا كبيرا من رواده بجراح. فرد سكان قرية يازور باغلاق الطريق الرئيسي، ومهاجمة قافلة يهودية كانت متجهة الى المستعمرات اليهودية في الجنوب. لقد كان حراس القوافل اليهودية يطلقون النار من اسلحتهم، على قرية يازور وسكانها، ليس ردا على استفزاز عربي، بل للعدوان على السكان، وكثيرا ما اطلقوا النار والقوا القنابل اليدوية على المارة والمتجمهرين.

وفي يوم الاربعاء ٢١/١٢/١٩٤٨، مرت في يازور سيارة بيك اب، من حولون، محملة بالحراس اليهود المكلفين بحراسة القوافل، واستولى ركابها على مسدس من احد سكان البلدة، وتوجه قائد البيك اب ايلي شامير الى تل ابيب ليعرض الغنيمة.

وفي يوم الخميس ٢٢/١٢/١٩٤٨ مرت سيارة بيك اب، تحمل سبعة من الحراس، اليهود، واصطدمت بلغم على الطريق قرب يازور اسفر عن مقتل الحراس السبعة. وفي نفس اليوم الذي قتل فيه الحراس اليهود السبعة، وجه ضابط عمليات منظمة الهاجاناه، يغال يادين، امرا لقائد البالماخ يغيئال الون قال فيه: عليك القيام باسرع وقت ممكن، وبدون اية اوامر أخرى، بعملية ضد قرية يازور، ويجب ان يكون الهدف ازعاج القرية فترة طويلة، وحتى اشعار آخر، عن طريق القيام بعمليات تسلل الى داخلها ونسف واحراق عدد من المنازل واغتيال السكان، وانني امنحك صلاحية اختيار اسلوب العمل.

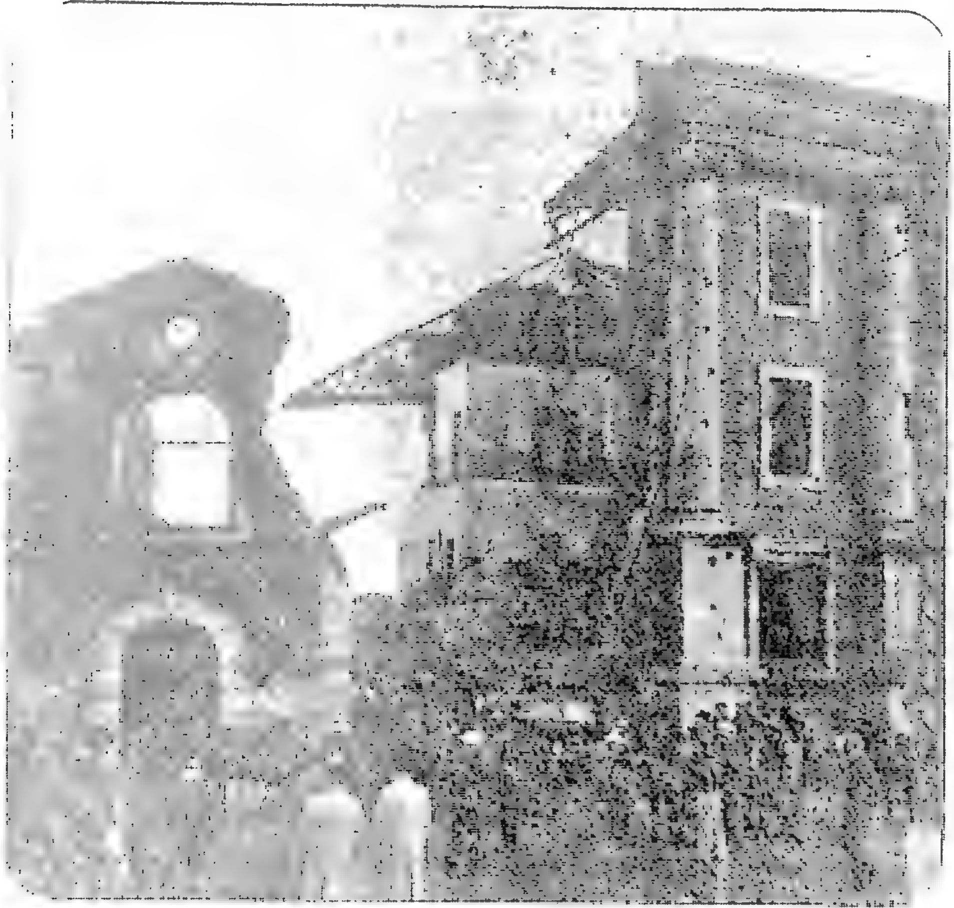
وبعد ساعتين من ذلك، قامت مجموعة تابعة للبالماخ، بمهاجمة سيارة باص عربية بين يازور ومكفة يسرائيل، وقد اصيب نتيجة لذلك سائق سيارة الباص، وعدد من الركاب العرب. وفي نفس اليوم ايضا، هاجمت مجموعة ارهابية اخرى سيارة باص عربية ثانية، ووقع عدد من المصابين بين ركابها. لقد استمرت الهجمات اليهودية، التي قامت بها وحدات البالماخ ولواء جبعاتي، على قرية يازور والسيارات العربية المتجهة الى يازور ويافا، عشرين يوما متواصلا، وكانت عناصر البالماخ الارهابية تتسلل الى القرية عبر بيارات البرتقال، وتفجر العبوات الناسفة قرب المنازل.

وفي ذكرى الثلاثين لقتل اليهود السبعة، قررت قيادة الهاجاناه مهاجمة قرية يازور، ونسف مصنع الثلج وبنايتين مجاورتين له، بحجة وجود قيادة حسن سلامة في هاتين البنايتين. وقد اسندت مهمة التخطيط لهذه العملية، الى ضابط عمليات البالماخ اسحق رابين، وكانت هذه اول عملية تشترك فيها وحدة اسناد تابعة لشعبة التدريب، وكان مسؤول شعبة التدريب هو العميد يسرائيل طال، وتقرر البدء بالهجوم مع بزوخ الفجر.

وفي الليل، تم جمع الاشخاص الذين تقرر اشتراكهم في العملية، في مستوطنة مكفة يسرائيل، ووصلت من كيبرتس خلدا مجموعة بقيادة يهوشواع بنو، ووصل يسرائيل طال ومعه رشاش براوننغ، وطاقم مؤلف من ستة افراد، ووصل امنون جنسكي مع مجموعة من خبراء المتفجرات العاملين في قيادة البالماخ، وتم احضار الاسلحة والذخيرة من اماكن مختلفة، وبعد عملية استعداد طويلة، انطلقت القوات الى القرية عبر بيارات البرتقال، وقامت مجموعة الرشاش المتوسط بقيادة طال، باطلاق النار على مصنع الثلج وقامت المجموعات الامامية بالهجوم، وقام المقاتلون باطلاق النار والقنابل اليدوية على البيوت والمنازل. وقامت مجموعة يهوشاع بنو بتفجير بوابة مبنى اسكندروني، واحضرت عبوتين ناسفتين، زنة الواحدة ٢٥ كيلو غراما، وتم نسف مبنى اسكندروني ومبنى معمل الثلج، واسفرت العملية عن مقتل ١٥ عربيا من سكان يازور قتل معظمهم في فراش النوم.

[نسف السرايا العربية في يافا: ١٩٤٨/١/٨]

وكانت السرايا العربية، عبارة عن بناية شامخة، تقع مقابل ساعة يافا المعروفة، وكانت البناية تضم مقر اللجنة القومية العربية ليافا. حيث قامت العصابات الصهيونية بوضع سيارة ملغومة، ادى انفجارها، الى مقتل ٧٠ عربيا اضافة الى عشرات الجرحى.



السرايا العربية في يافا بعد نسفها بتاريخ ٨/١/٤٨



לפחות 70 הרוגים ביפו! — מודים הערבים

אותות הצטיינות הונגריים לציונים

احدى الصحف العبرية الصادرة بتاريخ ٩/١/٤٨ تعترف بالعملية وتبرز عدد الضحايا العرب وعددهم ٧٠ قتيلا



الارهابي رحاميم هكموب منفذ العملية

وقـد اوردت مجلة الجيش الصهيـوني «بمـاحـانيه»، في عددها الصادر يوم ١٩٧٨/١/٤، تفـاصيـل تنفيـذ هـذا العمـل الارهـابي وذلك على لسان الارهـابي الصهيوني رحميم حكموب، منفذ جريمة النسف، وقد جاء في قصة المجلة:

عندما قررت قيادتنا نسف هذه البنايـة، والتي كانت مقرا للجنة القومية العربية بيـافا، كانت قيادتنا تهدف الى قتل اكبر عدد ممكن من العرب، وذلك للتأثير عليهم نفسيا. وقـد سبق عملية التنفيذ، قيام رجال مخابراتنا بجمع المعلومات الضرورية عن البنـاية والطرق المؤدية اليها، اما انا فقـد كنت اسكن في رشون لتصيون، فقمت بالتجول في يافا جولات استطلاعية، وكنت ارتدي الزي العربي، واحمل هوية عربية مزيفـة، باسم محمود سالم البحري. وبعد عمليات الاستطلاع، جرت عملية التنفيذ، حيث قدت سيارة شاحنة، تحمل ٥٠٠ كيلو غرام من المواد المتفجرة، وللتمويه وضعنا فوق المتفجرات كميات من برتقال يافا. وقـد نجحت في عبور ثلاثة حواجز للتفتيش: الاول في ابو كبير وكان بريطانيا، والثاني كان عربيا بالقرب من مدخل يافا، اما الثالث فكان عربيا ايضا، ويقع بالقرب من مركز يافا، ونجحت في الوصول الى الهدف. غير ان الشبهة دارت حولي واخذوا يراقبونني ويلاحقونني، لكنني تمكنت من الافلات، تحت وابل من الرصاص والصياح الذي كان يصل اذني.. هـذا يهودي.. هذا يهودي، وعدت الى تل ابيب مع السيارة.

وبعـد ذلك، وفي مثل هذا الاسبوع، قبل ٣٠ عاما، وبالتحديد في الرابع من كانون الاول ١٩٤٨، وكان الى جانبي شاب في الثالثـة والعشرين من عمره، يدعى اليشع، امرت بتنفيذ العملية. كان يوم احـد، وكان الطقس ماطرا، وبعد ان نجحنا في

إجتياز الحواجز والوصول الى يافا، كان كل شيء مغلقا باستثناء صالون للحلاقة يقع بجانب السرايا، وكان احد مداخلها مغلقا ببوابة ضخمة من الحديد، تعود الى العهد التركي، غير ان الشبهة دارت حولنا، قبل ان نتمكن من ايقاف السيارة، فتوجه الينا احد العرب، وفتح باب السيارة بدون استئذان، وسألنا عن سبب وجودنا في هذا المكان، وكان جوابي بانني ابحث عن «ابو محمد» غير انه قال ان الوقوف هنا محظور، فأستأذنت بالوقوف دقيقة واحدة لاذهب الى المقهى واعود فورا وفي الوقت نفسه، خرج نحونا، من صالون الحلاقة، ما يزيد عن ١٨ عربيا، وكان الجو مكهربا، غير ان مظهرنا العربي، ومعرفتي الجيدة بالعربية، ازالا الشكوك من حولنا، وفي صندوق خشبي تحت مقعد السائق كان هناك جهازان للتوقيت والتفجير الاول لمدة ساعة ونصف، والثاني لمدة ثمانين ثانية، وكان من الواضح اننا لن نستطيع ايقاف السيارة لمدة طويلة، لذلك علينا استعمال جهاز التوقيت الثاني واعددنا انفسنا للخروج من السيارة بهدوء، وشعرنا ان العرب يطمئنون لنا، وقبل الخروج من السيارة واقفال نوافذها، وقتنا جهاز التفجير واخذنا نعد الثواني في قلوبنا.

كان الجو رهيبا واعصابنا متوترة، وبعد ان ابتعدنا قليلا عن السيارة، انتهزنا فرصة هطول الامطار، فأخذنا نركض وكأننا نهرب من المطر، وكنا نحمل بعض القنابل اليدوية التي اخذت تتساقط من جيوبنا. ولحسن الحظ، وبفضل الامطار، لم يشاهدنا احد. وعندما وصلنا الى شارع شدروت اورشليم، سمعنا الانفجار الهائل الذي هز الارض والمباني القائمة عليها، وتطاير زجاج النوافذ في الهواء، وحطم واجهات المعارض التجارية، ولم يبق شيء في مكانه، اما انا وزميلي اليشع فقد قطعنا الشارع بسرعة واتجهنا نحو ابو كبير وسمعنا اصوات العيارات النارية، فقد اعتقد العرب ان منفذي العملية سوف ينسحبون بسياراتهم فاغلقوا الشوارع.

وفي اليوم التالي قرأنا في الصحف ان اكثر من سبعين عربيا قد قتلوا في هذا الانفجار، اضافة الى عشرات الجرحى.

★ ★ ★ ★

— بتاريخ ١٩٤٨/١/١ هاجمت عناصر الهاجاناه احدى القرى العربية في حيفا وقتلت ١١١ مواطنا عربيا.

— بتاريخ ١٩٤٨/١/٤، القت عصابة شتيرن قنبلة على ساحة مزدحمة بالناس في يافا، فقتلت ١٥ شخصا واصابت ٩٨ بجروح.

— بتاريخ ١٩٤٨/١/٥، نسفت العصابات الصهيونية فندق سميراميس في القدس، وقتلت ٢٠ من نزلائه معظمهم من العرب.

— بتاريخ ١٩٤٨/١/٥، اطلق مسلحون يهود النار على حافلتين عربيتين فاصابت سائقا وقتلت ثلاثة من الركاب.

— بتاريخ ١٩٤٨/١/٧، القت عناصر من عصابة الارغون قنبلة على بوابة يافا بمدينة القدس، فقتلت ١٨ مواطنا عربيا واصابت ٤١ بجروح.

— بتاريخ ١٩٤٨/١/٤، تسلل اليهود الى يافا ونسفوا مقر اللجنة القومية، العربية، ودمرت متفجرات شديدة مركز بوليس، وعدة مخازن وبنك باركلين، وقتل تسعة من العرب وجرح ٧١ آخرون.

— بتاريخ ١٩٤٨/١/٩، ترك يهوديان طردا ملغوما في حافلة عربية بالقدس، لكن السائق تنبه للطرد والقاه خارج الحافلة.

— بتاريخ ١٩٤٨/١/١٥، اطلق مسلحون يهود النار على حافلة عربية في يافا، فقتلوا عربيا وجرحوا ستة

— بتاريخ ١٩٤٨/١/١٦، نسفت العصابات الصهيونية ثلاثة مبان عربية، نجم عنه قتل ١٣ عربيا وجرح آخرين.

— بتاريخ ١٩٤٨/١/١٩، هاجم فريق مؤلف من ٢٠٠ يهودي قرية طمرة في قضاء عكا، فقتل عربيان، واصيب ثلاثة بجراح.

— بتاريخ ١٩٤٨/١/٣٠، نسفت عناصر من الهاجاناه بيتا في حي القطمون بالقدس.

— بتاريخ ١٩٤٨/٢/٣، انفجرت سيارة ملغومة، فقتلت اربعة من العرب وجرحت ثلاثة آخرين.

— بتاريخ ١٩٤٨/٢/٨، اصاب القناصة من عصابة الهاجاناه ١٨ عربيا على حدود يافا ـ تل ابيب، وقتل عربيان في القدس القديمة، وقتل ستة في حيفا.

— بتاريخ ١٩٤٨/٢/٩، نسف اليهود مبنى عربيا في المركز التجاري بالقدس.

— بتاريخ ١٩٤٨/٢/١٠ اوقف فريق من المسلحين اليهود عددا من العرب العائدين الى قرية الطيرة قرب طولكرم، واطلقوا عليهم، النار، وقتلوا سبعة منهم واصابوا خمسة آخرين.

— بتاريخ ١٩٤٨/٢/١٠، قتل ستة من العرب نتيجة لاطلاق مسلحين يهود النار في القدس، قرب مكتب الاستعلامات العام.

— بتاريخ ١٩٤٨/٢/١٢، هاجم مسلحون يهود حافلة عربية قادمة من صفد، فقتلوا خمسة من الركاب، وجرحوا خمسة آخرين.

— بتاريخ ١٩٤٨/٢/١٢، اطلق مسلحون يهود النار على محطة سكة حديد الكرمل فقتلوا عربيين، وجرحوا اربعة

[مجزرة سعسع]

بتاريخ ١٤/٢/١٩٤٨، هاجمت قوة من البالماخ والهاجاناه، قرية سعسع العربية في الجليل، ودمرت عشرين منزلا على اصحابها، وقتلت عشرين عربيا.

وقد تحدث موشيه كولمان قائد لواء يفتاح عن مجزرة سعسع بقوله: (وقد نشرت الحديث صحيفة يديعوت احرنوت بتاريخ ١٤/٤/١٩٧٢، ونقلته مؤسسة الدراسات الفلسطينية يوم ١٦/٥/١٩٧٢): «لم تكن عملية سعسع عملية احتلال عسكري في وضح النهار، بل عملية «اضرب واهرب» ليلية، قائمة على توغل سريع في ارض العدو، ومفاجأته وضربه. كانت عملية سعسع، في الاساس، انتقاما لتدمير مجموعة الـ ٣٥، على طريق غوش عتسيون، وكانت اهداف العملية:

— الاثبات للعدو اننا قادرون على الوصول الى اية قاعدة، ولو كانت داخل اراضيه، وضربها والانسحاب منها بنجاح.

— انتزاع المبادرة من العدو.

— تدمير القاعدة الكبيرة في مؤخرة جيش الانقاذ التابع للقاوقجي، في قرية سعسع.

وقد خرجنا الى العمل ليلة ١٤ شباط ١٩٤٨، في منطقة عربية خالصة، وكان الهدف يبعد ٢٥ كيلومترا عن قاعدتنا، وكنت اقود ٦٨ شخصا مسلحين باسلحة خفيفة ومواد ناسفة، تسللنا الى القرية من الشمال لاختراقها بصورة مفاجئة، ووضعنا ٣٥ رزمة ناسفة، وانسحبنا تحت ستار الليل. وقد اصيب عدد من النساء والاطفال خلال العملية».

★ ★ ★ ★

— بتاريخ ٢٠/٢/١٩٤٨، هاجم المسلحون اليهود الاحياء العربية في حيفا بمدافع الهاون، فقتلوا ستة من العرب، وجرحوا ٣٦ آخرين.

— بتاريخ ٢٧/٢/١٩٤٨، نسف المسلحون اليهود القنطرة ـ حيفا، قرب رحوبوت، فقتلوا ٢٧ وجرحوا ٣٦ آخرين.

— بتاريخ ٣/٣/١٩٤٨، نسفت عصابة شتيرن بناية سلام في حيفا، بواسطة سيارة شحن ملغومة، اسفرت عن مقتل ١٤ وجرح ٢٦.

— بتاريخ ١٣/٣/١٩٤٨، دمرت عصابة الهاجاناه قرية كفر حسينية، وقتلت ثلاثين قرويا.

— بتاريخ ٢٧/٣/١٩٤٨، نسف اليهود قطارا قرب بنيامينا، فقتل ٢٤ عربيا واصيب ٦١.

ـــ بتاريخ ١٩٤٨/٣/٣١، نسفت عصابة الهاجاناه قطار حيفا ـ يافا، اثناء مروره بالقرب من نتانيا، فقتل في الحادث ٤٠ شخصا.

ـــ بتاريخ ١٩٤٨/٣/٣١، لغمت عصابة شتيرن قطار القاهرة ـ حيفا السريع، فقتل ٤٠ وجرح ستون.

ـــ بتاريخ ١٩٤٨/٤/٥، هاجم المسلحون اليهود قرية صرفند العربية، وقتلوا ستة عشر عربيا وجرحوا ١٢، وقد وقعت الضحايا بسبب قصف القرية بمدافع الهاون.

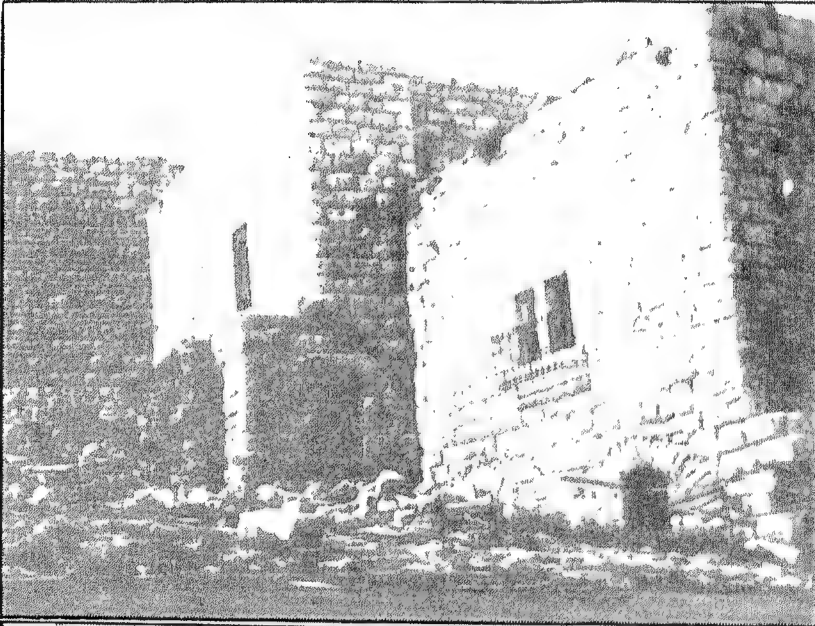
[مذبحة دير ياسين]

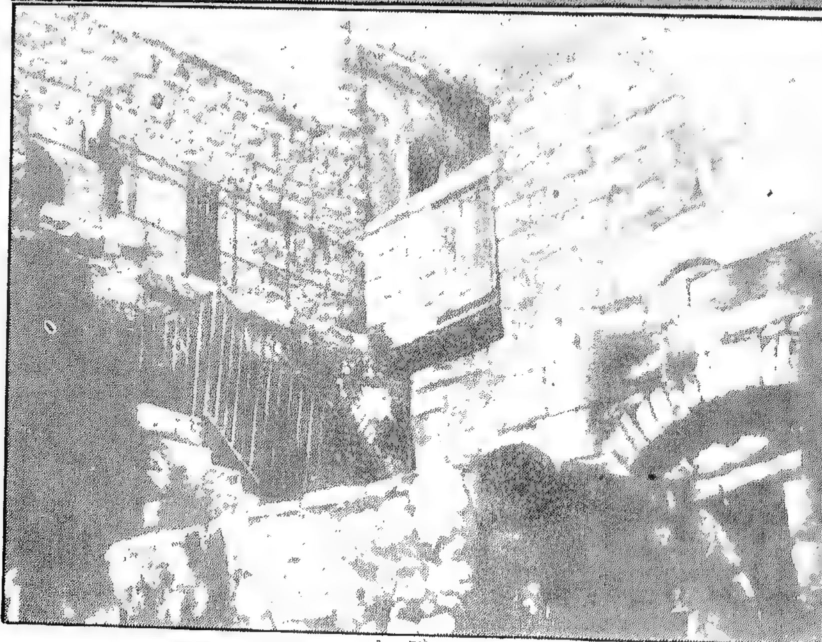


الارهابي مناحم بيغن مع بعض افراد عصابته عام ١٩٤٨

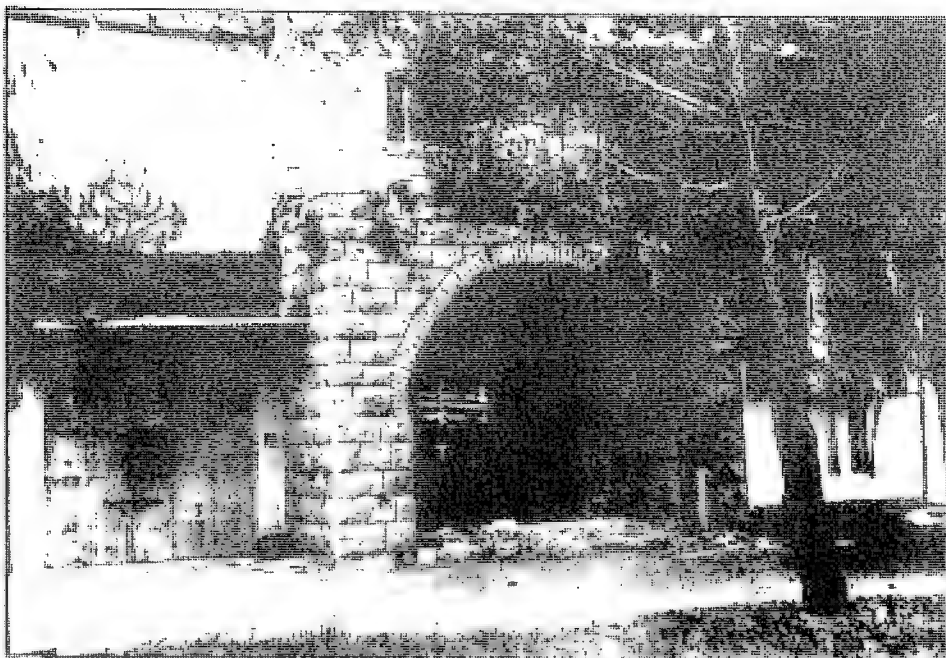


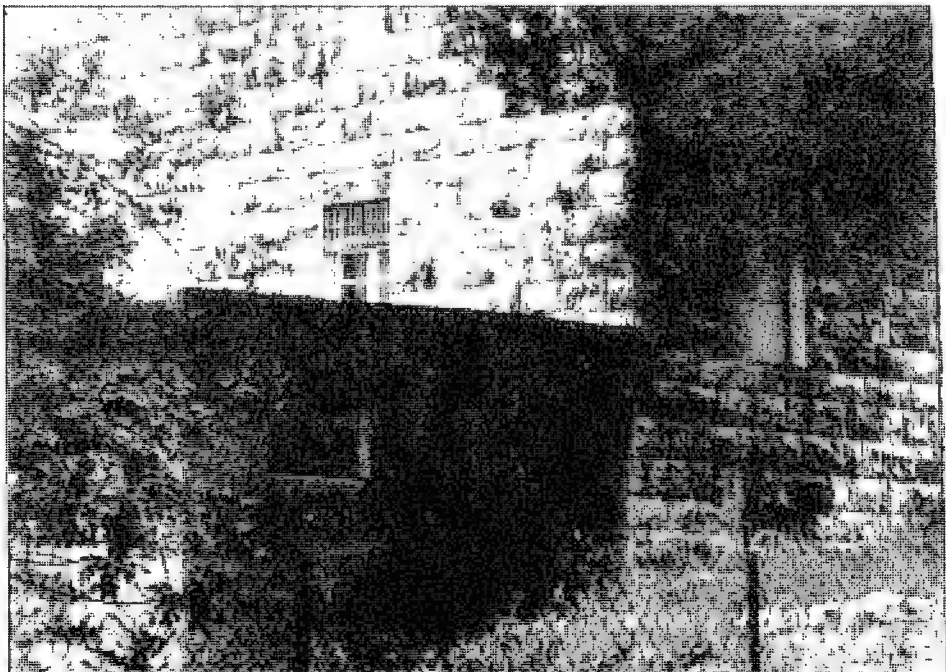
العصابات الصهيونية تجمع مواطني القرية استعدادا لتفيذ المجزرة





المنازل المتبقية من قرية دير ياسين





شيوخ دير ياسين يتذكرون ←



بعض شيوخ القرية الذين ما زالوا على قيد الحياة



الشيخ ابو عايس زيدان



الشيخ خميس زيدان



الشيخ محمد درويش

بتاريخ ٩/٤/١٩٤٨، نفذت عصابتا الاتسل وليحي، باطلاع وموافقة قائد عصابة الهاجاناه في منطقة القدس، المدعو دافيد شاليئيل، مذبحة رهيبةفي بلدة دير ياسين العربية، الواقعة على مشارف القدس. حيث قتل ٢٥٤ عربيا، معظمهم من النساء والاطفال والشيوخ. وقد استهدفت المذبحة القاء الرعب في قلوب العرب وارهابهم، لحملهم على ترك قراهم وديارهم.

ودير ياسين قرية صغيرة، تقع على ربوة عالية غربي مدينة القدس، على بعد اربعة كيلو مترات، تحيط بها المستوطنات من ثلاث جهات، تبلغ مساحتها ١٨٠٠ دونم، وبلغ عدد سكانها عشية المجزرة، الف نسمة.

وكان الوضع العسكري قبيل المجزرة، يميل بشكل عام لصالح العرب، الذين استطاعوا رد هجمات المنظمات الصهيونية، فقد كانت منطقة القدس والمستوطنات الصهيونية المجاورة، تعاني من حالة الحصار والتطويق، التي نظمها المجاهدون الفلسطينيون. وحتى شهر آذار ١٩٤٨ عجزت منظمة الهاجاناه الارهابية، عن فك ذلك الحصار.

وازداد وضع المستوطنات سوءا، مع استمرار الحصار العربي، وهذا ما كشفت عنه البرقية التي ارسلتها غولدا مائير من القدس، يوم ٢٩ اذار ١٩٤٨، الى رئيس الوكالة اليهودية دافيد بن غوريون، وقيمت فيها الوضع في مدينة القدس، وقالت: «تفاقمت خطورة الوضع في مدينة القدس الى أقصى حد، وهزت الهزيمة في طريق عصيون معنوية الجمهور، وتسببت الحالة العصيبة من جراء النقص في الحاجيات والنفط بالذهول، نسمع اصواتا تقول، انه من الضروري مطالبة الانكليز بالبقاء في القدس، او البحث عن طريقة تسوية مع العرب».

وفي الوقت الذي كانت تدور فيه معارك عنيفة، في منطقة القدس، خاصة حول القسطل، حيث تكبدت المنظمات الارهابية الصهيونية خسائر كبيرة، انسحبت عناصر من منظمتي ليحي واتسل الصهيونيتين الى دير ياسين، لترتكبا بدعم وتشجيع من منظمة الهاجاناه الارهابية، في قرية دير ياسين، واحدة من ابشع الجرائم التي ارتكبت ضد المدنيين في التاريخ.

وبعد ان اعدت منظمتا اتسل وليحي خطة مهاجمة واحتلال قرية دير ياسين، ابلغتا قائد الهاجاناة في القدس دافيد شالتيئيل بها، وطلبتا موافقته عليها، فوافق، مشترطا الاحتفاظ بالقرية بعد احتلالها.

وفي فجر ٩ نيسان ١٩٤٨، هاجمت قوات ليحي واتسل قرية دير ياسين، وواجهت القوات المهاجمة، في البداية، مقاومة من سكان قرية دير ياسين، كبدتهم اربعة قتلى، واثنين وثلاثين جريحا. وعن تفاصيل المجزرة الرهيبة التي حدثت في قرية دير ياسين، نشرت صحيفة يديعوت احرونوت الصادرة في ٤/٤/١٩٧٢ نص

تقرير كتبه محارب صهيوني يدعى مئير فيلبيسكي، وعرف فيما بعد باسم مئير باعيل، ووصفته الصحيفة بانه شاهد العيان الوحيد من خارج صفوف منظمتي ليحي واتسل، الذي شارك في ارتكاب المجزرة، ودون ما شاهده وسمعه. يقول مئير باعيل في تقريره:

«خلال نيسان ـ ايار عام ١٩٤٨، دارت اكثر المعارك حسما حول مدينة القدس، وسالت فيها دماء كثيرة من قوات الهاجاناه والبالماخ، في معركة القسطل، وفي ذروة المعارك في منطقة القدس، انسحبت منظمتا ليحي واتسل من المعركة الى قرية دير ياسين، وكان هناك، في رأيي، شيء غامض وراء هذا الانسحاب، ولربما كانت هناك رغبة في تصفية حسابات قديمة، مع القرية العربية منذ احداث ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩، التي وقعت في حي غفعات شاؤول.

وفي ليلة ٨ ـ ٩ نيسان ١٩٤٨، عندما كانت وحدات البالماخ تقاتل في معركة القسطل، اقتربت وحدات من اتسل وليحي من قرية دير ياسين، وخرجت قوات اتسل من حي بيت هكيرم، وهاجمت القرية من الجنوب الشرقي، في حين هاجمتها قوات ليحي من الشمال الشرقي، وعند الفجر وصلت القوتان الى ضاحية القرية، وارسلت وحدة ليحي في اتجاه القرية، سيارة مصفحة تحمل مكبرا للصوت يدعو السكان الى الاستسلام.

واكتشف سكان قرية دير ياسين، تغلغل مقاتلي ليحي واتسل في قريتهم، واقتحم المهاجمون القرية، وهرب معظم السكان باسلحتهم، وبقي في القرية عدد قليل من الرجال والشيوخ والنساء والاطفال.

كان الوقت ظهرا، عندما انتهت المعركة وتوقف اطلاق النار، وغادر محاربو اتسل وليحي الاماكن التي اختبأوا فيها، وبدأوا ينفذون عملية تطهير لمنازل القرية، واطلقوا النار على كل من شاهدوه في الطرقات والمنازل، وحدثت مجزرة مخجلة بين السكان الرجال والشيوخ والنساء والأطفال دون تمييز، بتوقيف السكان بجانب الجدران والزوايا واطلاق النار عليهم. ولم يحاول القادة منع اعمال القتل المخجلة.

ويضيف مئير باعيل في تقريره «لقد توسلت، انا وعدد من سكان القدس، الى قادة اتسل وليحي، كي يصدروا تعليماتهم الى جنودهم بوقف اطلاق النار على السكان، لكن عبثا حاولنا، وفي هذه الاثناء، اخرج من داخل المنازل نحو خمسة وعشرين رجلا، نقلوا في سيارة شحن، واقتيدوا في جولة انتصار في حي محانيه يهودا وزخرون يوسف، وفي نهاية الجولة، احضروا الى مقلع للحجارة يقع بين غفعات شاؤول ودير ياسين، واطلق عليهم الرصاص بدم بارد، ثم اصعد محاربو اتسل وليحي النساء والاطفال، الذين استطاعوا البقاء على قيد الحياة، الى سيارة شحن ونقلوهم الى بوابة مندلباوم. ورفض قادة ليحي واتسل الطلب الذي وجه اليهم، بان يدفن

محاربوهم ٢٥٤ ضحية عربية كانت مبعثرة في شوارع وازقة وداخل منازل القرية».

وفي اعقاب ردود الفعل المثيرة التي احدثتها المجزرة، طلبت الهيئات الدولية من الصليب الاحمر، ان يطلع على الحقيقة، فطلب المسيو جاك ديجينين، ممثل الصليب الاحمر في القدس، من الوكالة اليهودية ان تسمح لـه بزيارة مكان المجزرة، فحيل بينه وبين ذلك، ولم يسمح له بزيارة القرية، الا بعد يوم كامل حاول خلاله المجرمون ان يخفوا اثار جريمتهم، فجمعوا ما استطاعوا جمعه من اشلاء الضحايا، والقوها في بئر القرية وأقفلوا باب البئر، وحاولوا تغيير معالم المكان. حتى لا يعثر عليه مندوب الصليب الاحمر، لكنه استطاع معرفة مكان البئر ووجد فيه مائة وخمسين جثة مشوهة، لنساء واطفال وشيوخ. وفضلا عن الجثث التي وجدت في البئر، دفنت عشرات الجثث في قبور جماعية، في حين بقيت عشرات اخرى مبعثرة في زوايا الطرقات وخرائب البيوت.

وبعد ٣٥ عاما على تنفيذ مجزرة دير ياسين نشرت جريدة عل همشمار الصادرة في ١٩٨٣/٤/٨ مقالا بقلم شوقي بن عامي يكشف فيه معلومات جديدة وهامة، حول المجزرة. واكتسبت هذه المعلومات اهميتها من كونها شهادات لاشخاص شاركوا في العملية، واطلعوا على ادق تفاصيلها، ومما اوردته جريدة عل همشمار:ـ «في صبيحة يوم الجمعة ١٩٤٨/٤/٩، احتلت منظمتا اتسل وليحي قرية دير ياسين العربية، الواقعة في المشارف الغربية لمدينة القدس، حيث قتل اثناء احتلالها ٢٠٠ مواطن من سكانها، ووفقا لبيان مشترك، صدر عن قيادة منظمتي اتسل وليحي، فقد قامت المنظمتان بالسيطرة على القرية لمدة ٤٨ ساعة، على ان تقوما بتسليمها لمنظمة الهاجاناه بعد ذلك.

وجاء في البيان الذي اصدرته منظمة اتسل يوم ١٩٤٨/٤/٩، «ان جنود المنظمة العسكرية القومية» «ومقاتلي اسرائيل»، احتلوا قرية دير ياسين، التي تقع الى الغرب من مدينة القدس، بعد هجوم خاطف، ابتدأ في الساعة الرابعة والنصف صباحا، وقد تم تفجير التحصينات الموجودة في القرية، ودفن تحتها عشرات المقاتلين العرب».

وفي الساعة السابعة من مساء يوم ١٩٤٨/٤/٩، وصل بيان آخر عن سير المعركة في دير ياسين، جاء فيه: «ان قرية دير ياسين قد احتلت باكملها، وهي الآن في ايدينا، وقد تم حتى الآن احصاء ٢٤٠ قتيلا عربيا، بعد ان دارت المعارك من بيت الى آخر، كما وقع في ايدينا اسرى عرب، وذكر البيان ان منظمتي اتسل وليحي، ستسلمان قرية دير ياسين الى منظمة الهاجاناه بعد ٤٨ ساعة.

وعن العلاقات بين مواطني دير ياسين وجيرانهم اليهود، يتحدث عكيبا أزولاي،

قائد منطقة غفعات شاؤول آنذاك، ونائب رئيس بلدية القدس فيما بعد، وهو الآن محال على التقاعد فيقول: «كانت العلاقات بيننا وبين سكان قرية دير ياسين ممتازة، وكان بيننا اتفاق موقع من قبل ضابط الشرطة ناحوم بوشمي، باسم الوكالة اليهودية، ومختار الحي اليهودي بري بريدمان وانا حيث كنت اشغل انذاك منصب نائب قائد المنطقة، ووقع على الاتفاق باسم قرية دير ياسين المختار ووجهاء القرية، وقد نص هذا الاتفاق على الالتزام بعدم مهاجمة احدنا للآخر.

ويضيف عكيبا ازولاي، بان سكان دير ياسين قد حافظوا على الاتفاق، وفي اعتقادي لم يكن في قرية دير ياسين آنذاك عصابات، ولا حتى قوات عراقية، وكان الاتصال يتم بين سكان غفعات شاؤول ودير ياسين، بواسطة موشيه عباديا ازولاي. وكان ازولاي يزور دير ياسين يوميا، ومن خلاله عرفنا بالضبط كميات السلاح الموجودة بحوزة سكان دير ياسين، فقد كان هناك رشاش برن واحد، وثلاثة رشاشات ستن، وسبع بنادق انكليزية، وكميات قليلة من الطلقات والقنابل.

ويتابع عكيبا ازولاي، بان سكان دير ياسين، لم يكونوا اكثر خطرا من سكان اي قرية عربية اليوم، ولو اراد سكان غفعات شاؤول طردهم لكان بالامكان طردهم، كما حصل مع سكان لفتا وغيرها من القرى العربية، وكانت هناك مربية بيت يهودية من سكان غفعات شاؤول، اعتادت شراء البيض والخضروات من عرب دير ياسين، وكانت تقول بانها لم تكن تخافهم لانهم لم يكونوا خطرين، كما وصفهم بذلك رجال ليحي واتسل.

وتحدث ازولاي عن ليلة الهجوم على دير ياسين، فقال. ان رجال منظمة ليحي احتشدوا في مصنع للبيرة، كما احتشد رجال منظمة اتسل في بيت كارم. ودخلت قوات ليحي واتسل القرية في الساعة الرابعة صباحا، واستنادا الى بيان منظمة اتسل، فقد تم تحذير المواطنين العرب في دير ياسين بمكبرات الصوت، لكن المواطن د أ. من سكان غفعات شاؤول، فند هذا الزعم بسخرية وقال صحيح ان جنود الاتسل استخدموا مكبرات الصوت لتحذير السكان العرب في دير ياسين، لكن هذا لم يتم الا بعد ان تمت المذبحة، ونحن سكان غفعات شاؤول لم نسمع مكبرات الصوت الا في ساعات نهار يوم الجمعة، بعد ان تم احتلال القرية وحدث ما حدث

وفي مساء يوم الجمعة، غادر قسم من قوات اتسل وليحي دير ياسين وبتاريخ ١٢/٤/١٩٤٨ وصلت، الى القرية قوة من الهاجاناه، يبلغ قوامها مئة جندي، وقال نيسان هريز، الذي كان ضمن قوة الهاجاناة التي وصلت الى القرية، عندما دخلنا قرية دير ياسين، كانت رائحة الجثث المحروقة تملأ اجواء القرية، ولم نعثر في القرية على احياء، حيث كانت مهجورة تماما، والاف الحقائب مبعثرة هنا وهناك. وعند المساء صدر الامر لقسم من القوة بجمع ودفن الضحايا، وخلال عملية جمع الضحايا،

تكشف لنا حجـم عمليات القتل التي جـرت في القرية، فقد عثر على عشرات الجثث لرجال ونساء وشيوخ وأطفال داخـل البيوت. وقد قتل كثير منهم في اسرهم، وكانت تبدو اثار اطلاق النار على الجدران، وفي عدد كبير من البيوت وجدنا عائلات كاملة مقتولة، وجثث الاطفال ملقاة على الارض هنا وهناك.

ويضيف هريز قائلا: وعند الفجر ابلغونا بان الصليب الاحمر سيصل الى القرية في وقت قصيـر، وعلينا ان نخفي آثار المجزرة، فقمنا بجمع العشرات من الجثث، ووضعناها في بنايـة، ثم قام خبراء المتفجرات بتفجيرها على من فيها من جثث.

كذلك فان عمليات السلب والنهب كانت بارزة في كل مكان، وعلى كل شيء كما يقول ي.أ، وهو مدرس في القدس طلب عدم الكشف عن اسمه. ويضيف قائلا: وجدنا كل الخزائن في بيوت القرية مقلوبة وخالية من محتوياتها، كما ان البطانيات والفرشات كانت ممزقة، مما يدل على انه جرى تفتيش جذري ودقيق واخذت اغراض ثمينة.

وفي مساء يوم الجمعة، ثم نقل الاسرى في شاحنات مفتوحة اجتازت شوارع القدس، ويقول عضو الكنيست يعقوب جيل: «كنا نسكن في نحلئوت في القدس، عندما وقعت مذبحة دير ياسين، وبعد ان تم احتلال القرية، نقل الاسرى في شاحنات مرت عبر حي نحلئوت ، باتجاه معسكر يهودا، وقام جمهور من اليهود بالبصق على الاسرى وقذفهم بالحجارة، ووجهت الى الاسرى اقذع الشتائم.

ومما تجدر ملاحظته، ان الارهابي مناحيم بيغن يقيم منذ استقالته من رئاسة الوزارة، وبناء على اختياره، في منزله الذي يشرف على المستوطنة التي اقيمت على انقاض قـرية دير ياسين ـ ربما ليتذكر ـ ما قام به من قتل واجرام وسفك دماء، بحق ابناء القرية. اذ ان بيغن كان وقت تنفيذ المجزرة، قائدا للعصابة المسماة «المنظمة العسكرية القومية ـ اتسل ـ» وربما تعود حالة الاكتئاب النفسي التي يعاني منها بيغن حاليا، الى هذه الذكريات.



— بتاريخ ١٢/٤/١٩٤٨، هاجمت عناصر البالماخ قرية قالونيا، ونسفت عدة منازل وقتلت ١٤ عربيا.
— بتاريخ ١٢/٤/١٩٤٨، نسف اليهود قرية ابوشوشة على طريق الناصرة ـ طبريا.
— بتـاريخ ١٦/٤/١٩٤٨، هاجم المسلحون اليهود قرية سريس العربيـة، قرب القسطل، بمدافع الهاون ودمروا جميع مبانيها.
— بتاريخ ١٩/٤/١٩٤٨، نسفت العصابات الصهيونية احـد المنازل في مدينة طبريا، وقتلت ١٤ شخصا من سكانه.
— بتاريخ ٢٠/٤/١٩٤٨، اغار اليهود على قرية بيت سوريك، ونسفوا بعض البيوت، وكذلك اغاروا على قرية بدّو.

- بتاريخ ٢٢/٤/١٩٤٨، هاجم اليهود، بعد منتصف الليل، مدينة حيفا، من منطقة هادار كرمل، فاحتلوا البيوت والشوارع والمباني العامة، وقتلوا خمسين عربيا وجرحوا مائتين، وعندما اخرج العرب النساء والاطفال الى منطقة الميناء لنقلهم الى عكا، هاجمت العناصر اليهودية اللاجئين، وقتلت مائة منهم وجرحت مائتين.
- بتاريخ ٢٥/٤/١٩٤٨، قصفت العصابات الصهيونية مدينة يافا بالمدافع.
- بتاريخ ٢٨/٤/١٩٤٨، سرق مسلحون يهود من عصابة شتيرن مبلغ ١٩٥ الف جنيه من بنك باركليز في تل ابيب.
- بتاريخ ٢٨/٤/١٩٤٨، نسف الارهابيون الصهاينة مركز بوليس المنشية في يافا بالمتفجرات، ونسفوا البيوت على جانبي الشارع العام، وسدوا الطريق الى تل ابيب.

- بتاريخ ١١ ـ ١٢/٦/١٩٤٨، اخترقت فصيلة مصفحات، تابعة للجيش الاردني، مدينة اللد، التي كانت قد استسلمت للكتيبة الثالثة التابعة للواء يفتاح في البالماخ، وفي اعقاب الاختراق ارتفعت معنويات سكان المدينة، ومن أجل اخمادهم، ومنعهم من التحرك، صدرت تعليمات باطلاق النار على كل من يشاهد في الشارع، وقد اطلق جنود يفتاح النيران الكثيفة على جميع المارة، واخمدت ثورة سكان اللد بقسوة، خلال بضع ساعات، وبموجب تقدير قائد اللواء قتل في المعركة ٢٥٠ عربيا.

وعبر التقرير الذي قدمه مولاي كوهين، عن وجود مظاهر كئيبة في اخماد ثورة اللد، وجاء في التقرير المدون في كتاب البالماخ صفحة ٨٨٥ ما يلي: «لا شك في ان قضية اللد والرملة وهرب السكان والتمرد والطرد، اللذين جاءا في اعقابها، قد وصلت فيها وحشية الحرب الى ذروتها».

ونشرت صحيفة يديعوت احرنوت يوم ٢/٥/١٩٧٢، التفاصيل التي اوردها العقيد احتياط موشيه كولمان، عن معركة اللد فكتبت: قال كالمان: «بدأ احتلال اللد بمهاجمة اطراف المدينة بلواء يفتاح واللواء الثامن، بعد ليلة من المعارك في مؤخرة اللد، اقتحمنا المدينة في ساعات بعد الظهر، بالتنسيق مع طابور موشيه دايان، وسيطرنا على مركز المدينة قبيل المساء ورفعت المدينة الاعلام البيضاء، وتدفق السكان الى المسجد الكبير والكنيسة المجاورة له. اعلنا بعد حلول الظلام منع التجول في المدينة، واقيم مقر قيادة الكتيبة في منزل القسيس قبالة بوابة المسجد وطلبنا من السكان تسليم اسلحتهم، واكتشفنا في الصباح انه لم يتم وضع اية قطعة سلاح امام ابواب المنازل، عند ذلك بدأنا تنظيم رجال الكتيبة من جديد، واعدنا توزيع المدافع، وعند الظهر تقدمت نحو المدينة مدرعات الفيلق الاردني، التي كانت مخبأة في منطقة

محطة سكة الحديد، واعتبر سكان المدينة، وكان عددهم عشرين الفا، اقتحام المدرعات الاردنية ايذانا بالعمل فبدأوا باطلاق النار واصبح وضعنا حرجا، ولم يستطع اللواء التقدم لنجدتنا، ولانه لم يكن هناك، خيار، صدرت الاوامر لرجالنا باطلاق النار على اي هدف، وسقط خلال المعركة ضحايا كثيرة، واستطعنا خلال بضع ساعات السيطرة مجددا على المدينة ووصل عدد الضحايا من المدنيين من سكان المدينة الى ٢٥٠ قتيلا وقتل وجرح من جانبنا ٢٤ فقط».

[مذابح الرملة]

نفذ هذه الجرائم جنود البالماخ التابعون لقيادة الون ـ رابين ـ بن غوريون، من منظمة الهاجاناه، وذلك يوم ١٩٤٨/١/١٥ عندما قام عدد من عناصر هذه المنظمة الارهابية، بالقاء القنابل على احد المساكن العربية، ظنا منهم انه مقر «جمعية العمال العرب»، مما اضطر المواطنين العرب الذين يسكنون هذه المنطقة للهرب الى صرفند، بعد ان امطرهم الارهابيون الصهاينة بوابل من الرصاص.

اما المذبحة الثانية، التي جرت في مدينة الرملة، فقد خطط لها ونفذها الارهابيون الصهاينة في سوق مدينة الرملة، في اذار ١٩٤٨، حيث قتل من جرائها ٢٥ مواطنا عربيا.

اما المذبحة الكبرى في مدينة الرملة، فقد نفذت في حزيران ١٩٤٨، بعد ان خير الضباط الصهاينة اهالي مدينة الرملة، بين النزوح من المدينة او السجن الجماعي، وكان ذلك بمثابة خدعة تمكنوا خلالها من قتل الكثير من اهالي المدينة، والقاء الجثث على الطريق العام الرملة اللد ولم يبق في مدينة الرملة بعد هذه المذابح سوى ٢٥ عائلة عربية.

[مجزرة الدوايمة]
١٩٤٨/١٠/٢٨

الدوايمة قرية صغيرة، تقع غربي مدينة الخليل. وفي الساعة الحادية عشرة قبيل منتصف الليل، قام افراد الكتيبة ٨٩ التابعة لمنظمة ليحي الارهابية، بارتكاب مجزرة جماعية ضد سكان هذه القرية اسفرت عن مقتل مئات الاشخاص من ابناء القرية. وتفاصيل هذه المجزرة، ظلت طي الكتمان الى ان كشفت عنها لأول مرة مراسلة صحيفة «حداشوت» الصهيونية خلال شهر ايلول ١٩٨٤، وقد تضمنت

التفاصيل التي جاءت على لسان مختار قرية الدوايمة، حسن محمد هديب، الذي شاهد المجزرة بنفسه ونجا منها باعجوبة.

اصبحت قرية الدوايمة في متناول عصابات العدو الارهابية، بعد تداعي قوة المدافعين في قرية، المقحن، وسقوط قريتي القبيبة وبيت جبرين. وقد شعر سكان قرية الدوايمة بخطورة بقائهم في القرية، لكنهم مع ذلك رفضوا مغادرتها. فاختبأ بعضهم داخل كهوف القرية وشعابها بينما تجمع الشيوخ في مسجدها.

ويوم الجمعة ٢٨/١٠/١٩٤٨، جاءت العصابات الصهيونية، ضمن الكتيبة ٨٩، بقيادة الارهابي موشيه دايان، وهاجمت القرية في البداية من جهتها الغربية، في حوالي منتصف الليل، ثم توزعت المصفحات الى ثلاث مجموعات: الاولى اتجهت نحو الجهة الشمالية للقرية، والثانية نحو الجنوبية، والثالثة نحو الطرف الغربي، وتركت الجهة الشرقية مفتوحة ليتمكن من ينجو من الموت ان يهرب شرقا. ثم بدأت عملية اطلاق النار، وتفتيش المنازل بيتا بيتا، وقتل كل من يجدوه صغيرا كان ام كبيرا، شيخا ام امرأة، ثم نسفوا بيت المختار.

وفي العاشرة والنصف من صباح يوم السبت ٢٩/١٠/١٩٤٨، مرت المصفحات الصهيونية بالقرب من مسجد الدراويش في القرية، وكان بداخله حوالي ٧٥ مسنا، يستعدون لاداء الصلاة، فقاموا بقتلهم جميعا بالمدافع الرشاشة. وفي ساعات بعد الظهر اكتشفت القوات المهاجمة المغارة الكبيرة التي اختبأ بداخلها ما يزيد عن ٣٥ عائلة، فأطلقت النيران وحصدوا جميعا داخل المغارة.

وفي ساعات الليل تسلل بعض سكان القرية الى منازلهم ليأخذوا بعض الطعام والملابس، بينما عمد الارهابيون الصهاينة الى قتل كل من يضبط عائدا الى القرية وتم جمع جثث القتلى والقائها في بئر وسط القرية في محاولة لاخفاء اثار المجزرة.



قبر جماعي اكتشف في قرية الدوايمة - غرب الخليل، وتشاهد جماجم بشرية، من بينها جماجم اطفال، اثر المذبحة التي ارتكبتها عصابة ليحي عام ١٩٤٨

الفصل الثاني

— الممارسات الارهابية الصهيونية ضد الفلسطينيين خلال الفترة ما بين ١٩٤٨ - ١٩٦٧

— اوجه النشاطات والممارسات الارهابية الصهيونية :

١ ـ التمييز العنصري

٢ ـ فرض قوانين الطواريء والقوانين العسكرية

٣ ـ فرض قوانين الاراضي ومصادرتها

٤ ـ تهويد منطقة الجليل

٥ ـ التضييق على ميزانيات الخدمات والتطوير

٦ ـ تهويد التعليم

— كشف بابرز الممارسات الارهابية والجرائم الجماعية التي نفذت خلال هذه الفترة.

سياسة التميز العنصري

بعد قيام الكيان الصهيوني اصبح الارهاب والقتل الجماعي وهدم المنازل وتدمير القرى وتشريد السكان واستخدام العنف والقوة لمصادرة حقوق واراضي العرب في المناطق التي احتلتها اسرائيل عام ١٩٤٨، والعدوان والتوسع على حساب الاراضي العربية المجاورة سياسة اسرائيلية رسمية معلنة. فلم تكتف اسرائيل بما احتلته من اراض عام ١٩٤٨ تشكل ثلاثة ارباع المساحة الكلية لفلسطين وبتدمير اكثر من ٣٥٠ مدينة وقرية عربية وازالتها من الوجود بعد تشريد سكانها، والاستيلاء على نحو ٣٫٢٥ مليون دونم من اراضيها الزراعية، بل واصلت عملية نهب ومصادرة اراضي المواطنين العرب الذين ظلوا صامدين على ارضهم في الجليل والنقب والمثلث، وحاولت وتحاول بشتى الوسائل والطرق اقتلاعهم من اراضيهم وتمزيق، وحدتهم، مستخدمة في ذلك مختلف اشكال التميز العنصري والاضطهاد ومجازر الابادة الجماعية، اضافة الى مصادرة الحقوق الانسانية والقومية والسياسية والثقافية.

فتحت ذريعة الامن وبحجة الطوارىء، فرض على الاقلية العربية في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، الحكم العسكري بكل تعسفه واساءاته لمدة عشرين سنة، وطبقت اسرائيل على السكان العرب قوانين الطواريء الانتدابية، التي كانت السلطات البريطانية قد اصدرتها ابان فترة انتدابها على فلسطين بهدف قمع الحركة الوطنية العربية في فلسطين، واصدرت السلطات الاسرائيلية مجموعة اخرى من القوانين التي تنطوي على اكثر اشكال التميز العنصري بشاعة وفظاعة ضد العرب، وهي مجموعة القوانين التي تعرف باسم قوانين الاراضي والتي تستهدف تبرير مصادرة وسلب اراضي العرب وطردهم منها، مثل قانون املاك الغائبين الصادر عام ١٩٥٠، وقانون استغلال الاراضي البور الصادر عام ١٩٤٨، وقانون مناطق الامن، وقانون الاستيلاء على الاراضي ساعة الطواريء لعام ١٩٤٩، وقانون استملاك الاراضي لعام ١٩٥٣ وقانون تركيز الاراضي لعام ١٩٦٠

وقد نظر قادة الكيان الصهيوني الى العرب الفلسطينيين في المناطق المحتلة عام ١٩٤٨ على انهم اقلية غير مرغوب فيها، ويجب اخراجها من البلاد بمختلف الوسائل - والجدير بالذكر انه قد بقي في فلسطين المحتلة بعد قيام الكيان الصهيوني عام ١٩٤٨ «١٤٠» الف عربي، ويبلغ تعدادهم الآن «٨٠٠» الف نسمة حسب الاحصائيات الاخيرة. ويتوزعون على مناطق مختلفة في الجليل والنقب والمثلث ويافا وحيفا واللد والرملة والقدس وقد جاهر المخططون وقادة الكيان الصهيوني

بسياستهم العنصرية ضد عرب فلسطين المحتلة، وفي تصريحات المسؤولين وكتابات الصحف الاف الشواهد على ذلك.

فالكاتب والصحفي الاسرائيلي اوري افنيري يقول في مجلة هاعولام هازية ١٩٧٦/٣/٢٤. «لدى قيام الدولة، استخدمت ضد العرب القلائل الذين بقوا فيها، سياسة الاضطهاد والسلب والظلم، ودفعت الدولة كل مواطن عربي لكي يشعر يوميا بانه جسم غريب في البلاد، وهذا الجسم يعاني من مختلف انواع المتاعب».

اما تسفي شيلوح أحد قادة ما يسمى «بحركة ارض اسرائيل الكاملة»، ومن قادة حزب هتحيا الفاشي فكتب عام ١٩٧٦ في جريدة يديعوت احرنوت عدد يوم ١٩٧٦/٥/٣٠ يقول. «بالسرعة التي نعترف بها، انه لا مجال لتحقيق المساواة بين اليهود والعرب في اسرائيل، يكون ذلك لمصلحة الطرفين، وبدلا من تربية العرب على احلام المساواة، يجب ان نقول لهم بصراحة وبكل اخلاص، ان هذه الدولة هي الدولة اليهودية الوحيدة، وان مطامع الصهيونية كانت ابدا تهويد هذه البلاد».

وقد استفحل الارهاب والتمييز العنصري ضد عرب فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، بشكل خاص، بعد صعود الليكود الى السلطة وهذا ما تؤكده صحيفة «عل همشمار» الناطقة بلسان حزب مابام الاسرائيلي حيث تقول في عددها الصادر يوم ١٩٨١/٢/٢: «ان التمييز العنصري ضد العرب موجود طوال الوقت، الا انه بدأت في السنوات الاخيرة تظهر بعض الظواهر العنصرية السافرة». وازاء تفاقم ظاهرة الارهاب والتمييز العنصري، اضطر ممثلو حزب مابام الصهيوني، الذي كان شريكا في معظم الحكومات الصهيونية، وفي تنفيذ سياسة التمييز العنصري ضد العرب حتى عام ١٩٧٧، اضطر ممثلو الحزب السبعة، الى المطالبة بتخفيف مظاهر سياسة التمييز العنصري، وقدموا الى الكنيست في مطلع عام ١٩٨٢ مشروع قانون ضد التمييز العنصري، يقضي بعقوبة الحبس لمدة سنتين، وغرامة مائة الف شيكل، لكل من يدعو للعنصرية والتمييز العنصري ضد الآخرين، على اساس ديني او عرقي.

ويمارس الكيان الصهيوني ويجسد سياسة التمييز العنصري ضد العرب، في نظامه الاداري والقضائي، وفي الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. فالعرب في اسرائيل محرومون من ممارسة حقوقهم السياسية كاقلية قومية، ولا تعترف السلطات الاسرائيلية بأية حقوق قومية للاقلية العربية، ففي مقابلة جرت بين اسحق رابين رئيس الوزراء الاسرائيلي الاسبق، وبين عدد من رؤساء المجالس المحلية والبلدية العربية يوم ١٩٧٦/٥/٢٤، ونشرت تفاصيل اللقاء صحيفة الاتحاد يوم ١٩٧٦/٦/١، قال رابين: «ان اسرائيل لا تعترف بالعرب كاقلية قومية في البلاد» وقال احد اعضاء الوفد لرابين «سمعنا من رئيس الحكومة ان دولة اسرائيل هي دولة يهودية ولا حقوق لنا هنا سوى الحقوق الثقافية والدينية والتنكر لحقوقنا القومية».

وصـــرح رابين، انذاك، بان على العرب ان يعرفوا انهم يعيشون في دولة يهودية، ولذلك لا مجال للكلام عن حقوق قومية لهم».

ويتجلى التمييز العنصري ضـد العرب في اسرائيل في العديد من التشريعات والقوانين الاساسية التي صدرت تباعا منذ عام ١٩٤٨، مستهدفة تدعيم الاستيطان اليهودي، على حساب العرب، فالمضمون الحقيقي لهذه القوانين والتشريعات، هو تأكيـد التفـوق العنصـري للمستوطنين اليهود، وممارسة الاضطهاد والتمييز ضـد السكـان العـرب. ويشكـل قانـون العودة الاسرائيلي، الصادر عام ١٩٥٠، وقانون الجنسية الصادر عام ١٩٥٢، مثالين صارخين على التشريع العنصري الذي يتعارض مـع حقـوق الانســان. فقانون العودة يعطي لليهود، حيثما كانوا، حـق الهجرة الى فلسطين، في الوقت الذي جـرى فيه قسرا ابعاد المواطنين العرب عن ارض ابائهم واجـدادهم، التي توارثـوهـا منـذ مئات السنين ويعطي قانون الجنسية، الجنسية الاسرائيلية لكل مهاجر يهودي فور وصوله الى فلسطين، وقـد عدل هذا القانون بعد ذلـك بشكل عمق صفته العنصرية، فأعطي وزير الداخلية الاسرائيلي بموجب تعديل آخر في ١٧/٥/١٩٧١، صلاحية منح الجنسية الاسرائيلية لكل من يحق له الهجرة الى فلســطين المحتلة بموجب قانون العودة، حتى قبل قدومه الى البلاد وفي عام ١٩٨١ ادخل على القانون تعديل آخر يحق لوزير الداخلية بموجبه اسقاط الجنسية الاسرائيلية عن اي شخص يعتبره خطرا على امن البلاد، والمستهدف من هذا التعديل بالطبع هم العرب.

قوانين الاراضي

امـا قوانين الاراضي التي استهدفت تبرير مصادرة الاراضي، فتنطوي على اكثر اشكال التمييز العنصري بشاعة، لانهـا موجهة لسلب العرب اراضيهم وطردهم منها، لاقامة مستوطنات يهودية عليها، واسكان مهاجرين يهود جدد فيها

وفي نطاق خطة تهـويد الجليل، تجددت عام ١٩٧٦ عملية مصادرة الاراضي العـربية، ففي مطلع عام ١٩٧٦، صادرت السلطات الاسرائيلية ٢٠ الف دونم مـن اراضي قرى سخنين وديـر حنـا وعـرب السـواعـد في الجليـل الاوسـط، لصـالح المستوطنات اليهودية في تلك المنطقة، وكان ذلك هـو السبب المباشر لاحداث يوم الارض، في الثلاثين من اذار عام ١٩٧٦. وفي اوائل عام ١٩٧٨، تم اقتلاع سكان قـرية المفجر العربية قرب الخضيرة من اراضيهم، التي تم الاستيلاء عليها لصالح تطوير بلدة قيسارية اليهودية المجاورة. وفي منتصف عام ١٩٧٨، صـادرت السلطات الاسـرائيليـة نحو ١٣٠٠ دونم من اراضـي قرية جولس والمكر وجديدة في الجليل الغربي قرب عكا، وفي نيسان عام ١٩٧٩، صودرت ٤٤٢ دونما من اراضي قرية كوكب

ابو الهيجا لصالح اقامة مستوطنة صهيونية، في نطاق ما يسمى بمشروع «سيجف».
وفي نفس الفترة، تم اغلاق حوالي سبعة الاف دونم من اراضي قرية بيت جن، في الجليل الاوسط، بحجة انها مملوكة لهيئة المحافظة على البيئة، كما تمت مصادرة ٣٠٠ دونم من اراضي قرية معليا، اقيمت عليها نقطة استيطان يهودية. ومنذ عام ١٩٧٦، والسلطات الاسرائيلية تحاول الاستيلاء على الفي دونم من اراضي قرية الرينة، وثلاثة الاف دونم من اراضي قرية عين ماهل، شمال شرق الناصرة. وتجري حاليا محاولات للاستيلاء على الفي دونم من اراضي مدينة ام الفحم، لاقامة مستوطنة صهيونية.

وتجري حاليا عملية واسعة النطاق، لمصادرة اراضي بدو النقب وتشريدهم منها، ولهذه الغاية، تقوم السلطات الاسرائيلية بمحاولة تجميع البدو في سبع مناطق محددة، تمهيدا لمصادرة اراضيهم البالغة مساحتها ٢ر١ مليون دونم ورغم ان السلطات الاسرائيلية قد اعترفت للبدو في النقب بملكية نصف هذه الاراضي، الا انها تعمل على تجريدهم من معظمها، وابقاء ١٢٠ الف دونم فقط لهم، وبحلول عام ١٩٧٨، تصاعدت عمليات مصادرة الاراضي في النقب. ففي نيسان ١٩٧٨، تمت مصادرة ٢٦ الف دونم في منطقتي الاكسم وابو قرينات، وصودرت مؤخرا اراض مساحتها ١٥٧ الف دونم، وتقطنها ٦٠٠ اسرة في المنطقة الواقعة قرب تل الملح شرقي بئر السبع، لاقامة منشآت عسكرية عليها.

وبتاريخ ١٩٨١/٢/٢٤، اقرت الكنيست قانونا يحمل سمة عنصرية فاضحة ومباشرة ضد العرب، وهو قانون «طرد الغزاة من ارض الدولة» والمقصود بالغزاة، هم المواطنون العرب، اما اراضي الدولة فهي اراضي القرى العربية المصادرة منها، وفي نفس الفترة اقرت الكنيست قانونا آخر موجها ضد العرب وهو ما عرف بقانون «مكافحة الارهاب».

وقد انعكست عمليات مصادرة الاراضي على احوال العرب المعيشية واوضاعهم الاقتصادية، التي تردت الى حد كبير، نتيجة لتجريد القرى العربية من اراضيها الزراعية، مما اضطر سكان هذه القرى للنزول الى سوق العمل، في المدن والمستوطنات اليهودية، حيث يقاسون الاضطهاد والاستغلال بصفتهم عمالا عربا. اذ يعمل العمال العرب في الاعمال الاكثر صعوبة وخطورة، لقاء اجور غير عادلة، وهم اول من يتعرض للتسريح والاقالة، في ظروف الركود الاقتصادي، وتعترف صحيفة دافار الناطقة بلسان الهستدروت بذلك في عددها الصادر يوم ١٩٨١/٣/١٩ حيث تقول: «ان العمال العرب يعانون من التمييز ضدهم في مؤسسات الهستدروت، وفي القطاع الخاص على حد سواء». هذا بالنسبة للعمال في المؤسسات والمرافق الاقتصادية، اما بالنسبة للوظائف الحكومية فالعرب محرومون منها تقريبا، ففي عام

١٩٦٩، كان هناك ١٢٠٠ موظف عـربي تقريبا من اصل ١٢٠ الف موظف. والوظائف التي يشغلها العـرب هي عادة دون المتوسطة، ومن بين ثلاثة الاف وظيفة عليا في اسـرائيل، هناك اقل من عشـر وظائف للعرب يشغلها عادة بعض المحسوبين على الاحزاب الصهيونية. ونتيجة لسياسـة التميز العنصري والتضييق الاقتصادي على العرب، اصبح ٩٣ بالمائة من مجموع السكان العرب يعيشون في حدود ما يسمى بخط الفقر.

كذلك ادت سياسة مصادرة الاراضي، وسياسة التمييز العنصري والتضييق الاقتصادي على العرب الى استفحال ازمة السكن في القرى العربيـة وازدادت ازمة السكن تفجرا بسبب الزيادة السريعة في عدد السكان وزاد الطين بلة تعمد السلطات الاسرائيلية المماطلة في تصنديق المخططات التنظيمية التي تقدمها المجالس المحلية والبلديـة العـربية. وتتجلى ازمة السكن ومظاهر الفقر وتدني الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية بأوضح مظاهرها في الاحياء العربية في المدن المختلطة، وهي عكا وحيفا ويـافـا واللد والرملة، حيث يعيش ٦٠ الف عربي فسيـاسـة السلطات الاسـرائيلية الاسرائيلية ازاء هذه الاحياء موجهة باتجاه تصفيتها واخراج السكان العرب منهـا لتهويد هذه المدن نهائيا بعد تفريغها من العرب.

ومنذ عام ١٩٤٨، استولت شركات البناء والاسكان الحكومية مثل شركة عميدار وشـركـة حلميش على المنـازل التـي اضطر سكانها العرب لتركها بعد ان شردهم الاحتلال الاسرائيلي، وقامت السلطات الاسرائيلية بحصر السكان العرب الذين تبقوا في هذه المـدن في احياء خاصة بهم ومنعتهم من التوسـع خارجها او حتى ترميم المنازل التي يقيمون فيها او توسيعها مما حول حياتهم الى جحيم لا يطاق، وقـد تحدث عدد من الكتـاب الاسـرائيليين عن اوضـاع عرب فلسـطين المحتلة، ومن بينهم المستشرق تسفي بيلج، من معهد شيلواح للدراسات الاسيوية - الافريقية بجامعة تل ابيب، الذي كتب في صحيفة «يديعوت احرنوت» يوم ١٩٨١/١٢/٢٥ يقول: «لو كنت رئيس بلدية تل ابيب لخجلت من الوضع في يافا، ففي ذات يوم سكن في يافا اليهود والعرب معا، اما اليوم فتتفاقم مشكلة التميين، فالبيوت هدمت فارسلوا اليهود الذين كانوا يسكنونها الى منازل اخرى بينما ارسل العرب للبحث عن خرابات اخرى، لقـد تجاهلوهم على مدى ثلاثة عقود من السيطرة على يافا، وهناك تخلف، يقدر بسنة ضوئية، بين العرب واليهود، والجور يشمل العرب في يافا في جميع مجالات الحياة تقريبا بدءا بمشاكل المعيشة والسكن، وانتهاء بالتعليم».

وحـول نفس المـوضـوع تقول الكاتبة دنكا هرنيش في صحيفة «دافار» يوم ١٩٨١/١٢/١٣ «الحياة لا تطاق تقريبا في الحي الواقع بين شارع يافت وساحل البحـر ومنطقة العجمي (اسم حي في يافا) فالكثير من المنازل، التـي شيدت منذ

ثمانين عاما ونيف، متصدعة تماما ويحظر على السكان حتى ترميم المساكن لانها ستهدم، والمجاري متفجرة والقمامة لا ترفع سوى مرة واحدة في الاسبوع، ومعظم سكان المنطقة يعيشون في ضائقة اقتصادية، ورغم ان كل الدلائل تشير الى ان هذا الحي فقير جدا الا انه غير مشمول في اطار ترميم الاحياء الفقيرة».

ويقول ايلان شموري في صحيفة «هآرتس» يوم ٢٢/٥/١٩٨١: «الحيان اللذان يسكنهما العرب في يافا، وهما العجمي والجبالية، يتركان انطباعا بانهما مخيما لاجئين مهملان، فالاف السكان الذين هم في الظاهر متساوون في الحقوق ضمن دولة اسرائيل يعيشون هناك في ظروف ادنى من الظروف الانسانية وفي مبان اشبه بالاسطبلات او اشبه بالاماكن الاثرية في افضل الاحوال، ففي يافا توقف الزمن عن السير منذ ٣٣ سنة. ويضيف الكاتب، بان شركتي عميدار وحلميش اللتين استولتا على جميع بيوت العرب في المدن المختلطة، لا تسمحان للعرب بشراء بيوت من ملكيتها وكل بيت يفرغ يغلق وتمنع بلدية تل ابيب اصدار تراخيص بناء للعائلات العربية، وتعويضات الاخلاء للعرب اقل منها لليهود، واذا اخلي بيت من سكانه، تحصل العائلات اليهودية على سكن، اما العائلات العربية فعليها ان تنتظر، وعلى هذا الاساس فان مشكلة اسكان الازواج الشبان من العرب متفاقمة، لدرجة دفعت بعض هؤلاء الازواج في المدن المختلطة، الى انتحال اسماء يهودية للحصول على سكن، لان لجان البيوت الجديدة ترفض قبول سكان عرب فيها.

وبالنسبة للخدمات، هناك تمييز واضح ضد العرب فالاقلية العربية في اسرائيل لا تحصل على ما يناسب حجمها من المساعدات التي تقدمها الدولة للخدمات. ونسبة الخدمات في القطاع العربي، ادنى منها في القطاع اليهودي بنسبة ١ . ٤ ففي المستوطنات والمدن اليهودية توضع الميزانيات العادية للمجالس المحلية والبلدية على اساس ثلاثة الى خمسة الاف شيكل للفرد، مقابل ١٥٠٠ شيكل للفرد في المجالس المحلية العربية، واقل من ذلك بكثير في البلديات والقرى العربية الكبيرة. ففي طبريا (مدينة كل سكانها من اليهود) بلغت ميزانية المجلس البلدي لعام ١٩٨١ حوالي ١٤٦ مليون شيكل اي بمعدل خمسة الاف شيكل للفرد وفي نهاريا (بلدة يهودية) بلغت الميزانية ١٣٠ مليون شيكل، بمعدل ثلاثة الاف شيكل للفرد، بينما كان معدل الفرد الواحد في موازنة المجلس البلدي في كل من الناصرة وشفا عمرو حوالي ١٥٠٠ شيكل، وفي قرية معليا ١٣٠٠ شيكل، وفي قرية كفر مندا ٦٠٠ شيكل فقط.

[التعليم... والتميز العنصري]

امـا بخصوص ميزانيات التنمية والتطوير، فان مخصصات المجالس البلدية والمحلية العربية لا تكاد تذكر. ويجد التمييز العنصري تعبيره الواضح ضـد العرب في مجال التعليم، وقد لخص اوري لوبراني، الذي كان يشغل في الستينات منصب مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية، لخص نظرة السلطات الاسرائيلية العنصرية تجاه تعليم العرب بقوله: «لو لم يكن هناك طلاب عـرب لكان الوضع افضل، ولو ان العرب بقوا حطابين وسقائي ماء، لكان اسهل علينا ان نتحكم بهم». فالتعليم العـربي في اسرائيل يعاني من تشويه المناهج، ومحاولة طمس الثقافة العربية. فاكثر من ٤٠ بالمائة من دروس التاريخ في برامج التعليم العربي مخصصة لتاريخ الصهيونية، بينما لا يزيد ما هو مخصص لتاريخ العرب عن واحـد بالمائة فقط، كما يتجلى ذلك في نقص الصفوف الدراسية وافتقار المدارس الى الحـد الادنى من الشروط الضرورية، فالكثير من المدارس موزعة على عدة غرف مستأجرة ومبعثرة لا تصلح لشيء، وليس فيها تهوية منتظمة. فمن اصل ١٣٠ صفا من مدارس شفا عمرو مثلا، يوجد ٧٠ صفا في غرف مستأجرة ومتباعدة. وفي الرينة يوجد ٣٠ صفا في غرف مستأجرة، من اصل ٥٨ صفا. ووصل النقص في عدد الصفوف في المدارس العربية للعام الدراسي ١٩٨١/١٩٨٢، حوالي ١٤٠٠ صف (كما نشرت صحيفة دافار ٤/٩/١٩٨١) كذلك يعاني التعليم العربي من نقص المعلمين المؤهلين. فحوالي ٥٢ بالمائة من المعلمين في المدارس العـربيـة غير مؤهلين بما فيه الكفاية للقيام بمهامهم، وبالنسبة للتعليم الجامعي لا تتجاوز نسبة الطلاب العرب في الجامعات الاسرائيلية ثلاثة بالمائة. وتحاول السلطات الاسرائيلية وضع مختلف القيود والعراقيل امام التحاق الطلاب بالجامعات فعلى سبيل المثال، قررت مؤخرا لجنة تحديد نفقات التعليم العالي التي يرئسها عضو الكنيست موشي كتسـاف من الليكـود، ان تحديد نفقات التعليم العالي للطلاب سيكون على اسـاس مدة الخدمة في الجيش الاسرائيلي بحيث تزداد نسبة الاعفاء من الرسوم بمعدل ٢ بالمائة عن كل شهر من الخدمة الفعلية في الجيش، والهدف من هذا القرار واضـح، وهو وضع صعوبات امام التحاق الطلاب العرب بالجامعات. وفي شهر ايار الماضي قدم ٣٠ من اساتذة الجامعة العبرية في القدس، عريضة الى مجلس الجامعة وقـع عليها حوالي ثلاثة الاف طالب و٣٠٠ موظف في الجامعة، اقترحوا فيها عدم قبول من لم يخدم في الجيش الاسرائيلي في الجامعـة. وقد وضع مجلس الجامعة العبرية

هـذا الاقتراح على جدول اعماله لمناقشته (كما ذكرت صحيفة عل همشمار يوم ١٣/٥/١٩٨٢).

والخلاصة هي ان الارهاب والتمييز العنصري ضـد العرب يشمل كافة مجالات الحيـاة، وتوجد مدن بكاملها تمنع الانظمة الاسرائيلية غير اليهود من الاقامة فيها، ومنها مدينة كرميئيل، التي تقع في الجليل وسط مجموعة من القرى العربية، والتي اقيمت على اراض مصادرة، ففي هـذه المدينة لا يسمح للعرب بالسكن او الاقامة او اقامة مصنع او فتح حانوت، وحتى حوض السباحة فيها ممنوع على العرب.

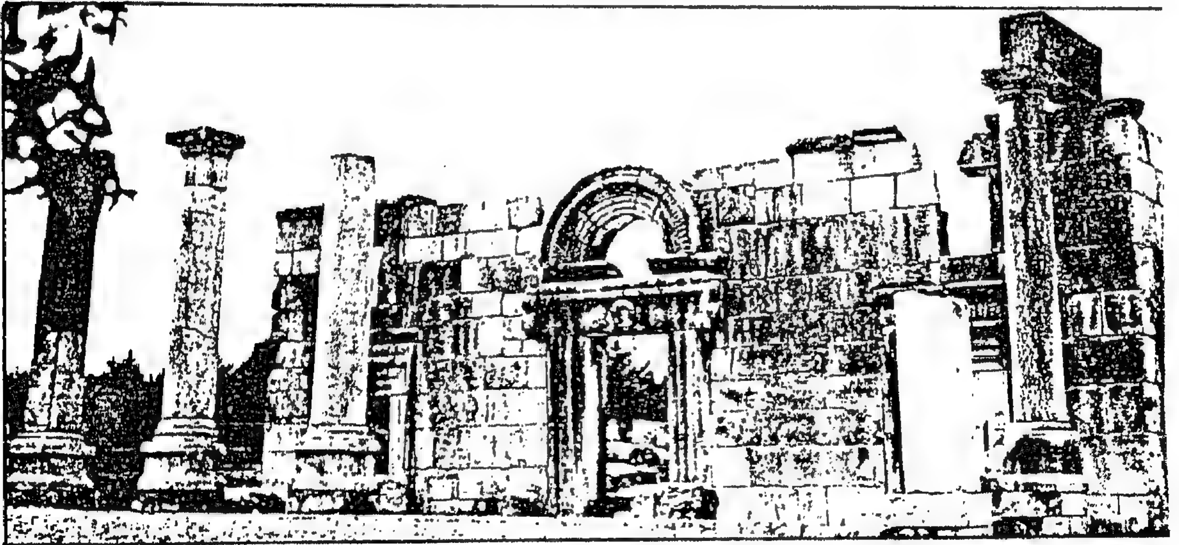
ممارسات ارهابية

ضـد عرب ٤٨

وابرز الاعمال والممارسات الارهابية التي ارتكبت ضد عرب فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ ما يلي:

— بتاريخ ١٨ـ٢٥/٧/١٩٤٨، اجبرت القوات الاسرائيلية سكان قريتي عين غزال وجبع على اخلاء القريتين بالقوة، وقامت بتدمير القريتين.

[قصة قريتي اقرت وبرعم]



واجهة الكنيسة في قرية كفربرعم وهذا ما تبقى من آثار القرية

— بتاريخ ١٩٤٨/١١/٥ اجلي سكان قرية اقرت، وبتاريخ ١٩٤٩/٢/٤ اجلي سكان قرية كفـر برعم، وجميع سكان القريتين الواقعيتين قرب الحدود اللبنانية من المسيحيين، الموارنة والكاثوليك واعلن في حينه، ان سبب الاجلاء يعود لاسباب امنية وتحويل اراضي القريتين الى منطقتي امن، تم منـع سكان القريتين من العودة اليهما، وفي ليلـة عيد الميلاد، ثم نسف القريتين واقيمت على بعض اراضيهما مستوطنات يهودية، لكن اهالـي القريتين لم يهاجروا واستمروا في العيش في قرى مجاورة في فلسطين المحتلة.

واثر اعلان موشي دايان في عام ١٩٧٢، انه لا ينوي المطالبة بتجديد قانون مناطق الامن، ظن اهالي القريتين ان عدم تجديد القانون المذكور يسمح لهم، بصورة اوتوماتيكية، بالعودة الى بيوتهم قريتيهم. وبالرغم من ان محاولاتهم لم تسفر حتى الآن عن اية نتيجة، الا انهـا احدثت ردود فعل. مختلفة داخل الكيان الصهيوني، ايدت في معـظمها عودة سكان القريتين. وقـد كتب امنون روبنشتاين عميد كلية الحقوق في جامعـة تل ابيب في (صحيفة هآرتس يوم ١٩٧٢/٦/٣٠) معلقا على قضية اهالي قريتي اقرت وكفر برعم بقوله: «لم يطرد لاجئو اقرت وكفر برعم من قريتهم زمن الحرب، لقد طردوا بعـد انتهاء الحرب، ونسفت بيوتهم وهدمت زمن السلم، لم يطردوا بسبب اعمال عدوانية ضـد اسرائيل، لم يحاربوا ضد اسرائيل، ولم يرسلوا مخربين اليها».
واضـاف روبنشتاين: «ان سكان اقرت وكفر برعم الذين وافقوا على طلب اخـلاء القرية لفترة قصيرة، ثم وجدوا انفسهم فجأة لاجئين بدون مأوى، فقد تحول الاخلاء المؤقت الى طرد دائم. وصـودرت اراضيهم بموجب قانون اسرائيلي هو في حـد ذاته خرق للاعتبارات لحكم القانون، واقيمت على اراضيهم مستوطنات يهودية، وهكذا اتيح لنا ان نرى كيف تحول لاجئوا القريتين الى عمال زراعيين في اراضيهم هم.

وتسـاءل روبنشتاين اخيرا عن الفرق بين قرية الجيش وبين اقرت من حيث الخطر الامني؟ ان القريتين موجودتان على مسافة واحدة تقريبا من الحدود!».

ونشـرت (هارتس ١٩٧٢/٧/٣) مقابلة مـع المطران يوسف ريا رئيس طائفة الروم الكاثوليك في اسرائيل، التي ينتمي اليها ابناء قرية اقرت واجاب المطران ريا على اسئلة مراسـل هآرتس بقـوله: «ليس هذا الموضوع جديدا، لقـد طال بالنسبة الى اللاجئيين اكثر من ٢٠ سنة، وبالنسبة لي ٤ سنوات، فمنذ أن توليت منصبي توجهت خطيا الى جميع اوساط الحكومة وعلى كل المستويات طالبا تنفيذ قرار محكمة العدل العليا (وكانت محكمة العدل العليا قـد اصدرت يوم ١٩٥١/٧/٣١، وبناء على شكوى تقـدم بهـا اهالي قرية اقرت، قرارا ينص على انـه لا يوجد اي عائق قانوني لاعادة المشتكين الى قريتهم، وفي اول ايلول عام ١٩٥٣، صـدر عن المحكمة نفسها قرار

ممـاثل بالنسبة لاهالي قرية كفـر برعم الا ان سلطات الامن رفضت تنفيذ القرارين واعلنت اراضـي القريتين مناطق امن).

واضـاف المطران ريا: «ان عودة اهالي قريتي اقرت وكفر برعم الى اراضيهم، لا ترتبـط بالضـرورة بطرد اليهود من اراضيهم، فـلا يزال جزء من الارض خاليا، وهم يريـدون استعـادة هذا الجزء، وهم مصرون على رأيهم في العودة والحصول على حقوقهم في ارضـهم».

وكانت صحيفة (دافار ٢٨/٦/١٩٧٢) قـد عرضت المساعي التي بذلها سكان اقرت والمطران ريا في السنتين الماضيتين، لاعادة الاهالي الى القرية فقالت: «في سنة ١٩٦٩ توجه المطران ريا، مرة اخرى، وبصورة رسمية، الى حكومة اسرائيل طالبا السماح لهم بالعودة الى قريتهم، لكن الطلب رفض برد عادي، وهو انـه غير قابل للتنفيذ لاسباب امنية». وفي حزيران ١٩٧١، ارسل ٦٠٠ شخص من كفر برعم و٣٠٠ شخص من قرية اقرت عريضة الى رئيسة الوزراء، مطالبين بالعودة الى القريتين وقـد توجه البابا بولس السادس، عن طريق ممثله، الى الحكومة طالبا اعادة السكان الى قريتهم، وكان الرد في جميع الحالات سلبيا، وقد ارسل المطران ريا رسالة الى البابا في ايلول ١٩٧١، وطلب توزيعها على جميـع المطارنة في المجمع المسكوني، كما تحدث مرات عديدة في الاذاعة والتلفزيون في اوروبا الغربية، والولايات المتحدة، طالبا ممارسة ضغط على الحكومة الاسرائيلية، من اجل حـل مشكلة سكان اقرت وكفر برعم الانسانية.

وقـد تولى عدد من المعلقين الاسرائيليين مهمة توضيح وجهة نظر السلطات الاسرائيلية، التي ترفض الاستجابة لطلب اهالي القريتين. فقـد كتب يهودا اريئيل في (هاآرتس/ ٢٧/٦/١٩٧٢) يقول: «قد تكون النتيجة الآن ان يطالب آخرون بالعودة، كاهالي قرية الغابسية (وكان اهالي الغابسية الواقعة في الجليل الغربي قـد طالبوا فعلا، باعادتهم الى قريتهم التي طردوا منها، في اول شباط ١٩٥٠).

وكتب تسفي طل في (يديعوت احرنوت ٣٠/٦/١٩٧٢) يقول: «اوضح لي مصدر امني!!... اقرت في الصباح وكفر برعم في المساء، وينبغي عدم الافتراض ان سكان صفـورية ـ ويسكنون حاليا في الناصرة ـ سيستقبلون الامر بهدوء. وكذلـك سكان المجدل، ثم يأتي دور مستوطنة سيغف، والحديث يدور حول ١١ قرية في الجليل نقل سكانها بعد الحرب الى اماكن اخرى لاسباب امنية».

وقـال يوئيـل دار في (صحيفـة دافـار/ ٤/٧/١٩٧٢: «لنفرض ان الحكومة استجـابت لهم... ماذا سيحدث غدا لسكان قرى اخرى مهجورة؟.. الن يتقدم غدا دروز بيت جن بطلب مماثل؟.

(في اوائل الخمسينات صادرت الحكومة الاف الدونمات التي يملكها الدروز بالقرب من روش بينا، لاسباب امنية (وتقدر مساحتها بنحو ٦٥٠٠ دونم وكانت تسمى ارض الخيط). فمن يضمن عدم مطالبة اصحاب هذه الاراضي بالعودة الى اراضيهم، اذا استجابت الحكومة لطلب اهالي قريتي اقرت وكفر برعم؟» وفي (دافار ١٩٧٢/٧/٥) كتب تيدي بروس يقول «ان التبرير الاكبر هو الاسبقية. اذا سمحنا لسكان اقرت وكفر برعم بالعودة الى قريتهم بعد ٢٥ سنة فسنخلق وضعا اساسيا قد تكون له انعكاسات على مسألة اللاجئين بأكملها، ماذا سنقول عندئذ لعرب يافا، او بيت محسير الذين سيطالبون بالعودة الى اماكنهم؟ فمن الواضح كالشمس انهم سيعتمدون في مطالبتهم على حالتي اقرت وكفر برعم. ستكون المسألة واقعية حقا بعد عقد السلام».

وحذر ناحوم بارناع في (صحيفة دافار ١٩٧٢/٦/٢٩)، من ان عناد هؤلاء الفلاحين الذين يريدون العودة الى بيوتهم، يجب ان يلقن وزير الدفاع الذي يرفض بشدة اعادة الفلاحين الى مشارف رفح الى اراضيهم درسا، ان الجروح التي فتحت بقوة وبعدم روية، لا يقابلها دائما التعويض المالي. فكما يطالب الموارنة والكاثوليك في الجليل باراضيهم سيطلب البدو اراضيهم في مشارف رفح. وكما ان اقتراح التعويض على القريتين لم يحل اية مشكلة سنة ١٩٤٨، فان اجلاء البدو بالقوة، لا يحل اية مشكلة سنة ١٩٧٢».

ونشرت حركة السلام والامن بيانا في (هآرتس ١٩٧٢/٧/٦) مقالا حول القضية نفسها جاء فيه: «ان ادعاء اوساط معينة، بان متطلبات الامن تحول دون اعادة سكان هاتين القريتين باطل من اساسه، فهؤلاء السكان اللاجئون يعملون ايضا طوال الوقت كعمال مأجورين في اراضيهم هم، لكن حقهم في ملكية الارض قد سلب منهم. ان قضية اقرت وكفر برعم خطيرة جدا، لانها تدور حول رفض حقوق اساسية لمواطنين اسرائيليين خلافا لقرار المحكمة العليا، ان اجلاء ستة الاف بدوي من مشارف رفح، لم يسقط من جدول الاعمال، ويطالب الجمهور بتصحيح هذا الظلم الشنيع».



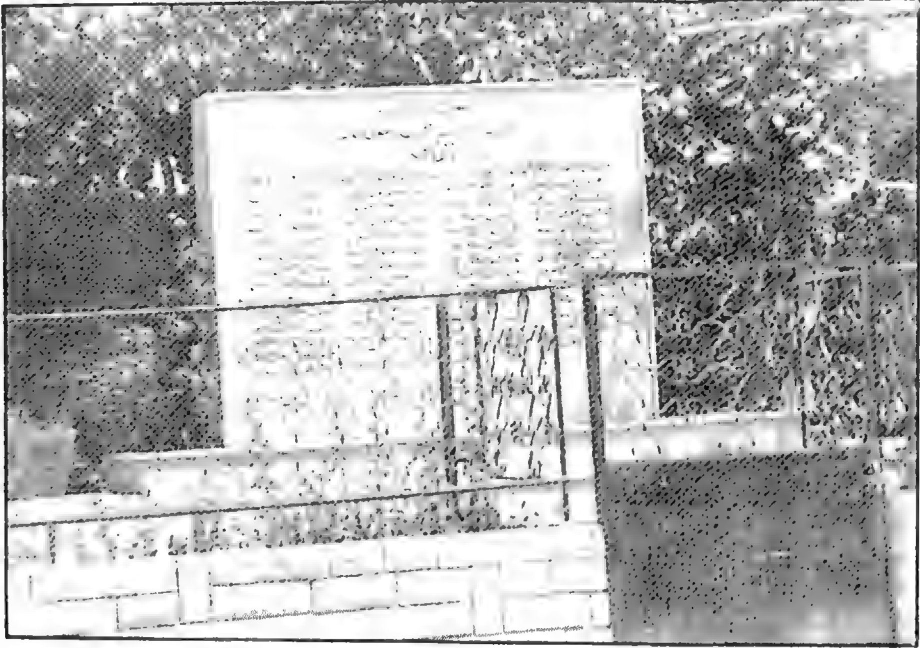
— بتاريخ ١٩٤٩/٢/٤ اجلي سكان قرية عنان، واجبر معظمهم على عبور الحدود.

— بتاريخ ١٩٤٩/٢/٢٨ ، طرد سبعماية عربي من قرية كفر ياسيف واجبر معظمهم على عبور الحدود.

— بتاريخ ١٩٤٩/٦/٥ ، طرد سكان قرى حسام وقطية والجاعونة من قراهم في الجليل الى قضاء صفد.

— بتاريخ ١٩٥٠/١/٢٤، طرد سكان قرية الغابسية.
— بتاريخ ١٩٥ /٣/٥، طرد سكان قرية بطاط.
— بتاريخ ١٩٥٠/٨/١٧، قامت القوات الاسرائيلية، مستخدمة السيارات المصفحة، بطرد اربعة الاف بدوي من قبيلة العزازمة من منطقة العوجا المجردة من السلاح على الحدود المصرية، واجبرتهم على اللجوء الى سيناء، وقتل خلال هذه العملية ١٣ عربيا.
— وفي الفترة مابين ١٩٤٩-١٩٥١ قامت السلطات الاسرائيلية بالاستيلاء على اراضي القرى التالية في الجليل بعد تشريد سكانها منها البروة، البصة، صفورية، كفر عنان، قميم، عمقا، المنشية، عرب سبيت، سمحاتا، معلول والرويس، الشجرة، الغابسية، الدامون، حدثيا، العباسية، الطيرة (قضاء بيسان) ام الفرج ميعار، شعب، الخصاص، فيطة والجاعونة.
— في شهر شباط ١٩٥١ طرد الى خارج حدود المنطقة المحتلة عام ١٩٤٨، سكان ١٣ قرية عربية في وادي عارة بمنطقة المثلث الشمالي وصودرت اراضيهم.
— بتاريخ ١٩٥١/١٢/٢٥، ليلة عيد الميلاد المجيد، قام الجيش الاسرائيلي بنسف منازل قرية اقرت في الجليل الاعلى بما في ذلك كنيسة القرية، وكان اهالي هذه القرية قد اخرجوا منها في تشرين اول ١٩٤٨. بحجة الاعتبارات الامنية ووعدوا ان يعودوا الى منازلهم خلال اسبوعين.
— في عام ١٩٥٢، طرد ما تبقى من اهالي قرية مجدل عسقلان الى قطاع غزة، وتم الاستيلاء على اراضيهم ومنازلهم.
— يوم ١٩٥٣/٩/١٦، لاقت قرية كفر برعم في الجليل الاعلى نفس المصير الذي تعرضت له قرية اقرت، وكان سكان كفر برعم قد اخرجوا من قريتهم مع سكان قرية اقرت، وتحت نفس التبريرات.
— في صيف ١٩٥٣، هاجمت طائرات اسرائيلية البدو وقطعانهم في منطقة العوجا، بينما اطلقت القوات البرية النار على الناس والحيوانات واحرقت الخيام، تمهيدا لاقامة مستوطنة في تلك المنطقة.
— في ايلول ١٩٥٣، طرد سكان قرية ام الفرج ثم نسفت القرية.
— بتاريخ ٢٩ تشرين اول ١٩٥٦، وعشية الهجوم الاسرائيلي على مصر عام ١٩٥٦، وقعت مجزرة كفر قاسم وكانت تفاصيلها كما يلي:

[مجزرة كفر قاسم]



النصب التذكاري لشهداء كفرقاسم



المواطن يوسف عبد عيسى الى جانب ضريح والده في مقبرة شهداء كفرقاسم



المحكمة الاسرائيلية الصورية

المجرم شموئيل ملينكي



من ضحايا مذبحة كفرقاسم

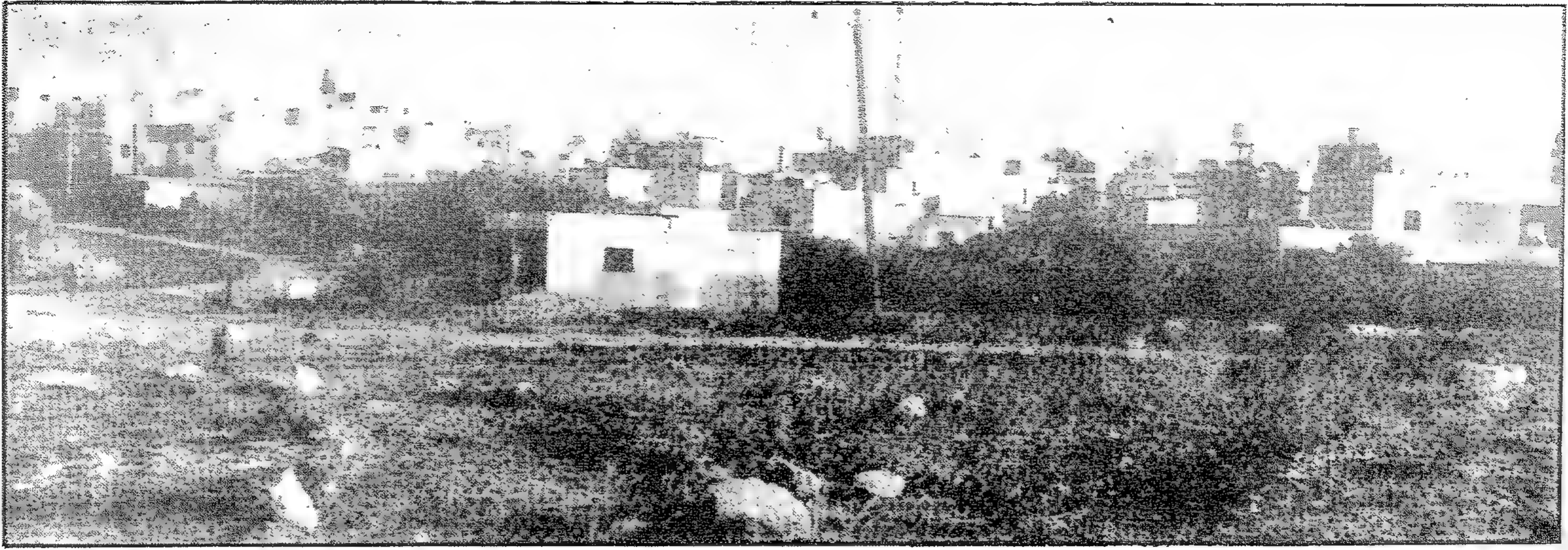


المجرم يسسخر سدمي





المجرم غبرئيل دهان



جانب من قرية كفرقاسم

في يوم الاثنين الموافق ٢٩ تشرين الاول ١٩٥٦ وفي الساعة الرابعة وتسع وخمسين دقيقة بعد الظهر، هبطت طلائع القوات المظلية الصهيونية بالقرب من المدخل الشرقي لممر الميتلا في سيناء، وكان ذلك اشارة لبدء حملة سيناء. بعد ذلك بدقيقة واحدة، بدأ سريان نظام منع التجول الذي فرض على قرى المثلث الواقعة على طول حدود فلسطين المحتلة مع الاردن، وكانت المنطقة كلها خاضعة للحكم العسكري، وكانت تعيش حالة حظر تجول ليلي ابتداء من السادسة مساءً، لكن وبمناسبة حملة سيناء، تم تقديم نظام حظر التجول ساعة واحدة ليصبح اعتباراً من الخامسة بدلاً من السادسة.

وعشية بدء الهجوم الثلاثي علي مصر، كلف احد الالوية التابعة لقيادة المنطقة الوسطى بالتأهب للدفاع عن جزء من الحدود الاسرائيلية ـ الإردنية، ولغرض الحفاظ على الأمن في المنطقة الخاضعة للحكم العسكري، فقد الحقت باللواء كتيبة من حرس الحدود، ووضع قائد الكتيبة الرائد شموئيل ملينكي تحت امرة قائد اللواء مباشرة، العقيد يسخار شدمي، وفي اليوم التالي اقر قائد المنطقة الوسطى العميد تسفي تسور، اقتراح العقيد شدمي يفرض حظر تجول ليلي.

وفي حوالي الواحدة ظهراً، استدعي العقيد يسخار شدمي الرائد شموئيل ملينكي الى قيادتة، وابلغه بالمهمات الملقاة على عاتقه وعاتق كتيبته، كما ابلغه بالاوامر التي تتضمن كيفية تنفيذ تلك المهمات. وكان من بين المهمات التي كلفت بها كتيبة حرس الحدود فرض نظام منع التجول على قرى كفر قاسم، كفر برة، جلجولية، الطيرة، الطيبة، قلنسوة، بير السكة وابطن. وخلال الحديث، اصدر قائد اللواء اوامره الى قائد الكتيبة بأن يكون حظر التجول صارما جداً، وان يجري تنفيذه بيد من حديد وليس عن طريق الاعتقال، بل بأطلاق النار، واضاف قائد اللواء بانه يفضل سقوط قتيل او اكثر، على التورط في الاعتقالات. كذلك تضمنت الاوامر اطلاق النار على كل شخص يغادر منزله خلال ساعات حظر التجول، وعدم السماح لاي مواطن بمغادرة منزله.

وفي حوالي الساعة الواحدة والثلث ظهراً، عقد قائد كتيبة حرس الحدود، شموئيل ملينكي، اجتماعا لاركان كتيبته، حضره الملازم اول جبريئيل واهان، احد قادة الفئات، وقام الرائد شموئيل ميلينكي بابلاغ الحضور بنبأ نشوب الحرب في سيناء وبقرار ضم الكتيبة الى الجيش الاسرائيلي، وبقرار نظام حظر التجول، وطلب منهم ضرورة اطلاق النار على كل شخص يخرج من منزله بهدف قتله، وقال بانه اذا سقط في الليل بعض القتلى، فإن ذلك سيساعد في الحفاظ على حظر التجول في الليالي المقبلة، واكد الرائد شموئيل ميلينكي لاركان كتيبته، بانه من المرغوب فيه سقوط عدد من القتلى.

وعندما افسح الرائد ميلينكي المجال امام اركان كتيبته لتوجيه الاسئلة· سأله قائد السرية يهودا فرنكتيل ما العمل اذا كان هناك بعض الجرحى؟ فاجاب الرائد ميلينكي بأنه يجب عدم معالجتهم، بل يجب عدم إخلائهم ومن الافضل الا يكون هناك جرحى. وسأل الملازم آرييه، منشس احد قادة الفئات: وماذا سيكون مصير النساء والاطفال؟ فأجاب الرائد ميلينكي: بدون عواطف، سيكون مصيرهم مثل مصير الجميع، لان حظر التجول يسري على الجميع، وعندما سأل آرييه منشس مرة ثانية عن مصير العائدين من اعمالهم، اجابه الرائد ملينكي: مصيرهم كمصير الجميع .. الله يرحمهم...».

وفي يوم ٢٩ تشرين أول ١٩٥٦، يوم ابتدأت الحرب ضد مصر، جاءت فرقة من حرس الحدود، بعد الساعة الرابعة مساءً الى قرى المثلث، وابلغت وجهاء القرى والمخاتير ورؤساء المجالس المحلية بقرار فرض نظام حظر التجول في قراهم، ابتداءً من الساعة الخامسة مساءً وبان على السكان البقاء في منازلهم.

وفي قرية كفر قاسم، اخبر مختار القرية الضابط الذي ابلغه امر حظر التجول في الساعة الخامسة الا ربعاً، بان هناك الكثيرين من سكان القرية يشتغلون خارجها، ويعودون بعد الخامسة من عملهم، فاجابه الضابط بان حرس الحدود، سيهتمون بهؤلاء العمال.

وعلى مداخل القرية وقفت فرقة من حرس الحدود في انتظار العمال العائدين من عملهم في سيارات الشحن، ووسائل النقل الاخرى، وكان اول من وصل اربعة عمال يركبون دراجاتهم. وقد تحدث العامل سمير بدير من سكان كفر قاسم بما يلي:

«وصلت الى مدخل القرية بجوار المدرسة مع ثلاثة عمال آخرين على دراجاتنا، وكانت الساعة الخامسة الا خمس دقائق، فاوقفتنا فرقة من شرطة حرس الحدود يركب اعضاؤها سياراتهم، ويبلغ عددهم اثني عشر شرطيا وضابطا. قال العمال «شالوم» للضابط الذي سألهم: هل انتم مبسوطون؟ فاجابه العمال، نعم.. وفي الحال نزل رجال الشرطة من السيارة، وامروا العمال بالوقوف، واعطى الضابط امره: احصدوهم. وحال قيام الشرطة باطلاق النار ارتميت على الارض وتدحرجت الى حفرة مجاورة قرب الشارع، لكنني لم أصب، واوهمت الشرطة بأني قد قتلت. واستمرت الشرطة في اطلاق النار على العمال الذين سقطوا.. وعندها قال لهم الضابط: يكفي لقد قتلوا فخسارة فيهم الرصاص.

بعدها وصلت الى المكان عربة وعليها ثلاثة عمال، فاوقفت الشرطة هذه العربة، واطلقت الرصاص على العمال فقتلتهم فورا. وابتعد رجال الشرطة عن المكان عشرات الامتار تاركين وراءهم جثث القتلى من العمال على الشارع، وتمركزوا في موقع جديد

من الشارع المؤدي الى القرية وقد وصل عمال آخرون على دراجاتهم كما وصلت سيارة شحن مليئة بالعمال، وانتهزت فرصة ابتعاد الشرطة، عني فوقفت واخذت اعدو نحو القرية، عندها اطلقت الشرطة رصاصها علي، لكنني لم اصب، واختبأت في احد البيوت».

ومن بين سيارات الشحن التي اوقفتها الشرطة، عند مداخل القرية كانت سيارة تقل النساء والفتيات اللواتي يعملن في قطف الزيتون، وعددهن ثلاث عشرة امرأة، ومعهن عاملان من القرية وسائق السيارة المدعو محمود حبيب من قرية الطيبة. وقد ذكرت الفتاة «هنا سليمان عامر» البالغة من العمر ١٦ سنة والتي كانت بين ركاب سيارة الشحن وهي الوحيدة التي بقيت على قيد الحياة فقالت:

«اوقفت شرطة حرس الحدود سيارة الشحن عند مدخل القرية، وامرت سائق السيارة وعاملين آخرين بالترجل منها، وابلغتهم بأنها تنوي قتلهم، فبدأت النسوة في الصراخ ـ امام هذا التهديد، وتوسلن لدى الشرطة بان تترك العمال وشأنهم، لكن احد رجال الشرطة اجاب وسوف نقتلكن ايضا.. وبعد ان اطلقوا الرصاص على الرجلين والسائق وقتلوهم، تردد افراد الشرطة فيما سيفعلونه بالنساء، وذكرت هنا عامر كيف انها سمعت الضابط يتكلم بجهاز اللاسلكي مع المسؤولين عنه في مركز بوليس راس العين، يستشيرهم فيما يجب اتخاذه ضد النساء، وحالا بدأت الشرطة في اطلاق الرصاص على النساء فقتلوهن جميعا وعددهن ١٢ امرأة وكان بين القتلى عدد من النساء الحوامل، احداهن في شهرها الثامن، واسمها فاطمة داوود صرصور، وعدد من العجائز، تتراوح اعمارهن، بين ٥٠ ـ ٦٠ عاما، وكان بين القتلى ايضا، الطفلتان لطيفة عيسى ورشيقة بدير، وعمر كل منهما ١٣ سنة. وقد جرحت الفتاة هنا عامر التي روت هذه التفاصيل وسقطت بين كومة الجثث واعتقدت الشرطة بانها قد قتلت».

وكان مجموع ما اوقفته الشرطة ثلاث سيارات شحن، وانزلت من فيها من العمال والعاملات وقتلتهم على قارعة الطريق برصاص البنادق والرشاشات. وبالاضافة الى هؤلاء القتلى كان من بين ضحايا هذه المجزرة البشعة، راكبو السيارات وآخرون ممن عادوا الى قريتهم مشيا على الاقدام او على عربات، وعدد من الرعاة واطفال ذهبوا لابلاغ اهليهم، للعودة قبل بدء مفعول حظر التجول.

يقول صالح خليل عيسى، احد الذين كتبت لهم النجاة من المجزرة. «كنا ١٥ شخصا عدنا بالدراجات من عملنا في البيارات ولم نكن نعرف بقرار حظر التجول. امرنا الجندي: قف فوقفنا انزل فنزلنا، اصطف فاصطففنا ثم سألنا: انتم من وين من كفر قاسم اجبنا

سألنا : كنتم وين ؟

اجبنا · كنا في العمل

فعاد الى الوراء بضعة امتار، وعندها لاحظنا ان برفقته جنديا آخر يتحصن وراء مدفع رشاش، فامره احصدهم، فنفذ الأخير هذا الامر بلا تردد، سقط معظمنا على الارض. وعلمت بعد حين، ان بعضنا تمكن من الهرب وان خمسة منا قد قتلوا فوراً، اما انا فانبطحت على الارض بين ميت وحي، تظاهرت بأني ميت ولم اقم باي حركة، لكنني كنت جريحا في يدي ورجلي، وكان دمي ينزف، خفت ان اموت بعد ان يصفى دمي، لكنني لم اتمكن من الهرب، بل لم أستطع ان اتحرك، مرت لحظات بل ساعات فجاءت سيارة شحن، لم افتح عيني حتى لا يروني فيقتلوني، سمعت الاوامر نفسها: وقف.. انزل.. صف.. من وين . احصدوهم، وعلمت فيما بعد انه كان في هذه السيارة ١٩ شخصا وبعد فترة جاءت سيارة اخرى، ركضت مسافة طويلة لكني لم ابتعد عن الرصاص وشعرت بان الرصاص يخترق ملابسي، حينئذ عرفت انني كنت اركض في نفس المكان، فغيرت اتجاهي ووصلت الى شجرة زيتون كبيرة فانبطحت تحت اغصانها وذهبت في نوم عميق ولم استيقظ الا في ساعات فجر اليوم التالي، حسبت ان اهل القرية قد ماتوا جميعا ولم اطمئن، الا عندما نقلوني الى المستشفى لمعالجة جراحي، وكان معي في السيارة سبعة او ثمانية جرحى من الرجال والنساء

وعندما وصلت سيارة شحن رابعة الى مدخل القرية تقل اربعة عمال، امرها رجال الشرطة بالوقوف، وعندما شاهد احد العمال جثث القتلى صرخ بالسائق ان يستمر في السير وبعدم الوقوف، وفعلا اجتازت الشاحنة موقع الشرطة بسرعة بالغة، متجهة نحو القرية، فاطلق الشرطة عليها النار وقتلوا احد الركاب.

وكان رجال الشرطة يتفقدون القتلى في بعض الاحيان ليتأكدوا من وفاتهم، ويطلقون عليهم الرصاص ثانية، وفي بعض الحالات داس رجال الشرطة بنعالهم على رؤوس القتلى، وطعنوا بعض النساء الجرحى بحرابهم، وقاموا بسلب الساعات من ايدي الضحايا وتفتيش جيوبهم، بحثا عن النقود.

واستمرت عملية القتل، حوالي ساعة ونصف الساعة الى ان مرت فرقة من الجيش، وشاهدت المنظر المؤلم فاستدعت سيارة اسعاف ونقلت الجرحى للاسعاف.

وقام افراد شرطة حرس الحدود بجمع جثث الشهداء ال ٤٩، وحملوها على سيارات شاحنة، وقذفوا بها في حرش يقع قرب مركز شرطة المستوطنة الصهيونية في راس العين، وثم دفن الجثث هناك بشكل مؤقت، وبعد يومين قرروا دفن الشهداء في مقبرة القرية، ولكي يتم تشخيصهم، بحثوا عن احد وجهاء القرية فوقع اختيارهم على السيد ذياب عبد حمد الذي اصيب ابنه ناجي بجرح طفيف، وطلبوا منه مرافقتهم لتشخيص الضحايا، فذهب معهم ورفع الجثة الاولى بين يديه، وكانت جثة ابنه الثاني واسمه موسى. وقد تم تشخيص ٤٧ جثة وبقيت جثتان لامرأتين، لم ينجح احد في التعرف عليهما، بسبب شدة التشويه.

بعد التشخيص، قامت قوات الحكم العسكري بجلب ٤٩ عاملا بالقوة من قرية جلجولية العربية المجاورة، واجبرتهم على حفر ٤٩ قبراً، وقامت بدفن الشهداء. وبعد فترة تبين ان الدفن لم يكن عميقا ولا صحيحا، وانتشرت رائحة الجثث فقرر الاهالي من سكان كفر قاسم اعادة دفن شهدائهم. فانطلق سكان كفر قاسم في مسيرة الى بيت المختار، وحددوا موعدا لاعادة دفن جثث الشهداء.

وفي الموعد المحدد، وصلت قرية كفر قاسم قوات كبيرة من الجيش وحرس الحدود، وطوقت القرية من جميع الجهات، وطلبت من سكان القرية تنفيذ عملية الدفن بهدوء.

وهكذا ذهب ضحية هذه المجزرة الدموية في كفر قاسم، ٤٩ قتيلا و١٣ جريحا، وبين القتلى ١٢ امرأة وفتاة و١٠ شبان بين ٨ ـ ١٣ عاما. ومن ضحايا المجزرة الدموية، كان الاباء والامهات مع اولادهم وبناتهم، وفيما يلي القائمة الكاملة لضحايا المجزرة الدموية في كفر قاسم:

[القتلى]

صفا عبد الله صرصور ـ ٤٥ سنة، جمعة محمد زياد صرصور ـ ١٦ سنة ابن صفا صرصور، عبد الله محمد زياد صرصور ـ ١٤ سنة الابن الثاني لصفا صرصور، يوسف محمود اسماعيل صرصور ـ ٤٥ سنة اب لخمسة اولاد، فاطمة داوود صرصور ـ ٣٠ سنة حامل في الشهر الثامن، محمد علي صرصور ـ ٢٥ سنة اب لستة اولاد، عطا يعقوب صرصور ـ ٢٦ سنة اب لولدين، محمود خضر صرصور، محمود سليم صرصور ـ ١٧ سنة، محمود عبد الرازق صرصور ـ ١٦ سنة، فاطمة صالح صرصور ـ ١٤ سنة، زغلوله احمد عيسى ـ ٤٥ سنة، عثمان عبد عيسى ـ ٣٠ سنة، فتحي عثمان عيسى ـ ١٢ سنة، ابراهيم عبد الهادي عيسى ـ ٢٧ سنة اب لولدين، عبد سليم عيسى ـ ٢٠ سنة اب لطفل، غازي محمود درويش عيسى ـ ٢٠ سنة، صالح مصطفى عيسى ـ ١٧ سنة، فاطمة مصطفى عيسى ـ ١٨ سنة، جمعة توفيق عيسى ـ ١٦ سنة، عبد احمد عيسى ـ ١٥ سنة، لطيفة داوود عيسى ـ ١٣ سنة، عبد محمود عيسى ـ ١٢ سنة، طلال شاكر عيسى ـ ٨ سنوات، عبد الله سليمان عيسى ـ كهل توفي في اليوم الثاني من هول المجزرة بعد ان قتل حفيده واصيب ابنه شاكر وزوجة ابنه وحفيدته.

سليم احمد بدير ـ ٥٠ سنة اب لستة اولاد، حلوة محمد بدير ـ ٦٠ سنة، فاطمة محمود بدير ـ ٤٠ سنة، عبد الرحيم سليم بدير ـ ٢٥ سنة اب لاربعة اولاد، عبد الله عبد جابر بدير ـ ١٧ سنة، رشيقة فايق بدير ـ ١٣ سنة، آمنه قاسم طه ـ ٥٠ سنة، زينب عبد الرحمن طه ـ ٤٥ سنة، بكرية محمود طه ـ ١٧ سنة (ابنة زينب طه)، علي عثمان طه ـ ٣٠ سنة اب لثمانية اولاد،

جمال سليم طه ـ ١٢ سنة، احمد محمد فريج ـ ٣٥ سنة اب لاربعة اولاد، موسى ذيب فريج ـ ١٨ سنة، علي نمر فريج ـ ١٧ سنة، عبد سليم فريج ـ ١٤ سنة، خميسة احمد عامر ـ ٥٠ سنة ام لسبعة اولاد، صلاح محمود عامر ـ ٤٠ سنة اب لثلاثة اولاد، صلاح سلامة عامر ـ ١٨ سنة، احمد جودة عامر ـ ١٨ سنة، محمود عبد جعفر ـ ٣٥ سنة اب لسبعة اولاد، رياض رجا حمدان ـ ٨ سنوات، محمود حبيب ـ سائق سيارة شحن حملت العاملات من الطيبة امراة من قرية جلجولية، عامل يدعى محمد من قرية بدة المجاورة لكفر قاسم.

[الجرحـــى]

اسماعيل محمود بدير ـ ٤٠ سنة، اسماعيل عقاب بدير ـ ١٨ سنة، توفيق حمود بدير، عثمان سليم بدير ـ ١٧ سنة، عبد الرحيم سليم طه ـ ١٧ سنة، عبد الرحيم يعقوب صرصور ـ ٦ سنـوات، شاكر عبد الله عيسى ٤٠ سنة، رسمية عبدالله شاكر ـ زوجة شاكر، نورة شاكر عيسى ـ ابنة شاكر، هنا سليمان عامر ـ ١٥ سنة، اسعد سليم عيسى ـ ٢٥ سنة، صالح خليل عيسى ـ ١٨ سنة، محمود محمد فريج ـ ٢٥ سنة.

لجنة التحقيق

ومـــع ان المجـزرة الوحشيـة قـد وقعت في قريـة كفر قاسم، الا ان الاعمال الوحشية قد تعدت سكان القرية، ففي قرية الطيبة قتل في ذلك اليوم الشاب محمود عقل، وعمره ١٤ سنة، وذلـك عندما خرج من بيته الى بيت الجيران لقضـاء حاجة لوالده. وفي قرية الطيرة، قتل في اليوم نفسه نمر عبد الجابر سلطان، وعمره ٦٠ سنة ويعمل في حراسة الحقول، بينما كان عائدا الى قريته دون ان يعلم بنظام حظر التجول. كما فقد شاب من قرية باقة الغربية وعمره ١٤ سنة، ولا يعرف مصيره حتى اليوم.

وحيال خطورة الجريمة في قرية كفر قاسم وتسرب ابنائها الى وسائل الاعلام خارج اسرائيل والضجة التي واكبتها نشر مكتب رئيس الحكومة الاسرائيلية بيانا، بتاريخ ١١/ ١١/١٩٥٦، اي بعد اسبوعين من ارتكاب الجريمة محاولا طمسها والتستر عليها وعلى المسؤولين عن تنفيذها، وقد جاء في البيان.

«انه في يوم ٢٩/ ١٠/ ١٩٥٦ اثر توسع اعمال الفدائيين .. (والحقيقة انه عند بدايـة الهجوم على مصر)، اعلن نظام منع التجول في عدد من القرى الواقعة على الحدود الشرقية، وذلك للمحافظة على حياة سكان هذه القرى؟! وانيط بكتيبة من شرطة حرس الحدود تنفيذ هـذا المنع، وقد حافظ سكان القرى على نظام منع التجول الذي فرض عليهم، بين الساعة الخامسة مساءً والسادسة صباحا، وفي بعض القرى عاد بعض السكان الى بيوتهم بعد ساعات المنع، واصيبوا من قبل شرطة حرس الحدود،

وعندما علم رئيس الحكومة بالأمر عين لجنة تحقيق بتاريخ ١/١١/١٩٥٦، برئاسة قاضي المحكمة المركزية زوهر وعضوية ابا حوشي رئيس بلدية حيفا والمحامي حوتير يشاي وكلفوا بالتحقيق في

* اسباب الحوادث في القرى بتاريخ ٢٩/١٠/١٩٥٦
* مدى مسؤولية رجال حرس الحدود، وتقديمهم للمحاكمة اذا اقتضى الأمر
* قيمة التعويضات التي على الحكومة دفعها للعائلات المنكوبة، من جراء سلوك حرس الحدود.

وقد استمعت اللجنة الى شهادات ممثلي القرى، ورجال حرس الحدود ورجال الجيش، ووفقا لنتيجة ابحاث، قدم قائد كتيبة حرس الحدود الى المحكمة ومعه نفر من جنوده، الذين قاموا بتنفيذ امر غير قانوني. كما قررت الحكومة ان تدفع حالا مبلغ الف ليرة كمقدمة الى كل عائلة منكوبة، والقيت على عاتق لجنة زوهر مسؤولية تعيين المبلغ الذي يجب دفعه كتعويض للعائلات المنكوبة.

ثم اجرت الحكومة محاكمة علنية للمسؤولين عن المجزرة، ووجهت اليهم تهمة ارتكاب جريمة القتل، واصدرت المحكمة حكما بالسجن على شموئيل ملينكي لمدة ١٧ سنة، وحكمت على جبرائيل داهان وشالوم عوفر بالسجن لمدة ١٥ سنة، وحكمت على خمسة آخرين بالسجن ٧ سنوات وهم: جبريئيل اوليئك، ومخلوف حروش والياهو ابراهام والبرت فحيمة وادموند نحماني.

كذلك مثل امام المحكمة، يسخار شيدمي، وكان شهود الدفاع في قضيته الارهابي موشيه دايان وحاييم هرتسوغ، ووسط ذهول الجميع بريء شيدمي من تهمة القتل، وادين بمخالفة بسيطة وهي تجاوز الصلاحيات، وذلك باصداره الاوامر للمحافظة على قرار منع التجول باستخدام السلاح واطلاق النار. واصدرت المحكمة برئاسة م. كنت قرارا بتغريم يسخار شيدمي بمبلغ قرش واحد ولم يقدم الادعاء العام، استئنافا على القرار.

وبعد شهرين، خففت محكمة الاستئناف عقوبة ملينكي الى ١٤ سنة، ودهان وعوفر الى ١٠ سنوات، وبقية المتهمين الى ثلاث سنوات. وفي ايار ١٩٥٩ قرر رئيس الاركان حاييم لاسكوف، تخفيف عقوبة ملينكي الى عشر سنوات وعقوبة دهان الى ثماني سنوات وعوفر الى سبع سنوات. وفي نهاية نفس العام، افرج عن الجميع بعفو صادر عن رئيس الدولة وكان ذلك في شهر تشرين الثاني ١٩٥٩.

[اسماء مرتبطة بمجزرة كفر قاسم]

يحيا معظم صانعي مجزرة كفر قاسم او المشاركين فيهـا حياة عادية، وكان شيئا لم يكن، بقي معظمهم في مناصبهم القيادية، او استبدلت مناصبهم بمناصب اخـرى، حتى اولئك الذين حكم عليهم بالسجن عادوا الى سلك خدمات الدولة، اما القـادة الكبـار، المسؤولون الاساسيون عن تنفيذ المجزرة، مصدر الاوامر الاولى، مخططو السياسة الارهابية الصهيونية فقد برأوا انفسهم من الجريمة، وبعضهم ذرف دموع التماسيح، واعتبر المسألة خطأ عابرا ومن هؤلاء:

● **دافيـد بن غوريـون**: وكان حين المجزرة رئيسا للوزارة الاسرائيلية ووزيرا لحـربيتهـا وبهـاتين الصفتين، يتحمل مسؤولية اولى واساسية عن المجزرة، وعن السياسة التي ادت الى ارتكاب المجزرة، بـدأ بتشريد الشعب الفلسطيني عن وطنه، وهـدم مئـات القـرى والاف المنـازل وبعد تنفيذ المجزرة، حاول بن غوريون لفلفة الموضوع، وحال، لمدة شهرين، دون نشر موضوع وتفاصيل المجزرة في الصحف، كما منـع بحثه ومناقشته في الكنيست. لم يتعلم بن غوريون من المجزرة، وواصل سياسته التي تسببت في ارتكاب المجازر واستمر الحكم العسكري الصهيوني في انتهـاج سياسة العنف والارهاب، ضـد القرى العربية، وبقي مخطط ارهاب العرب وترحيلهم عن ديارهم قائما.

● **موشيه دايان** : وكان في فترة المجزرة رئيسا لاركان جيش الكيان الصهيوني، ومعروف ان قوات حرس الحدود، التي نفذت المجزرة، كانت تابعة للجيش العسكري. وقـد تمت تبرئة دايان من الجريمة، وشهد لصالح يسخار شيدمي، وكان واحدا من شهود الدفاع الى جانب الارهابي حاييم هيرتسوغ الذي اصبح اليوم رئيسا للكيان الصهيوني وظل الارهابي دايان يرتقي سلم القيادة، حتى سقط في التراب المخضب بدماء شهداء كفر قاسم، عشية الذكرى ال ـ ٢٥ للمجزرة

● **شمعـون بيـرس** : وكان يومها نائبا لوزير الحرب الصهيوني، وبما ان وزير الحـرب كان يشغل منصب رئيس الوزراء، فقد اخذ بيرس على عاتقه قسطا وفيرا من السلطة والصلاحيات، وبهذه الصفة يعتبر مسؤولا عن المجزرة، ومع ذلك فانه اليوم يشغل رئاسة حزب العمل ورئيسا للحكومة ويقوم بزيارة القرى والمدن العربية بدم بارد، وكان شيئا لم يحدث، يستجدي اصوات العرب في الانتخابات، متجاهلا كفر قاسم وعشرات الجرائم التي ارتكبت بحق العرب، اثناء فترة توليه المسؤولية في الجيش.

● **مئير باعيل**: كان ضابطا كبيرا عندما ارتكبت مجزرة كفر قاسم، وخـدم في منـطقـة المثلث، وكـان عضوا في رئاسة محكمة الاستئناف العسكرية، التي قررت

تخفيض احكام السجن عن قادة العملية، الذين نفذوا المجزرة، وزعم باعيل انذاك، انه اراد ان يوزع العقاب على المجرمين بالتساوي. وقد ترقى باعيل في الجيش الى رتبة جنرال.

● **يسخار شيدمي** : وكان قائد كتيبة برتبة عقيد، وهي الكتيبة التي تحملت مسؤولية منطقة المجزرة عسكريا، وقد استدعى شيدمي قائد قوة حرس الحدود، شموئيل ملينكي، وامره بفرض نظام حظر التجول الليلي على قرى كفر قاسم، وكفر بره وجلجوليه والطيرة والطيبة وقلنسوة وبير السكة وابتان، ثم قدم حظر التجول الى الساعة الخامسة، بسبب العدوان الثلاثي على مصر، وكانت اوامر شيدمي واضحة: «يجب ان يكون منع التجول مشددا، ويجب ان يحافظ عليه بيد حديدية، من يترك بيته تتل، لا نريد معتقلين، من يأتي من خارج القرية.. الله يرحمه..» وقد حكمت المحكمة لى شيدمي بغرامة مالية مقدارها «قرش واحد» وترقى الى ان اصبح مساعدا لقائد منطقة الشمال العسكرية، وحصل على رتبه جنرال في جيش الاحتياط، وبعد ان ترك الجيش نشط في السياسة ضمن اطار حزب العمل، لكنه ترك الحزب فيما بعد، وشارك في تأسيس حزب «داش» عام ١٩٧٧، سوية مع بيغال يادين وامنون روبنشتاين وزيدان عطشة.

● **شموئيل ملينكي** : قائد فرقة «حرس الحدود» التي نفذت الجريمة، وكان مع الفرقة ساعة تنفيذ المجزرة وتفقد مع جنوده المكان طيلة الوقت، وكان يتجول بسيارته بين افراد المجموعة، وملينكي من مواليد روسيا، هاجر الى فلسطين، وهو في العاشرة، وفي عام ١٩٣٧ انهى دراسته الثانوية في مدرسة بلفور في تل ابيب، وبعد نشوب الحوادث بين العرب والمستوطنين اليهود، تطوع للعمل في الحرس المتجول في منطقة نهلال، وخدم اثناء الحرب العالمية الثانية مع الجيش البريطاني، واثناء حرب ١٩٤٨ عمل قائدا لوحدة استطلاع في لواء كرميلي، وبعد الحرب عين قائدا لسجن الجلمة، وعمل بعد. ذلك في منصب استخباري، عاد بعد ذلك الى الجيش، وخدم قائدا لكتيبة في الناحال (الشبيبة الطلائعية المحاربة)، ومنها حرس الحدود.

لقد جمع ملينكي ضباطه، ونقل اليهم اوامر شيدمي، واضاف اليها تفسيرات جديدة منها (اذا قتلنا بعض الاشخاص، فيسهل علينا ذلك المحافظة على منع التجول في الليالي القادمة. وردا على احد الاسئلة قال: «اننا لا نريد جرحى».

كان عمر ملينكي عندما قدم الى المحكمة ٣٨ سنة، وقد حكمت عليه المحكمة بالسجن ١٧ سنة، وفي ايار ١٩٥٩، خفض رئيس اركان جيش العدو حاييم لسكوف، الحكم عليه الى عشر سنوات لكنه وبعد ستة أشهر اطلق سراحه، بامر عفو من رئيس الدولة اسحق بن تسفي. بعد ذلك اعيد له اعتباره، وعمل حارسا شخصيا لرئيس الحكومة دافيد بن غوريون، ثم مسؤولا امنيا عن الفرن الذري في ديمونة.

● **جبـرئيـل دهان** . وكان صاحب اعلى رتبة عسكرية، من بين المشاركين في اطلاق النـار مبـاشرة، على ضحايا مجزرة كفر قاسم. وكان شابا وسيما اعزب يبلغ السابعة والعشرين من العمر ولم يكن قتل العرب جديدا عليه، فقد شارك في عمليـات سابقة، وقال محاميه اسحق اورون (رئيس المحكمة البلدية في تل ابيب اليوم) مبررا جريمة دهان: «لقد رأى دهان في امر تنفيذ الجريمة، امرا عسكريا عاديا ووطنيا».

بعد ان قبع دهان في السجن يئس من الحياة داخل فلسطين المحتلة، وهجرها الى فرنسا حيث يعمل موظفا في الوكالة اليهودية، وقـد اعلن في حينه انه يئس من الحياة داخل الكيان الصهيوني، لان السلطات الصهيونية فرقت بين اليهود الشرقيين واليهود الغربيين على اساس طائفي، لذلـك حصل الشرقيون على عقاب اكبر. وكان قـد حكم على دهان بالسجن لمدة ١٥ سنة خفضتها محكمة الاستئناف الى عشر سنوات، ثم رئيس الاركان الى ثماني سنوات، ثم افرج عنه بقرار عفو من رئيس الدولة.



— في الفتـرة ما بين ١٩٤٨ ـ ١٩٧٢ تمت بموجب القوانين والانظمة العنصرية مصادرة اكثر من مليون دونم من اصـل مليون ونصف المليون دونم، والتي هي مجمـوع اراضي القـرى العـربيـة في الجليل والمثلث، كما تمت مصادررة. مساحات واسعة من اراضي الوقف الاسلامي منها على سبيل المثال وقف النبي روبين جنوب يافا ومساحته ١٦٠ الف دونم، ووقف الرضوان ومساحته ٢٠٠ الف دونم، ووقف سيدنا علي شمال يافا، ومساحته ١٢٢ الف دونم.

— منذ مطلع عام ١٩٧٨ تجري محاولات تنفيذ مخطط واسع يستهدف تجميع بدو النقب في سبعة اماكن محددة تمهيدا لمصادرة اراضيهم البالغة مساحتها ٢ر١ مليون دونم، ورغم ان سلطات العدو اعترفت بملكية البدو لنصف هذه الاراضي، الا انها تعمل على تجريدهم منها.

[الليكود.. والعنصرية]

بعد صعود الليكود الى السلطة اصدرت السلطات الاسرائيلية مجموعة جديدة من القوانين العنصرية التي تستهدف التضييق على السكان العرب وتشريدهم من ديارهم وقراهم ومنها: قانون كتساف لعام ١٩٧٩ والذي يقضي بمنع شركتي الماء والكهرباء وخدمات الهاتف والبريد والمجالس المحلية، من تقديم الخدمات للابنية التي تعتبـرها السلطات الاسرائيلية غير قانونية، والتي اضطر اصحابها لاقامتها بسبب زيادة عدد السكان في القرى العربية، وسياسة تقليص مسطحات البناء لهذه القرى، ويطال هذا القانون التعسفي العنصري الذي تقرر تطبيقه باثر رجعي حوالي عشرين

الف مواطن عربي وستة الاف منزل. كذلك فرضت السلطات الاسرائيلية قانون ضريبة التحسينات، الذي يقضي بفرض ضريبة جديدة على المزارعين العرب لحملهم على ترك اراضيهم، وقانون طرد الغرباء من اراضي الدولة، اي طرد العرب من اراضيهم التي صادرتها السلطات الاسرائيلية.

— وفي ١٩٨٢/١٠/٧ اصدر وزير الداخلية الاسرائيلي قرارا يقضي بسلخ نحو ١٥٠ الف دونم من اراضي ١٣ قرية عربية هي: طرعان كفر منا، كوكب ابو الهيجا، عيلبون، دير حنا، عرابة، سخنين، كابول، شعب، مجد الكروم، جديدة المكر، المغار، الرامة، نحف، دير الاسد، ويركا وضم الاراضي المصادرة الى المجلس الاقليمي للمستوطنات اليهودية في المنطقة «مسجاف»، لتخصيصها من أجل اعمال الاستيطان اليهودي في المنطقة.

— في مطلع عام ١٩٨٣ اغلقت السلطات الاسرائيلية حوالي ٣٥ الف دونم في منطقة المثلث الشمالي، بحجة تخصيصها للتدريبات العسكرية، كما اغلقت ٢٥ الف دونم من اراضي بلدة شفا عمرو.



عودة الارهابيين الصهاينة من عملية خان يونس



عود الارهابيين الصهاينة من عملية خان يونس

الفصل الثالث

[الاعتـداءات الاسـرائيلية ضد مدن وقـرى البلدان العـربية المجاورة]

— كشف بابرز الاعتداءات الصهيونية على الدول العربية المجاورة خلال هذه الفترة.

ارتكب الكيان الصهيوني خلال الفترة ما بين ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧ العديد من الاعمال الارهابية ضد المدن والقرى العربية والمخيمات الفلسطينية في البلدان العربية المجاورة، ويكفي ان نشير بهذا الصدد الى ان سجلات الامم المتحدة ولجان الهدنة في الفترة ما بين ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧، تشير الى ان عدد حوادث الارهاب والعدوان التي قامت بها اسرائيل على الدول العربية المجاورة، تزيد عن ٢١ الف حادثة، وسوف نذكر هنا بعض هذه الاعتداءات على سبيل المثال وليس الحصر:

- في ١٩٥١/١١/٣ احتل الجنود الاسرائيليون بلدة خان يونس ومخيم الوكالة المجاورة لها فقتلت عددا كبيرا من المدنيين، وقدتلقى مدير الوكالة من مصادر موثوقة قوائم باسماء الاشخاص الذين قيل انهم قتلوا في هذا الهجوم، وعددهم ٢٧٥ شخصا.
- في ١٩٥٦/١١/١٢، هاجمت القوات الاسرائيلية مخيم اللاجئين في رفح واطلقت النار على سكانه، وقد تلقى مدير المخيم تقارير تفيد بان عدد الاشخاص الذين قتلوا في هذا العدوان ١١١ شخصا.

[عملية انتقامية ضد قلقيلية]

ليلة ١٠ ـ ١١، تشرين الأول ١٩٥٦ قامت القوات الاسرائيلية بعملية انتقامية ضد سكان قلقيلية. وقال موشي دايان في مذكراته: «ان العملية الانتقامية التي قام بها الجيش الاسرائيلي في قلقيلية، كانت من اكبر العمليات الانتقامية وقد بلغت خلالها خسائر الجيش الاسرائيلي ١٨ قتيلا وخمسين جريحا». وقال دايان في مذكراته: «ان قلقيلية كانت محصنة جيدا، وانها كانت تسيطر على المنطقة، وعلى الطريق المؤدي الى عزون، وقلب السامرة ومدينة نابلس» واضاف دايان «ان القوات الاسرائيلية قد حشدت استعدادا للعملية في منطقة كفار سابا وياد الياهو وايال، وفي الليل تحركت القوات الاسرائيلية لتنفيذ مهمتها وتوجهت القوة أ والقوة ب الى مبنى مركز الشرطة في المدينة، اما قوة الحماية فقد تقدمت خلف قلقيلية لاقامة حاجز على الطريق، بالقرب من قرية عزون، حيث يوجد معسكر للجيش الاردني».

وبعد انتهاء العملية في حوالي منتصف الليل صدرت الاوامر لقوات الحماية بالعودة، واثناء عودتها اطلقت عليها النيران من التلال القريبة، واصيب عدد من جنود

القـوة بجراح، وكانت حالة المنسحبين سيئة، وبدأت المدفعية باطلاق النيران على مدينـة قلقيليـة والمنـاطق المجـاورة لها، وقـد اسفرت العملية عن مقتل ١٨ جنديا اسرائيليا واصابة خمسين آخرين.

- في ١٩٥٢/١/١١، هاجمت قوات اسرائيلية قرية بيت جالا قرب القدس، فقتلت سبعة مدنيين غير مسلحين، رجلا وامرأتين واربعة أطفال.
- في ١٩٥٣/١/٢٨، هاجمت قوات اسرائيلية قريتي فلامة ورنتيس في الضفة الغربية من الاردن، فقتلت مختار فلامة وجرحت سبعة قرويين.
- في ١٩٥٣/٤/٢٢ اطلقت قوات اسـرائيلية النار على مدنيين عزل في ساحة مكشوفة امام بوابة دمشق في القدس، فقتلت عشرة اشخاص.
- في ١٩٥٣/٨/٢٨ هاجم مسلحون اسرائيليون مخيم البريج، التابع للاونروا في قطاع غزة، والقوا قنابل يدوية من نوافذ الاكواخ على اللاجئيين فقتلوا عشرين شخصا، وجرحوا اثنين وستين.

[الاعتداء الاسرائيلي الأول على قلقيلية]

ليلة ١٠ /١١/ تشرين أول ١٩٥٦

اعتـرف موشـه ديان في مذكراته ان العملية الانتقامية التي قام بها الجيش الاسـرائيلي في قلقيليـة كانت من اكبـر العمليات الانتقامية وبلغت خلالها خسائر الجيش الاسـرائيلي ١٨ جنديا قتيلا واكثر من ٥٠ جنديا آخر اصيبوا بجراح، أما خسائر سكان قلقيلية فقد بلغت حوالي مئة قتيل. وقال ان قلقيلية كانت محصنة جيدا من قبل الجيش الاردني الذي اقام قاعدة له في مبنى الشرطة هناك بالاضافة الى موقع في تلة محاذية تدعى صوفين وهو يسيطر على المنطقة وعلى الطريق المؤدية الى قرية عزون والى قلب السـامـرة ومـدينة نابلس واضاف ديان ان القوات الاسرائيلية قد حشدت استعدادا للعملية في منطقة كفار سابا وياد الياهو وايال وفي الليل تحركت القوات شرقا لتنفيذ مهمتها وتوجهت القوة أ والقوة ب الى قلقيلية مباشرة وتوجهت القوة المظلية ولتستعد لاحتلال مبنى الشرطة وهو الهدف الرئيسي، أما قوة الحماية فقد تقـدمت الى خلف قلقيلية لاقامة حاجز على الطريق من قرية عزون التي يوجد فيها معسكر للجيش الاردني للتصدي للامدادات الاردنية.

وقال ان القوة الرئيسية تقدمت نحو مبنى الشرطة لنسف المبنى الكبير وذلك على الرغم من المقاومة الشديدة التي اظهرتها القوات التي رابطت في المبنى الذي اصبح بعد نسفه كومة من الركام والانقاض.

واضـاف بان قوة امداد اردنية مؤلفة من كتيبة مشاة قد تقدمت مع بدء العملية بخمسة عشرة سيارة باتجاه قلقيلية فقامت قوات الحماية الاسرائيلية بمهاجمة القوات الاردنية.

بعد انتهاء العملية في قلقيلية في حوالي منتصف الليل صدرت الاوامر لقوات الحماية الاسرائيلية المؤلفة من ٥٤ جنديا بالعودة واثناء عودتها اطلقت عليها نيران قوية من التلال القريبة واصيب عدد كبير من جنود القوة بجراح كما قتل بعضهم من بينهم قائـد السـرية ونائبه، وكانت حالة المنسحبين سيئة للغاية، وبدأت المدفعية الاسرائيلية باطلاق النار على الموقع الاردني وحلقت طائرات فوق المنطقة وتوجهت وحدة من المجنزرات لمساعدة المحاصرين فاطلقت النار على المجنزرات من موقع صوفين وبعد ان جرى اخلاء المحاصرين بالمجنزرات اطلقت النار مرة أخرى بصورة متزايدة وتسببت في وقوع خسائر اخرى في الارواح واثناء الانسحاب المرتجل بقيت مجنزرة داخل اراضي قلقيلية مما اضطر الى ارسال اربع مجنزرات لاعادتها تحت وابل من النيران الشديدة التي اطلقها الجيش الاردني. واسفرت العملية عن مقتل ١٨ جنديا اسرائيليا واصابة ٥٠ جنديا آخر بجراح.

[العودة الى قلقيلية]

كانون ثان ١٩٦٥

في شـهـر كانـون الثاني ١٩٦٥ اكتشفت محاولة «تخريبية» ضد ناقل المياه القطري واعلنت منظمة فدائية جديدة في بيروت تدعى «فتح» مسؤوليتها عن المحاولة ولم تعط اسرائيل اهمية للحادث.

واعتقد رئيس الاركان اسحق رابين بان لا داعي للانفعال من العملية اكثر من اللازم. وفي الاشهـر التـالية تسللت مجموعات فدائية الى المستوطنات المدنية في العفولة وكفارهيس وعراد، وانفجرت عبوات ناسفة ودمرت منازل واصيب سكانها. وقد ادت الموجة الفدائية الجديدة الى زيادة «ضغط الدم» لدى المظليين الاسرائيليين. فمنذ عملية الهبوط المظلي في ممر المتيلا لم تسجل في صفحاتهم اية عمليات تذكر. لقـد كانت تلك القوات تقوم باعمال الاستطلاع والتغلغل في الاراضي العربية ولكن العملية الانتقامية على الجبهة السورية التي نفذت في سنوات الستين قد تمت بواسطة لواء جولاني، مما اثار غضب المظليين الذين شعروا بالاهانة، وانتظروا الفرصة الاولى لاستعادة «كرامتهم». وقد سنحت لهم الفرصة في ايار ١٩٦٥.

وبعـد أن فشلت التهديدات السياسية في تحقيق اي هدف وفي ردع الاردن

الذي تسلل الفدائيون من اراضيه الى اسرائيل قام المظليون الاسرائيليون باجتياز الحدود الاردنية.

لقد قررت هيئة اركان الجيش الاسرائيلي الاغارة على ثلاثة اهداف هي: محطة وقود في قلقيلية ومنزل شخص يتعاون مع الفدائيين في جنين ومطحنة قمح محلية، وكان اختيار الهدف الاول ينطوي على شيء رمزي وهو ان آخر عملية انتقامية اسرائيلية قبل حرب سيناء ١٩٥٦ قد نفذت في قلقيلية وان العودة الآن الى قلقيلية بعد عشر سنوات هي بمثابة التلميح: «هنا توقفنا ومن هنا سنستمر».

في صبيحة يوم العملية كانت كتائب المظليين لا تزال منهمكة في التدريبات الروتينية وقال متئان فيلنئي، وكان آنذاك قائد سرية شابا، انه هبط في صبيحة ذلك اليوم في مستوطنة بلماحيم في اطار التدريب على التمركز والتحصن. واثناء التدريب، تم ابلاغ الجنود بالغاء التدريب وان عليهم العودة الى القاعدة بسرعة.

واضاف فيلنئي . لقد تم ابلاغ كتيبتنا بانها ستقوم بعملية في جنين، بينما تم ابلاغ الكتيبة الثانية بانها ستقوم بعملية في قلقيلية، وكانت المفاجأه تامة، والانفعال على اشده وكان الاعداد للمعركة مرتجلا للغاية، وقام قائد الكتيبة بيحوتكه باعطاء التعليمات لجنوده وهم في الحافلة التي اقلتهم الى مكان تجمع القوات ومثله فعل تسوري شينكين قائد الكتيبة الاخرى التي استعدت في تلك الليلة للاغارة على قلقيلية.

في الساعات المتأخرة من النهار تلقت القوات المتجمعة في منطقة قرب العفولة والتي كانت تستعد للاغارة على جنين تعليمات اخيرة حول الطريق التي ستسلكها في الوصول الى الهدف، ومع هبوط الظلام توجه الجنود مشيا على الاقدام نحو جنين، وساروا مسافة تتراوح بين ٥ ـ ٦ كم. وخلال السير نحو الهدف اصطدمت القوة الاسرائيلية بكمين للجيش الاردني وجرى تبادل باطلاق النار، واستمرت القوة في السير نحو الهدف بسرعة، ولم يكن تنفيذ العملية معقدا وسيطرت القوة الاسرائيلية على المنطقة واعدت المباني للنسف وفور اصدار الاوامر بالنسف بدأت القوة الاسرائيلية في العودة.

في نفس تلك الليلة قادة تسوري شينكين قوة اخرى الى قلقيلية، واقتحم بساتين البرتقال المحاذية لخط الحدود، ووصل بهدوء الى محطة الوقود.

وبعد منتصف الليل بقليل هز المدينة دوي انفجار وادى الى اشعال النار في محطة وقود تابعة لشخص يتعاون مع الفدائيين.

وفي اليوم التالي نشرت الصحف الاسرائيلية صور القوات العائدة.

[.... واعتداء ثالث]

في شهر ايلول من العام التالي عاد المظليون الاسرائيليون الى قلقيلية مرة اخرى لتنفيذ عملية نسف آبار المياه. وقام قائد اللواء رفائيل ايتان باعطاء التعليمات للقوة وهي في قاعدتها.

وقام بيحوتكه، قائد الكتيبة، باجتياز بساتين البرتقال على رأس مجموعة مختارة من الوحدات المختلفة. ومرة اخرى كانت مهمة القوة ضرب اهداف مدنية، وفي هذه المرة نسف آبار المياه وذلك في عملية ردع عن تقديم المساعدة للفدائيين

وقامت ثلاث مجموعات بالتقدم الى منطقة آبار المياه، وعندما وصلت الى البئر الاولى تبين لها ان البوابة الحديدية الكبيرة هناك مغلقة ولم تفلح المعدات الخاصة الهادئة في فتحها، مما جعل القوات الاسرائيلية تضطر الى نسف الباب، وبعد عملية النسف اطلقت النار على الاسرائيليين من كمين اردني قريب.

لقد قامت القوات الاسرائيلية بنسف ١١ بئرا للمياه في قلقيلية وتركت هناك منشورات تدعو السكان الى عدم التعاون مع الفدائيين

على ضوء تزايد العمليات الفدائية ايقن ايتان بان عمليتي وقلقيلية لن تكونا نهاية المطاف، ولهذا السبب طلب اعادة اللواء الى المستوى القتالي الذي كان يتحلى به في السابق.

[الاعتداء على السموع]

في ليلة ١١ تشرين الثاني ١٩٦٦ اصطدمت دورية اسرائيلية بلغم في وادي عربة واسفر الحادث عن مقتل ثلاثة مظليين وقادت آثار الفاعلين الى منطقة جبال الخليل وعلى الفور استعد اللواء المظلي الاسرائيلي للعملية الانتقامية. وقال مثان فيلنئي:

في اللحظة التي سمعت بها بانفجار اللغم في وادي عربة ادركت بان القوات الاسرائيلية ستقوم بعملية انتقامية. وكانت هدف العملية في هذه المرة قرية السموع الاردنية التي تبعد حوالي خمسة كيلو مترات من تل عراد، وكان الفدائيون يحصلون في هذه القرى كما هو الحال في قرى اردنية اخرى في منطقة جبال الخليل على الدعم والحماية.

لقد تم اعداد القوة بسرعة وفي مساء يوم السبت توجه المظليون الى قاعدة الانطلاق بالقرب من بئر السبع وكان معظمهم قد عادوا بمحض ارادتهم من اجازة يوم السبت، وكان لديهم شعور بقرب وقوع العملية.

وقرر ايتان ان تشترك في العملية ثلاث كتائب بقيادة شموئيل بيرس بورغر ويآف شاحام ويئير تل تسور، وان تغير القوات على قرية السموع وتهاجم شرطة رجم المدفع المحاذية، وتنسف منازل المتعاونين والمنشآت العسكرية.

لقد فوجيء المزارعون العرب، الذين كانوا يعملون في حقولهم بهدوء، من مشاهدة اعمدة الغبار التي تقترب منهم بسرعة، وهو مشهد لم يشاهدوا مثله من قبل، وكان يشتمل على دبابات ومجنزرات وسيارات جيب، اجتازت الحدود وتحركت بسرعة داخل الاراضي الاردنية.

وفي مداخل القرية واجه المظليون قوات الجيش الاردني، واغلقت شاحنة اردنية الطريق ووجد المظليون صعوبة في تجاوزها، ووقعت المجنزرة الامامية في كمين من النيران فأمر «حايكه» رجاله بالهجوم على مصدر النيران وهناك شاهد الجنود الاسرائيليون جنديا اردنيا وهو يطلق النار على المجنزرة فاطلقوا النار عليه واصابوه اصابة مباشرة.

وفي غضون ذلك تغلبت ارتال الدبابات على العائق واستمرت في السير الى داخل القرية وبدأت بالتطهير ولكنها اشتبكت مع قوات الجيش الاردني، ووقعت عدة اصابات في صفوف الاسرائيليين وخاصة من نيران احد القناصة الاردنيين. وبعد ان قتل هذا القناص عثر بالقرب منه على سلاحه الشخصي وعلى نسخة من القرآن الكريم.

لقد صب الاردنيون نيرانهم الكثيفة على مجنزرة القيادة واوقعوا اصابات بين ركابها وكانت لحظة صعبة بالنسبة للجنود الاسرائيليين، ولكن رغم اصابة القادة نظم الضباط الصغار انفسهم بسرعة، وانقضوا على الموقع الاردني العنيد وفي المساء انتهت العملية وعاد الجنود الى بئر السبع.

[مجزرة قبية]

في ١٤ ـ ١٥ تشرين الاول ١٩٥٣، قامت قوة اسرائيلية تعادل نصف كتيبة تقريبا بمهاجمة قرية قبية، فنسفت ٤١ بيتا ومدرسة وقتلت ٤٢ رجلا وامرأة وطفلا بصورة وحشية. وقد نشرت (صحيفة الاتحاد ١٩٨٤/٢/٢٩) ان دافيد بن غوريون، هو الذي أعطى الاوامر لتنفيذ العملية ضد قرية قبية. وكانت اول عملية انتقامية في عام ١٩٥٣، وقادها اريل شارون وقتل خلالها ٦٩ مواطنا عربيا بينهم النساء والشيوخ والأطفال.

وقد جاء في وثيقة نشرت لاول مرة في مجلة «مونيتن» الاسرائيلية جاء فيها،

انه في تشرين الاول عام ١٩٥٣ قامت قوة عسكرية مؤلفة من جنود الفرقة ١٠١، تحت امرة اريل شارون بالهجوم على قرية قبية».

★ ★ ★

— في ٢٨ ـ ١٩٥٤/٣/٢٩ هاجمت قوة اسرائيلية قرية نحالين فقتلت تسعة اشخاص، وجرحت تسعة عشر آخرين.
— في ١٩٥٤/٨/٣٠ هاجمت القوات الاسرائيلية بقيادة مردخاي غور قرية خربة السكة واطلقت النار على سكانها، وعلى افراد الجيش الاردني في تلك المنطقة.
— في ١٩٥٤/٩/١، قامت القوات الاسرائيلية بالهجوم على قرية بيت لقيا ونصبت كمينا للقوات الاردنية، واوقعت بها عددا من الاصابات.
— في ١٩٥٥/٢/٢٨، قامت القوات الاسرائيلية من المظليين بهجوم على معسكر مصري يقع في المداخل الشمالية لمدينة غزة.
— في ١٩٥٥/٨/٣٠، هاجمت القوات الاسرائيلية قيادة اللواء المصري، وسرية الحماية المرابطة في شرطة خانيونس، ودمرت محطة بنزين ومحطة للباصات.
— في ١٩٥٥/١٢/١١، هاجمت قوات من لواء جعباتي والناحال مواقع القوات السورية، على الضفة الشرقية من بحيرة طبريا، فقتلت ١٢ مدنيا بينهم ثلاث نساء وهدمت عددا من البيوت السكنية.
— في ١١ـ١٩٥٦/٩/١٢، نسفت قوة اسرائيلية مركز شرطة ومدرسة في الرهوة، وقتلت ١٥ شخصا، ونسفت مدرسة جديدة كانت الاونروا قد اتمت بناءها حديثا.
— بتاريخ ١٩٥٦/٩/١٣، دمرت قوة اسرائيلية مركز شرطة، ومدرسة في غرندل، فقتلت تسعة من رجال الشرطة، وعددا من السكان المدنيين.
— بتاريخ ١٩٥٦/٩/٢٥، نسفت قوة اسرائيلية مركز شرطة قرب قرية حوسان، فقتلت ٣٩ شخصا ودمرت مدرسة قرب قرية وادي فوكين في الضفة الغربية.
— في ١٩٥٦/٤/٥، قصف الاسرائيليون مدينة غزة بمدافع الهاون فقتلت ٥٦ مدنيا، وجرحت ١٠٣ آخرين.
— في ١٩٥٦/٧/١٣، لقي المقدم مصطفى حافظ، ضابط الاستخبارات المصري في قطاع غزة، مصرعه حين فتح طردا ملغوما
— في ١٩٥٦/٧/١٤، فتح الملحق العسكري المصري في عمان طردا فانفجر فيه، ومات على اثره بعد بضعة ايام.
— ليلة ١٠ ـ ١٩٥٦/١٠/١١، تعرضت مدينة قلقيلية بالضفة الغربية لهجوم اسرائيلي ثالث، كما هوجمت في نفس الليلة قرى عزون والنبي الياس وخان

صوفين في منطقة قلقيلية، واسفر الهجوم عن نسف عدة منازل واستشهاد ٤٨ شخصا، وجرح ٢١ آخرين.

- في ١٩٥٩/٢/٤، عبرت دورية اسرائيلية الحدود المصرية، جنوب رفح، فقتلت امرأة وطفلا وجرحت امرأة اخرى.
- في ١٩٥٩/٢/١٧، كمنت دورية اسرائيلية لاربعة اشخاص داخل الاراضي المصرية، فقتلت شخصين وجرحت ثالثا.
- في ١٩٦٢/٣/١٦، هاجمت المدافع والطائرات الاسرائيلية قرية النقيب السورية، وقتلت ٣٠ شخصا.
- في ١٩٦٥/٥/٢٧، هاجمت قوات اسرائيل بيوتا ومعملا ومحطة بنزين في جنين وقلقيلية والمنشية، فقتلت اربعة اشخاص وجرحت سبعة اخرين.
- بتاريخ ١٩٦٦/٤/٣٠، نسفت قوة اسرائيلية ١٩ بيتا في راقات، واربعة بيوت في منطقة الشيخ حسين، في الاردن فقتلت ثمانية مدنيين.
- في ١٩٦٦/٧/١٤، قصفت الطائرات الاسرائيلية قرية سورية، فقتلت امرأة، وجرحت تسعة مدنيين.
- في ١٩٦٦/١١/١٣، هاجمت قوة اسرائيلية قرية السموع في منطقة الخليل ونسفت واصابت باضرار ١٢٥ منزلا، من بينها مدرسة وعيادة ومسجد وقتلت ١٨ شخصا وجرحت ١٣٠ آخرين جميعهم من المدنيين وقد ادان مجلس الامن هذا العدوان، بقرار رقم ٢٨٨ الصادر في ١٩٦٦/١٢/٢٥.



موشيه ديان، ارئيل شارون، وعوزي نركيس يستقبلون جنودهم العائدون من احدى العمليات الانتقامية



العمليات
الانتقامية
الصهيونية
في قرية
السموع





الفصل الرابع

الإرهاب الصهيوني ضد الفلسطينيين

١٩٦٧ ـ ١٩٨٣

في اعقاب العدوان الصهيوني عام ١٩٦٧، الذي اسفر عن احتلال اسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان وشبه جزيرة سيناء، تجسد الارهاب والتمييز العنصري الصهيوني ضد سكان المناطق العربية المحتلة في سياسة الضم الزاحف والقبضة الحديدية، ومخططات خلق الوقائع الجديدة، التي تستهدف في مجملها تقطيع اوصال المناطق المحتلة والتضييق على سكانها ودفعهم لمغادرتها، والهجرة منها لزرعها بالمستوطنين الصهاينة وتهويدها والحاقها بالكيان الصهيوني.

فسياسة القبضة الحديدية، في المناطق العربية المحتلة، بكل ما تعنيه من ارهاب وقمع وعقوبات جماعية، موجهة كما يقول الكاتب الاسرائيلي يهودا ليطاني في صحيفة «هآرتس» يوم ٨/ ٩/ ١٩٨١ «موجهة ضد العرب لكونهم عربا، حيث هناك من يعتقد اننا اذا عقدنا حياة العرب، فاننا سندفعهم الى الهجرة من هنا». وهذا ايضا ما تؤكده البرفيسورة أوراشم ـ اور في محاضرة لها امام المستوطنين والجنود الصهاينة، في الضفة الغربية حيث تقول: «نحن او هم، لا مكان للشعبين» وحددت البرفيسورة اساليب تحقيق ذلك بالقول: «نسن القوانين لنمنع العرب من توريث الاملاك لابنائهم، نغلق الجامعات في وجوههم، نفعل كل شيء لكي نطردهم من هنا، ليس لهم مكان هنا، نحن الاقوياء، ونحن الذين يجب ان نكون هنا» (صحيفة عل همشمار ٢٦/ ٢/ ١٩٨٢).

اما البرفسور يوفال نئمان زعيم حركة «هتحيا» اليمينية ووزير العلوم في حكومة شامير فيرى ان تقصير حرب تشرين، مرده الى عدم طرد سكان الضفة الغربية وقطاع غزة الى ما وراء نهر الاردن (صحيفة عل همشمار ٢٦/ ٢/ ١٩٨٢).

وعلى غرار ما حدث في المناطق التي سيطر عليها الكيان الصهيوني عام ١٩٤٨، تجري في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ على قدم وساق، وتحت مختلف الذرائع والتبريرات، عمليات مصادرة الاراضي من اصحابها لوضعها تحت تصرف المستوطنين الصهاينة، اذ تمت مصادرة واغلاق اكثر من ثلث مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة، واقيمت عليها مئات المستوطنات، كما تجري عملية استنزاف موارد المناطق المحتلة الطبيعية والاقتصادية.

وقد اصدر الحكم العسكري في الضفة الغربية وقطاع غزة اكثر من ٩٠٠ امر عسكري تستهدف التدخل في حياة المواطنين والتضييق عليهم، وحرمانهم من ابسط حقوقهم، والتمهيد لضم هذه المناطق الى الكيان الصهيوني... وفي نطاق محاولات سلطات الاحتلال طمس معالم الثقافة العربية في المناطق المحتلة تمّ منع تداول ومصادرة اكثر من ثلاثة الاف كتاب، في مختلف مجالات العلوم والفنون والاداب،

واخذت سلطات الاحتلال تضيق، شيئا فشيئا، على مؤسسات التعليم، فاصدرت الامر العسكري رقم ٨٥٤ عام ١٩٨٠ الذي حرمت بموجبه ادارة الجامعات والاساتذة والطلاب من اية حريات اكاديمية، ومنحت الحكم العسكري تدخلا في صميم تخصص الجامعات، بدءا من الترخيص بانشاء المؤسسات التعليمية. واعطاء تراخيص بالدراسة والتدريس، وانتهاء بالغاء الكتب والمناهج.

وقد نجم عن القوانين والاوامر العسكرية الصهيونية، في المناطق العربية المحتلة، وضع وصفه الكاتب الاسرائيلي «امنون كابليوك» في صحيفة (عل همشمار ٥/٦/١٩٨١) بقوله: «نشأ وضع حرم فيه سكان المناطق المحتلة من حقوق المواطنة العادية، بسبب سيطرة الحكم العسكري التي لا حدود لها، وخلقت هناك وقائع شبيهة بتلك التي خلقت في جنوب افريقيا طبق الاصل، اذ يعيش تحت سيطرة حكومة واحدة، نوعان من السكان، احدهما يحظى ويتمتع بكامل الحقوق، والثاني تمنع عنه هذه الحقوق... ويوميا، هناك وقائع وحقائق خطيرة تجري على الطبيعة من قمع وتمييز وتحقير ومصادرة اراضٍ وانتهاك للمواثيق الدولية! وحقوق الانسان في المناطق المحتلة تنتهك يوميا، من خلال السياسة الرسمية للحكومة الاسرائيلية، كالعقوبات الجماعية، وحظر النشاطات الثقافية وغيرها».

ويقول داني روبنشتاين المحرر بصحيفة دافار في عددها يوم ١/١١/١٩٨١، يميز النظام الجديد، المتبلور في الضفة الغربية، بين فئتين من السكان: مستوطنين اسرائيليين ومواطنين عرب، فالمستوطنون ليسوا خاضعين للسلطة العسكرية في الضفة الغربية، وفي كل حال لا مجال للمقارنة بين الاسلوب الذي تفرض فيه السلطة صلاحياتها على المستوطنين اليهود والمواطنين العرب، فمثلا تقييد حرية الحركة يفرض على السكان العرب وحدهم، وكذلك التفتيش على حواجز الطرق.

[لجان تقص الحقائق]

وهناك العديد من الادلة والشهادات التي تقدم الدليل على مدى الارهاب والتمييز العنصري الذي يتعرض له العرب في المناطق العربية المحتلة، مثل عمليات اعتقال الاطفال والتحقيق معهم، ومنع الاهل والاقارب من زيارة المعتقلين، وممارسات المستوطنين الارهابية ضد السكان العرب، والاجراءات التعسفية ضد المؤسسات التعليمية والصحية والاجتماعية، وجرائم القتل وهدم المنازل، وحظر التجول وفرض الاقامات الجبرية والصعوبات الجماعية مما دفع بالعديد من الهيئات والمؤسسات الدولية الرسمية والخاصة، الى ايفاد لجان ومبعوثين لزيارة المناطق المحتلة، وتقصي الحقائق حول الاجراءات والممارسات الارهابية الصهيونية ضد سكان المناطق

المحتلة، ومن بين الهيئات والمؤسسات واللجان التي قامت بزيارة المناطق المحتلة واكدت تلك الممارسات:

* اللجنة الخاصة للتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تتعلق بالحقوق الانسانية. لسكان المناطق المحتلة، والتي انشأتها الجمعية العامة للامم المتحدة عام ١٩٦٨ وتتألف من ثلاثة اعضاء من السنغال وسري لانكا ويوغوسلافيا وتقوم باستقصاءات تنشرفي تقارير سنوية وقد منعت سلطات الاحتلال اعضاء هذه اللجنة من زيارة المناطق المحتلة، لاجراء تحقيقاتها على الطبيعة، واعتبرتها معادية لها.
* اللجنة الدولية للصليب الاحمر، وهذه اللجنة مخولة بموجب الفقرة ٣٠ من ميثاق جنيف الرابع، بان تتلقى اية شكاوي من اي ساكن في اية منطقة محتلة، وتطلب الفقرة ٣٠ من اي دولة احتلال، السماح لهذه اللجنة بالعمل بحرية ضمن الحدود الموضوعة في الاعتبارات العسكرية والامنية، ويوجد لهذه اللجنة موظفون في الضفة الغربية وقطاع غزة، طالما بقي الاحتلال. وقد ركزت هذه اللجنة اهتماماتها على المعتقلين الفلسطينيين، التي تخولها الفقرة ١٤٣ من الميثاق حق زيارتهم، وقد اصدرت هذه اللجنة تقارير معلنة سنوية عن ظروف السجون، في ظل الاحتلال الصهيوني.
* منظمة العفو الدولية: وتبحث هذه اللجنة، ومقرها لندن، في سوء معاملة المعتقلين في انحاء العالم وتصدر تقارير بانتظام. وقد كتبت عن ظروف المعتقلين العرب في سجون الاحتلال عدة مرات.
* وزارة الدولة الخارجية في الولايات المتحدة. واتباعا للتشريع الذي يعلق المساعدات العسكرية والاقتصادية الى الحكومات التي تنتهك حقوق الانسان، فان وزارة الدولة الخارجية تحقق في ممارسات البلدان التي تمنحها الولايات المتحدة المساعدات، فيما يتعلق بقضايا حقوق الانسان وقد اشارت تقارير هذه الوزارة الى الانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الانسان، في جميع التقارير التي نشرتها.
* صحيفة صنداي تايمز البريطانية، حيث نشرت عدة مقالات ودراسات تحدثت فيها عن الانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الانسان وعمليات الاعتقال والتعذيب، في السجون الاسرائيلية.
* الاتحاد السويسري للحقوق الانسانية، الذي ارسل بعثة الى الضفة الغربية، واشارت في تقريرها الى الممارسات الارهابية الاسرائيلية وادارتها.
* بعثة الشرق الاوسط التابعة للنقابة الامريكية للمحامين. وغيرها عشرات البعثات

والوفود والجمعيات، التي حققت في الممارسات الارهابية الاسرائيلية وانتهاكها لحقوق الانسان في المناطق العربية المحتلة وادانت تلك الممارسات. وسوف نذكر هنا نص التقرير الذي نشرته بعثة الشرق الاوسط التابعة للنقابة الامريكية للمحامين (والذي نشرت ترجمته الحرفية صحيفة الفجر المقدسية وعلى حلقات خلال شهر تشرين اول ١٩٨١)

وقد جاء في مقدمة هذا التقرير: «... في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧، أوصى قرار الجمعية العامة للامم المتحدة بانهاء الانتداب البريطاني على فلسطين، ووضع خطة للتقسيم يتم بموجبها خلق دولة يهودية ودولة فلسطينية وفي ١٤ ايار ١٩٤٨، اعلنت الزعامة اليهودية استقلال دولة اسرائيل، وبعد انتهاء الحرب العربية ـ الاسرائيلية عام ١٩٤٨، التي نتج عنها طرد ثلثي الشعب الفلسطيني، وسعت اسرائيل المنطقة التي خصصت لها في قرار التقسيم، ولم تخلق الدولة الفلسطينية ابدا، والحقت الضفة الغربية بالاردن عام ١٩٥٠ والحق قطاع غزة بالادارة المصرية.

وفي الحرب العربية الاسرائيلية، اثر عدوان حزيران عام ١٩٦٧ احتلت اسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان وشبه جزيرة سيناء. ومنذ انتهاء الحرب كانت هذه المناطق موضع نزاع شديد بين اسرائيل والمجتمع الدولي ليس فقط بسبب الاحتلال الاسرائيلي لها، وانما بما يتعلق بظروف هذا الاحتلال العسكري. وقد اثار الاحتلال القلق الدولي لعدة اسباب اهمها:

اولا . يمنع القانون الدولي الاستيلاء على الاراضي بالقوة حتى ولو تم استخدام هذه القوة بهدف الدفاع.

ثانيا : بسبب الاعباء الثقيلة التي يفرضها الاحتلال العسكري على السكان تحت الاحتلال دائما.

ثالثا . ان الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، يضع سكان هذه المناطق امام ظروف خاصة وصعبة، بسبب الممارسات الاسرائيلية التي تبين ان اسرائيل لا تعترف بحقهم في العيش هناك. فقد اعلن المسؤولون الاسرائيليون انهم يعتبرون هاتين المنطقتين جزءا من اسرائيل.

وبالاضافة الى ذلك، فقد ادان العديد من الافراد والمنظمات داخل المناطق المحتلة وخارجها اسرائيل لخرقها حتى الحقوق المحدودة، التي ينادي القانون الدولي باعطائها للسكان الذين يرزحون تحت الاحتلال ومن المناطق المحتلة كمستوطنين، وانها رفضت عودة الالاف من الفلسطينيين الذين غيرت حرب ١٩٦٧ اماكن اقامتهم كما طردت اسرائيل مواطنين مرموقين، وقياديين فلسطينيين،

واستخدمت العقوبات الجماعية ضد السكان. كما استعمل افراد الجيش والشرطة الاسرائيليين التعذيب ضد المعتقلين الفلسطينيين، لاجبارهم على الاعتراف بالتهم الموجهة اليهم.

وفي عام ١٩٧٥، طالبت النقابة الوطنية الامريكية للمحامين اعضاءها بدراسة هذه الاتهامات. وفي تموز عام ١٩٧٧، قام عشرة من اعضاء النقابة وباشرافها، بزيارة الى منطقة الشرق الاوسط للبحث في وضع الشعب الفلسطيني، ولبحث اتهامات خرق حقوقهم حيث قامت البعثة بزيارة لبنان والاردن واسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة وقامت البعثة باستقصاء الظروف التي يعيشها الشعب الفلسطيني في ظل الاحتلال العسكري، واستطاعت خلال جولتها القصيرة التي استمرت من ١١ - ٢٨ تموز ١٩٧٧ اجراء مقابلات مع فلسطينيين، قضوا فترات داخل السجون الاسرائيلية ثم ابعدتهم السلطات الاسرائيلية، ومع زعماء مدنيين فلسطينيين في الضفة الغربية وغزة وممثلين عن الامم المتحدة وممثلين عن عدة احزاب اسرائيلية

وقد تضمن تقرير البعثة الكثير من الادلة والشواهد على الارهاب الصهيوني، وانتهاكات لحقوق الانسان والاعراف والمواثيق الدولية، ضد ابناء الشعب الفلسطيني، وفي مختلف مجالات الحياة وسوف نستشهد بفقرات من هذا التقرير لدى تعرضنا للممارسات الارهابية الصهيونية في الفصول التالية.

تقرير لجنة كارب :

بعد تسلم الليكود الحكم عام ١٩٧٧، وتأكيده على دعم الاستيطان الصهيوني وتكثيفه في المناطق المحتلة، وجد المستوطنون الصهاينة انفسهم في وضع يسمح لهم بالتصرف في المناطق المحتلة، بدون ضوابط، وذلك بدعم واضح من العناصر اليمينية المتطرفة في السلطة، امثال مناحيم بيغن رئيس الوزراء، واريئيل شارون ورفائيل ايتان المسؤول عن تطبيق الحكم العسكري في المناطق المحتلة.

فبدأت اعتداءات المستوطنين الصهاينة على المواطنين العرب تأخذ طابعا جديدا، وبخاصة منذ عام ١٩٧٩، حيث بدأت هذه الاعتداءات تتزايد يوما بعد يوم، وبصورة منظمة تحت سمع وبصر سلطات الحكم العسكري، تلك السلطات التي امدت المستوطنين بالدعم وبأدوات تنفيذ الجرائم كالمسدسات والرشاشات بحجة «الدفاع عن النفس».

وقد شكلت محاولة اغتيال ثلاثة من رؤساء البلديات في الضفة الغربية يوم ٢ حزيران ١٩٨٠، بداية تحرك بعض الأوساط الصحفية والقانونية الاسرائيلية في الدعوة لوضع حد لتصرفات المستوطنين من جهة، وللعمل على اجراء تحقيق في هذه الاعتداءات، يؤدي الى كشف مرتكبيها ومعاقبتهم.

فقد كتب المعلق العسكري لصحيفة «هآرتس» تحت عنوان «نوايا جديدة في المناطق· التحقيق الذي توقف» يقول «تكشفت دلائل اولى حول تنظيم سري لليهود الذين قرروا الامساك بزمام القانون في المناطق المحتلة، وهذه الدلائل تكشفت قبل وقت طويل من الاعتداء على ثلاثة رؤساء للبلديات، وكان رد السلطات بطيئا ومترددا، وقبل اكثر من ثلاثة أشهر ـ في اعقاب تحطم زجاج عشرات السيارات في بلدة حلحول ـ اتضح لقوات الامن، ان مجموعة منظمة بصورة سرية، قد عملت بطريقة عسكرية من اجل «اعطاء درس لسكان حلحول» لان اشخاصا من هذه البلدة، اعتادوا على رشق السيارات بالحجارة وكان واضحا ان زعماء هذه المجموعة، قد اجتمعوا للتخطيط في كريات أربع، وان من بين المخططين عددا من الاشخاص المعروفين...» ولم تكن تلك هي المرة الاولى التي تعمد فيها الصهاينة انتهاك القانون والنظام في الضفة الغربية. ولكن في حلحول كانت هي المرة الاولى، التي انتظم فيها يهود في صورة عملية، ضد املاك السكان العرب واشار المراسل العسكري لصحيفة «هآرتس» الى تواطؤ سلطات الاحتلال مع المعتدين، وبطء التحقيق واطلاق سراح المشبوهين، ومن تم وقف التحقيقات.

وقال ممثل الشرطة. ان الشرطة تقدم مساعدة فنية فقط للتحقيق وحسب اقوالهم فان المسؤول هو الحكم العسكري. ومن الواضح ان الحكم العسكري لا يعمل في التحقيق وليست لديه الامكانيات لذلك. وقيل من قبل عن «جيش الدفاع» انه ليس المسؤول عن التحقيق. واضاف رئيس الاركان رفائيل ايتان فقال: ان خدمات الامن هي التي تعمل في تتبع العرب، والان عليها ان تأخذ على عاتقها مهام جديدة.

واضاف المراسل العسكري لصحيفة «هآرتس» قائلا «انني اعتقد ان الشرطة فقط تستطيع الاهتمام بهذا التحقيق الذي يفترض ممارسة نشاط سري، وكما قال الجنرال ايتان، هذا قبل كل شيء موضوع يخص خدمات الأمن. وهذا تدخل في مجال حساس، ويجب ان نتذكر حساسية بيغن، في كل ما له علاقة بتشغيل خدمات الأمن العام. ضد اليهود، وخاصة عندما يمكن للتحقيق ان يمس مجالات سياسية وحزبية.

على ضوء هذه الصورة التي عكسها زئيف شيف، المراسل العسكري لصحيفة «هآرتس» عن طبيعة التحقيق الذي تجريه سلطات الحكم العسكري بحق المستوطنين واعتداءاتهم، يمكننا الحكم على ضعف الضوابط التي دفعت المستوطنين، وسهلت لهم الاستمرار في اعتداءاتهم على المواطنين العرب وممتلكاتهم.

وفي شهر تموز من عام ١٩٨٠، التقت مجموعة من الاسرائيليين تضم عددا من جنود وضباط الاحتياط الذين انهوا خدماتهم في المناطق المحتلة، وعناصر من نظام الحكم العسكري سابقا، بينهم حاكم بيت لحم العسكري وعدة شخصيات لم تكن من

الناحية السياسية محسوبة على جهة معينة، والتقت هذه المجموعة في بيت البرفيسور «مناحم يعربا» وكان بين الحاضرين قاض واحد، هو البرفسور اريئيل بروكتشيا، الذي قال. «التقينا لسماع اشياء كانت جديدة بالنسبة لمعظم المشاركين في اللقاء، ووجدنا صعوبة في تصديقها في بداية الأمر، وفي نهاية الامر خرجت متأثرا جدا، سمعنا هناك العديد من القصص المخيفة، عن اعتداءات اليهود على السكان العرب، دون ان يعاقب مخالفو القانون هؤلاء، على ما اقترفته ايديهم، اضف الى ذلك بانه لم تجر في معظم الحالات، حتى ولا محاولة فعلية، للعثور على مخالفي القانون من اجل اعتقالهم والتحقيق معهم».

وعقب هذا اللقاء عقد لقاء آخر مشابه له حضره اربعة عشر من القضاة الاسرائيليين، لخص المشاركون في نهايته هذا الوضع باختصار، قائلين· «ان الدم اليهودي صار باهظا في المناطق المحتلة، في حين لا يوجد ما هو ارخص من الدم العربي» وتساءل القضاة الاربعة عشر، الذين قرروا عدم الصمت بعد الان بقولهم «اهذه هي اسرائيل دولة القانون الديمقراطية، التي تنظر بهذا الشكل الى السكان الموجودين تحت سيطرتها؟»،

وفي ٢٧ تموز من عام ١٩٨٠، طلبوا من المستشار القضائي للحكومة البرفسور يتسحق زامير، فحص قصص الحوادث التي الحقوها برسالتهم ـ حوالي عشرين حادثة مختلفة من الاعتداءات التي نفذها اليهود ضد العرب في المناطق المحتلة ـ بشكل عميق. وقال القضاة في رسالتهم «ان شرطة اسرائيل ونظام الحكم العسكري، لا يقومان، حسب اعتقاده، بالتحقيق بشكل حثيث من اجل كشف النقاب عن هوية المتهمين. وقد اغلقت ملفات التحقيق حول النشاط غير القانوني للمستوطنين، في المراحل الاولى للتحقيق، نظرا للوساطات التي يقوم بها المستوطنون لدى معارفهم في الشرطة والحكم العسكري، وحتى في الكنيست والحكومة. ولم يتم التحقيق في حالات اخرى على الاطلاق، بحجة عدم تقديم شكوى من قبل السكان العرب، في حين انه لا يوجد فعليا اي داع لتقديم شكوى كي تقوم الشرطة بالتحقيق في حادث يحمل طابعا جنائيا».

وبعد مرور حوالي عام على طلب القضاة المذكور، رد عليهم البرفسور زامير في ١١ حزيران ١٩٨١ قائلا· «ان هناك امورا غير واضحة على ما يبدو، لذلك فانه سيشكل طاقما قضائيا لفحص تلك الاحداث، واستخلاص النتائج الملائمة».

وهكذا تم تشكيل ما سمي بطاقم المتابعة بناء على موافقة الحكومة وتألف الطاقم برئاسة المحامية يهوديت كارب نائبة المستشار القانوني للحكومة، وهي واحدة من اقدم القضاة واكثرهم تأهيلا في وزارة العدل الصهيونية، وعضوية كل من النائب العام في لواء القدس، المحامي «ميخائيل كيرش»، وممثلين عن الشرطة والنيابة

العسكرية. وقد منحت اللجنة صلاحيات متابعة التحقيق، في الشكاوي التي قدمها المواطنون العرب، والتي توقف فيها التحقيق.

وبعد عمل طويل استمر حوالي السنة، أتمت اللجنة تقريرها في شهر ايار ١٩٨٢، ووضع التقرير تحت تصرف المستشار القانوني للحكومة كما تم تسليم نسخة منه الى القائد العام للشرطة، والى قائد المنطقة الوسطى والى رئيس «الادارة المدنية». واصبح التقرير واحدا من اكثر الوثائق سرية، واصدر وزيرا العدل والداخلية تعليمات تقضي بعدم نشره.

[ماذا درست لجنة كارب ؟ :]

بعد تكليف اللجنة رسميا من قبل المستشار القانوني، وبموافقة الحكومة، «للتحقيق في شكاوى العرب التي تقول بان شكاواهم التي قدموها ضد المستوطنين اليهود، الذين تعرضوا بالاساءة اليهم والى ابنائهم وممتلكاتهم، لم تلق الاهتمام اللازم كما اغلقت الملفات، ولم يتم تقديم اي شخص الى المحكمة».

وقد باشرت اللجنة عملها بجمع المعلومات والشهادات والدراسة الجذرية لكل الشكاوي التي وضعت امامها، مع التحقيق في كافة الاحداث، ودراسة كافة الطرق البوليسية والعسكرية للعمل، وقام اعضاء اللجنة بالتحقيق مع عشرات اليهود واجتمعوا مع ضباط في الادارة العسكرية ومع ضباط الشرطة، واستمر عمل اللجنة لمدة عام كامل تقريبا في التدقيق في ملفات التحقيق التي يشك بانه لم تستكمل بشكل قانوني، والتي جرى اغلاقها قبل استكمال حيثيات التحقيق، او التي جرى اغلاقها لاعتبارات غير منطقية، وتلك الملفات التي كانت تمكن من الكشف عن هوية مرتكبي الجريمة، لكن لم تبذل جهود كافية للقيام بذلك.

وكانت القضية الاولى في التقرير، هي التحقيقات التي قام بها فرع التحقيق في الشرطة العسكرية، حيث تلقت اللجنة تقريرا عن الاحداث التي كان آخرها الحادثة التي وقعت في تشرين اول ١٩٨١ (وبينها التسبب بالموت والحاق اضرار بالممتلكات، واعتداءات وسرقات) عن حوالي خمس عشرة حادثة وقعت خلال شهري اذار ونيسان ١٩٨٢ وكلها حوادث موت وجرح نتيجة اطلاق نار اما القضية الثانية التي تطرق اليها التقرير فهي التحقيقات التي قامت بها شرطة اسرائيل.

وفي هاتين القضيتين، قامت اللجنة بدراسة سبعين ملفا من ملفات التحقيق، في تجاوزات واعتداءات المستوطنين اليهود على المواطنين العرب في المناطق المحتلة، وتضمنت هذه الملفات التحقيق في حوادث مختلفة منها الحاق اضرار جسدية بالمواطنين العرب وصلت حد القتل وتجاوزت على الاراضي والعقارات والممتلكات، والتهديد بالسلاح والابتزاز والاخلال بالنظام.

[نتائج التحقيقات :]

توصلت لجنة كارب من دراستها لسبعين شكوى حول احداث وقعت في الضفة الغـربيـة، وتحقيقـات الشرطة حول هذا الموضوع الى ان ثلاثة وخمسين من هذه الحوادث، قـد انتهت التحقيقات فيها دون التوصل الى نتائج، حيث ان ثلاثاً وثلاثين حادثة منها اغلقت ملفاتها، في حين كان التحقيق ما زال جاريا في العشرين حادثة الاخرى، وهناك حوالي النصف قـد اغلق بسبب عدم معرفة الفاعل، وخمس حوادث اغلقت بسبب عدم توفر اثباتات، وسبع بسبب عدم وجود تهمة وثلاث بسبب انعدام وجود مصلحة عامة.

يتألف تقرير لجنة كارب من ٣٣ صفحة سمحت سلطات الاحتلال بنشره بعد الضجة الاعلامية التي اثيرت بسببه، وقد اجمعت الصحافة الاسرائيلية على اعتبار أنـه «جـاء بلهجـة جافة وموضوعية وحذرة جداً» وقد تناولته الصحافة الاسرائيلية الصادرة يوم ٨ شباط ١٩٨٤ من عدة جوانب بمقالات وتعليقات غطت مساحة واسعة من صفحاتها، وفيما يلي النص الرسمي والكامل لتقرير لجنة كارب حول الممارسات العنصرية والارهابية في الاراضي العربية المحتلة (مع بعض تعليقاتنا على بعض ما جاء فيه):

القدس ـ ٧ شباط ١٩٨٤

دولة اسرائيل

وزارة العدل ٢٥ ايار ١٩٨٢

وكيل النائب العام الى : النائب العام

الموضوع : التحقيق في الشبهات ضد اسرائيليين في «يهودا والسامرة»

تقرير طاقم التحقيق

في ٢٩ نيسان ١٩٨١، عينت طاقما (وسيعرف فيما يلي بطاقم التحقيق) كانت مهمته العمل بموجب ما جاء في كتاب التعيين كما هو مفصل ادناه

أ ـ توجـد مشكلة في اجراء التحقيق المتعلق بالشبهات ضد مستوطنين في «يهودا والسامرة» بشأن ارتكاب جرائم ليست افعالا اجرامية عادية، بل انها تتعلق بالعلاقات مع السكان العرب.

ب ـ يبـدو انـه في امـور معينة.. هناك عدم وضوح بالنسبة للهيئة المخولة صلاحيـة التحقيق، والاجراءات المستعملة في التحقيق، وكذلك الاستنتاجات التي يجب استخلاصها منها.

جـ ـ تقرر تشكيل طاقم للتنسيق بين الهيئات المعنية بهذا الأمر، وسيتألف

الطاقم من ممثل للنائب العام «سيكون رئيسا للطاقم» وممثل للشرطة وممثل للمدعي العام العسكري ومدعي عام منطقة القدس.

د - يقوم طاقم التنسيق باعداد اقتراح بشأن الاجراءات والخطوط الارشادية للقيام بالتحقيق، بما في ذلك اتخاذ الخطوات القانونية المرتبطة بالجرائم آنفة الذكر.

هـ - يقوم الطاقم كلما دعت الحاجة بمراقبة وتنسيق اجراء التحقيقات واتخاذ الخطوات القانونية، اذا وجدت بينة كافية، على ارتكاب الجرائم.

و - ان نتائج التحقيقات بشأن الجرائم السالفة الذكر، ستعرض على المدعي العام للمنطقة، لأتخاذ قرار نهائي بشأنها، حتى في حالات الجنح «وليس فقط في الجنايات».

اما اعضاء طاقم التحقيق فهم: مدعي عام منطقة القدس، والمستشار القضائي لقيادة «يهودا والسامرة» ورئيس فرع التحقيقات والادعاءات في قيادة الشرطة الاسرائيلية، والموقع ادناه.

قدم التقرير بعد عام من عمل طاقم التحقيق، وكانت استنتاجاته حصيلة مداولات الطاقم خلال ذلك العام، وحصيلة تقارير قدمت اليه ضمن الاطار الذي شكلته كوسيلة للتحقيق، كما انها كانت ثمرة محاولة - لم تنجح - لاكمال المعلومات على ضوء ما نشر في وسائل الاعلام.

اما خلفية تشكيل الطاقم فهي: كتاب من اساتذة القانون في الجامعة العبرية وجامعة تل ابيب، عبروا فيه عن قلقهم بشأن المحافظة على حكم القانون في «دولة اسرائيل»، واثاروا كذلك مسألة النشاطات البوليسية الخاصة للمستوطنين، في منطقة الضفة الغربية، واوضحوا سلسلة من الحوادث ادعوا فيها، ان المستوطنين أفرادا او جماعات خرقوا القانون عن طريق ارتكاب جرائم ضد سكان الضفة الغربية - والادعاء انه في العديد من الحوادث، اما لم يكن هناك تحقيق من جانب الشرطة بتاتا، او ان الملفات اغلقت في المراحل الأولى من التحقيق. ويخشى كاتبو الرسالة، ان ذلك كان ناجماً عن ممارسة الضغط من قبل المستوطنين على ممثلي الشرطة والحكم العسكري، او حتى على مستوى اعلى. ونصت الرسالة المذكورة اعلاه، على انه «عندما يكون هناك اشتباه في ارتكاب جريمة، يجب على السلطات الحكومية ان تحقق في القضية وتتخذ الاجراءات لمعرفة الفاعلين، وتقديمهم للمحاكمة، بصرف النظر تماما عن هويتهم وجنسيتهم، او الدافع وراء اعمالهم. ونظرا لتداخل الوقائع الموصوفة هنا، فان هناك شكا بان التحقيق في الجرائم التي ارتكبت من قبل المستوطنين في المناطق المحتلة ضد العرب، لم يجر بالشكل الصحيح وهناك شك بوجود تمييز بين جريمة واخرى، وبين فاعل وآخر. وهذا الشك يستدعي فحصا شاملا.

وفي اعقاب اجتماع بين ممثلين لوزارة العدل وشرطة اسرائيل وجيش الدفاع الاسرائيلي، برزت الحاجة الى فحص كيفية معالجة الشكاوي ضد الاسرائيليين في «يهودا والسامرة».

وفي يوم ٢٩ نيسان ١٩٨١، اي يوم تشكيل الطاقم استمعت المحكمة العليا الى التماس رقم ١٧٥ ـ ١٨، قضية مبنى الدبوية في الخليل، التي سيتم بحثها في ادناه، وفي اعقاب الانتقاد الشديد الذي وجهته المحكمة الى تقصير الشرطة في التحقيق بالشكاوى في الخليل، وعدت الدولة المحكمة بالعمل بحزم لمنع الاخلال بالقانون والنظام العام، والعمل على اجراء تحقيق شامل في الشكاوى والشبهات في هذا المجال. وعند ابداء رأيها وحكمها اكدت المحكمة العليا، رفضها للالتماس على اساس ثقتها بان النائب العام وممثليه وكذلك السلطات العسكرية، سيتخذون فعلا خطوات للمحافظة على القانون والنظام في الخليل عن طريق:

— التحقيق الشامل والصادق في كل شكوى.
— اليقظة للاحداث في المناطق الحساسة، وذلك للحيلولة قدر الامكان، دون وقوع كافة الاعمال غير القانونية.

وقدم للمحكمة امر صادر عن قائد المنطقة، في بحث للقادة يوم ١٣ نيسان ١٩٨١، مفاده «ان كل من يخل بالقانون، يهوديا كان ام عربيا، يجب ان يعامل ضمن اطار القانون» وابلغت المحكمة كذلك ان توجيهات بهذا الصدد صدرت بأمر شخصي من وزير الدفاع. وفي ٢٦ ايار ١٩٨١، وجه دليل قسم الالتماسات نداء الى جميع السلطات المعنية واكد على ضرورة تعهدهم ببذل جهود خاصة لاحترام الالتزامات المتعلقة بالمحافظة على القانون والنظام فعلا.

وفي اعقاب تعيين طاقم التحقيق، عبر رئيس الوزراء عن استعداده لاصدار امر عن طريق سكرتيره العسكري، الى منسق العمليات في المناطق المحتلة، والى قائد منطقة «يهودا والسامرة» بالتعاون مع الطاقم المذكور «رسالة النائب العام الى مجلس الوزراء يوم ٣٠ نيسان ١٩٨١.. وقد صدر الامر فعلا بهذا الصدد الى السلطات المعنية «رسالة البريغادير جنرال بوران يوم في ٣ ايار ١٩٨١).

وكان الغرض الذي سعى اليه طاقم التحقيق، هو الاطمئنان قدر الامكان الى ان الشبهات بارتكاب جرائم في منطقة «يهود السامرة» من قبل اسرائيليين ـ سواء كانوا مدنيين ام عسكريين ـ ضد سكان المنطقة العرب، سيتم التحقيق فيها بسرعة وشمول وكفاية، وبناء على الافتراض الاساسي المسبق، بان قدرة طاقم التحقيق على العمل كهيئة تنسيق، تعتمد اولا وقبل كل شيء على المعلومات الشاملة حول ما يحدث في المنطقة التي تقع ضمن صلاحيته. فقد وضع الاهداف التالية نصب عينيه.

— صياغة اجراءات للمتابعة المستمرة للشكاوي، ومعالجتها على مستوى القيادة العـامة للشرطة والمستشار القضائي لمنطقة «يهودا والسامرة» وايجاد قنوات لابلاغ طاقم التحقيق.
— فحص عينة لطريقة معالجة ولنوعية التحقيق في جميع الشكاوى المقدمة في «يهودا والسامرة» خلال فترة معينة من الماضي.
— تلقي تقارير مستمرة عن الشكاوي المقدمة اثناء قيام الطاقم بمهمته، وفحص الاجراءات، ومدة ونوعية معاملة الشرطة.
— فحص نوعيـة ونتائج التحقيق في اعقاب التعليقات التي صدرت عن المدعين العامين الذين تسلموا الملفات وفقا للاجراء الذي وضعته الهيئة.
— مراقبة تقارير الصحافة ووسائل الاعلام عن كثب، تلك التقارير التي توحي بوجود شبهات ووقوع جرائم، وبدء التحقيق حتى وان لم تكن هناك شكاوي.

يجب التأكيد انه على ضوء كتاب التعيين، فان طاقم التحقيق لا يرى في نفسه هيئة عاملة، بل انه هيئة متابعة وتنسيق، ولا يدخل في صلاحيات الطاقم التدخل في التحقيقات ذاتها، الا اذا رأى من المناسب الامر باستكمال التحقيق، غير ان الطاقم يعمل في ظل الافتراض، ان المتابعة في حد ذاتها ستؤثر على الهيئات العاملة المخولة بالتحقيق.

ويجب الايضاح منذ البداية، ان هدف طاقم التحقيق في الحرص على التحقيق الوافي، حتى في حالة غياب الشكاوي، وذلك بالاعتماد على معلومات حصل عليها من مصادر خارج نطاق سلطات التحقيق ـ الصحافة، المعلومات التي تصل الى موظفي الحكم العسكري، التماسات المحكمة العليا، اثبتت هذا الهدف عدم نجاحه بسبب القيود التي اضطر الطاقم الى مقارعتها.

ولذا كان النشاط في هذا المجال منقطعا ولكنه كان كافيا لتحديد حوادث لم يجر فيها تحقيق الى ان تدخـل الطاقم، والى بيان حقيقة ان تقارير سلطات التحقيق الى الطاقم لم تكن كاملة بشكل كاف، ولما كانت اللجنة غيـر قادرة على الحكم فيما اذا كانت النواقص في التقارير هي الاستثناء ام انها كانت ناجمة عـن تقصير أساسي، فقد اتخذت اللجنة في تحرياتها وضع عدم الكمال كمنطلق لها ـ وهو وضـع لا يسهم في ثقتها الكاملة بالنسبة لتقييمها للوضع. ولهذا يجب قراءة استنتاجات اللجنة على ضوء هذا التحفظ

ونظرا لانقسام السلطة الراهن، فقد فحص طاقم التحقيق جهازين: جهاز الشرطة الذي يتحمل المسؤولية العملية للحفاظ على القانون في «يهودا والسامرة» وقطاع غزة، وجهاز التحقيقات في الشرطة العسكرية الذي يملك صلاحية التحقيق في الشكاوي

ضـد الجنـود. وتتنـاول نتائج طاقم التحقيق هذين الجهازين بشكل منفصل مع ان التحليل الذي يشير الى المشاكل المتعلقة بالفصل بين جهازي التحقيق يشير اليهما كلاهما على السواء.

أ ـ المستشـار القضـائـي «ليـهـودا والسـامـرة» الذي هو عضـو في طاقم التحقيق، اخـذ على عاتقـه تنسيق التقارير عن تحقيقات الشرطة العسكرية بصورة مستمرة ومتابعة تقدمها، وتقديم تقرير للطاقم عنها بشكل دوري. تلقت اللجنة تقريرا عن الحـوادث حتى شهـر تشـرين اول عام ١٩٨١ ومن بينها حوادث: وفيات، تلف الاملاك، الاعتداء والسرقة، وتلقت تقريراً عن حوالي ١٥ حادثة وقعت في شهري اذار ونيسان ١٩٨٢ وكلها تتعلق بالوفاة او الاصابة نتيجة اطلاق النار وبذلك تكون هناك فجوة مدتها اربعة اشهر في التقارير، ومن الصعب الافتراض انه خلال تلك الفترة لم يقع حادث يستوجب التحقيق فيه. ان حقيقة انـه بين شهر تشرين اول ١٩٨١ وحتى كتـابـة هذا التقـرير ـ اكثر من ستة أشهر ـ لم يبلغ عن وقوع اي حادث لا يتعلق باستخـدام الاسلحـة، كمـا لم يفتـح اي ملف، هـذه الحقيقـة في حد ذاتها مثيرة للاستغراب. في ١١/٥/١٩٨٢ طلب طاقم التحقيق ان يقدم اليه تقريرا عن التحقيق في سلسلة من الاصابات البدنية والوفيات نتيجة لاطـلاق النار، وهي الحوادث التي نشرتها مجلة هاعولام هازية بتاريخ ٥/٥/١٩٨٢. وتناول التقرير الخمسة عشر حادثا المذكورة اعـلاه، والتي كانت ملفات ١١ حادثا منها ما تزال قيد التحقيق وهناك قسم من الحوادث التـي ورد ذكرها في المقال السالف الذكـر لم يرد ذكرها في التقرير، ولذا فان مسألة ما اذا كانت تلك الحوادث قد وقعت فعلا، وما اذا كان التحقيق قد بدأ فيها، انما هي مسألة ما تزال رهن الاستيضـاح.

وفي اثناء اعداد هذا التقرير وصلت الى رئيس الطاقم نسخة من شكاوي مذهلة تقدم بهـا جنود احتياط الى المدعي العام العسكري بتاريخ ١٦/٥/١٩٨٢. في هذه المرحلة ليست هناك نيـة لمعالجة مسائل محددة، وبناء على اوامر من المدعي العام العسكري بـدأ التحقيق ونأمل أن يتم التحقيق في الشكاوى، لكن حقيقة ان طاقم التحقيق لم يبلغ بوقوع اي من الحوادث المذكورة في التقرير، هـذه الحقيقة تجعل من المشكوك فيه ان يتمكن الطاقم من تكوين صورة لنفسه عن الوضع الذي يعكس حقيقة ما يجري.

وتجدر الاشارة الى انـه كلما ازدادت حوادث الاصابة الناجمة عن اطلاق النار، كلما كان من الصعب على طاقم التحقيق ان يفحص مـدى التقرير الذي يقدم اليه، وفي الوقت نفسه تقييم مدى الشكاوي التي يجري التحقيق فيها.

ب ـ يمكن التمييـز بين الحوادث التي يرجح ان يكون انعدام الشكوى فيها

ذريعة لعدم معالجتها ـ الجرائم الجنائية العادية ـ والحوادث التي تستدعي التحقيق بموجب الانظمة المتبعة في الجيش ـ الاصابة نتيجة لاطلاق النار ـ بالنسبة لكلا النوعين، ومع وجود تحفظ الافتراض بالتبليغ الجزئي، يمكن القول ان الشكاوى ضد الجنود يحقق فيها بوجه عام، وهي حقيقة ناجمة عن وجود مصلحة «لجيش الدفاع الاسرائيلي» في التزام الجنود بالقانون. لكن حين اعداد هذا التقرير، ومنذ لفت نظر طاقم التحقيق الى الشكاوى المذكورة آنفا بتاريخ ١٦/٥/١٩٨٢، وطالما انه لم يتم فحصها ـ فان طاقم التحقيق لا يشعر ان بامكانه الادلاء باية بيانات ايجابية حول هذا الموضوع. والواقع انه يمكن الافتراض ان من اصيبوا في الحوادث موضع الشكوى، لم يتقدموا باية شكوى، وان ذلك هو السبب في ان تقريرا عن الشكاوى لم يصل الى الطاقم لكن يبدو أنه في هذه الحالة فان التمييز بين الحوادث التي قدمت بشأنها الشكاوى والحوادث التي تستدعي الشكوى ـ انما هو تمييز شكلي.

وفي الوقت ذاته يرى طاقم التحقيق طرح ما يلي: في مسألة التحقيق في الاصابات الناجمة عن اطلاق النار لا يرى الطاقم من صلاحيته توجيه انتقاد كبير لقرار المدعي العام العسكري حول مسألة ما اذا كان استخدام الاسلحة متمشيا مع توجيهات الجيش وما اذا كانت الوقائع تبرر الادانة، لان هذا القرار يشتمل بطبيعة الحال على اعتبارات خارجة عن نطاق صلاحية طاقم التحقيق.

وفي ذات الوقت، أوردت التقارير التي تلقاها الطاقم عددا من حالات الاصابة بالرأس والاجزاء العليا من الجسم ـ خلافا للجروح في الأرجل.

يعتقد طاقم التحقيق ان هناك أسسا لمراجعة شاملة ومحددة لهذا الأمر. ومن بين ما نوصي به اعادة فحص التوجيهات المتعلقة بفتح النار، والتقارير عن التعليمات الشفوية، وتمشيا مع الاجراءات المكتوبة والتوجيهات المتعلقة بفتح النار في مواقف خاصة، ومحاولة استخلاص الاستنتاجات اللازمة من الفجوة بين روح التوجيهات ونتائج تطبيقها، وتقترح كذلك ـ نظرا لحقيقة ان تحقيقات الشرطة العسكرية بدأت في اعقاب التقارير الواردة في وسائل الاعلام ـ فحص التوجيهات المتعلقة بضرورة التبليغ عن كل حادثة استخدام الاسلحة ضد المدنيين ـ حتى وان لم يصب احد ـ والتطبيق الحقيقي لضرورة التبليغ وفي غالبية تحقيقات الشرطة العسكرية، تظهر مسألة الازدواجية والتحقيق نابعة من حقيقة ان الشرطة العسكرية تستجوب الجنود فقط، بينما تحتاج لاستجواب السكان المحليين ـ الضحايا او الشهود. ونتيجة هذا الاسلوب هي ان المشتكين والشهود يتم استجوابهم عن حادث بعد فترة طويلة من وقوعه ـ شهر على الاقل ـ ويكون لهذا الاسلوب تأثير مباشر وفوري على مدى التحقيق وعلى نتائجه / القدرة على ايجاد الشهود ونسيان التفاصيل، والقدرة على التعرف على الاشخاص. الخ.. ان النتائج التي توفرت لطاقم التحقيق تثير الخشية من ان اسلوب

فصل التحقيق يعيق الى درجة كبيرة امكانية احرازه اية نتائج ملموسة من التحقيقات.

وهناك نوع آخر من الازدواجية يظهر في حالات فشل افراد من حرس الحدود الذين يخضعون الى سلطة تأديبية منفصلة ـ وتجدر الاشارة الى ان طاقم التحقيق لم يتلق اي تقرير عن تحقيقات حرس الحدود في هذا المجال ـ ان التحقيق المنفصل في حوادث اطلاق النار، بدون تعاون الشرطة العسكرية، وبدون اعتبارات سياسية منسقة بشأن الاستنتاجات والادانات، سيكون ذلك التحقيق ناقصا. وتتطلب هذه المسألة أيضا مراجعة شاملة.

ان معظم التقارير عن حوادث اطلاق النار، التي عرضت على اللجنة، كانت مبنية على استجواب الجنود فقط، ولم يكن هذا فقط بسبب الحاجة الى استجواب الشرطة، بل كان ايضا وبشكل رئيسي بسبب تورط المصابين او الشهود المحتملين في رشق الحجارة او الاضطرابات ومخاوفهم من التورط في مشاكل نتيجة لادلائهم بالشهادة. ان هؤلاء الشهود لا يتمتعون بحصانة ضد المقاضاة واما القرار حول ما اذا كان استخدام الاسلحة يتمشى مع التعليمات فانه يتخذ عادة بموجب رواية طرف واحد فقط من اطراف الحادث، ويثير هذا الامر صعوبة يجب ان تعطي الاعتبار حتى وان كان الجواب بعيدا عن كونه سهلا، وهذه الصعوبة عنصر في المشكلة الاوسع من حيث القدرة على احراز تحقيق صادق في هذا النوع من الحوادث وتتخذ هذه الصعوبة أهمية مضاعفة عند التحقيق والالتزام باجراء تحقيق صادق ازاء مجموعة مختلفة من الاعتبارات وذلك نظرا للنتائج الخطيرة المترتبة عليها

اما بالنسبة لنوعية التحقيق والاستنتاجات النابعة منه، فان عمل طاقم التحقيق تركز بشكل رئيسي على فحص نوعية تحقيقات الشرطة وقد جرت عادة الطاقم على الالتزام بمتابعة قرارات المدعي العام العسكري وفي احدى القضايا التي ظن الطاقم ان استنتاجات المدعي العام حسب الظاهر كانت موضع شك، طلب الملف، وكشف فحص الملف النقاب عن ان رواية الجنود قد تم تصديقها مع انها لم تبد معقولة، وان وقائع الحادث تدعم رواية المشتكي. وقد اعيد الملف الى السلطات العسكرية لمواصلة الاجراءات.

والحادث الآخر الذي وصل الى علم الطاقم في اعقاب فحص تحقيق الشرطة «جنائي ـ محلي ١٩٨١/٣٠٥» الذي افتتح نتيجة للشكوى من الحاق الضرر بباصات رام الله يبين هذا الحادث ان الشرطة لجأت الى الشرطة العسكرية نتيجة للاشتباه بان مرتكبي الحادث كانوا من جنود الاحتياط. ويبدو من ملف الشرطة ان الشرطة العسكرية لم تحقق في الامر، لا بمبادرة منها، ولا بالتعاون مع الشرطة، وفي الملف المتعلق بالتحقيق توجد ملاحظة تنص على ان الشرطة العسكرية لم تساعد في معظم

التحقيقات في الماضي ـ هـذا الملف الذي حصل عليه الطاقم في الآونة الاخيرة فقط، سيدرس لاستخلاص العبر وغيرها حول التعاون بين الشرطة العسكرية والشرطة.

لا تتوفر لدى طاقم التحقيق معلومات تشير الى ان النواقص الآنفـة الذكر تقيم الدليـل على وضـع عام ـ ولكن الصعـوبـات الخاصة التي تميز تحقيقات الشرطة العسكرية في المناطق المحتلة ـ وخاصة قسم التحقيقات في الحوادث بين الشرطة العسكـرية والشرطة والحاجة الى قيام تعاون وثيق بين الجهازين ـ تلك الصعوبات تتطلب في نظر الطاقم مراقبة مستمرة والنتائج المذكورة اعلاه تعالج ١٥ حادثا تمّ التحقيق فيها وهي فقط جـزء من مجموعة كاملة تتكون من ٧٠ قضية تلقى الطاقم تقارير عنها. ان طاقم التحقيق كما اسلفنا لـم يفحص المجموعة باكملها فحصا كاملا، ولـذا فانـه لا يستـطيـع ان يحـدد بشكـل قاطع ان النتائج المذكورة تميز جميـع التحقيقات في المنطقة الفحص. لكن دراسة تفاصيل هذه الحوادث الخمسة عشرة، وحقيقة انـه من بين السبعين قضية، اغلقت ثلاث وخمسون قضيـة دون التوصل الى نتيجة. هذه الحقيقـة تتطلب التفكير ان لم يكن القلق. وعلى اية حال يجب ان ننظـر بعين الاعتبار حول ما اذا كان مكتب النائب العام يستطيع ان يلتزم في المستقبل امام المحكمة باجراء تحقيقات جدية وفعالة. ان تحليل ما سبق يتطلب اخذ النقاط التالية بعين الاعتبار:

أ ـ (١) ان الشكاوى التي قدمت للشرطة تتركز بشكل رئيسي حول الاعتداء واتلاف الاملاك والتهديد والتهديد بالسلاح واطلاق النار والتجاوز على ممتلكات الغير وقطع حق المرور للحقول والاعمال في المدن (ومن بين الشكاوى ايضا الاعتداء على طالبات المدارس ودخول عيادة خاصة بقصد الصلاة).

ويمكن ان نستقصي قاسمـا مشتـركـا هنا وهو ان خلفية وقوعها ليست هي الانحراف الاجرامي المعتاد، وفيما عدا حالات اطلاق النار دفاعا عن النفس، يمكن وصفها بانها نابعة من الرغبة في اظهار الحقوق على الارض. وعلى ايـة حال فهي تحمل في طياتها الشاهد على جو قبيح من علاقات السكان الاسرائيليين في «يهودا والسامرة» مع السكان المحليين وتتركز هذه الامور بشكل خاص على الخليل ومنطقة شيلو».

(٢) في القضيـة رقم ٢١٤ ـ ٨١ في المحكمـة المـركزية في القدس اتهم اسرائيليان يوم ١٩٨١/٩/٢ بمهاجمة عربي من الخليل وبالتجاوز واتلاف الاملاك عمدا في اعقاب رفض الاخير السماح لهما بدخول عقار يدعي المتهمان انه ملك لليهود.

وفي حكمه لاحظ القاضي جولدبرج ما يلي ·

في الحالة المطروحة امامنا، طلب المتهمان في البداية دخول طابق مهجور لاظهار وجودهما بشكل غير عنيف، لكن عندما قابلهما الرفض لم يستسلما، بل استخدما القوة ضد الشخص الذي وقف في طريقهما ان تعلق المتهمين بالاملاك اليهودية لا يمكن ان يكون مبررا للقيام باعمال العنف، ثم انه ليس بالاعتداء على رجل مسن وقلب صناديق الفاكهة في حانوته، يمكن للمتهمين ان يحرزوا الحقوق في الاملاك اليهودية، والمحكمة لا يمكن ان تعامل هذه الافعال بالتسامح.. حتى ولو كان المتهمان شابين لا سوابق لهما.

اوردت هذه التصريحات في هذا السياق لانه يبدو انها تمثل طبيعة معظم الشكاوى التي هي موضع التحقيق.

(٣) لن نكون قد ادينا واجبنا اذا كنا، بوصفنا لطبيعة هذه الاعمال، لم نعالج الاحداث التي ظهرت اثناء فرض منع التجول في الخليل في شهر ايار عام ١٩٨٠ في اعقاب مقتل المستوطنين. صحيح ان هذه الاحداث وقعت في اعقاب حادث مفجع - ولهذا السبب لا نرى عرضها على انها معتادة، وبالتأكيد ليس في مداها الاجمالي، لكن ورد ذكرها هنا كشاهد على العجز في منع اعمال العنف ضد السكان العرب، والعجز في التحقيق في الشكاوى في هذا المجال.

ويقال هذا بوجه خاص نظرا لحقيقة ان الاحداث وقعت اثناء فرض حظر التجول، وبعد رفع حظر التجول الذي دام بضعة ايام اشتكى السكان المحليون الى شرطة الخليل من وقوع سرقات ونهب وتلف في الاملاك واعتداءات ورشق بالحجارة واعمال تخريب متعددة اثناء فرض حظر التجول، ويورد تقرير اعده اوري شومام، المدعي العسكري للقدس «ويهودا والسامرة» ملف الشرطة العسكرية رقم ٢٤٠ - ١٩٨٠ يوم ٢٢/٨/١٩٨٠ ثلاث عشرة شكوى من هذا النوع.

ونظرا لحقيقة ان الحادث قد وقع قبل بدء عمل طاقم التحقيق فاننا لن ندخل في تفاصيل الحادث الخطر الذي ظهر من تحليل هذه الحوادث لكن تجدر الاشارة الى ان التقرير يبين بالتفصيل ان الجنود - شهود العيان - افادوا اثناء التحقيق انهم شاهدوا باعينهم كيف ان مدنيين من كريات أربع هم الذين خربوا الاملاك العربية اثناء فرض حظر التجول. فيما يلي بعض ما قاله شهود العيان.

«سكان قرية كريات اربع تجولوا في الخليل، والحقوا الضرر بالاملاك العربية انتقاما.. كانت المهمة الرئيسية للوحدة العسكرية ٢٠٢ هي مطاردة سكان كريات اربع ومنع وقوع هذه الحوادث.. اعرف ان السكان اليهود من كريات اربع هم الذين حطموا نوافذ السيارات، شاهدت هذا بام عيني.. شاهدت سكان كريات اربع يحطمون النوافذ

ويرشقون الحجارة، وكان الاحتكاك بين الجيش الاسرائيلي واليهود من كريات ا
اكبر من الاحتكاك بين الجيش والعرب. كان سكان كريات اربع يحملون اسلحـ
ويرتدون الملابس المدنية.. شاهدت سكان كريات اربع يرشقون الحجارة ويحطم
نوافذ الحوانيت والسيارات ووجد التقرير ان: لا شك في وقوع اضرار للمبـ
والسيارات التابعة للسكان المحليين في الخليل، عندما شهد الانسان من بين
يشهده من نشاطات سكان كريات أربع. ويستدل من الشهادات المختلفة انه ع
الرغم من فرض حظر التجول طاف بعض المدنيين من كريات اربع وكان بعض
يحمل الاسلحة ويرتدون بزات عسكرية، وفي حالات قليلة شوهد هؤلاء السكان يرمـ
الحجارة ويسببون اضرارا للمتلكات.

وبالمثل فانه اكتشف بان جنودا شاهدوا زوجين من كريات اربع يقومان بأعمـ
التخريب ولم يمنعوهما ولم يعتقلوهما بسبب تصرفاتهما ولم يسجلوا اسميهما.

خاتمة : وفقا لما جاء في التقرير بتاريخ ٢٥/١١/١٩٨٠ الذي قدمه مفتـ
الشرطة شتاينميتز فان جميع الملفات التي فتحتها الشرطة اثناء التحقيق في الحاد
قد اغلقت على اساس ان الفاعل مجهول.

(٤) - منذ البداية كانت طبيعة الافعال وموضوع الشكاوى تشكل في حـ
ذاتها عاملا يحول دون التحقيق الفعال، ثم ان حقيقة المشبوهين في القضية لم يكو
مجرمين بالمعنى الذي اعتادت عليه الشرطة، لا تساعد كذلك في تعزيز الجهـ
الخاصة من اجل التحقيق. حتى وان لم نأخذ بعين الاعتبار عوامل التعويق الظاهـ
التي سنفصلها فيما يلي:

(ب) - (١):- كنتيجة عامة يمكن القول ان نشاط الشرطة للمحافظة على النظـ
العام وتأمين رفاه السكان في «يهودا والسامرة» - على الاقل في مجال العلاقـ
العربية - اليهودية - يتركز على التحقيق في اعقاب التقدم بالشكاوى. اما حواد
خرق القانون التي لم تقدم بشأنها الشكاوى فلم يحقق فيها، واصبح هذا بشكـ
رئيسي بالنسبة للاصابات الناجمة عن اطلاق النار، لكنها لم تصبح كذلك بالنسـ
للجرائم الجنائية البسيطة. ان طاقم التحقيق على اية حال لم يتلق تقارير عما اكتشفـ
الشرطة، ويتضح هذا من الحوادث التي سلف ذكرها، وخاصة تلك الحوادث التي بـ
فيها تحقيق بناء على طلب من المحكمة العليا او بناء على الحاح من طاقم التحقيـ
لذا يمكن القول ان الشرطة لم تف بالالتزام الذي قطعته على عاتقها للمحكمة العليـ
بالنسبة للتيقظ لما يجري في المناطق الحساسة من أجل منع وقوع تصرفات غـ
قانونية قدر الامكان.

(٢) - ان رئيس مكتب التحقيقات في يهودا عرض موقفه على طاقم التحقيق الذي يتمثل في ان الشرطة غير مخولة بالبدء في التحقيق في حوادث لم تقدم بشأنها الشكاوى.

ج - (١) :- ان المادة المقدمة لطاقم التحقيق تدل على ان السكان المحليين يمتنعون عن التقدم بشكوى - بيت هداسا، مدير المدرسة في الخليل، نتائج حادث بيت هداسا، الاعتداء على حارس المغارة - ومع ان الطاقم لا يملك وسيلة لمتابعة الاحداث في المنطقة عن كثب الا عن طريق تقارير الشرطة، فانه يمكن الاستنتاج بقدر كبير من اليقين ان حوادث جنائية تقع في المنطقة، وهي حوادث لا يجري فيها تحقيق كما ان احداها غير معروف لطاقم التحقيق وفي هذا السياق تجدر الاشارة الى حقيقة مدهشة وهي انه في لواء السامرة ابلغت الشرطة عن شكويين فقط خلال نصف عام.

(٢) : ان الاسباب المحتملة لانعدام الشكاوى قد تتراوح بين الاستسلام للقضاء وبالميل الطبيعي لعدم التقدم بالشكوى وبين عدم الرغبة في الاتصال بالسلطات الى الخوف الناجم عن التهديد او الخوف من الانتقام، والى استنتاج عدم ظهور نتائج من الشكاوى السابقة للشرطة او نتيجة لرفض الشرطة معالجة الشكاوى

وبينما الاخفاق في الابلاغ عن الجرائم لا يقتصر على «يهودا والسامرة» اذ حتى في اسرائيل فان عدد الشكاوى لا يعكس عدد الجرائم فان المادة المقدمة الى الطاقم تقيم الدليل على الخوف من ان الادعاء بالغربة عن السلطات، المثل العربي. اذا كان غريمك القاضي لمن اشكو؟! والخوف من الشكوى خوفا من التعرض للانتقام يشكل في الحقيقة سببا في عدم التبليغ عن الحوادث.

وهناك سبب آخر في عدم الابلاغ في حالة وقوع اصابات من اطلاق النار وهي تورط الجريح في حوادث رشق الحجارة او اعمال الشغب. لكن بالاضافة الى هذا كله هناك دون شك ارتباط مباشر بين العدد الكبير للتحقيقات التي تنتهي باغلاق الملف - والعدد الكبير للقضايا التي تمتد معالجتها فترة طويلة - والتنازل عن الحق في الشكوى ويشير الوضع الحقيقي الى حلقة مفرغة حيث الحوادث لا يجري فيها تحقيق بسبب عدم التقدم بالشكوى، في حين ان الشكاوى لا تقدم بسبب قلة التحقيق المناسب. ان حكم القانون العام والنظام ليسا هما الفائزين في هذا الأمر.

(٣) :- عند بداية عمل الطاقم جرت محاولة في الشرطة وفي قيادة «يهودا والسامرة» لاقامة رقابة مستمرة من وسائل الاعلام بقصد التشجيع على اجراء تحقيقات في قضايا لم تقدم بشأنها شكاوى لكن جهود الطاقم فشلت في حمل المعنيين على المحافظة على هذه الرقابة، وقد كانت رقابة الطاقم على تقارير وسائل الاعلام كما قلنا متقطعة، وفي بداية العمل فكر طاقم التحقيق في امكانية اتخاذ اجراء

لتشجيع السكان على التقدم بشكوى، لكنه شعر بعدم جدوى ذلـك طالما لم يكن هناك تحقيق في اسلوب معالجة الشكاوى المقدمة. ومن خبرة الطاقم يمكن الاستنتاج انـه لا يمكن اجـراء تحقيق موثوق بـه وشامل دون رقابة مستمرة على وسائل الاعلام ـ وخاصة الصحف الصادرة باللغة العربية.

د ـ ان مشكلة التعاون بين الشرطة والشرطة العسكرية تتطلب اعادة التنظيم، ويبرز السؤال عندما تحتاج الشرطة الى مساعدة الشرطة العسكرية في التحقيقات التي تشتبه فيها بتورط جنود في ارتكاب الجرائم، وكذلـك في مسألة فصل لقضايا في تحقيقـات الشـرطة العسكـرية التي تستوجب استعانة الشرطة العسكرية بالشرطة لاستجـواب الشهـود.ان المادة المطروحة امام الهيئة تشير الى وجود سوء تصرف ويجب تكريس التفكير في هذا الامر على اعلى المستويات.

(هـ) (١) ـ لم تتوفر الوسائل لطاقم التحقيق لاجراء مقارنات ، لكن الانطباع الاولي هو ان عدد القضايا في هذا المجال التي انتهت معالجتها باغلاق القضية ـ على اساس ان الفاعل مجهول ـ يزيد على العدد المقبول في مجالات اخرى.

(٢) ـ وبالطبع يجب عدم التغاضي عن الصعوبات الموضوعية القائمة في التعرف على هوية المشبوهين في حوادث من نوع معين فالاحداث التـي تنجم عنها اضرار في الليل واطلاق النار من سيارة مسرعة هي احداث صعبـة الحل بطبيعتها، وهناك صعوبة اخرى في الحوادث التي تشمل وقوع اصابة نتيجة لاطـلاق النار، لانه كما اسلفنا قـد يواجه المصابون انفسهم المحاكمة لاشتراكهم ولـذا فانهم لا يدلون بمشاهداتهم. هذه صعوبات موضوعية يجب اخذها بعين الاعتبار.

(٣) ـ وهنـاك صعوبة اخرى تتعلق بهـا وهي كما اسلفنا انه في تحقيقات الشرطة العسكرية، يجري استجواب السكان المحليين من قبل الشرطة التـي تحول اليها المادة بعد وقت طويل من وقوع الحادث وبذلك يصبح من المشكوك فيه ما اذا كان التحقيق في الحادث مقيدا والنتيجة هـي ان الشهود من بين السكان المحليين لا يجري استجوابهم وبدون وجود شهود كهؤلاء فان من الضروري البدء في الافتراض بانه كان هناك حاجز على الطريق وجـرى رشق الحجارة، فنشأت الحاجة لاطلاق النار، وان الطلقات اطلقت حقيقة في الهواء، وبهـذا يصعب التوصل الى ايـة استنتاجات بالنسبة للتعرف على هوية من اطلق النار. وتزداد الصعوبات في الاحداث التي تنتهي بوفـاة الشخص عندئذ يثار السؤال حول ما اذا كان ازهاق نفـس بشرية يستلزم منح الحصانة لمن يرشقون الحجارة او يشتركون في اعمال الشغب، لكي يدلوا بشهاداتهم.

وفي قضية الوفاة في بلدة بني نعيم ـ الخليل قررت الشرطة عدم منح حصانة للمشتركين في اعمال الشغب، ويمكن القول انه في تلك المرحلة كان التحقيق من جانب واحد، وهذا من شأنه ان يترك اثاره على النتائج.

(٤) :ـ هناك ظاهرة اخرى تتعلق بعدم التعرف على هوية المشبوهين وهي ان المشتكين تراجعوا عن افاداتهم بانهم يستطيعون التعرف على هوية المشبوه ـ هكذا كان الوضع في حادث مغارة الانبياء، قلع اشجار الكرمة في كفر قدوم ـ ليس من صلاحية الطاقم ان يعرف سبب هذه الظاهرة، لكن يجب الا نستبعد خوف المشتكين ـ الخوف من التهديد كما في قضية التاجر من اريحا. لم يقتنع الطاقم انه في القضايا التي تراجع فيها المشتكون عن استعدادهم للتعرف على مشبوه، بذلت الشرطة جهودا حقيقية لتشجيع المشتكين على التعاون معها.

(٥) :ـ وفي الوقت ذاته نستطيع دون تشويه الواقع الاشارة الى علاقة مباشرة بين وفرة القضايا المغلقة نتيجة لان الفاعل مجهول ـ والتحقيقات الفاشلة بسبب عدم وجود سرعة كافية عند وقوع الحادث او ان التحقيق جرى بعد وقت طويل من وقوع الحادث، او بسبب عدم بذل جهود كافية لتحديد مكان الاشخاص ـ وتجدر الاشارة بهذا الشأن الى انه اثناء وقوع الحوادث في الخليل خلال ساعات حظر التجول كما قلنا من قبل، فان جميع الشكاوى عن وقوع اضرار في الممتلكات واعمال التخويف والاعتداء وغيرها ـ وهي حالات بلغ عددها ١٣ حادثة على الاقل ـ اغلقت جميعها لان الفاعل مجهول.

(٦) :ـ نظرا لوجود قيود لم تفحص اللجنة كل ملف مغلق لان القاتل مجهول، لكن الملفات القليلة التي فحصتها اللجنة تثير القلق ـ ملف هداسا، ملف الاعتداء على ضريح الانبياء، ملف منشآت الغسالات قضية الباصات التي تتميز عن بقية القضايا، كما اسلفنا، في انه لم يتخذ اي اجراء لمعرفة الجناة.

عينة اخرى من الملفات اختارتها، اللجنة للفحص عشوائيا: في الملف الجنائي رقم ٢٨٠ ـ ١٩٨١ محطة باصات رام الله: اصابة بجرح بعد رشق بالحجارة وسط الطريق.

اشارة مدعي عام لواء القدس الى ان الملف لا يضم شهادة شهود عيان من بين السكان المحليين، وفي رايي انه لم يبذل مجهودا يذكر في اليوم الذي قدمت فيه الشكوى ـ وهو يوم وقوع الحادث ـ او في الايام التي تلته مباشرة لايجاد شهود عيان.

وفي الملف الجنائي المدني ١٩٨٢/١٦٩ حول التحقيق في شكوى سائق سيارة اجرة من سلوان كان مسافرا بالقرب من عفيرة، وادعى ان حجرا من المستوطنة

قـد اصاب سيارته، وقد كتب مدعي عام القدس يوم ١٦/٥/١٩٨٢ ما يلي: لم تؤخذ شهادة سوى شهادة السائق ولا توجـد مادة في الملف يمكن ان تدين احـدا، اغلق الملف على اساس ان الفاعل مجهـول، والمسألة ليست ضمن صلاحياتي. ويشير الملف ـ في سجل التحقيقات ـ الى ان جهودا بذلت لايجاد المشبوهين المحليين، لكن لا توجد وثيقة بهـذا الادعاء في الملف.

يبـدو ان الامور تتحدث عن نفسها، فكثرة القضايا التي اغلقت ملفاتها على اساس ان الفاعل مجهول تلفت الانتباه.

(و) (١) تكـون انـطبـاع لدى الطاقم بان تحقيقـات الشـرطة ضمن مجـال اهتماماتنا تمت بصورة متناقضة كما يتضح من نتائج التحقيقات. ان هـذا التناقض لا ينبـع فقط من التعقيد الطبيعي للوضع ولا من حقيقة ان المشبوهين في ملفـات الشكاوى السالفة الذكر لا تنظر اليهم الشرطة كمجرمين بالمعنى العادي، بل يبدو ان الوضـع ينبع ايضا، وبشكل رئيسي، من التدخل الخارجي من جانب موظفي الحكـم العسكري بالنسبة لاعطاء الاوامر فيما يتعلق بالبدء فعلا بالتحقيقات والامور المتعلقة بها مثل اطلاق سراح المحتجز.

(٢) فسـر هذا الامـر بصـراحـة تامـة لطاقم التحقيق من قبل رئيس دائرة التحقيقات في يهودا، المفتش كاليج الذي قدم امثلة وبالمثل ذكر صراحة في تقريره بتاريخ ١/٦/١٩٨١ حول قضية بيت هداسا.

اصدر الحاكم العسكري للخليل تعليمات الى رئيس مركز شرطة الخليل بعدم معالجة الامـر لانه سيحرص على قيام الحكم العسكري باصلاح الضرر.. في القضية الاولى لم يجـر تحقيق صحيـح في شكوى دنديس في مسألة السقف لان الحاكم العسكري السابق اعطى تعليمات بعدم معالجة القضية.

وعند مثوله امام طاقم التحقيق اضاف كاليج ان ممارسة الضغط كانت تعطي نتـائجهـا عنـدمـا يمـارسهـا الحكم العسكـري لاطلاق سراح اشخـاص اعتقلوا للاستجواب.. فأدت تلك الضغوط في عدد من الحالات الى اطـلاق سراحهم وقال انه عند ممارسة ضغوط كتلك بشكل مباشـر لا يستطيع رؤساء المراكز الصمود امامها، لانهم يترددون في الدخول في مجابهة مـع الحاكم بالعمل خلافـا لتوجيهاته، فتكون النتيجة اطلاق سراح الاشخاص على اسس لا علاقة لها بالموضوع ولاسباب لا تتعلق ابدا بالتحقيق.

(٣) بالاضـافـة الى المسـألة الدستـورية التي يثيرها تدخل موظفي الحكم العسكري في عمـل تحقيق الشرطة فان تدخلا كهذا تكون له نتيجة مباشرة في زيادة صعوبة التحقيقات او حتى تقليص القدرة على التحقيق. والتدخل من جانب موظفي

الحكم العسكري في التحقيقات يفسر بطبيعة الحال على انه دعم للمتهمين. وقد نقل كاليج الى طاقم التحقيق بانه في بعض الدوائر الامنية العليا التي لا يعرف هويتها، تتكون فكرة لدى السكان الاسرائيليين في المناطق المحتلة بانهم جنود بكل ما في الكلمة من معنى وانهم يخضعون لتحقيقات الجيش. ولذا فان السكان الاسرائيليين في «يهودا والسامرة» اعتمادا منهم على هذا التأكيد يرفضون التعاون مع الشرطة، واضعين انفسهم في مصاف السياسة العليا ومعلنين انهم غير ملزمين بالتعاون في هذا الأمر.

(٤) في ١٩٨٢/٣/٢٢ اصدر قائد لواء «يهودا والسامرة» امرا رقم ١٣٨ ـ ٢٣ ام.بي وارسله الى رؤساء مكاتب التحقيقات في لواء «يهودا والسامرة» وجاء فيه ان اية قضية اطلاق نار من قبل سكان يهود في لواء «يهودا والسامرة» ينجم عنها وقوع ضحايا محليين ستعالجها الشرطة العسكرية وليس الشرطة الاسرائيلية، وارسل تصحيحا فيما بعد لم يتضح الهدف منه ينص على ان اية قضية يفتح فيها سكان في «يهودا والسامرة» النار وينجم عنها وقوع ضحايا محليين ستتم معالجتها عن طريق الحكم العسكري.

وعندما علم النائب العام بهذا الأمر عبر عن معارضته للقرار في جلسة مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٢/٣/٢٨، وبعد تقديم ايضاحات ابلغه المدعي العام العسكري بان قائد لواء يهودا والسامرة الغى الامر والمشكلة هي انه في الاجتماع الذي عقده طاقم التحقيق يوم ١٩٨٢/٤/٢ عندما قدمت للطاقم نسخة من امر الالغاء ذكر رئيس مكتب التحقيقات في يهودا انه لم يتلق اي اشعار بسحب الأمر وان موظفيه لا يزالون يعتبرون انفسهم ملزمين به. هكذا كان الوضع على الاقل حتى ١٩٨٢/٤/١٥ عندما بعث النائب العام برسالة الى مفتش الشرطة العام يطلب منه ابلاغ جميع ضباط الشرطة في «يهودا والسامرة» ان الامر قد الغي.

(ن) (١) :ـ ان البرقية سالفة الذكر لم تكن موجهة لسكان كريات أربع لكن قد يفترض المرء انهم ابلغوا بأمرها. وقد تم بحث الامر في نشرة وزعت على نطاق واسع يوم ١٩٨٢/٣/٢٤ باسم المجلس المحلي في كريات اربع دعا فيها السكان الى عدم التعاون مع الشرطة والى عدم الرد على اي سؤال كان، وبالمثل ففي هذه المرحلة يجب الا يرد المرء حتى على الاسئلة من المحققين العسكريين، طالما لم نطمئن بان المادة لن تحول الى الشرطة او الى مكتب مدعي عام القدس. وسواء كان الغاء الأمر قد وصل الى علم سكان كريات أربع ام لا، فانهم يواصلون مقاطعة الشرطة بصفاقة، سواء اكانوا متهمين ام شهودا قد يساعدون التحقيق

(٢) ويمكن للمرء ان يدرك ان سكان «يهودا والسامرة» قلقون حقيقة من مجرد فكرة انه يمكن استدعاؤهم لتقديم تفسير لنشاطاتهم في الدفاع عن انفسهم. وبذا

يخلق لديهم شعورا بعدم الطمأنينة بالاضافة الى الحظر الفعلي الذي يتعرضون له اثناء سفرهم على الطرق - في اللواء - لكن في تحديهم للشرطة علنا - والحط علنا من قدر رئيس مكتب التحقيقات في يهودا والسامرة ومكتب النائب العام للدولة - فانهم لا يكتفون بحالات اطلاق النار بل ان رفضهم الابقاء على الاتصال بالشرطة ينطبق على كل جريمة حتى ولو لم تتعلق بحادث اطلاق النار. والواقع ان هذا يعني عدم القدرة على - وعدم الاستعداد - التحقيق في اية شكوى ضد سكان كريات اربع. وقد ابلغ السيد كاليج الطاقم انه شخصيا لم يرد اجراء تحقيقات في كريات اربع، في حين كان رجال الشرطة لا يتصرفون بحزم. ان نتائج التحقيقات، كما فصلنا آنفا هي حصيلة مباشرة لعدم التعاون هذا.

(٣) وتبرز صورة اخطر حول هذا الموضوع في التحقيق في حوادث الوفيات في قريتي سنجل وبني نعيم في كلا الحالين، عندما استدعي المتهمون بالقتل للحضور الى الشرطة اعلنوا انهم لن يحضروا، وانهم كانوا يتعاملون فقط مع الحكم العسكري ولم تفعل الشرطة شيئا لجلب المتهمين الى مركز الشرطة على الرغم من خطورة التهمة. ولم ينفذ امر الاعتقال الصادر بحق المتهم بالقتل في بني نعيم تحت ظروف تستلزم التوضيح. وفي قضية بني نعيم حضر وفد يضم رئيس مجلس كريات اربع وممثلٌ عن مجلس غوش عتسيون بعد ثلاثة ايام وابلغوا الشرطة، كما ذكر كاليج، مستعينين بسلطات الحكم العسكري بانه لن يكون هناك تعاون، وان الشرطة ومدعي عام القدس معادون لهم، وقالوا انهم لن ينقلوا روايتهم عن الحادث مالم يتلقوا تعليمات من الجهة السياسية. وتجدر الاشارة الى ان أحد المتهمين كان عضوا في الوفد وانه لم يجر استجوابه في تلك المناسبة ونتيجة لذلك لم يعثر على المتهمين، وبعد مرور ستة ايام على الحادث استطاعت الشرطة ان تجمع الدليل - وذلك بتهمة القتل غير المتعمد او الشك في القتل، في حين كان المتهمون معروفين جيدا - وكان لهذا بالطبع تأثيرات مباشرة على التحقيق نفسه، ويصعب التصديق بان هذه هي الطريقة التي تعالج بها قضية قتل في اسرائيل.

(٤) - يعتقد طاقم التحقيق ان اعتبارا عاجلا يجب ان يعطى لظاهرة رفض السكان التعاون مع الشرطة ومدعي عام الدولة على اساس انهما عناصر معادية وان الموضوع يجب ان يطرح للبحث امام هيئات سياسية معينة، ان الوضع الذي تمنع فيه الشرطة، باسم الدفاع عن النفس، من استيضاح ما اذا كان هناك دفاع عن النفس او - ربما كان هناك تنفيذ فردي للقانون، وضع لا يجب التهاون فيه، كما انه مثير للفوضى ان سلطة الشرطة في التحقيق في اية جريمة مهما كانت، خاصة القضايا التي يحدث فيها وفيات، هي احدى اسس القانون والنظام ويجب عدم

تقويضها باي شكل، فالدفاع عن النفس في حد ذاته يجب الا يكون اساسا للحصانة ضد القانون. ان طبيعة الوضع المعقدة الفريدة والمسألة الحساسة لأمن سكان «يهودا والسامرة»، يجب حلهما بطرق غير نبذ الأطر وتنفيذ القانون بصورة فردية. ان الرشق بالحجارة وسد الطرق يجب معالجتهما ويجب وضع اجراءات لارشاد والزام المذنبين - بمن فيهم المذنبون الاسرائيليون الذين يقطنون يهودا والسامرة - الذين يواجهون سدّ الطرق،ان اجراءات حمل المدنيين للسلاح من جيش الدفاع الاسرائيلي يجب اعادة تقييمها، بالاضافة الى اعادة تقييم تعليمات البدء باطلاق النار، يجب ان نرسم خطا واضحا بين الجيش والمستوطنين المدنيين فيما يتعلق بالمسؤولية عن الأمن في اللواء، قد يكون من المرغوب فيه ان تفرض الالتزام بالابلاغ عن اطلاق النار من اسلحة جيش الدفاع، حتى ولو لم يصب احد، وان يوضح للجميع الفرق بين وضع الدفاع عن النفس والوضع الآخر الذي يشكل تولي السلطة واعمال الحراسة بشكل غير قانوني ان رد فعل سكان كريات اربع ومنطقة الخليل ومطالبتهم بان يجري التحقيق من قبل السلطات العسكرية يبلغ حد الثورة المدنية وتوجيه الطعن الى الجهات المدنية في شرطة اسرائيل والى النائب العام والمحاكم في دولة اسرائيل.

ان مجمل الاستنتاج من هذا كله هو ان النتيجة التي توصل اليها طاقم التحقيق تشير الى نواقص محددة في اداء الشرطة من حيث تحقيقها في الحوادث الناتجة عن علاقات الجوار بين الاسرائيليين والسكان المحليين في يهودا والسامرة. وشكاوي السكان المحليين ضد الاسرائيليين.

وبعد ان وزعت مسودة هذا التقرير على الشرطة، وصلت رسالة من رئيس دائرة التحقيق والادعاء في رئاسة الشرطة، وهي مرفقة كملحق للتقرير، ومع ان الخطوات التي تقول الشرطة أنها ستتخذها، في الرسالة، جديرة بالثناء، فمما لا شك فيه ان هذه هي الخطوة الأولى ويبدو ان النواقص المذكورة التي تتطلب معالجة أساسية كما تستحق ليست سوى اعراض لمشكلة اعمق، تضم بداية عملية خطيرة يصعب التنبؤ بنهايتها. ولما كانت هذه هي الحال، فلا يجوز تركيز الاهتمام على الشرطة وحدها او على الشرطة العسكرية ونشاطاتها، اذ لا بد وان تحظى الوقائع وتشعباتها الخطيرة بالبحث في الدوائر السياسية دون تأخير، من أجل ايجاد حل عاجل لهذا الوضع ووضع سياسة حكومية مصادق عليها ويتم تطبيقها من قبل جميع السلطات الحكومية، لمنع تدهور الوضع والحاق الضرر باساس حكم القانون

على ضوء استنتاجات التقرير، وعلى ضوء تجربة طاقم التحقيق تنشأ شكوك خطيرة حول ما اذا كان طاقم التحقيق يستطيع ان يتصرف بصورة معقولة او احداث تغيير حقيقي في الوضع، وهنا تكمن الشكوك المتعلقة بنشاطاته المستمرة.

ان الصعوبات والمشاكل التي تثقل كاهل طاقم التحقيق هي ما يلي:

* نظرا لثقل العبء الملقى على عاتق افراد طاقم التحقيق لم يستطيعوا تكريس الوقت اللازم للقيام بعمل اساسي يمكن ان يكون مثمرا. وقد عقد طاقم التحقيق عددا من الاجتماعات لكنها لم تكن كافية لاجراء فحص اساسي لجميع ملفات التحقيق، والبدء بمتابعة الاحداث في الميدان وقد رافق طاقم التحقيق احساس بعدم الشمول في عمله طوال الفترة التي عمل فيها.
* تم تشكيل الطاقم بصورة أساسية كطاقم تنسيق، لكن خلال العمل الذي مارس فيه مهمته نجح فقط في الوفاء بمرحلة المراقبة قصد جمع المادة وهي المرحلة التي تعتبر الشوط الاساسي لبحث مسائل التنسيق لكن مواضيع التنسيق يجب ان تحددها الجهة السياسية كما ان تشكيل طاقم التحقيق لا يلائم هذا الهدف.
* كما سبق وشرحنا عمل طاقم التحقيق وهو يشعر ان المادة التي كان يتلقاها كانت جزئية فقط، وانه فشل في اقامة متابعة مستمرة للاحداث لمقارنتها بالتقارير التي كان يتلقاها، وكان من الاثار الجانبية لذلك ان طاقم التحقيق فشل حتى في تحقيق هدفه في احداث تحقيقات اولية لحوادث حتى دون تقديم شكاوى بشأنها.
* ان التقارير التي كانت تصل الى الطاقم لم تكن دقيقة دائما او كاملة وعلى اية حال، كانت سرعة تقديم التقارير للطاقم بطيئة جدا بحيث لم تسمح بالقيام باي فحص حقيقي للتطورات. ان عملية تقديم التقارير البطيئة ـ كانت ترد الى صعوبة الاتصالات ـ حرمت طاقم التحقيق من الاحساس انه كان يضع يده على موضع الالم ـ عندما طلب طاقم التحقيق تقريرا عن الحادث الذي توفيت فيه فتاة من العروب فانه لم يتلق التقرير الا بعد عشرة ايام، كانت فترة اسبوع هي الحد الادنى المحدد لفترة تلقي تفسيرات اضافية لامور تعالجها التقارير.
* عقبة اخرى واجهها طاقم التحقيق، كانت الصعوبة المتأصلة في اتباع تحقيق نشيط والوصول الى تفاصيله الدقيقة. وزيادة على ذلك فان الاشراف على هيئة تتمتع بسلطة العمل يختلف عن الاشراف على هيئة لا تتمتع بسلطة العمل. ان طاقم التحقيق لم يتدخل في عملية بذاتها، باستثناء الحالات التي راى من المناسب فيها اعادة ملف لاستكماله او لاعادة تقييم الاستنتاجات.
* ان محاولة طاقم التحقيق متابعة نوعية التحقيقات عن طريق المدعين العامين لم تكن ناجحة باستثناء مساعدة مدعي عام القدس الذي كان عضوا في الطاقم.
* ان امل طاقم التحقيق في ان التحقيق في حد ذاته وضرورة تقديم تقرير ستحدثان تحسنا في عادات عمل هيئات التحقيق تثبت ان ذلك الامل كان زائفا واثار الشكوك حول فعالية العمليات. وقد حاولت ممثلة الشرطة في طاقم التحقيق

قدر الامكـان ان ترشد مكاتب التحقيق وتجعلها تدرك اهمية المعالجة السريعة المفيدة لكن دلائل التحسن يجب ان تبرز للعيان.

* بعد التوصل الى تفاهم بشأن الوضع، ازداد الشعور بين اعضاء طاقم التحقيق أن المعالجة الاساسية للظاهرة كانت خارج نطاق صلاحيتها وسلطتها، وانه كان من الصعب التغلب على الظاهرة الا عن طريق صياغة اساسية للمواقف فيما يتعلق باسبابها الكامنة ـ ولم يكن التحقيق هو الهيئة الممثلة في هذا الصدد.

وقد عبر ممثلو الشرطة وقيادة يهودا والسامرة في طاقم التحقيق عن رأيهم ان وجود الطاقم بحـد ذاته هو بمثابة حافز للشرطة والشرطة العسكرية لاجراء التحقيق بقوة وكفاءة. وان من المستحسن ان تكون هناك هيئة تنشر المعلومات في هذه المنطقة وتحث على البدء بالتحقيق اذا لزم الامر. لكن هـذا التقرير لا يؤيد الادعاء بان الطاقم يمكن ان يحدث التغييرات الاساسية الضرورية فيما يتعلق بهذه المسألة، ومن جهة اخرى هناك خطـر من ان وجود الطاقم يمكن ان يكون بمثابة غطاء لظاهرة يعترض عليها الطاقم ـ وربما كان عنصر ادعـاء يؤثر على الاعتراف بالحاجة لمعالجة المشكلة برمتها وكاملها ان الحل لا يكمن في المراقبة الفنيـة للتحقيقات، ولا في معيار اساليب التحقيقات، ولا في الزاوية القانونية بل يكمن في اصلاح جذري للقصور الاساسي لحكم القانون بمعناه الاوسع والاعمق.

[تحليـل للتقرير]

يمكن الاستشهاد بتقرير لجنة كارب السابق كدليل على النشاطات والممارسات الارهابية الصهيونية ضـد المواطنين العرب في المناطق المحتلة على الرغم من ان لجنة كارب وتشكيلها يندرج تحت الاساليب الملتوية والمفضوحة التي كثيرا ما يلجأ اليها الكيان الصهيوني لاثبات ديمقراطيته الزائفة، من خلال اللجوء الى تشكيل اللجان الخاصة للنظر في القضايا التي اثارت الفضائح.

وتجدر الاشارة الى ان عدة شخصيات صهيونية تدعي الحرص على القانون والنظام، قـد دعت الى تشكيل لجنة كارب، وتنتمي هذه الشخصيات الى رجال القانون والقضـاء، وبعض رجال الكنيست واساتذة الجامعات.

وفي ٢٩ نيسان ١٩٨١، طلب الارهابي مناحيم بيغن الى لجنة حكومية التحقيق في التجاوزات التي ارتكبها المستوطنون الصهاينة في الضفة الغربية. وشكلت لجنة كارب برئاسة القاضية جوديت كارب، مساعدة المستشار الحقوقي للحكومة.

وقد رفعت لجنة كارب تقريرها الى الارهابي بيغن في ٢٣ ايار ١٩٨٢، ويتكون

التقرير من ٣٢ صفحة، وقد لاحظت اللجنة في تقريرها النواقص الخطيرة، في تطبيق القانون في المناطق المحتلة. فقد درست لجنة كارب سبعين ملفا تتعلق بصهاينة متورطين في حالات اعتداء مسلحة، او تجاوز للسلطة او لانواع مختلفة من الجرائم ضد السكان العرب. ومن بين الملفات السبعين ثلاث وثلاثون حالة صنفت بدون ملاحقة، واثنتان وعشرون لا زالت قيد البحث، وخمس حالات فقط ادت الى محاكمة والى ادانة محتملة.

ولاحظ تقرير اللجنة ان جميع التحقيقات قد اجريت بطريقة بدائية، وربما خاطئة، وان ضحايا العنف غالبا ما اصيبوا في الرأس او الصدر، في حين ان التعليمات الصادرة الى الجنود تقضي باطلاق النار على الاقدام، عند الضرورة القصوى. ويلاحظ التقرير ايضا انه عندما يقتل المتظاهرون، لا يبذل المحققون اي جهد يذكر ولا يبادرون الى العثور على القتلة.

ورغم القناعة المسبقة بصهيونية وانحياز لجنة كارب، الا ان التقرير الذي قدمته قد تضمن الكثير من الحقائق واعمال العنف والعدوان والارهاب والاضطهاد التي يرتكبها الصهاينة ضد السكان العرب تحت سمع وبصر سلطات الاحتلال.

ويمكن تلخيص اهم ما خرج به تقرير لجنة كارب في النقاط التالية:

أولاً · هناك خلط واضح في الصلاحيات بين اجهزة الشرطة المدنية والشرطة العسكرية، اثناء التحقيق في الشكاوى التي يتقدم بها المواطنون العرب وهو خلط متعمد.

ثانياً : هناك سوء استخدام من قبل المستوطنين للسلاح الممنوح لهم من الجيش الاسرائيلي، تحت حجة الدفاع عن النفس.

ثالثاً · استخدم المستوطنون الصهاينة الاسلحة التي زودهم الجيش بها ضد المواطنين العرب واخذوا يتصرفون كأنهم جزء من الجيش وهم في غالبيتهم من جنود الاحتياط

رابعاً : يرفض المستوطنون المتول امام الشرطة، ويمتنعون عن الاجابة على اسئلة المحققين، ويطالبون بتقديمهم الى لجان عسكرية.

خامساً : لم تكتف الجهات العليا الصهيونية بحماية المستوطنين بل منعت اتخاذ اجراءات ضدهم.

سادساً : كثيرا ما تدعي سلطات الاحتلال والمستوطنون ان العرب هم المبادرون الى الاعتداء وما على المستوطنين سوى الدفاع عن انفسهم. لكن تقرير لجنة كارب اوضح العكس تماما.

سابعاً . لاحظت لجنة كارب، ان هناك تباطؤا واضحا في البدء بالتحقيق، او القيام باجراءاته وكذلك في رفع التقارير حول الاحداث التي تتطلب اجراء تحقيق فيها.

ثامناً   ازاء الموقف الذي خبره المواطنون العرب من سلطات الحكم العسكري ودوائر الشرطة، نتج انعدام ثقـة في جدوى تقديم الشكاوي لهذه السلطات، ففي كثير من الحالات كان المعتدي عليهم يحجمون عن تقديم شكاوي ضد المستوطنين والجنود والشرطة، لمعرفتهم المسبقة بان تحقيقا عادلا وسريعا سوف لن يحصل، وان جرى التحقيق فانه سينتهي باغلاق الملف، لعدم متابعة المتهمين بجدية. يضاف الى ذلك فان المواطنين العرب كانوا يخشون من انتقام المستوطنين في حال تقديم الشكوى ضدهم.

تاسعاً : اعتبرت اللجنة في تقريرها ان احدى الثغرات في اجراء التحقيقات المجدية يرجع الى قلة عدد قوات الشرطة في المناطق المحتلة

عاشرا : رغم ان تقرير كارب هذا وادانته الواضحة للمستوطنين والمسؤولين الصهاينة في الاراضي المحتلة فان الوضع لم يتغير وما زال نهج المستوطنين وسلطات الحكم العسكري تجاه المواطنين العرب كما كان عليه قبل اعداد هذا التقرير.

الفصل الخامس

- الارهاب ضد المجالس المحلية والبلدية
- الارهاب ضد المؤسسات الطبية
- حظر الاجتماعات والتظاهرات
- العقوبات الجماعية
- طرد السكان وتهجيرهم

[الممارسات الارهابية ضد المجالس المحلية والبلدية:]

تعتبـر المجالس المحلية والبلدية بموجب القوانين الاردنية من مرافق الحكم المحلي، وقد اعطيت صلاحيات واسعة للقيام بما هو مناط بهـا، والبلديات بصفة عامة مؤسسات اهلية ذات استقلال مالي.

وعلى اثر الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧، التف المواطنون حـول البلديات باعتبارها مرفقا من مرافق الحكم المحلي، يرفض الاحتـلال والوجـود العسكـري الاسرائيلي، ونظرا لتبني المجالس البلدية لمطالب المواطنين، ومحاولتها المستمرة ازالة ما يمكن ازالته من المعاناة المالية والمعنوية عنهم، فقد ادت هذه الظروف الى قيام البلديات بدور سياسي كونها منتخبة من قبل السكان. وبسبب هذا الدور، تعرضت المجالس المحلية والبلدية الى اجراءات القمع الاسرائيلية التي اتخذت اشكالا واساليب مختلفة، منها ما يتعلق بالبلدية كعدم الموافقة على الميزانيات التطويرية او مشاريع البلدية كالماء والكهرباء، ومنها ما يتعلق باعضاء المجالس البلدية من حـل او ابعاد او اعتقال او اقالة. ففي شهر حزيران عـام ١٩٦٧ ثم حل مجلس امانة القدس، وفي تشرين اول عام ١٩٦٧، ابعد نائب رئيس بلدية جنين، كذلك ابعـد السيد روحي الخطيب امين القدس، ونديم الزرو رئيس بلدية رام الله، وابعد عبد الجواد صالح رئيس بلدية البيرة، وابعد مؤخرا رئيس بلدية الخليل المهندس فهد القواسمة ورئيس بلدية حلحول محمد ملحم، كذلك تعرض رؤساء بلديات نابلس ورام الله والبيرة الشكعة وخلف والطويل لمحاولات الاغتيال.

كذلك اصدر الحكام العسكريون الصهاينة جملة من الاوامر العسكرية، مخالفين بذلك قوانين البلديـات الاردنيـة المعمول بها، ومخالفين اتفاقيات جنيف، ومن بين الاوامر العسكرية الامر رقم ٨٠ بتاريخ ١٩٦٧/٨/٢، الذي نصت المادة الثانية منه: «تستمـر كل ادارة سلطة محلية في القيام بالخدمة بالرغم من كل حكم في القانون المحلي، وذلك الى حين صدور امر آخر من قبل قائد قوات جيش الدفاع الاسرائيلي في المنطقة».

وبتـاريـخ ١٩٨٠/٤/٨ صدر الامر العسكري رقم ٨٣٠، بتوقيع بنيامين بن اليعازر، الحاكم العسكري العام للضفة الغربية، وجاء فيه: «يستمر كل مجلس محلي في مزاولة أعماله بالرغم من كل التعليمات المدرجة في القانون، او في الامر بشأن اجراء انتخابات للبلديات، (يهودا والسامرة رقم ٦٣٨ لسنة ١٩٧٦) وذلك حتى اصدار امر آخر من قبلي».

وبتاريخ ٨/١١/١٩٨١، صدر الأمر رقم ٩٤٧ والذي انشئت بموجبه «الادارة المدنية» بموجب امر صادر عن قيادة الجيش الاسرائيلي في الضفة الغربية المحتلة، والتي يمكن اعتبارها سلطة من سلطات الحكم العسكري، لانها تشكلت من ضباط العدو وجنوده وتمارس الاختصاصات المناطة بالسلطة العسكرية، وهي في معظمها تؤدي الى شل الادارة والحياة الطبيعية للمواطنين، وتشكل قيودا على حرياتهم وحقوقهم. من اعتقال وتوقيف وتفتيش ومداهمة واغلاق وحظر ممارسة مهن والاستيلاء على الاراضي والثروات، ومنع تجول وفرض قيود على التجارة والاستيراد والتصدير، وحظر فتح البنوك وازالة كل مظهر من مظاهر السيادة العربية من تعيينات وادارة، وتشريع وحكم. وفيما يتعلق بالمجالس المحلية والبلدية فقد تولت الادارة المدنية صلاحيات مختلفة بهذا الشأن، فقد انيطت بها صلاحيات اطالة مدة خدمة ادارات السلطات المحلية بموجب «الامر رقم ٨٠» وصلاحيات تعديل قوانين البلديات بموجب «الامر رقم ٩٤» وصلاحيات اجراء الانتخابات البلدية بموجب «الامر رقم ٤٥٤» وصلاحيات تشكيل المحاكم البلدية بموجب «الامر رقم ٦٣١» وصلاحية تمديد فترات عمل المجالس البلدية بموجب «الامر رقم ٨٣٠».

وعن الممارسات الارهابية الصهيونية ضد المجالس المحلية والبلدية يتضمن تقرير لجنة المحامين الامريكيين ما يلي: «يشير المسؤولون الاسرائيليون بفخر الى انهم اسسوا انتخاب مسؤولين في البلديات لاول مرة في الضفة الغربية وغزة، وبينما جرى ذلك فانه من الصحيح ايضا ان اسرائيل اعطت هؤلاء المنتخبين صلاحيات قليلة، واحتفظت للحكام العسكريين في المناطق بكل القرارات المهمة، وبالاضافة الى ذلك فانه ليس من الصحيح ما تدعيه اسرائيل بعدم التدخل في شؤون البلديات. وقد افاد اللجنة كل من رئيس بلدية رام الله كريم خلف، ورئيس بلدية نابلس بسام الشكعة. فقال بسام الشكعة: «ان المسؤولين الاسرائيليين استولوا على ادارة المدارس الابتدائية والثانوية، وبعد ان كانت ملحقة بالمجالس البلدية». وقال كريم خلف «ان الحاكم العسكري قد اخذ لنفسه مسؤولية قضايا اجرائية، مثل اعطاء رخص البناء ورخص العمل». وقد اشار بسام الشكعة الى جهود اسرائيلية اخيرة للتقليل من سلطة رئيس البلدية وقال ان الحاكم العسكري لكل منطقة يطلب من المواطنين مراجعته هو، بدلا من رئيس البلدية.

وفي طريقة مباشرة لتحديد الشعور ضد اسرائيل بين رؤساء البلديات طرد قبل اسبوعين من الانتخابات البلدية عام ١٩٧٦، عدة مرشحين لرئاسة البلديات اعتبرتهم السلطات العسكرية غير مقبولين لديها، وفي مناسبات اخرى، قامت سلطات الاحتلال بعزل رؤساء البلديات من مناصبهم وقد احتج مهندس بلدية نابلس، بان السلطات الاسرائيلية ترفض الموافقة على توسيع شبكة الكهرباء في المدينة، وقد ابلغت

سلطات الاحتلال مجلس البلدية، انه اذا حصل احتياج اكبر للكهرباء، فان على المدينة ان ترتبط بشبكة الكهرباء الاسرائيلية، واضاف مهندس البلدية ان الاجراء الاسرائيلي يهدف الى جعل المدينة تعتمد على اسرائيل من حيث الكهرباء كما اعرب مسؤولون اخرون في الضفة الغربية، عن قلقهم ازاء ربط موارد المياه في الضفة مع الشبكة الاسرائيلية.

ويحتج رؤساء بلديات الضفة الغربية على حجم ميزانيات البلديات التي تعطى لهم من قبل السلطات الاسرائيلية، التي تجمع الضرائب من سكان الضفة الغربية، ويتهم رؤساء البلديات الحكام العسكريين بتقليل حجم ميزانيات البلديات، ويقول رئيس بلدية رام الله، ان ميزانية بلديته لعام ١٩٧٧ لم تزد عن ميزانية عام ١٩٦٧، بينما ارتفعت النفقات خلال نفس الفترة خمسة اضعاف، كما ان الحكام العسكريين لا يسمحون للمجالس البلدية بفرض ضرائب جديدة لتغطية النفقات. كما احتج رئيس بلدية بيت لحم على ارتفاع نسبة الضرائب المفروضة على السكان ويقول ان ميزانية بلديته، تعادل عشر ميزانية مدينة اسرائيلية بنفس الحجم.

وليست لدى رؤساء البلديات المنتخبين في الضفة الغربية حصانة ضد الاذلال المفروض على الفلسطينيين من قبل الجنود الاسرائيليين، ويصف كريم خلف حادثة وقعت عام ١٩٧٦ بعد استقالته هو وبعض رؤساء بلديات الضفة، احتجاجا على قمع تظاهرات الطلاب، وقال ان الجنود حضروا الى بيته واجبروه مع عدد من افراد عائلته على الخروج من المنزل، حيث جمعهم الجنود الاسرائيليون، واطلقوا النار فوق رؤوسهم.

وجميع الاجراءات الاسرائيلية هذه مخالفة للاتفاقيات الدولية، ويشترط ميثاق جنيف الرابع على القوة المحتلة، ان تحترم مراكز المسؤولين او القضاة في المناطق المحتلة. وتفرض هذه الفقرة، ان يستمر المسؤولون في عملهم فيما عدا ما يتعلق بمسائل الضرورة العسكرية، او امن القوة المحتلة. ومع ان الفقرة ٥٤ تحفظ للقوة المحتلة الحق في اقصاء بعض المسؤولين الذين قد يعملون ضدها، فان هذا الحق يتعلق بالسنة الاولى للاحتلال، وبالاضافة الى ذلك فان تلك الفقرة لا تسمح بالتقليل من سلطة المسؤولين المحليين.

ويوضح تعليق الصليب الاحمر على ميثاق جنيف الرابع

«ان هدف اشتراط السماح للمسؤولين والقضاة الحفاظ على وضعهم السابق، هو ان يكون في استطاعتهم الاستمرار في اعمالهم وواجباتهم كما في السابق، دون ان يكون هدفا للتدخل اللامبرر او التخويف».

لقد انتهكت اسرائيل الفقرة ٥٤ من ميثاق جنيف الرابع عن طريق اعطاء سلطات واسعة لحكامها العسكريين، وقسمت الضفة الغربية وقطاع غزة الى مناطق، لكل منها

حاكم عسكـري معين من قبل وزير الدفاع ولدى ذلك الحاكم سيطرة فعلية على كل جوانب الحيـاة، سواء اتمثـل ذلـك في اعـطاء رخصـة للنقـل التجاري، او تحديد الاجتماعات العامة او تقرير مواعيد فتح واغلاق المدارس،.. ان مثل هذه السلطات الواسـعـة في يـد الحكـام العسكـريين، قـد جعلتهم يحلون محـل المســؤولين الفلسطينيين، واصبح لدى الحكام العسكريين القوة الحقيقية.

الممارسات الارهابية
ضد المؤسسات الطبية

اما عن الممارسات الارهابية ضد المؤسسات الطبية فقد تضمن التقرير:

ان سياسة اسرائيل بالنسبة للمؤسسات الطبية في الضفة الغربية كانت في تشجيع الفلسطينيين على الاعتماد على الخدمات الطبية في اسرائيل وقد فعلت ذلك عن طريق:

١ ـ منع تطوير المؤسسات الطبية المستقلة.
٢ ـ عدم تطوير الخدمات الطبية الموجودة.
٣ ـ تغطية الاخفاق عن طريق تقديم الخدمات في اسرائيل.

ان جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني، هي منظمة مستقلة ممولة تمويلا خاصا وينظمها ويديرها الفلسطينيون من الضفة الغربية وغزة، وفي عيادة تابعة لهذه الجمعية يعالج ما بين ٢٠ ـ ٣٠ مريضا يوميا بدون مقابل، وقـد شاهدت البعثة خدمات هذه الجمعية، من تسلم الادوية من مصادر خارجية او شراء الادوية بإسعار مخفضة، وقد ساعدت هذه الاجراءات في عدم تطوير الرعاية الطبية في الضفة الغربية.

وقد تحدثت اللجنة مـع العديد من الاطباء، الذين اكدوا ان الرعاية الصحية في الضفة هي سيئة جدا، واعتمادا على المعلومات التي تلقتها البعثة يظهر ان السلطات الاسرائيلية قـد خصصت اعتمادات مالية للرعاية الصحية في الضفة الغربية للابقاء على نفس مستويات عام ١٩٦٧، فعلى سبيل المثال فان عدد الاسرة في المستشفيات الحكـوميـة في الضفـة الغـربية كان عام ١٩٦٨، ٦٢٣ سريرا وبلغ العدد في عام ١٩٧٧، ٦٢١ سريـرا فقط، وبما ان هناك ازديادا في عدد السكان، فان ذلـك يعني هبـوطا في عدد أسـرة المستشفيات بنسبة ٥ر١ بالمائة. وقال الدكتور سمير كاتبة طبيب الاطفال في رام الله، ان عدد الموظفين الاطباء والممرضين والممرضات وغير المهنيين في مستشفيات الضفة الغربية قـد زاد قليلا جـدا، خلال فترة الاحتلال، من

عدد ٩٢٩ عام ١٩٦٧ الى ١٠٣٢ عام ١٩٧٤، وفي الوقت نفسه اشار الدكتور كاتبة الى ان الدخول الى المستشفيات الحكومية زاد من ٢٣٥٩٣ عام ١٩٦٨ الى ٢٦٢٦٠ عام ١٩٧٥ وان العمليات الجراحية قد زادت بنسبة ٨٥ بالمائة.

لقد بقي عدد الاسرة المستشفيات ثابتا، لان اسرائيل لم تقم ببناء مستشفيات جديدة منذ عام ١٩٦٧، وبالاضافة الى ذلك فقد قامت سلطات الاحتلال بتقليل عدد الاسرة عن طريق المصادرة، وتحويل ثلاث مستشفيات في رام الله والقدس ونابلس الى مراكز للبوليس، خارقة بذلك الفقرة ٥٧ من ميثاق جنيف الرابع الذي ينص:

«يمكن للقوة المحتلة ان تصادر مستشفيات مدنية بصفة مؤقتة فقط، وفي حالات الضرورة القصوى لرعاية المرضى والجرحى العسكريين، على اساس ان تعمل بعد ذلك على اتخاذ الترتيبات المناسبة لرعاية ومعالجة المرضى وتلبية حاجات السكان المدنيين للرعاية داخل المستشفيات».

وقال الدكتور درويش نزال مدير مستشفى المقاصد الخيرية الاسلامية في القدس العربية لاعضاء البعثة ان هناك ضررا كبيرا يصيب المستشفى الذي يعمل فيه، من جراء الضرائب والجمارك التي تفرضها اسرائيل على شراء المعدات الجديدة، مع ان المستشفى تديره مؤسسة خيرية، ويقول الدكتور نزال ان المستشفيات الخيرية الاسرائيلية معفاة من مثل هذه الضرائب والجمارك. واشار الدكتور نزال الى النقص الخطير في الاختصاصيين، فالمستشفى بحاجة الى اخصائي اشعة واخصائي مختبرات واخصائي علم امراض واخصائي مسالك بولية، غير ان السلطات الاسرائيلية لا تسمح للمستشفى بالتوظيف لدفع الفلسطينيين الذين يحتاجون الى هذه الخدمات للذهاب الى المستشفيات الاسرائيلية.

واكد الدكتور كاتبة ان النقص في اعداد الاختصاصيين، يعود الى رفض السلطات الاسرائيلية السماح بعودة الفلسطينيين الذين ذهبوا الى الخارج للتدرب على الاختصاصات الطبية، وقال ان هناك كثيرا من طلاب الطب الفلسطينيين، الذين كانوا يدرسون في الخارج عام ١٩٦٧ لم يسمح لهم بالعودة. وبسبب التحديدات على السفر التي فرضتها اسرائيل، فان المستشفيات في الدول العربية ليست يسيرة الوصول للفلسطينيين... لكن المستشفيات الاسرائيلية موجودة وتفتح ابوابها لهم اذ تستفيد هذه المستشفيات من اكثر من ثلاثة الاف مريض سنويا واحتج الدكتور نزال على ارتفاع تكلفة العلاج في المستشفيات الاسرائيلية التي تصل الى ٧٥ دولاراً في اليوم في ذلك الحين.

[حظر الاجتماعات والتظاهرات]

لا يطلب ميثاق جنيف الرابع من المحتل السماح بالتعبير السياسي الموجه ضد الاحتلال، وقد لخص احد خبراء القانون ذلك بقوله: «.. ان جميع الاجتماعات العامة في المناطق المحتلة، تخضع لسيطرة المحتل وفي العادة تمنع جميع الاجتماعات العامة بالاضافة الى جميع النشاطات السياسية الاخرى دون اعتبار لهدفها.. لا يمكن الحصول على التعبير السياسي ضمن محتوى الاحتلال العسكري، ومع ذلك فبينما يسمح الميثاق للمحتل ان يفعل ما هو ضروري للحفاظ على النظام والامن فان المحتل ملزم بالحفاظ على الوضع العادي قدر الامكان..

وفي المناطق العربية المحتلة، تمنع السلطات العسكرية الاسرائيلية الاجتماعات السياسية والتظاهرات في الضفة الغربية وغزة. وفي عدة حالات، فرق الجنود الاسرائيليون التظاهرات العامة. كما ان السلطات الاسرائيلية لا تسمح بتوزيع الصحف والمطبوعات التي تندد باسرائيل وقد ابلغ بشير البرغوثي ـ المحرر السابق في جريدة الفجر في القدس العربية اعضاء بعثة المحامين الامريكية، باحتمال سجن الاشخاص الذين يضبطون وبحوزتهم هذه المطبوعات.

ان جميع الاحزاب السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة ممنوعة، ويقع النشيطون حزبيا تحت طائلة الحجز الاداري او الاعتقال او الطرد، كما ان الحرية ليست مكفولة للفلسطينيين وفي الواقع انهم لا يتمتعون بحرية التعبير او الاجتماع او الصحافة.

وقد حاولت بعثة المحامين الامريكية تقييم النشاطات السياسية التي تحدث تحت هذه التحديدات القاسية، فاظهرت المحادثات مع رؤساء بلديات المدن الرئيسية في الضفة الغربية، معارضة قوية ضد استمرار الاحتلال الاسرائيلي، مع وجود درجة عالية من المقاومة ضده، وتأييداً عارماً لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وقد وصف المحرر برغوثي كيف ظهرت بعد الحرب العربية ـ الاسرائيلية عام ١٩٧٣ جبهة وطنية فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، كانت تتكون من ائتلاف عام بين القوى الوطنية في المناطق المحتلة، نادى برنامجها بحق تقرير المصير للفلسطينيين، والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني ـ وقال البرغوثي ان السلطات الاسرائيلية قامت بفرض اجراءات صارمة ضد هذه الجبهة، وقامت باعتقال وطرد الاشخاص المشبوهين بانتمائهم اليها.

[العقوبات الجماعية :]

... ان النظام في فلسطين المبني على قوانين الدفاع، ليس له مثيل في اية دولة متحضرة، وحتى في المانيا النازية لم يكن هناك مثل هذه القوانين.. ان من واجبنا اعلام العالم كله ان قوانين الدفاع التي شرعتها حكومة الانتداب البريطاني تدمر اسس العدل نفسها في هذه البلاد ـ واضاف تقرير لجنة المحامين الاميركيين يقول ومع ذلك فقد طبقت اسرائيل قوانين الدفاع ـ الطوارىء ـ على السكان الفلسطينيين داخل فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ ثم طبقتها على سكان الضفة الغربية وقطاع غزة بعد عدوان ١٩٦٧. وهذه القوانين تخول السلطة، بانتهاج اسلوب السلوك القمعي.

فقد اتهمت عدة هيئات استقصائية دولية اسرائيل، بفرض العقوبات على الافراد والمجموعات، لاعمال قام بها افراد ومجموعات اخرى. ان شكل هذه العقوبات اعتمادا على الادعاءات تشتمل هدم البيوت حيث يكون قد وضع ادعاء بعمل مسلح، وفرض حظر التجول كرد فعل على نشاطات ضد الاحتلال، وانواعا اخرى من العقوبات، كرد فعل على اعمال المقاومة. ومن هذه العقوبات:

[أ ـ هدم البيوت :]

اذ يسمح القانون ١١٩ من انظمة الدفاع والطوارىء لعام ١٩٤٥، للحاكم العسكري الاسرائيلي، ان يأمر بهدم او اقفال المبنى اذا كانت هناك اسس معقولة للاعتماد بان النار قد اطلقت من المبنى، او ان الساكن حرض او ارتكب عملا ممنوعا بموجب انظمة الدفاع. وبالاضافة الى ذلك، فان المادة الاولى من «القانون ١١٩» تسمح بهدم مبان لم تستعمل لارتكاب اعمال ممنوعة من قبل القانون، اذ يكفي ان يقع المبنى في المنطقة التي ارتكب فيها العمل الممنوع.

ويستطيع الحاكم العسكري ان يأمر بمصادرة اي بيت او هيكل او ارض تقع في اية منطقة او مدينة او قرية او حي او شارع، اذا كان يعتقد ان السكان فيها قد ارتكبوا او حاولوا ارتكاب اي جرم ضد هذه الانظمة واذا كان يتضمن العنف او التخويف. وتبرر السلطات الاسرائيلية اعمال التدمير وفقا لثلاثة اسس

الأول : ان قوانين غزة والضفة الغربية تحتوي على انظمة الدفاع والطوارىء لعام ١٩٤٥، بما في ذلك القانون ١١٩.

الثاني : تسمح الفقرة ٥٣ من ميثاق جنيف الرابع بالهدم الضروري للمتطلبات العسكرية.

الثالث : ان الهدم هو عقاب اقتصادي ولذلك يفضل على الاعتقال. وقد القى الجنرال شلومو غاريت الحاكم العسكري للمناطق المحتلة في مقابلة اذاعية عام ١٩٦٨، الضوء على برنامج التدمير الاسرائيلي عندما قال: «ان اعمال هدم البيوت هي اساس اعمال الردع ـ وهي عقوبات تهدف الى ردع الاخرين». ويستعمل «القانون ١١٩» في الضفة الغربية وقطاع غزة لتدمير البيوت التي يسكنها فلسطينيون، يقبض عليهم من جراء القيام باعمال تناهض الاحتلال. واعتمادا على بعض التقديرات، دمر او اقفل نحو عشرين الف منزل في منطقة القدس، واعتمادا على مصادر الحكومة الاسرائيلية، دمر حوالي ١٢٢٤ منزلا فقط، منذ عام ١٩٦٧. ومهما كان الرقم الحقيقي للمنازل التي دمرتها سلطات الاحتلال ومهما كانت الذرائع التي تقدمها فان اعمال الهدم تتعارض ونص الفقرة ٥٣ من ميثاق جنيف الرابع التي تنص: «ان اي تدمير من قبل القوة المحتلة للمتلكات الحقيقية والخاصة التي يملكها الافراد او الدولة او اية سلطة رسمية اخرى او المنظمات الاجتماعية والتعاونية، هو ممنوع الا فيما اذا كان هذا التدمير ضروريا جدا للعمليات العسكرية.

[ب ـ اعمال انتقامية :]

اذ فرضت السلطات الاسرائيلية في اوقات عديدة عقوبات جماعية انتقاما لنشاطات ضد الاحتلال ومثال ذلك:

- اقفال معهد المعلمات في رام الله والتابع لوكالة الغوث عام ١٩٧٥.
- اقفال المؤسسات التجارية في البيرة عام ١٩٧٧.
- اقفال بعض المحلات التجارية في الخليل ورام الله لاشتراك اصحاب المحلات في الاضراب بمناسبة ٥ حزيران عام ١٩٧٧.
- منع المواطنين في نابلس ورام الله والبيرة من السفر الى الاردن.
- اقفال المدارس الثانوية لمدد مختلفة.
- لحام ابواب المحلات التجارية بالاوكسجين في غزة وفي بعض مدن الضفة بعد اشتراك اصحابها في الاضراب.
- اغلاق الجامعات والمدارس في مناسبات مختلفة لفترات متفاوتة حتى اصبح هذا الاغلاق سياسة متبعة وعادة مألوفة لدى الاحتلال.

وفي اعقاب الاضراب والمظاهرات التي نظمها الطلاب في الضفة الغربية ضد مبادرة السادات، وضد خطة بيغن للحكم الذاتي، امر الحاكم العسكري للضفة الغربية باغلاق دار المعلمين في رام الله لمدة ٢١ يوما كذلك اصدر الحاكم العسكري امرا منع بموجبه رئيس بلدية رام الله، كريم خلف، من زيادة جميع مدارس رام الله.

وقد قيل في مجال الدفاع عن اسرائيل بان للمحتل الحق في الاشراف على المدارس بما في ذلك الحق في اغلاقها مؤقتا عندما يظهر الطلبة او المعلمون مقاومة نشطة ـ وبما ان الطلبة قد انضموا الى اضراب عام، فان للسلطات الاسرائيلية الحق في اغلاق مدرسة رام الله. لكن اغلاق المدارس يعتبر انتهاكا للفقرتين ٣٣ و٥٠ من ميثاق جنيف الرابع اللتين تسمحان باغلاق المدارس لمدة قصيرة كافية لتهدئة المظاهرات، لكن الميثاق يسمح بحرية قليلة في الكلام او الاجتماع.

وقد لاحظت الصحافة الاسرائيلية الجو القمعي الذي يعيش فيه سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد علق احد الصحفيين على ذلك الجو بقوله: «ان الاحتفاظ بالمناطق المحتلة قد خلق نظاما شبه استعماري، وظهور طبقة من المستبدين الصغار ذوي السلطة المطلقة ـ اشارة الى المسؤولين العسكريين ـ الذين يستبدون بسكان مدنيين خاضعين عن طريق استعمال الاسلحة».

ويصف مقال نشرته «هاعولام هازيه» عام ١٩٧٦، الممارسات القمعية للسلطات الاسرائيلية: «انهم يقبضون على الناس في الشوارع، ويدخلون البيوت في الليل، ويخرجون الرجال ويأمرونهم بالركض حول نقطة وسط المدينة، لقد اجبروا الناس في نابلس على الرقص على رجل واحدة وجعلوا الرجال يركبون ظهور بعضهم او يضربون بعضهم تحت التهديد». كما عمدت هذه السلطات الى وضع جماهير كبيرة بحجة التحقيق في ساحات مكشوفة وفي ساعات الليل في فصل الشتاء والبرد القارس

[ج ـ الحجز الاداري:]

تسمح الفقرة ٧٨ من ميثاق جنيف الرابع للقوة المحتلة باستخدام الحجز او الاقامة الجبرية ـ للضرورة الامنية ـ شرط ان تراجع كل حالة من هذه الحالات كل ستة اشهر، ومع ذلك فان الميثاق لا يسمح باستخدام الحجز الاداري لاكثر من سنة ـ بعد انتهاء العمليات العسكرية ـ وبالرغم من ذلك فان السلطات العسكرية الاسرائيلية تستمر في استخدام الحجز الاداري ضد سكان الضفة الغربية وقطاع غزة اعتمادا على القانون ١١١ من انظمة الدفاع والطوارىء الذي يسمح بحجز اي شخص يذكره امر الحاكم العسكري، لمدة غير محدودة، واعتمادا على الفقرة ٨٧ من امر شروط الامن.

وبموجب القانون ١٠٩ من انظمة الدفاع والطوارىء يمكن للحاكم العسكري ان يجبر اي شخص على العيش في اي مكان يحدده الحاكم العسكري او ان يبقى في مكان اقامته لمدة معينة، ويطلب منه الاعلام عن تحركاته امام السلطات العسكرية.

[طرد السكان وتهجيرهم :]

تمضي سلطات الاحتلال قدما في تنفيذ مخططاتها في المناطق المحتلة الـ
الى خلق حقائق ثابتة وفرض الامر الواقع عن طريق تهجير السكان العرب بمـ
الوسائل، والاستيلاء على الارض وزرعها بالمستوطنات. وقد استغلت سـ
الاحتلال عدوان عام ١٩٦٧، لاجبار اكبر عدد من السكان على النزوح، واستخـ
في ذلك مختلف الاساليب التي تراوحت بين ارتكاب المذابح الجماعية، الى
القرى والمدن. وقد ركزت سلطات الاحتلال في البداية على منطقة اللطرون،
هدمت قراها الثلاث عمواس ويالو وبيت نوبا، ثم انتقل التركيز الى منطقة القدس
هدمت بعض احيائها وهدمت نصف منازل مدينة قلقيلية وبعد القدس جـاء
الاغوار ومخيمات اريحا الثلاثة التي افرغت من سكانها، وطرد ما يزيد عن ٦٥ الفا
وهجّر الباقون وبموجب الاحصائيات التي نشرت في حينه فقد بلغ مجموع الـ
الذين شردتهم سلطات الاحتلال بعد عدوان ١٩٦٧ ما يزيد عن ٤٠٠ الف نسمة

تمنع الفقرة ٤٩ من ميثاق جنيف الرابع اي ترحيل لسكان المناطق المـ
وتنص ـ «يمنع نقل الافراد او الجماعات بالقوة من المناطق المحتلة الى منطقة
المحتلة او الى بلاد اخرى محتلة او غير محتلة مهما كان السبب».

وقد اصدرت لجنة الخدمات للصداقة الامريكية دراسة في تشرين الثاني ٧
احتوت على اسماء نحو ١٥٠٠ فلسطيني من الضفة الغربية وغزة طردوا مـ
السلطات العسكرية الاسرائيلية منذ عام ١٩٦٧ ومن بين المطرودين رؤساء بلـ
وزعماء دينيون وزعماء عمال ومدراء مدارس ومعلمون ورئيسات جمعيات تـ
زعماء طلبة واطباء وقضاة ومحامون وصحافيون وكتاب.

وقبيل الانتخابات البلدية في الضفة الغربية عام ١٩٧٦ رحلت السـ
العسكرية الاسرائيلية مرشحين لهذه الانتخابات هما الدكتور احمد النتشه من الـ
ـ مدير مستشفى بيت جالا ـ والدكتور عبد الحاج احمد من البيرة رئيس نقابة
الاسنان في الضفة الغربية، وقد اخذ الاثنان من بيتيهما وقيل لهما انهما سيرحـ
ثم قيل لهما ان لهما الحق في تكليف محام للدفاع عنهما بما انهما سيمثلان
المحكمة قبل ترحيلهما، وقد كانت هناك محاكمة مختصرة ولكن خلال التداول
حصل خلال خمس دقائق اخذا بعيدا الى الحدود اللبنانية ـ ان هذا خرق فاضح
فقط للفقرة ٤٩ من ميثاق جنيف، وانما للفقرة ٦٨ ايضا التي تنص بانه يمكن ا.
او ايقاف الاشخاص المحميين الذين يرتكبون جرما ضد الأمن، ولكن الاعتقـ
الايقاف لهذا الجرم يجب ان يكون الاجراء الوحيد الذي يمكن تبنيه لحرمان الشـ
المحمي من حريته، اما الترحيل، فهو نوع من العقوبة لم يفكر فيها، ولم يسمح لها
اي من الفقرتين المذكورتين.

وقد اثار طرد النتشة وعبد الحاج سخط قاضي المحكمة العليا عتسيوني فقد ذكرت صحيفة «النيويورك تايمز» ان القاضي عتسيوني قد اعلم مكتب وكيل الدفاع، عن انتظار المحكمة للمداولة عدة ساعات قبل ترحيل النتشة.

وقد اتضح من المقابلات التي اجرتها لجنة المحامين الامريكيين، انه في بعض الحالات يطرد الفلسطينيون بعد قضاء فترة سجنهم. وفي العديد من الحالات كان المطرودون من المواطنين البارزين الذين انتقدوا الممارسات الاسرائيلية في المناطق المحتلة، او الذين انتقدوا الاحتلال نفسه ولكن لا يوجد دليل على قيامهم باعمال عنف او التخطيط للقيام بهـا وهذا ينطبق على الدكتور حنا ناصر رئيس جامعة بير زيت وعبد الجـواد صالح رئيس بلديـة البيرة والدكتور وليد قمحاوي سكرتير نقابة الاطباء في الضفة الغربية، وشاكر ابو حجلة نائب مدير كلية النجاح ـ والمحامي حسين الجاغوب وفهد القواسمي رئيس بلدية الخليل ومحمد ملحم رئيس بلدية حلحول والشيخ رجب التميمي قاضي الخليل الشرعي والمهندس عزام بكر عبد الحق وعلي الخطيب رئيس تحرير جريدة الشعب والدكتور الفرد طوباسي سكرتير نقابة اطباء الاسنان في الضفة الغربية، والمهندس عبد الرزاق عودة.

وقد انتقد الصحفي الاسرائيلي، امنون كابليوك ، عمليات طرد السكان العرب من الضفة الغربية وقطاع غزة وقال: «ان السياسة الاسرائيلية في المناطق المحتلة، مشابهة لممارسات حكومة الانتداب البريطانية وهـي نوع من العقاب يصعب قبوله. اذا اقتـرف النـاس جرائم، فيجب ان يقـدموا للمحاكمة، وفي حالات خاصـة يمكن ان يختاروا بين السجن او النفي، وحسب معلوماتي يوجد على الاقل بعض الشخصيات التي رحلت لم تشترك في عمليات مقاومة الاحتلال، لكنها وضمن حدود الموقف اعلنت عن معارضتها للحكم الاسرائيلي».

وقد اوضح الدكتور حنا ناصر، رئيس جامعة بير زيت، لاعضاء بعثة المحامين الامـريكيـة، ان هدف الطرد هو سلب الفلسـطينيين في الضفة الغربية وغزة زعامة اشخاص يتكلمون ضـد اسرائيل، واتهم الدكتور ناصر اسرائيل بتدبير محاولة منظمة لتدمير الزعامة المحلية وحرمان المناطق المحتلة من طبقة تفكر ولو قليلا.

وقد شجبت اعمال الطرد التي تقوم بهـا السلطات الاسرائيلية، من قبل وزارة الخـارجية الامريكية، ومن لجنة الخدمات للصداقة الامريكية، ومن اللجنة الخاصة التـابعـة للامم المتحدة، ومن بعثة الامم المتحدة للحقوق الانسانية، ومن الاتحاد السويسري للحقوق الانسانية. وقـد استنتجت بعثة المحامين الامريكية ان عمليات الطرد تنتهك المادة الاولى من الفقرة ٤٩ من ميثاق جنيف الرابع، وانه مهما كان عدد المطرودين او الاهداف الاسرائيلية او نوع العمل الذي قام به المطرودون فان اي طرد

لسكان المناطق المحتلة يعتبر انتهاكا لميثاق جنيف. وعلاوة على ذلك، وباعتبار هوية المطرودين، استنتجت البعثة ان الطرد قد استخدم من قبل الحكومة الاسرائيلية، لحرمان الضفة الغربية وقطاع غزة من زعامة اصلية يستطيعون من خلالها اظهار عدم رضاهم عن الاحتلال الاسرائيلي.

ويحتوي ميثاق جنيف الرابع على عدة شروط تنظم الاجراءات المتبعة بالنسبة للحالات الاجرائية ضد المواطن في المناطق المحتلة وقد سردت لجنة بعثة المحامين الامريكية في تقريرها هذه الشروط وهي:

الفقرة ٦٤ :

«يجب ان تبقى قوانين العقوبات في المناطق المحتلة حيز التنفيذ، ما عدا امكانية وجود الاستئناف او التعليق من قبل القوة المحتلة في الحالات التي تشكل تهديدا لامنها، او اذا كانت عقبة في طريق تطبيق هذا الميثاق. يجب ان تستمر المحاكم في المناطق المحتلة بالعمل بالنسبة لجميع الجرائم التي تنطبق عليها القوانين المذكورة. ومع ذلك يمكن للقوة المحتلة ان تفرض قوانين ضرورية حتى تستطيع تأدية التزامها بالميثاق وفي حالة خرق القوانين والعقوبات التي وضعتها ـ القوة المحتلة بموجب الجزء الثاني للفقرة ٦٤ تستطيع القوة المحتلة تسليم المتهم الى محاكمها العسكرية المنظمة وغير السياسية بشرط ان تعقد هذه المحاكم جلساتها في المنطقة المحتلة، ويفضل ان تعقد جلسات محاكم الاستئناف ايضا في المناطق المحتلة».

الفقرة ٧١ :

«لا يجوز اصدار اي حكم من قبل محاكم القوة المحتلة الا بعد ان تجري محاكمة منظمة، ويجب اعلام الاشخاص المتهمين الذين تحاكمهم القوة المحتلة خطيا وبلغة يفهمونها بتفاصيل الاتهامات الموجهة ضدهم، كما يجب احضارهم للمحاكمة باسرع ما يمكن».

الفقرة ٧٣ :

«يجب ان يكون للشخص المدان الحق في الاستئناف المشروط عليه من قبل القوانين التي طبقتها المحكمة ويجب اعلامه بشكل تام عن حقه في الاستئناف او تقديم التماس والمدة التي يمكنه خلالها العمل بهذا.. واذا لم تشترط القوانين التي تطبقها المحكمة وجود حق في الاستئناف فيجب ان يكون لدى الشخص المدان الحق في تقديم التماس ضد اتهامه وضد العقوبة الى الجهة المسؤولة في القوة المحتلة».

الفقرة ٧٦ :

«يجب ان يكون حجز الاشخاص المحميين والمتهمين بارتكاب جرم، في المنطقة المحتلة، واذا ادينوا فيجب ان يقضوا فترة عقوبتهم هناك، ويجب اذا امكن، فصلهم عن المتهمين الآخرين ويجب ان يستمتعوا بوجود كمية كافية من الطعام والصحة لابقائهم في صحة جيدة التي يجب على الاقل ان تكون موازية للاشخاص في السجون الاسرائيلية ويحق للاشخاص المحميين المحجوزين بان يزورهم مبعوثون من القوة المحتلة ومن اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وتمشيا مع الفقرة ٦٤ تصدر المحاكم في المناطق المحتلة وموظفوها من الفلسطينيين القرارات في جميع الحالات المدنية والحربية بموجب القانون المناسب ـ القانون الاردني في الضفة والقانون المصري في غزة ـ ولكن يحاكم الاشخاص المعتقلون في الضفة الغربية وغزة لجرائم امنية امام المحاكم العسكرية الاسرائيلية المسموح بها بموجب الفقرة ٦٦ من الميثاق وتطبق المحاكم العسكرية الاسرائيلية امر قوانين الأمن للمناطق وقوانين الدفاع والطوارىء لعام ١٩٤٥، والتي تعدل بين فينة واخرى من قبل اوامر يصدرها الحاكم العسكري او وزير الدفاع الاسرائيلي، وبالاضافة الى ذلك فتحاكم هذه المحاكم جميع الحالات الاجرامية، وتعرف مجموعة القوانين هذه، خرق الامن، بعبارات غامضة كثير منها يتعلق بالمعارضة السياسية غير العنفوانية.

والمحاكم العسكرية التي خلقت بموجب القانون ١٣ من قوانين الدفاع والطوارىء، وامر قوانين الأمن هي هيئات شبه قضائية في انها تنعقد عند احتياج السلطات الاسرائيلية، وفي الحالات التي تكون فيها العقوبة اكثر من خمس سنوات تستعمل هيئة مؤلفة من ثلاثة قضاة احدهم خبير قانوني والاخران ضابطان عسكريان، ويتطلب الاجماع لاصدار حكم بالادانة. ولا يوجد استئناف قضائي بعد المحاكم العسكرية مع انه على بعض الاسس يستطيع المرء تقديم التماس الى المحكمة الاسرائيلية العليا للحصول على اذن بالمثول امامها، ويجب على المحكمة العليا الاستماع الى هذه الحالات خلال ٢٤ ساعة.

الفصل السادس

الاستيطان ومصادرة الاراضي

الاحتـلال قانـونا مرحلة من مراحل الحرب، التي تستخدم فيهـا دولة قواتها المسلحة لغزو واجتياح اقليم دولة اخرى، يتم خلالها دحر القوات العسكرية التابعة لهـا، وتتمكن على اثرها القوات الغازية من فرض سيطرتها التامة على كامل اقليم الدولة المغـزو او جزء منه. وعليه يعتبر الاحتلال العسكري وضعا مؤقتا وغير دائم ولا يتأتى الا كنتيجة لاستخدام القـوة العسكرية التي تعتبر وسيلة محظور اللجوء اليها لفض الخـلافـات والمنازعات بين الدول في ضوء القانون المعاصر[1] وفي ضوء التجارب والسوابق والممارسات التي عاشتها الدول. ابان فترات الحروب السابقة، اهتدت منذ مطلع القـرن العشرين الى تدوين القواعد المنظمة لهـا، ومن بينها القواعد المنظمة لوضـع الاقـاليم التي تخضع للاحتلال ومنها لائحة لاهاي الملحقة باتفاقية لاهاي الرابعة لسنة ١٩٠٧، وكذلك اتفاقية جنيف الخاصة بحماية الاشخاص المدنيين وقت الحـرب لعام ١٩٤٩. وقـد اوضحت هذه الاتفاقيات حدود الصلاحيات والاختصاصات التي تتمتع بهـا سلطة الاحتلال وما عليها من التزامات تجاه الاشخاص والممتلكات الخـاصة الموجودة على الاقليم المحتل. ومنطلقات هـذه القواعد القانونية المنظمة للاحتلال العسكري هو انـه غير ناقل للسيادة القانونية من الدول المحتلة اراضيها، الى سلطات الاحتلال. ولا يتعدى الوضـع والحالة هذه، ان تمارس الحكومة العسكرية بعض مظاهـر السيادة، وهي سلطة فعلية واقعيـة، ولا تتعدى المحافظة على الامن والنظام، وتسيير شؤون ذلك الاقليم وادارته. وهـذه الحقوق والواجبات الملقاة على عاتق السلطات المحتلة تجـد سنـدها في نص المادة «٤٣» من لوائح لاهـاي لسنة ١٩٠٧، التي تقرر ما يلي: «نظـرا لانتقال سلطات الدولة الشرعية من حيث الواقع الى سلطات دولـة الاحتلال، فان الاخيرة تلتزم باتخاذ ما يتوجب من اجراءات لاعادة تأمين النظام العام والامن باسرع ما يمكن».

كما نصت المادة ٦٤ من اتفاقية جنيف لحماية المدنيين وقت الحرب في فقرتها الثانية على حدود سلطات الاحتلال في ادارة الاراضي المحتلة على ما يلي. «يجوز لدولة الاحتلال اخضاع سكان الاراضي المحتلة للاحكام التي تراها ضرورية، لتتمكن

(١) نص الفقرة ٤ من المادة ٢ من ميثاق الامم المتحدة

من القيام بالتزاماتها التي تقضي بها هذه الاتفاقية، وللاحتفاظ بحكومة نظامية للاراضي ولضمان امن دولة الاحتلال وافراد وممتلكات وادارة الاحتلال، وكذلك المنشآت وخطوط المواصلات التي يستخدمونها».

وقد بينت لوائح لاهاي حدود الصلاحيات التي تستطيع سلطات الاحتلال ممارستها ازاء الممتلكات الموجودة على الاقليم المحتل، حيث حظرت على سلطة الاحتلال ان تستولي على الاملاك العامة والخاصة في الاقليم المحتل، وهذا ما تضمنته نصوص المادة ٥٥ من لوائح لاهاي التي تقول:

«ينظر لدولة الاحتلال على انها مجرد مدير منتفع بالمباني العامة والعقارات والاملاك الزراعية المملوكة للدولة المعادية والواقعة في البلد المحتل، ويجب عليها المحافظة على راس مال هذه الاملاك وادارتها حسب قواعد الانتفاع هذه».

وقد اعيد التأكيد مرة أخرى من خلال مضمون نص المادة ٤٦ من لوائح لاهاي على حظر مصادرة الممتلكات الخاصة في المناطق المحتلة كما يلي: «يجب احترام شرف الاسرة وحقوقها وحياة الاشخاص والملكية الخاصة بالاضافة الى المعتقدات، ولا يمكن مصادرة الملكية الخاصة».

وفي هذا الصدد، وعلى ضوء السوابق الدولية والممارسات التي حدثت ابان الحرب العالمية الثانية، اعلنت حكومات الدول الاوروبية التي احتلت اراضيها خلال تلك الحرب، ان جميع اجراءات نقل الملكية، او الاستيلاء على الممتلكات والاموال الموجودة في الاقاليم المحتلة، والتي تمت بالمخالفة للقواعد القانونية التي وضعتها لوائح لاهاي غير مشروعة وباطلة، ولا ترتب اي اثر في نقل الملكية. كما ادينت اعمال المصادرة والاستيلاء غير المشروع للممتلكات الموجودة على الاراضي المحتلة ايضا ابان الحرب العالمية الثانية، من قبل محكمة نورمبرغ والمحاكم الوطنية، واعتبرتها هذه المحاكم بمثابة عمليات سرقة.

اما بالنسبة لسلطات الاحتلال الاسرائيلية، فان سياستها في المناطق العربية لا تهدف، فقط، الى اطالة امد الاحتلال وتخليده، بل تمارس في المناطق المحتلة سياسة منظمة ومبرمجة لاستعمار هذه المناطق ولخلق الحقائق الجاهزة لضمها نهائيا وذلك في محاولة للقضاء على الحق القومي للشعب الفلسطيني في هذه المناطق.

فالايديولوجية الصهيونية تقوم على الاستيطان والحروب العدوانية لاحتلال الارض اذ يقول موشي دايان «على الرغم من كوننا نطلق على جيش اسرائيل اسم جيش الدفاع، الا انه في الواقع وفي حقيقة الامر جيش غير دفاعي بل هو جيش هجومي ضارب، فقد اعددنا الجيلين الاخيرين لتنفيذ المهمات الهجومية الصرفة، ولم ندربهم على خوض غمار، ولو معركة دفاعية واحدة».

فالاستيطان والحروب العدوانية هما العقيدة الصهيونية، وقد بدأت عمليات الاستيطان الاولى في الربع الاخير من القرن التاسع عشر، وتكللت هذه العمليات الاستيطانية بانشاء الكيان الصهيوني عام ١٩٤٨، واقتلاع الشعب الفلسطيني من وطنه وتشريده، وحرمانه من حقه الطبيعي في تقرير مصيره بنفسه على ارضه. ومارس الكيان الصهيوني ومنذ انشائه سياسة الارهاب والتمييز العنصري ضد عرب فلسطين المحتلة، للتضييق عليهم، واقتلاعهم وتشريدهم من أرضهم.

وقد تجلى الارهاب والتمييز العنصري الصهيوني ضد العرب، في فلسطين المحتلة في العديد من التشريعات والقوانين التي صدرت تباعا منذ عام ١٩٤٨ مستهدفة تدعيم الاستيطان الصهيوني على حساب العرب، فهي موجهة لسلب العرب اراضيهم وطردهم منها لاقامة مستوطنات يهودية عليها، واسكان مهاجرين جدد في هذه المستوطنات. فلم يكتف حكام اسرائيل بتدمير ٣٥٠ قرية عربية وازالتها من الوجود بعد تشريد سكانها والاستيلاء على ٣٢٫٥ مليون دونم من اراضيها الزراعية، بل واصلت اسرائيل سياسة نهب ومصادرة أراضي المواطنين العرب الذين بقوا في المناطق التي وقعت تحت سيطرتها عام ١٩٤٨ واصدرت مجموعة من القوانين لتبرير هذه المصادرة ومن هذه القوانين:

قانون املاك الغائبين : وهو ما يسمى بقانون الحاضر الغائب الذي صدر عام ١٩٥٠، وبموجبه عينت حكومة العدو قيما على جميع الاملاك التي تركها اصحابها عام ١٩٤٨.

قانون التقادم : وينص على ان كل من يدعي ملكية أرض عليه ان يبرز شهادة ملكية والا فعليه اثبات ان الارض بحوزته منذ خمسين سنة، واذا علمنا ان اغلبية اراضي فلسطين لم تكن مسجلة في الطابو، وان الوثائق العثمانية لا تحدد مساحة الارض بالضبط كان تقول ان فلانا يملك قطعة أرض تمتد من الصخرة الفلانية الى شجرة البلوط.. وبالطبع اذا لم يتم العثور على الصخرة او شجرة البلوط، فان المالك يفقد أرضه. وفقد الكثيرون اراضيهم بهذه الطريقة.

قانون التصرف . ويتيح هذا القانون للحكومة مصادرة الارض وطرد سكانها دون الرجوع الى المحاكم، وينص على ان كل من لا يستغل ارضه يحق للحكومة مصادرتها، فيمكن مثلا ان يمنع حاكم عسكري اصحاب الارض من فلاحة اراضيهم باعلانها منطقة عسكرية.. وبعد سنوات تتم مصادرتها بحجة عدم استغلالها من قبل اصحابها.

قانون الدفاع ـ الطوارىء : وقد صدر هذا القانون ابان الانتداب البريطاني، وهو يمنح الحاكم العسكري صلاحيات واسعة ويتيح له اغلاق مناطق واسعة من الارض، دون ابداء الاسباب.

قانون الطوارىء · مناطق الامن، والذي ينص على ان السلطة لهـا الحق ان تأمر ساكنا ثابتا في منطقة امن ان يغادرها خلال ٢٤ يوما من تبليغه بذلك. وقد وضع القانون ابان فترة الانتداب البريطاني، وبموجب هذا القانون تعلن الحكومة ان المنطقة مغلقة لاسباب امنية، والفقرة ١٢٥ من هـذا القانون لا تضع تعريفا لكلمة ـ امن ـ وان التـطبيق متروك للحاكم العسكري الاسرائيلي لتلـك المنطقة، وتوجد في الفقرة ٩٠ للاوامر الامنية التـي وضعت للتطبيق عندما احتل الجيش الاسرائيلي الضفة الغربية في حزيران ١٩٦٧ ـ مناطق مغلقة ـ وهي تماثل ما سبق.

قانون الاراضي البور : ويمنح وزير الزراعة صلاحية مصادرة الاراضـي غير المزروعة ولو لسنة واحدة وبهذه الطريقة آلت جميع اراضـي الغائبين الى المصادرة.

قانـون الاراضي المهجـورة : وقد وضـع هذا القانون موضـع التنفيذ لاخذ اراضي الفلســطينيين، الذين تغيـرت اماكن اقامتهم عام ١٩٦٧ ويعرف هذا الامر الاراضي المهجورة ـ بانهـا الاملاك التي تركها مالكها لاي سبب كان قبل حزيران ١٩٦٧ او بعده.

قانون مصادرة الاراضي في حالة الطواريء.. ويمنح هذا القانون الحكومة صلاحيـة تعيين سلطة ذات صلاحية من حقها اصدار امر اسكان يهود في مناطق ضروريـة للدفاع عن «الدولة»، وامن الجمهور واستيعاب مهاجرين او اسكان جنود مسرحين، او اقامة خدمات ضرورية.

قانون استغلال الاراضي : وهو قانون لتجزئة الاراضي والملكيات الواسعة بحجة وضع حد للاقطاع، وقـد وزعت هذه الاراضي على المستوطنات الاسرائيلية في منطقتي الجليل والمثلث المحتلتين عام ١٩٤٨.

قانون تركيز الاراضي : الذي يمنح وزير الزراعة حق الاعلان عن منطقة معينة كمنطقة تركيز زراعية، ويحق له، استبدالها بمنطقة اخرى.

تعديل قانون ضريبة الاملاك : حيث فرض على الاراضي المخصصة للبناء ضرائب مرتفعة.

قانون المناطق الخضراء : الذي يحظر اقامة اي بناء على اية اراض خضراء في اية بلدة او قرية عربية.

قانـون الحـراج : وبموجبه وضعت سلطات الحكم العسكري يدها على كل المناطق الحرجية، ومنعت الدخول اليها.

واستطاعت سلطات الاحتلال بموجب هذه القوانين والاوامر الاستيلاء كليا على اراضي ٦٢ قرية عربية بعد عام ١٩٤٨ وتشريد سكانها اما خارج فلسطين المحتلة او الى القرى المجاورة، كما تم طرد الاف البدو من النقب الى الضفة الغربية والضفة

الشرقية، والاستيلاء على اكثر من مليوني دونم من اراضيهم، وكذلك صودرت بموجب هـذه القوانين الاف الدونمات من اراضي الوقف الاسلامي التي تشكل حوالي عشـر مساحة الاراضي الزراعية في فلسطين.

وفي نطاق المضـايقـات المستمـرة على عرب فلسـطين المحتلة عام ١٩٤٨ اصدرت السلطات الصهيونية في آب عام ١٩٦٧، قانون المستوطنات الزراعية الـذي استهدف التضييق على العرب ومنعهم من العمل في المستوطنات الزراعية الصهيونية المقـامـة على الاراضي العربية المصادرة.. وقبـل هذا القانون، كان المستوطنون الصهاينة في المستوطنات الزراعية يقومون بتضمين او تأجير الاراضي لاصحابها الحقيقيين او لفلاحين عرب آخرين، الامـر الذي اثار ضجة في الكيان الصهيوني، بسبب هذه الظاهرة التي تعبر عن عدم ارتباط المستوطنين بالارض، وان الارض تنادي «اصحابها الحقيقيين» لفلاحتها وزراعتها والعناية بها.

وفي اعقـاب حرب ١٩٦٧، التي اسفرت عن احتلال اسرائيل لبقية الاراضي الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة) اضافة الى الجولان وسيناء، اخـذ الكيان الصهيـوني يعد العدة من أجل رسم حدود جديدة، تقوم على اعادة تنظيم المناطق المحتلة بما يتلاءم مـع طبيعته الاستيطانية فوضـع منذ اليوم الاول للاحتلال الاسس اللازمة لبرنامج شامل متكامل تجاه هذه المناطق هادفا من وراء ذلـك منع بذور اي استقـلال فلسـطيني محتمـل واحـداث تغييـرات سيـاسيـة وديمغرافية واجتماعية واقتصادية تنسجم مع رؤية الكيان الصهيوني تجاه الاراضي المحتلة، ومستقبلها السياسي.

وقد أولت الحكومات الصهيونية المتعاقبة منذ عام ١٩٦٧، موضوع الاستيطان اهمية بالغة، باعتباره الترجمة العملية للمشروع الصهيوني، وخلال فترة تولي حزب العمـل للسلطة والتي امتـدت منـذ عام ١٩٦٧ وحتى عـام ١٩٧٧، صودرت الاف الدونمـات واقيمت ٧٦ مستـوطنـة جديـدة، باستثنـاء مستـوطنـات مدينـة القدس والمستوطنات الحدودية التي اقيمت على خط الهدنـة، واقيمت اول مستوطنة صهيونية في الضفة الغربية بعد الاحتلال مباشرة وهـي مستوطنة كفار عتسيون والتي اقيمت بتاريخ ١٩٦٧/٩/٢٥. وخلال العام الاول للاحتلال اقامت السلطات الاسرائيلية ١٤ مستوطنة.

ويمكن القول، ان الاستيطان في المناطق المحتلة خلال فترة تولي حزب العمل للسلطة، سار وفقا للاعتبارات الامنية والديمغرافية والسياسية لحزب العمل، وتركز في المناطق التي اطلق عليها مناطق الامن، وهي التي يعتبرها حزب العمل تؤمن «حدودا قابلة للدفاع» في الجولان وغور الاردن والقدس والخليل ورفح وشـرم الشيخ. وقـد بدأت سلطات الاحتـلال اجـراءات تهـويد مدينـة القدس وتغيير معالمها التاريخية

والدينيـة وطابعهـا العربي بعـد انتهاء الحرب مباشرة، بهدف ايجاد اغلبية يهودية داخلها، كمـا اعلنت سلطات الاحتلال يوم ١٩٦٧/٦/٢٧، عن قرار توحيد شطري المدينة كما احاطتها بطوق من المستوطنات لعزلها عن بقية مناطق الضفة الغربية.

وبعد ان تسلم حزب الليكود مقاليد السلطة في فلسطين المحتلة عام ١٩٧٧، سارت العمليات الاستيطانية وفقا لتوجيهات الحزب السياسية واستكمالا لمخططات حزب العمل، فقـد اعلن الارهابي بيغن منذ ان شكل الحكومة في ايار ١٩٧٧، عن بدء الاستيطان في كافة المناطق المحتلة دون قيد او شرط، باعتبار ان هذه المناطق حسب زعم حكومة بيغن هـي «ارض اسرائيل الكاملة» وبذلك عكس النشاط الاستيطاني وجهة نظر الليكـود من الاراضي العـربيـة المحتلة ومستقبلها السياسي. وقـد تمخضت سيـاسـة الليكود الاستيطانية عن زيادة المستوطنين والمستوطنات، وزيادة مساحة الاراضـي المصادرة حيث اقامت حكومة الليكود اكثر من ثمانين مستوطنة في الضفـة الغربية باستثناء منطقة القدس. وبالامكان تحديد الخطوط العامة التي اتسمت بهـا العمليات الاستيطانية في الضفة الغربية:

— العمل علـى زرع المستوطنات الجديدة وتنظيمها في كتل استيطانية متراصة، تحيـط بالقرى والمدن العربية كمرحلة اولى، ثم اقتحام المدن العربية وزرع المستوطنات في داخلهـا كمرحلة ثانية. وقد برز هذا الاتجاه بصورة جلية، في منطقتي الخليل ونابلس.
— استكمال الاحزمة الاستيطانية التي بداها حزب العمل واقامة حزام استيطاني جديد في الجزء الغربي من الضفة الغربية يمتد من الشمال الى الجنوب.
— اقامة شبكة واسعة من الطرق العرضية والطولية بهدف تقطيع اوصال الضفة الغربية وتحويلها الى مناطق صغيرة منعزلة واحكام السيطرة عليها وعلى محاور الطرق فيها.
— تشكيل مجالس محلية وبلدية داخل المستوطنات، وتطبيق القانون الاسرائيلي عليهـا، تمهيـدا لفرض القانون الاسرائيلي على كافة المناطق المحتلة، وقـد تشكلت في منتصف عام ١٩٨٣، لجنة وزارية برئاسة موشيه ارنس وزير الحرب وعضـوية يوسف بورغ وزير الداخلية وموشيه نسيم وزير العدل وموشي ليفي رئيس الاركـان والمفتش العـام للشـرطة، لدراسـة امكـانيـة تطبيق القـانون الاسرائيلي في المناطق المحتلة.
— استكمال الطوق الاستيطاني المحيط بمدينة القدس، باقامة احياء جديدة في محيط البلدة القديمة، والتخطيط لعدد اضافي من الاحياء المحيطة بالمدينة، واغلاق مدخل المدينة الشرقي بصورة نهائية.

— اتباع نهج استيطاني جديد في غور الاردن من خلال اقامة عدد من المستوطنات الجديدة حول مدينة اريحا، والعمل على سد «ممر اريحا» بصورة نهائية.

— مصادرة المزيد من الاراضي العربية سواء لتوسيع واقامة المستوطنات او لتكون احتياطية لتطوير الاستيطان وتوسيعه في المستقبل، واتباع نفس الاساليب التي اتبعتها حكومات العمل من اجل السيطرة على اراضي واملاك الغائبين، واراضي الدولة، ومصادرة الاراضي للاغراض العسكرية.

— الاستمرار في اصدار الاوامر والتشريعات العسكرية والادارية الرامية الى السيطرة على اكبر مساحة ممكنة من الاراضي العربية، ومن ضمن هذه الاوامر والقرارات والتشريعات.

* الاعلان عن الاستمرار في مصادرة الاراضي العامة والاراضي الصخرية.

* الامر العسكري رقم ٥٩، الذي يستطيع الحاكم العسكري بموجبه ان يعلن ان اية قطعة ارض على انها ملكية عامة، ويعطي اصحاب الارض مهلة ثلاثة اسابيع للاعتراض على المصادرة.

* اقتراح مشروع الحكم الذاتي الاداري الذي سيطبق على السكان دون الارض.

* القرار الذي اتخذته الحكومة الاسرائيلية في ١٦/٩/١٩٧٩ والقاضي بالسماح للافراد والشركات بحرية شراء الاراضي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وقرار لجنة الخارجية والامن في الكنيست الصادر يوم ٥/٢/١٩٨٠، والذي جاء فيه: «لكل مواطن اسرائيلي حق شراء الاراضي عن طريق التجارة العادية، ويجب ازالة العقبات التي تعترض ذلك». وبموجب هذين القرارين اطلقت السلطات الاسرائيلية يد الشركات الاسرائيلية، للعمل في الضفة الغربية. وقد تزايدت في السنوات الاخيرة عمليات تزوير وتسريب الاراضي، وعقدت صفقات احتيالية دون علم صاحب الارض الحقيقي بهذه الصفقات، كما اصدرت السلطات الاسرائيلية عدة تعاميم ادارية من شأنها تسهيل عملية تسريب الاراضي الى اشخاص لا يملكون اية حقوق فيها.

* الامر العسكري رقم ١٠٦٠ الصادر في ٢٨/٦/١٩٨٣ والمتعلق بتعديل قانون تسجيل الاموال غير المنقولة، ويخول هذا التعديل لجنة اسرائيلية خاصة، صلاحيات مطلقة بكل ما يتعلق باية قطعة ارض قدم بصددها طلب تسجيل. كما جردت المحاكم العربية ـ على ضوء هذا الامر ـ من اية صلاحيات، للنظر في قضايا تسجيل الاراضي، او الاعتراض على ذلك.

وقد قامت السلطات الاسرائيلية باجراء مسح شامل للتحقق من مساحة «اراضي الدولة» والمساحات التي كانت عليها معسكرات الجيش وذلك لوضع اليد عليها، كما شكلت السلطات الاسرائيلية لجنة خاصة، مهمتها تحديد الشروط التي يتم

بموجبها تخصيص اراض في الضفة الغربية للمستثمرين الراغبين في اقامة المستوطنات. كذلك باشرت سلطات الاحتلال في منتصف ١٩٨٢، تشكيل هيئة لها مهام مشابهة لمهام «الدورية الخضراء»، وهذه الهيئة مكونة من ممثلي الادارة المدنية، ومن العاملين في مجال حماية الطبيعة من المستوطنين، ويقوم اعضاء هذه الهيئة بمراقبة اعمال البناء العربي، وبالاشراف على الاراضي الزراعية، وذلك للحد من اي امتداد عربي يهدد الاستيطان الصهيوني. وتقوم حكومة العدو بتقديم التسهيلات الكبيرة للشركات والافراد من اجل تشجيع الاستيطان في الضفة الغربية، وذلك من خلال دعم المنظمات الارهابية المتطرفة في المناطق المحتلة، وتشكيل جيش للمستوطنين الذي يتخذ من المستوطنات مقرا له، واصدار تشريعات لحماية العنف ضد السكان العرب كجزء من عمليات التهجير المنظمة.

وقد تسببت السياسات الاستيطانية الصهيونية وما رافقتها من قوانين واوامر وتشريعات في جملة من الاثار السلبية على مختلف الاوضاع في الاراضي العربية المحتلة، الزراعية والصناعية والتجارية والسياحية والاجتماعية والتعليمية لعل ابرزها:

- منع الكثير من الملاكين والمزارعين من زراعة اراضيهم واستغلالها، لاسباب امنية، تدعيها سلطات الاحتلال.
- الاستيلاء على مساحات واسعة من الاراضي، واقامة المستوطنات عليها.
- ارتفاع تكاليف المعيشة وازدياد التضخم مع التخفيض المستمر في سعر العملة الاسرائيلية مما دفع صغار المزارعين الى ترك الزراعة والعمل في مجالات اخرى.
- ان ازدياد الطلب على الايدي العاملة في اسرائيل، وارتفاع الاجور، دفع معظم عمال الزراعة العرب في المناطق المحتلة، الى ترك العمل الزراعي للعمل داخل فلسطين المحتلة، مما ادى الى تناقص الايدي العاملة في المناطق المحتلة وارتفاع اجورها، خاصة في مجال الزراعة بحيث ان قيمة الانتاج اذا وجدت الاسواق الملائمة لبيعه اصبحت لا تغطي النفقات، مما دفع ببعض المزارعين الى ترك اراضيهم، او بعضا منها بدون زراعة.
- زيادة تكاليف مستلزمات الانتاج المختلفة في الزراعة، لعدم توفر السيولة النقدية في ايدي الكثير من المزارعين. والملاكين، ولعدم توفر مؤسسات الاقراض هناك، مما دفع بالكثير من المزارعين الى ترك مهنة الزراعة، او تقليل الاعتماد عليها كدخل رئيسي.
- عدم وجود الدعم المادي لمزارعي الضفة الغربية، بعكس المزارع الاسرائيلي، الذي يتلقى الدعم في جميع مراحل الانتاج.

- وضع اليد على جميع مصادر المياه الجوفية، وتقنين استعمالاتها، ونضوب المياه في كثير من الابار الارتوازية نتيجة للاجراءات الصهيونية.
- اشتداد معاناة العمال العرب في الاراضي العربية المحتلة، فانعكست عليهم ظروف البطالة والتضخم، وانخفاض القوة الشرائية للعملة، وتشديد قبضة سلطات الاحتلال على النقابات العمالية.

وحول الاستيطان وممارسات الكيان الصهيوني الاستيطانية، وما رافقها من اوامر وتشريعات وإرهاب، وما سببته من اذى لسكان المناطق العربية المحتلة، اصدرت المحامية الاسرائيلية فيليتسيا لانغر في اواخر عام ١٩٨٣ كتيبا قالت فيه:

«ان الحكومات الاسرائيلية لم تنشر اية معلومات احصائية حول الاراضي التي تمت مصادرتها، وفي عام ١٩٧٩ نشرت الحكومة الاردنية، ان اسرائيل قد استولت على ما نسبته ٢٧٫٣ بالمائة من مجموع مساحة الضفة الغربية البالغة ٥٫٥ مليون دونم، وفي مطلع عام ١٩٨٢ بدت الارقام التي اعلنتها الحكومة الاردنية متواضعة جدا، وذلك من جراء المشاريع الكولونيالية والاسكانية المكثفة التي تستهدف اسكان مائة الف يهودي في المناطق العربية المحتلة». وقد اعدت دائرة الابحاث في وزارة العمل الاردنية، تقريرا عن عمليات مصادرة الاراضي والاستيطان في المناطق المحتلة، نشرته خلال شهر آب ١٩٨٤ جاء فيه: «بلغت مساحة الاراضي التي صادرتها سلطات الاحتلال خلال الربع الثاني من عام ١٩٨٤، ١٥٠٠ دونم وبذلك يصبح اجمالي المساحات المصادرة منذ عام ١٩٦٧ وحتى نهاية حزيران ١٩٨٤ حوالي ٢٫٢٨٥٫٤٤٥ دونما او ٤١٫٥٥ بالمائة من اجمالي مساحة الضفة الغربية. وبلغ مجموع المستوطنات التي اقيمت خلال نفس الفترة، ٢١٤ مستوطنة».

واضافت لانغر في كتيبها تقول: «وبسبب عدم اقبال المستوطنين على السكن في المناطق المحتلة، بدأت السلطات الصهيونية تعرض شققا للبيع في هذه المناطق وباسعار زهيدة وبشروط مغرية، وذلك لاستغلال ازمة السكن التي يعاني منها الكيان الصهيوني، خاصة قطاع الشباب، وظهرت اعلانات تبهر الانظار، تعرض فيها وزارة الاسكان فيلات للبيع في مستوطنة كريات اربع وغيرها باسعار مغرية وعلى اقساط طويلة الاجل.

وتضيف المحامية فيليتسيا لانغر في كتابها «انه بعد معارضة المحكمة العليا لاقامة مستوطنة ايلون موريه قرب روجيب، لجأت السلطات الاسرائيلية، لتفادي الاشكالات القانونية، الى اعلان مساحات واسعة من اراضي الضفة الغربية كاراضٍ للدولة حيث يتيح الأمر المتعلق بالممتلكات الحكومية للمسؤول عن الاملاك الحكومية الاستيلاء فورا على اية ارض تابعة للدولة او التي يعلنها او يقرر انها ارض

تابعة للدولة، ومن يشعر بالاجحاف يمكنه التوجه الى لجنة الاعتراضات العسكرية - وهي لجنة اعتراضات عسكرية استشارية للاستئناف - في فترة اقصاها ٢١ يوما.

لكن الذي يحدث، هو انه قبل وصول الامـر او الخبر لمالك الارض المعنية/ تقتحم الات المستوطنين الثقيلة الارض وتمهدها وتقتلع اشجار التين والزيتون والكروم تحت حماية الحكم العسكري. وتكمن سهولة تنفيذ هـذه الخطة، في كون ٧٠ في المائة من الاراضي الخـاصة في الضفة الغربية، لم يسر عليها حتى عام ١٩٦٩، اجراء تسوية الارض، ولهذا لم يتم تسجيلها باسماء اصحابها، وبقي اثبات الملكية الوحيد هـو التسجيل في دفاتر الضرائب، واحيانا اتفاقيات بيع وبموجب ذلـك ادعت سلطات الاحتلال أن الارض التـي لم تتم تسويتها، وهي من صنف «الميري»، هي اراضٍ تابعة للدولة، والذي يدعي العكس عليه اثبات ذلك، ومن هنا يبدأ طريق الالام لصاحب الارض.

ويقرر المستشارون القضائيون للحكم العسكري، الذين نصبوا انفسهم خبراء للقـوانين الاردنية، ان الذي يريد اثبات ملكية الارض غير المسجلة، وليس بحوزته تصديق تسجيل في الطابو التركي - لاحظ ان المسلوب هـو المطالب بالاثبات - فانه ملزم باثبات حيازته للارض، واستثمارها مـدة عشر سنوات بموجب قانون الاراضي العثمـاني، الذي يسـري بروحـه ونصـه على المنـطقـة، حسب ادعـاء الخبـراء الاسرائيليين. ولان المسؤولين الاسرائيليين يعرفون جيدا، انه لا توجد لدى الفلاحين شهادات اثبات الملكية، عـدا ايصالات دفع الضرائب التي لا تعتبر اثباتا للملكية، فان الطريق امام الاستيلاء على اراض واسعة تبدو سالكة امامهم.

وكتبت صحيفة «هآرتس» في ٢٣ اذار ١٩٨١، حول موضوع الاستيلاء على الاراضي تقول: وجـد رجال الحكم العسكري في الضفة الغربية، بتشجيع من اوساط عليـا، خدعـة يمكن بواسطتها التغلب على التقييدات التي حددتها المحكمة العليا بخصـوص الاستيلاء على الاراضي في المناطق المحتلة، وبمساعدة هـذه الحيلة جرى الاستيلاء على عشرات الالاف من الدونمات. فبدلا من اصـدار اوامر الاستيلاء والمصـادرة بالمقاضاة امام المحكمة العليا، كما حصـل في قضية آلون موريه، يعلن الحكم العسكـري عن ارض معينة انها اراض حكومية، ويمنح هذا التصريح الحكم العسكـري صلاحية عمـل ما يراه مناسبا في الأرض المذكورة. اما الاهالي المتضررون فلهم حق مقيد جدا، حيث يحق لهم الاعتراض خلال ثلاثة اسابيع امام لجـنـة شكلهـا الحكم العسكـري بنفسه، اعضاؤها خاضعون للطاعة العسكرية، ولا يتمتعون باستقلال جوهري.. كما ان هـذه المدة القصيرة لا تسمح لاصحاب الأرض باجراء قياسات، وايجاد وثائق، وتوفير الوقت لاقامـة دعوى.. ان ما يجري، لا يعدو كونه كاريكاتيرا قضائيا، حيث الحكم العسكري هو المتهم وهو القاضي. وقـد وصف

الصحفي الاسرائيلي د. امنون كابليوك هذا الاسلوب من النهب بقوله «دعونا نسم الشيء باسمه. ان ما يجري في الضفة الغربية، بخصوص الاراضي هو بمثابة نهب، ولو دخل ضباط الحكم العسكري الى منازل السكان، وصادروا حاجيات شخصية، لما كان الامر مختلفا، الا من حيث الاسلوب».

[المجتمع الدولي يدين الممارسات الاستيطانية]

كانت الممارسات الاسرائيلية في الاراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، وبشكل خاص الممارسات الاستيطانية، من ابرز المواضيع التي حظيت باهتمام الامم المتحدة والمنظمات الدولية الاخرى، حيث ادينت هذه السياسات في مناسبات متعددة وشجبت في اكثر من قرار صادر عن المنظمات الدولية نذكر منها، قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم ٢٤٤٣ الصادر في ١٩ كانون الاول عام ١٩٦٨، والقاضي بانشاء لجنة خاصة للتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الاراضي العربية المحتلة، والتي جاء في تقريرها الثاني الصادر بتاريخ ١٧ ايلول ١٩٧١ ما يلي: «ان الادلة، بما فيها الشهادات التي ادلي بها امام اللجنة الخاصة بشأن الضم والاستيطان، تؤيد الادعاءات القائلة ان حكومة اسرائيل تنتهج سياسة الضم والاستيطان للاراضي المحتلة، بكيفية يقصد بها استبعاد كل امكانية لرد هذه الاراضي الى اصحابها الشرعيين» وقالت اللجنة ايضا في تقريرها الخامس الصادر بتاريخ ٢٥ تشرين الاول عام ١٩٧٣ عن ما يلي: «ترى اللجنة الخاصة بناء على تحرياتها ان هناك دليلا قاطعا على ان حكومة اسرائيل تنتهج سياسة انشاء المستوطنات في الاراضي المحتلة، واسكان هذه المستوطنات بمواطنين اسرائيليين بعضهم من المهاجرين الجدد».

كما برزت ادانة السياسات الاسرائيلية المتعلقة باقامة المستوطنات في قرار الجمعية العامة رقم ٢٨٥١، الصادر بتاريخ ٢٠ كانون الاول عام ١٩٧١، والذي طلبت فيه الجمعية العامة بقوة من اسرائيل ان تلغي على الفور كل الاجراءات، وتكف عن كل السياسات والتصرفات مثل:

- ضم اي جزء من الاقاليم العربية المحتلة.
- انشاء مستوطنات اسرائيلية في هذه الاقاليم، ونقل بعض السكان المدنيين من اسرائيل الى الاقاليم العربية المحتلة.
- تدمير وهدم القرى والاحياء والمساكن ومصادرة الممتلكات ونزع ملكيتها.

ومن جهة اخرى فقد حرصت الامم المتحدة من خلال قراراتها التي تدين

سياسة الاستيطان الاسرائيلية على التأكيد على بطلان السياسات الاسرائيلية التي تهدف الى المساس بالتركيب السكاني للاراضي العربية المحتلة، حيث جاء في قرار الجمعية العامة رقم ٢٩٤٩، الصادر بتاريخ ٨ كانون الاول عام ١٩٧٢، ما يلي:

... «ان الجمعية العامة تعلن، ان التغييرات التي قامت بها اسرائيل في الاراضي العربية المحتلة، مخالفة بذلك اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، باطلة ولاغية، وتناشد اسرائيل، ان تلغي من الآن فصاعدا كل اجراءات كهذه، وان تكف عن كل السياسات والاجراءات التي تؤثر في الوضع الطبيعي، او التركيب السكاني للاراضي العربية المحتلة».

وفي عام ١٩٧٣، اعادت الجمعية العامة للامم المتحدة ادانة السياسات الاسرائيلية الخاصة بالاستيطان، وذلك في قرارها رقم ٣٠٩٢ الصادر بتاريخ ٧ كانون الاول عام ١٩٧٣، ومما جاء في هذا القرار:

«ان الجمعية العامة للامم المتحدة، اذا تسترشد باهداف ومباديء ميثاق الامم المتحدة وكذلك بمباديء واحكام الاعلان العالمي لحقوق الانسان.. واذ تضع نصب عينيها اتفاقية جنيف الخاصة بحماية المدنيين في زمن الحرب لسنة ١٩٤٩، وكذلك احكام الاتفاقيات والانظمة الاخرى المتعلقة بهذا الشأن، واذ تذكر بقراراتها والقرارات التي اتخذها مجلس الامن ولجنة حقوق الانسان وسواهما من هيئات الامم المتحدة الاخرى ووكالاتها المتخصصة، وذلك في قضية السياسات والممارسات الاسرائيلية التي تؤثر في حقوق الانسان لسكان الاراضي العربية المحتلة. . تعرب عن قلقها البالغ لخرق اسرائيل لاتفاقية جنيف الخاصة بحماية المدنيين زمن الحرب وكذلك للاتفاقيات والانظمة الدولية التي تنطبق على هذا الشأن وبصورة خاصة ما يلي:

- ضم بعض اجزاء من الاراضي المحتلة.
- اقامة مستوطنات اسرائيلية في الاراضي المحتلة ونقل سكان اجانب اليها.
- هدم ونسف البيوت والاحياء والقرى والمدن العربية.
- المصادرة والاستيلاء على الاملاك والاراضي العربية.
- وان الجمعية العامة للامم المتحدة:

— تدعو اسرائيل الى الكف فورا، عن ضم واستعمار الاراضي العربية التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧، وعن اقامة المستوطنات في تلك الاراضي ونقل السكان اليها او منها وعن الممارسات سالفة الذكر.

— تعلن ان سياسة اسرائيل في ضم الاراضي المحتلة واقامة المستوطنات فيها ونقل السكان الغرباء اليها، مخالفة لاهداف ومباديء ميثاق الامم المتحدة، ومباديء واحكام القانون الدولي، التي تنطبق على الاحتلال ومباديء السيادة

والسلامة الاقليمية وحقوق الانسان، كما انها عائق في سبيل توطيد سلام عادل ودائم.

— تؤكد من جديد ان سياسة اسرائيل في توطين اعداد من سكانها ومن المهاجرين الجدد في الاراضي المحتلة، هي انتهاك واضح لاتفاقية جنيف الرابعة، ولقرارات الامم المتحدة بهذا الشأن.

— وتؤكد من جديد ان جميع الاجراءات التي اتخذتها اسرائيل في تغيير معالم الاراضي المحتلة، او وضعها، انما هي باطلة ولاغية.

— تدعو جميع الدول والمنظمات الدولية والوكالات المتخصصة الى عدم الاعتراف باية تغييرات تجريها اسرائيل في الاراضي العربية المحتلة.

وفي عام ١٩٧٤، اتخذت الجمعية العامة للامم المتحدة قرارها رقم ٣٢٤٠ بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني ١٩٧٤، شجبت فيه اسرائيل لخرقها حقوق الانسان في المناطق المحتلة وجاء في القرار ما يلي:

«... تعرب الجمعية العامة للامم المتحدة عن اشد القلق ازاء استمرار اسرائيل وتماديها في تجاهل اتفاقية جنيف، المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، والموقعة في ١٢ آب ١٩٤٩ وغيرها من الصكوك الدولية المنطبقة وخاصة ازاء الانتهاكات التالية:

- ضم بعض اجزاء الاقاليم المحتلة.
- انشاء مستوطنات اسرائيلية فيها ونقل سكان اغراب اليها.
- تدمير وهدم البيوت والقرى والمدن.
- مصادرة الممتلكات العربية في الاقاليم المحتلة ونزع ملكيتها.
- اجلاء وترحيل وطرد وتشريد ونقل سكان الاقاليم المحتلة العرب وانكار حقهم في العودة.
- الاعتقالات الجماعية للسكان العرب واخضاعهم للحجز الاداري واساءة معاملتهم.
- نهب الممتلكات الاثرية والثقافية.
- التعرض للحريات والشعائر الدينية، وكذلك للحقوق والاعراف المتصلة بالاسرة.
- الاستغلال غير المشروع للثروة الطبيعية للاقاليم المحتلة ولمواردها وسكانها

وتعلن الجمعية العامة ان سياسات اسرائيل تلك لا تشكل فقط مخالفة وانتهاكا مباشرين لمقاصد ميثاق الامم المتحدة ومبادئه ولا سيما لمباديء السيادة والسلامة الاقليمية، ولمباديء واحكام القانون الدولي المنطبق المتعلق بالاحتلال وبحقوق الانسان الاساسية، بل تشكل كذلك عائقا في سبيل اقامة سلم دائم عادل. وتؤكد الجمعية العامة من جديد، ان جميع التدابير المتخذة من قبل اسرائيل لتغيير الطابع

المـادي للاقـاليم المحتلة او لاي جزء منهـا او لتغييـر تكـوينها السكاني او هيكل مؤسساتها او مركزها، هي تدابير باطلة ولاغية.

... وتؤكد الجمعية العامة من جديد أيضا، ان سياسة اسرائيل المتمثلة في توطين عناصر من سكانها والمهاجرين الجدد في الاقاليم المحتلة هي انتهاك صارخ لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحـرب ، ولقرارات الامم المتحدة في هـذا الشأن، وتحث جميع الدول على الامتناع من القيام باي عمل تستغله اسرائيل فيما بعد في تطبيق سياستها الخاصة بالاستعمار الاستيطاني، للاقاليم المحتلة.

... وتـطالب بان تكف اسـرائيـل فورا عن ضم الاقـاليم العـربيـة المحتلة، واخضاعها للاستعمار الاستيطاني، وعن جميع السياسات والممارسات المشار اليها في الفقرة ٣ اعلاه.

... وتكرر نداءها الى جميع الدول والمنظمات الدولية والوكالات المتخصصة داعية اياها الى عدم الاعتراف بأي تغييرات احدثتها اسرائيل، في الاقاليم المحتلة، والى تجنب القيام باية اعمال بما فيها تلك الداخلة في ميدان تقديم المعونة، يمكن ان تستخدمها اسرائيل في متابعة انتهاج السياسات والممارسات المشار اليها في هذا القرار».

كذلك اتخذ مجلس الامن الدولي قراره رقم ٢٥٢ الصادر في ٢١ ايار ١٩٦٨، دعا فيه اسرائيل الى الغاء جميع اجراءاتها لتغيير وضع مدينة القدس، وجاء في القرار.

«.. ان مجلس الامن إذ يلاحظ ان اسرائيل قـد اتخذت المزيد من الاجراءات والاعمال، التي تتنافى مـع قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة، واذ يذكر الحاجة الى العمل من اجـل سلام دائم وعادل. واذ يؤكد من جديد رفضه الاستيلاء على الاراضي بالغزو العسكري.

اولا : يشجب فشل اسرائيل في الامتثال لقرارات الجمعية العامة للامم المتحدة.

ثانيا . يعتبر ان جميع الاجراءات الادارية والتشريعية وجميع الاعمال التي من شأنها ان تؤدي الى تغيير الوضـع القانوني للقدس، هي اجراءات باطلة، ولا يمكن ان تغير في وضع القدس.

ثالثا . يدعو اسرائيل بالحاح الى ان تبطل هذه الاجراءات وان تمتنع فورا عن القيام باي عمل آخر، من شأنه ان يغير وضع مدينة القدس.

رابعا : يطلب من الامين العام، ان يقدم تقريرا الى مجلس الامن بشأن تنفيذ هذا القرار».

وبتاريخ ٢٢ اذار ١٩٧٩، اتخذ مجلس الامن قراره رقم ٤٤٦ قرر فيه انشاء لجنة من اجل «دراسة الحالة المتعلقة بالمستوطنات في الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس». وفي نفس القرار اكد مجلس الامن على:

«... ان سياسات وممارسات اسرائيل في اقامة المستوطنات في الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، ليس له اية صحة قانونية، ويشكل عقبة كأداء امام تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الاوسط، كما طالب مجلس الامن في قراره اسرائيل بوصفها الدولة المحتلة ان تتقيد بدقة باتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب لسنة ١٩٤٩، وان تلغي ما اتخذته من تدابير سابقة، وان تكف عن اتخاذ اي اجراء يسفر عن تغيير المركز القانوني والطبيعة الجغرافية، والتأثير على التكوين الديمغرافي للاراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس بصفة خاصة. والا تنقل بعض سكانها المدنيين الى الاراضي العربية المحتلة.

وفي عام ١٩٨٠، استعرض مجلس الامن مرة اخرى سياسات وممارسات سلطات الاحتلال الاسرائيلية، وذلك بعد دراسته لتقارير اللجنة التي تم انشاؤها بمقتضى القرار رقم ٤٤٦ لسنة ١٩٧٩، الصادر عن المجلس، ووافق بالاجماع على القرار رقم ٤٦٥ لسنة ١٩٨٠ والذي جاء فيه:

«... ان مجلس الامن اذ يشجب بقوة رفض اسرائيل التعاون مع اللجنة، ويأسف لرفضها الرسمي للقرارين رقم ٤٤٦ لعام ١٩٧٩ و٤٥٢ لعام ١٩٧٩.

... واذ يؤكد مرة اخرى ان اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المعقودة في آب ١٩٤٩، تنطبق على الاراضي العربية التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس.

... واذ يشجب قرار حكومة اسرائيل، بتأييدها الرسمي للاستيطان الاسرائيلي في المناطق المحتلة، منذ عام ١٩٦٧.

... واذ يساوره بالغ القلق بشأن ممارسات السلطات الاسرائيلية الرامية الى تنفيذ سياسة الاستيطان في المناطق العربية المحتلة، بما في ذلك القدس، ونتائجها بالنسبة الى السكان المحليين العرب والفلسطينيين.

... واذ يأخذ في اعتباره، ضرورة النظر في تدابير لحماية الاراضي والممتلكات العامة والخاصة، والموارد المائية من دون استثناء.

... واذ يضع في اعتباره الوضع الخاص للقدس، لا سيما ضرورة حماية البعد الروحي والديني الفريد للاماكن المقدسة في المدينة، والمحافظة عليها.

... واذ يلفت الانتباه الى النتائج الخطرة التي ستتركها سياسة الاستيطان على اية محاولة للتوصل الى سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الاوسط.

... واذ يذكر بقرارات مجلس الامن النافذة، وبصورة خاصة القرارات رقم ٢٣٧/١٩٦٧ و٢٥٢/١٩٦٨ و٢٦٧/١٩٦٩ و٢٧١/١٩٦٩ و٢٩٨/١٩٧١ وكذلك بالبيان الاجمالي لرئيس مجلس الامن الصادر في ١١ تشرين التاني ١٩٧٦.

. فان مجلس الامن: يشجب بقوة قرار اسرائيل بمنع رئيس بلدية الخليل فهد القواسمي من حرية السفر للمتول امام مجلس الأمن، ويطلب من اسرائيل السماح له بحرية السفر الى مقر الامم المتحدة.

.. ويقرر ان جميع التدابير التي اتخذتها اسرائيل لتغيير المعالم المادية والتركيب السكاني والهيكل المؤسسي في الاراضي الفلسطينية، وغيرها من الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، ليس لها اي مستند قانوني، وان سياسة اسرائيل واعمالها لتوطين قسم من سكانها ومن المهاجرين الجدد في هذه الاراضي، تشكل خرقا فاضحا لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب كما تشكل عقبة جديدة امام تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الاوسط.

.. ويشجب بشدة استمرار اسرائيل وتصميمها على متابعة هذه السياسات والممارسات ويدعو حكومتها وشعبها الى وقف هذه الاجراءات، وتفكيك المستوطنات القائمة، كما يدعوها، بصورة خاصة، الى التوقف فورا عن انشاء المستوطنات وبنائها والتخطيط لها في الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس.

. ويدعو كافة الدول الى عدم تقديم اية مساعدات الى اسرائيل، يمكن استعمالها خصوصا فيما يتعلق بالمستوطنات الاسرائيلية»

الفصل السابع

الإرهاب الثقافي والفكري

شملت الممـارسـات الارهابية الصهيونية مختلف فئات الشعب الفلسطيني، خاصـة الطلاب والمـدرسين، في المـدارس والجـامعـات ضمن سلسلة المحاولات الصهيـونيـة المستمرة لتصفية القضية الفلسطينية من خلال جملة من الاجراءات والممارسات شملت الارض والانسان كان آخرها الممارسات الارهابية ضـد الطلاب والمـدارس والجامعات بهدف افراغ المؤسسات التعليمية من الكفاءات والمدرسين تمهيـدا لاغلاقها، وتهجير طلابها ومدرسيها واخلاء الارض لمزيد من المستوطنين، خاصة بعد أن ادركت سلطات الاحتلال ان المدارس والجامعات في المناطق المحتلة تلعب دور المراكز الاشعاعية وتمارس دورا بارزا في احياء وتنشيط الشعور الوطني لدى سكان المناطق المحتلة. وفي سبيل تحقيق الاهداف الصهيونية، عمدت سلطات الاحتلال الى تنفيذ مخططات واسعة تناولت شؤون التربية والتعليم اضافة الى اوجه الحياة الفكرية والثقافية الاخرى كالصحافة والادب والفن.

[التعليـم]

وبهدف تضليل الجيل الناشيء وضعت سلطات الاحتلال يدها على كل ما يتعلق بالتـربيـة والتعليم، من حيث المنـاهـج والمـدارس والطلبة والمعلمون. وبخصوص المناهج الغت سلطات الاحتلال المناهج العربية وفرضت مناهج جديدة توافق سياسة التهويد، اذ تضمنت المناهج الجديدة شروحات واسعة عن تاريخ اليهود، واستبدلت الاسماء العربية لمدن وقرى ومناطق في الضفة الغربية باسماء عبرية، كما قامت وزارة المعـارف والثقـافة الاسرائيلية ببلورة برنامج دراسي خاص لمدينة القدس، ومنعت تداول مئات الكتب في المناطق المحتلة، ومنعت تداول اية اطالس عربية او اجنبية تشيـر الى حدود ما قبـل عدوان ١٩٦٧، كما افرغت سلطات الاحتلال الكتب التي سمـحـت بتـداولهـا من أيـة مضـامـيـن وطنـيـة وحـذفـت الفـصـول المـتـعـلـقـة بالقـضـيـة الفـلـسـطـيـنـيـة واسـتـبـدلـت كلـمـة فلسـطـيـن بكـلمـة «اسـرائـيـل» وحـذفـت مـن كتـب الديـانـة الاسـلامـيـة كـل الآيـات والمـواضـيـع التـي تتعرض لموضوع الجهاد والتضحية. اما على صعيد المدرسين فقد تعرض العاملون في نقـابـة المعلمين لمختلف صنـوف المضايقات وكثرت حوادث فصل المدرسين التعسفية وعمليات اعتقالهم ووضعت العراقيل امام تلبية احتياجات المدارس العربية من المدرسين ومن غرف الدراسة.

كما فرضت سلطات الاحتلال الرقابة المشددة على الندوات الفكرية والادبية والسياسية وحققت مـع القائمين عليها والمدعوين اليها كما حاربت المثقفين وابعدت بعضهم الى الخارج وفرضت الاقامة الجبرية على بعضهم واعتقلت البعض الآخر. ومارست شتى انواع الضغوط على الفرق المسرحية، ولاحقت العاملين فيهـا بهدف التحقيق معهم وارهابهم ودفعهم الى التخلي عن اعمالهم المسرحية الوطنية، ومنعت سلطات الاحتلال هذه الفرق من تقديم عروضها دون الحصول على اذن مسبق من الحكام العسكريين واخضعت جميع النصوص للرقابة.

[المؤسسات التعليمية :]

حاربت سلطات الاحتـلال المـؤسسـات التعليمية ووضعت العراقيل امامها، لمنعهـا من القيام بواجبها الوطني والتربوي فاتبعت سياسة عدم التوسع في تلبية حاجـات المـدارس من الغرف الدراسية والوسائل التعليمية والمختبرات والمكتبات وعملت على تقليص المدارس المهنية.

امـا على صعيـد الجـامعـات، فقد اعتقلت سلطات الاحتلال اعضاء هيئات التـدريس وحققت مـع بعضهم وابعـدت البعض الآخـر وفـرضت الرسوم الجمركية المرتفعة على الادوات والوسائل التعليمية والاجهزة الخاصة بالجامعات. وبالرغم من كل هــذه الاجـراءات، فقد انشيء في الضفة الغربية عددٌ من الجامعات الجديدة عملت خلال سنـوات عمرها القصيرة على توفير فرص التعليم لطلبة الضفة الغربية وبشروط ميسرة، من حيث النفقات وتوفير المقاعد الدراسية.

وفي تموز ١٩٨٠ فرضت سلطات الاحتلال عدة اجراءات لفرض سيطرتها على المؤسسات التعليمية، واصدرت عدة اوامر عسكرية اهمها الامر رقم ٨٥٤، وقـد تميزت هذه الاوامر كونها مخالفة لمباديء القانون الدولي خاصة ميثاق جنيف لعام ١٩٤٩، وتشكل خرقا فاضحا للحريات الاكاديمية. وفيما يلي نص الامر العسكري رقم ٨٥٤ والاوامر المرفقة به:

امر عسكري رقم ٨٥٤

بشأن قانون التربية والتعليم رقم ١٦ لسنة ١٩٦٤ (تعديل) (يهودا والسامرة).

عمـلا بالصـلاحية المخولة لي بموجب قانون التربية والتعليم رقم ١٦ لسنة ١٩٦٤ امر بما يلي:

١ ـ في تعريف (المعهد) الوارد في المادة ٢ من القانون تحذف عبارة (بحيث تقل مدة الدراسة فيها عن اربع سنوات).

٢ ـ في المادة ٨ (ج) من القانون تحذف عبارة (ومدتها تقل عن اربع سنوات).
٣ ـ في المادة ٢٠ من القانون تحذف عبارة (على مستوى متوسط من التخصص بين الدراسة الثانوية والدراسة الجامعية)
٤ ـ في نهاية المادة ٢٦ يحل ما يلي (ويمكن ان يتضمن النظام المذكور تعليمات بشأن المعلمين الذين يدانون بارتكاب جريمة بمقتضى تشريع الامن او يعتقلون اعتقالا اداريا).
٥ ـ أ ـ في المادة ٥٠ من القانون تستبدل كلمة (الوزارة) بالعبارة التالية (المسؤول بمقتضى الامر بشأن صلاحيات لمقتضى احكام التعليم منطقة الضفة الغربية رقم ١ لسنة ١٩٦٧
ـ ب ـ يشار الى الفقرة ج من المادة ٥٩ من القانون بحرف (د) ويحل قبلها ما يلي.
ـ ج ـ يجوز للمسؤول استشارة قائد شرطة المنطقة والقائد العسكري في القضاء الذي يتعلق به الامر ان يراعي ايضا الاعتبارات المتعلقة بالنظام العام في ما يراعيه من اعتبارات لمنح الرخصة المذكورة في هذه المادة.
٦ ـ كل مؤسسة تعليمية تعمل في المنطقة ادرجت في ذيل هذا الامر تعتبر كأنها حصلت على رخصة مؤقتة بمقتضى القانون حسب تعديله في هذا الأمر (اعتباراً من بدء سريان الأمر)
٧ ـ يسري مفعول هذا الأمر اعتباراً من يوم ٨ تموز ١٩٨٠.
٨ ـ يطلق على هذا الأمر إسم (أمر بشأن قانون التربية والتعليم رقم ١٦ لسنة ١٩٦٤ ـ تعديل ـ الضفة الغربية رقم ٨٥٤ لسنة ١٩٨٠).

التوقيع
بنيامين بن اليعازر
قائد منطقة «يهودا والسامرة»

الذيل: ١ ـ جامعة بير زيت
٢ جامعة النجاح الوطنية
٣ جامعة بيت لحم
٤ معهد الدراسات الاسلامية

اما الاوامر المرافقة للامر رقم ٨٥٤ فهي
اولا : **امر بشأن المساحات المغلقة (يهودا والسامرة رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧)**
تصريح عام بالدخول (سكان المناطق المدارة) (رقم ٥ تعديل يهودا والسامرة ١٩٨٠).

عملا بالصلاحيات المخولة الي بصفتي قائد المنطقة اصدر التصريح التالي

١ ـ أ ـ يشار الى المادة ٢ من التصريح العام بالدخول (سكان المناطق المدارة رقم ٥ يهودا والسامرة لسنة ١٩٧٢) بالحرف (أ) وفي بدايتها تحل العبارة التالية: مـع مراعاة ما ورد في الفقرة ب.

ـ ب ـ بعد الفقرة (أ) في المادة ٢ يحل ما يلي:

(ب) ـ لا يجوز لمن يدخل المنطقة من سكان اية منطقة مدارة ان يعمل معلما او ناظرا في اية مؤسسة تعليمية الا بناء على تصريح شخصي يصدر خطيا عن (قائد عسكري).

ـ جـ ـ لم يرد نص الفقرة ب للانتقاض من احكام اي تشريع او تشريع امن بفرض واجب الترخيص او الحصول على ترخيص بالمكوث او ممارسة عمل بل ورد للاضافة اليها.

٢ ـ لا يسـري هذا التعـديل خلال السنة الدراسية ١٩٧٩/ ١٩٨٠ على المعلم او التلميذ الذي بدأ التدريس او الدراسة حسب الاقتضاء في اية مؤسسة تعليمية قبل بدء سريان هذا التعديل.

٣ ـ يبدأ سريان هذا الأمر اعتبارا من ٨ تموز ١٩٨٠.

٤ ـ يطلق على هذا التصريح اسم (تصريح عام بالدخول (سكان المناطق المدارة) (رقم ٥) (تعديل) (يهودا والسامرة ١٩٨٠).

التوقيع

بنيامين بن اليعازر

قائد منطقة يهودا والسامرة

الامر المرفق الثاني :

امر بشأن مساحات مغلقة (يهودا والسامرة) رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ تصريح عام بالدخول (رقم ٥) (السكان الاسرائيليون والسكان الاجانب) (منطقة يهودا والسامرة) لعام ١٩٨٠.

عملا بالصلاحيات المخولة الي بصفتي قائد المنطقة اصدر الامر التالي:

١ ـ في المـادة ٢ من التصـريـح العام بالدخول (رقم ٥) (السكان الاسرائيليون والسكان الاجانب) (منطقة يهودا والسامرة لسنة ١٩٧٢) بعد الفقرة ٩ يحل ما يلي:

(١٠ ـ أ ـ) لا يجـوز لمن يدخل المنطقة من السكان الاسرائيليين او السكان الاجانب ان يعمل معلما او ناظرا في ايـة مؤسسة تعليمية ولا يكون تلميذا في

اية مؤسسة تعليمية الا بناء على تصريح شخصي يصدر خطيا عن (قائد عسكري)

(١٠ ـ ب ـ) لم يرد نص الفقرة (أ) للانقاص من احكام اي تشريع او تشريع أمن يفرض واجب الترخيص او الحصول على تصريح بالمكوث او بممارسة اي عمل، بل ورد للاضافة اليها.

٢ ـ لا يسري هذا التعديل خلال السنة الدراسية ١٩٧٩/١٩٨٠ على المعلم او التلميذ الذي بدأ بالتدريس او الدراسة حسب الاقتضاء في اية مؤسسة تعليمية قبل بدء سريان هذا التعديل.

٣ ـ يسري هذا التعديل اعتبارا من ٨ تموز ١٩٨٠.

٤ ـ يطلق على هذا التصريح اسم (تصريح عام بالدخول (رقم ٥) (السكان الاسرائيليون والاجانب) (تعديل رقم ٧) (يهودا والسامرة لسنة ١٩٨٠).

التوقيع

بنيامين بن اليعازر

قائد منطقة يهودا والسامرة

الامر المرفق الثالث

قانون التربية والتعليم رقم ١٦ لسنة ١٩٦٤

نظام اجازة التعليم رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٥ (تعديل)

عملا بالصلاحية المخولة الي بموجب المادة ١١٧ من قانون التربية والتعليم رقم ١٦ لسنة ١٩٦٤ اصدر النظام التالي:

١ ـ يشار الى ما ورد في المادة ٨ من نظام اجازة التعليم رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٥ فيما يلي النظام بالحرف (أ) ويحل بعده ما يلي.

(ب) يجوز للمسؤول الغاء اجازة التعليم الممنوحة لمن ادين بارتكاب جريمة بموجب تشريع الامن او لمن كان معتقلا اعتقالا اداريا.

٢ ـ بعد المادة ٨ من النظام يحل ما يلي

٩ ـ لا تمنح اجازة تعليم من اي نوع كان لمن ادين بارتكاب جريمة بموجب تشريع الامن او لمن كان معتقلا اعتقالا اداريا الا بموافقة المسؤول.

٣ ـ يسري هذا النظام اعتبارا من ٨ تموز ١٩٨٠.

٤ ـ يطلق على هذا النظام اسم (نظام اجازة التعليم رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٥) (يهودا والسامرة) تعديل لسنة ١٩٨٠.

التوقيع

بنيامين بن اليعازر

قائد منطقة يهودا والسامرة

وقد تم توزيع الامر رقم ٨٥٤ والاوامر المرفقة التابعة له على الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ايذانا بتطبيقه. فماذا يعني تطبيق القرار ٨٥٤ والقرارات المرفقة؟؟

ان تطبيق الامر العسكري رقم ٨٥٤ والاوامر التابعة له يعني تحويل الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة الى مدارس يشرف عليها ضابط التربية الصهيوني، وفي الوقت نفسه يخول هذا الامر ضابط التربية ان يصدر تعليمات يحق له بموجبها ان يحد من تعيين معلمين ادينوا بمخالفات بمقتضى التشريعات (القوانين الامنية) او اوقفوا اداريا وهذا يعني ان تتبع الجامعة بشكل مباشر لضابط التربية وان يشرف ضابط التربية على التوظيف بدلا من مجلس الامناء وكذلك الامر بالنسبة لتوسيع الابنية وتجهيز المختبرات والتدخل في الانظمة الجامعية وتغييرها وتعديلها وفي شؤون الترقية والترفيع والاعارة والاجازات الى غير ذلك من شؤون الجامعة والمدرسين. وكل ذلك يعني افراغ مجلس التعليم العالي من محتواه ومسؤولياته تجاه التعليم العالي واقفال ابواب الاقطار العربية في وجه خريجي الجامعات الفلسطينية .

وبالاضافة الى الاوامر العسكرية المذكورة، اصدرت سلطات الاحتلال تعليمات لتنفيذ احد بنود الامر العسكري رقم ٨٥٤ تحت عنوان «التزام من اجل منح اذن عمل» يتضمن التزام اعضاء هيئات التدريس بعدم القيام باي عمل كان وبعدم تقديم اية خدمة من شأنها مساعدة او دعم المنظمة المسماة منظمة التحرير الفلسطينية او اي منظمة «ارهابية» اخرى سواء كان ذلك بشكل مباشر او غير مباشر.

وقد رفض اعضاء هيئة التدريس التوقيع على مثل هذه الوثيقة فاجرى الحكم العسكري تعديلا عليها حذف بموجبه كلمة «ارهابية» سواء كان ذلك بشكل مباشر او غير مباشر لكن المدرسين واصلوا رفضهم التوقيع عليها. فاصدر الحكم العسكري وثيقة اخرى تحت عنوان: «اذن ممارسة عمل» مكونة من فقرتين:

الاولى : تتعلق بمعلومات شخصية عن طالب الاذن.

والثانية. تتعلق بشروط ممارسة العمل وتتضمن حظر تقديم اي عمل او خدمة تعتبر مساعدة او دعما لمنظمة التحرير الفلسطينية او اي منظمة اخرى كمدلولها في الامر بشأن اعمال التحريض والدعاية العدائية، لكن المؤسسات التعليمية رفضت هذه الوثيقة. مما ادى الى ابعاد عدد من المدرسين خارج المناطق المحتلة.

وحول اوضاع الجامعات الفلسطينية في المناطق العربية المحتلة، نشرت «لوموند دبلوماتيك الفرنسية» في شهر تموز ١٩٨٤ ملخصا للتقرير النهائي الذي تقدمت به لجنة مركز التعاون مع جامعة بير زيت الذي انشيء في خريف عام ١٩٨٣ بهدف تنمية التعاون بين الجامعات الفرنسية وجامعة بير زيت واوفد هذا المركز في شهر كانون الثاني ١٩٨٤ لجنة من عضوين قاما بالتحقيق في وضع الجامعات في

الضفة الغربية، وقد جاء في التقرير الذي نشرت ملخصه لوموند دبلوماتيك الفرنسية: «يمكن الاقرار بروحية انفتاح لدى السلطات الاسرائيلية التي سمحت باقامة جامعات فلسطينية في الاراضي العربية المحتلة، لكن هذه الجامعات لم تعرف ابدا حياة جامعية عادية حتى الآن خاصة وان مشاكل الاحتلال تفاقمت في الآونة الاخيرة».

وتعتمد السلطات الاسرائيلية على القرار رقم ٨٥٤ كاحد مداخلها للتدخل في الحياة الجامعية الفلسطينية، ويشكل هذا القرار امتدادا للتشريع الاردني الذي ما يزال سائدا رسميا في الضفة الغربية. وحسب هذا القرار، لا بد لاي مؤسسة جامعية من الحصول على اذن مسبق لأي نشاط تقوم به بما في ذلك اختيار عناصر هيئة التدريس وطبيعة البرامج الاكاديمية والكتب المستعملة. ولا تحصل الجامعات الفلسطينية الا على تصريح مؤقت يمكن تجديده كل سنة، وحتى الآن لم يتم تنفيذ الامر العسكري رقم ٨٥٤ بحذافيره، وما تزال مناهج التعليم في جامعة بير زيت حرة الى حد ما الا انه ومنذ العام الجامعي ١٩٨٢ - ١٩٨٣ بات على الجامعات الفلسطينية الحصول على اذن بالسماح لها بالتعاقد مع اساتذة، ويتلخص الاذن عمليا بضرورة توقيع الاستاذ المتعاقد على وثيقة يتعهد فيها بعدم تقديم اي عون لمنظمة التحرير الفلسطينية وامام الرفض الجماعي للاساتذة، اقدمت السلطات الاسرائيلية على اجراءات صارمة طالت بشكل خاص جامعة النجاح. فقد تم طرد ١٨ استاذا جامعيا بينهم مدير الجامعة، ومنع ثلاثة آخرين كانوا في الخارج من الدخول الى الاراضي المحتلة، وخسرت جامعة بير زيت خمسة من اساتذتها بينما خسرت جامعة بيت لحم اثني عشر استاذا. وبعد مفاوضات طويلة توصلت السلطات الاسرائيلية والجامعات الفلسطينية الى حل وسط يتضمن اعلان الاساتذة الاجانب عن انهم يعرفون القوانين الاسرائيلية، وقد رضي اساتذة بير زيت التوقيع على النص الجديد بينما يعارض طلاب جامعة النجاح وطلاب جامعة الخليل هذه التسوية

ويبدو حاليا ان طابع التناقض يتمثل في ان السلطات الاسرائيلية تريد ان لا يكون للجامعات الفلسطينية اي طابع سياسي بينما يطمح طلاب الجامعات للتعبير عن مواقفهم، وما ان يتحرك الطلاب حتى يتم اقفال جامعتهم بشكل مؤقت فخلال عام ١٩٨١ تم اقفال جامعة بير زيت سبعة اشهر بصورة متقطعة، بينما اغلقت جامعة النجاح حوالي ثلاثة اشهر خلال عام ١٩٨٢ وفي نوفمبر ١٩٨٣ تعرضت جامعة بيت لحم للاغلاق مدة شهر واحد بعد اعتقال عدد من الطلاب اثر معرض ثقافي تضمن نشرات ممنوعة. اما جامعة النجاح فيعمد الجيش الاسرائيلي الى اغلاق الطرق المؤدية اليها بالحواجز مما يعني اغلاق هذه الجامعة ما بقيت حواجز الجيش موجودة

ويتم اعتقال طلاب الجامعات الفلسطينية لاسباب متنوعة ويزج بهم في السجون

في ظروف سيئة قالت عنها المحامية «ليا تسميل» ان ظروف الاعتقال والتوقيف تتم بمقتضى قوانين عهد الانتداب، وبمقتضى هذه القوانين يمكن لسلطات الاحتلال احتجاز الموقوف ١٨ يوما دون اي تبرير ودون تعيين محامٍ ويمكن تمديد فترة الاعتقال. ويتعرض الطلاب المعتقلون لظروف استجواب وحشي كالمكوث في الماء المثلج عاريا، وتلقي الضربات والشتائم ولا تتحسن ظروف الاعتقال الا بعد ان يوقع على اعتراف خطي بالتهم الموجهة اليه.

اما بالنسبة للتعذيب في السجون الاسرائيلية فاننا نورد شهادة رئيس رابطة طلاب جامعة النجاح الذي حكمت عليه السلطات الاسرائيلية بالسجن مدة ست سنوات بعد ان رجع الى الضفة الغربية من زيارة قام بها الى لبنان لاسباب عائلية. وحسب شهادة هذا الطالب فقد تعرض للتعذيب كما ان كل المعتقلين الفلسطينيين يتعرضون للتعذيب وقد اظهر امامنا جانبا محروقا من اضلاعه، وقال انه اضرب عن الطعام خلال فترة احتجازه ولجأت السلطات الاسرائيلية لاطعامه بالقوة مما سبب له مشاكل صحية في الجهاز الهضمي.

وقد عرض لنا هذا الطالب صورة لرجل عار بدت عليه اثار التعذيب قال انه كان في السجن. لكن اهم حدث في المواجهة بين السلطات الاسرائيلية وطلاب الجامعات الفلسطينية، كان مسرحها جامعة بير زيت في ٢٧ تموز ١٩٨٣، عقب عملية الاعتداء على جامعة الخليل. التي اعقبتها مظاهرة لطلاب جامعة بير زيت تحولت الى معركة حقيقية مع قوات الاحتلال استعملت فيها الحجارة من جهة والقنابل المسيلة للدموع والرصاص الحقيقي من الجانب الاسرائيلي، وانتهت المواجهة بجريحين بين صفوف الطلبة ودخول الجيش الى حرم الجامعة. وتم توقيف ٤٠ طالبا حكم على ١٤ منهم بالسجن ما بين ١٥ ـ ٢٤ شهرا، وترى المحامية ليا تسميل التي تولت الدفاع عن الطلاب ان الاحكام صدرت بطريقة عشوائية لانه يستحيل معرفة هوية المتظاهرين الذين كانوا يعتمرون الكوفيات الفلسطينية التي تخفي الوجه، وحسب شهادات الجنود انفسهم، فانهم كانوا يختبئون ويحاولون الهرب مما يجعل تعرفهم على وجوه الطلاب مستحيلا

واضافت لجنة مركز التعاون في تقريرها تقول: ان مهمتنا لم تشمل كل جوانب حالات انتهاك حقوق الانسان في الاراضي العربية المحتلة، الا اننا نرى ان علينا الاشارة الى حالة نعتقد انها بالغة الاهمية وهي تتعلق بالرقابة، ذلك ان استيراد او نشر او بيع اي كتاب في الضفة الغربية، يتطلب احترام اجراءات صارمة تفرضها الرقابة الاسرائيلية العسكرية، وقد اعدت هذه الرقابة قائمة تضم اكثر من الف كتاب ممنوع اقتناؤها في الاراضي العربية المحتلة، حتى لو كان عدد من مؤلفيها من الاسرائيليين، وتشمل هذه الكتب التاريخ والجغرافيا والاقتصاد والادب، الا انه

يستحيل حتى على المحامين ان يحصلوا على هـذه القائمة مما يترك السكان العرب امام غموض كبير حيال ما ينبغي عليهم تجنب حيازته من الكتب ويبدو ان المبدأ الذي تعتمـده السلطات الاسـرائيلية، هو منع اية نشرة ذات طابع سياسي في الاراضي العربية المحتلة وذلـك يتطلب منع اية اشارة الى «مأساة الفلسطينيين» «وفلسطين» «والوطن» وطموحات الفلسطينيين والوان العلم الفلسطيني وكلمة «عودة الفلسطينيين» و«منظمة التحرير الفلسطينية»، ويحق لاي جندي اسرائيلي ان يعمد الى تفتيش اي مشتبه به وتوقيفه دون مذكرة خاصة من السلطات

تقول السيد خديجة يوسف من مخيم الدهيشة قرب بيت لحم «ذات ليلة في نهاية ١٩٨٢ تم تفتيش بيتي من جانب الجنود الاسرائيليين، دون مذكرة رسمية وقـد صادروا مكتبتي المكونة من ٨٠٠ كتاب اضافة الى وثائق شخصية ثم عمد هؤلاء الى وضـع كل شيء في حفرة كبيرة وصبوا عليه الوقود واحرقوه، دون تقديم اي تبرير».

ولا يشعـر الفلسـطينيـون في الضفة الغربية فقط بان السلطات الاسرائيلية تحاول فرض ارادتها السياسية وتحطيم كل محاولة للتمرد، بل انهم يشعرون بان هـذه السلطات تحـاول تخـريب النسيـج الاجتماعي للمجتمع الفلسطيني، ويتضمن هذا التخريب تشتيت العائلات وضرب الانماط التقليدية الفلسطينية، وفرض فراغ ثقافي ونفي اية هوية ثقافية فلسطينية مما يؤدي الى مجتمع متخلف يضطر ابناؤه للنزوح بعد ذلك.

وللحفـاظ على الشخصيـة الفلسطينية يعمد سكان الضفة الغربية الى حمل الحلي الفلسطينية واستعمال الوان العلم الفلسطيني في ستائر البيوت او على اغطية طاولات الطعام وتشكل جامعة بير زيت مركزاً للمقاومة الثقافية، وبعد اغلاق المكتبات البلدية في رام الله والبيرة، لم يعد سوى مكتبة جامعة بير زيت في منطقة رام الله كلها».

[الصحافة والصحفيون]

لقد ادركت سلطات الاحتلال ان وجود صحف فلسطينية في المناطق العربية المحتلة ملتزمة بقضيتها وشعبها، يتعارض ووجود الاحتلال نفسه، فالصحافة يمكن ان تلعب دورا مميزا من خلال تحويل الحقد المكبوت في الصدور ضد الاحتلال، الى حقد واع ضـد عناصر الاحتلال وآلته العسكرية بهدف تحطيمها، لذلك واصلت سلطات الاحتلال مضايقاتها ضـد صحف المناطق المحتلة، وذلك بمصادرة اعدادها ومراقبة موادها المنشورة يوميا.

ووضعت سلطات الاحتلال شروطا جديدة لتوزيع الصحف في المناطق المحتلة تنص على انـه يحق لسلطات الاحتلال، صباح كل يوم، ان تفتح الطرود المرسلة للضفة

والقطاع ومصادرة تلك الطرود اذا وجدت في اعدادها مواد لا تروق لهذه السلطات، رغم عرض هـذه المواد سلفا على الرقابة العسكرية للمطبوعات قبل طباعة الصحيفة ولا يخفى على المراقبين ان الهدف الحقيقي من وراء هذه الشروط هو التغطية على ممارسات سلطات الاحتلال ضـد الصحافة الفلسطينية، بهدف ضرب هذه الصحف ماديا ومعنويا لارغامها اما على التوقف عن الصدور بعد خسارتها المادية او التوقف عن نشـر الاخبـار المتعلقـة بالاراضي المحتلة على صعيد الممارسات الارهابية الصهيونية، او ردود فعل المواطنين العرب.

والشرط الثاني هو اعطاء الصحف الفلسطينية رخصة لمدة ثلاثة اشهر، بدلا من سنة، الامر الذي يشكل قبضة ضاغطة، وتهديدا مستمرا لهذه الصحف واعطاء الحكم العسكري الصهيوني حق الغاء رخصة التوزيع، في اي وقت يريد.

الفصل الثامن

- الارهاب في السجون والمعتقلات

من البديهيات القانونية، ان المتهم بريء حتى تثبت ادانته، اي ان كل انسان غير مذنب الا اذا ثبت العكس في المحكمة. وقبل توجيه التهمة هناك سلسلة من الاعمال، تقوم بها اجهزة السلطة التنفيذية ـ الشرطة ـ من الاستيضاح حتى التحقيق يكون في نهايتها اعداد لائحة الاتهام... وتنص المادة الخامسة من «الاعلان العالمي لحقوق الانسان» على انه «لا يتعرض اي انسان للتعذيب ولا للعقوبات القاسية او الوحشية او الحاطة بالكرامة» وتنص المادة الحادية عشرة من الاعلان المذكور ان «كل شخص متهم بجريمة يعتبر بريئا حتى تتبت ادانته قانونيا، بمحاكمة علنية تؤمن له فيها الضمانات الضرورية للدفاع عنه».

كما ان اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ تعتبر المناضلين ضد الاحتلال والمناهضين له اسرى حرب بحيث يستتنون من الاعتقال مع المجرمين ولهم حقوق اوسع من حقوق المساجين العاديين، وتحرم معاملتهم غير الانسانية، او محاولات ارغامهم على تغيير آرائهم...

غير ان عددا لا يحصى من التقارير الرسمية والدولية تؤكد استخفاف العدو بالاعراف والمواثيق الدولية في نطاق تصديه لسكان الاراضي العربية المحتلة، ومطالبتهم بحقوقهم المشروعة في التحرر والاستقلال، بحيث عمدت سلطات الاحتلال الى شن حملات اعتقال متتالية بين صفوف ابناء الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة وزجهم في السجون بحيث تجاوز عدد الذين دخلوا السجون الاسرائيلية منذ عام ١٩٦٧ وحتى الآن الاربعين الف سجين. واقامت سلطات الاحتلال في الارض المحتلة اكثر من خمسة عشر سجنا اضافة الى معسكرات الاعتقال الصحراوية، وغيرها من الاقبية التي تمارس فيها انواع التنكيل والتعذيب فمنذ الاحتلال وحتى يومنا هذا وسجون ومعتقلات العدو تغص بآلاف المناضلين الموقوفين والمحكومين والذين لا ذنب لهم سوى انهم يرفضون احتلال ارضهم وشعبهم ويرفضون العيش في ظل حراب الاستيطان.

ومنذ شهور وسجون العدو تشهد حركة غير عادية في صفوف المعتقلين والمسجونين تعبر عن نفسها في سلسلة من الاضرابات وحركات الاحتجاج رفضا للاساليب الوحشية التي تستخدمها سلطات الاحتلال ضدهم ومطالبة بالحقوق الاساسية التي يتمتع بها اي سجين آخر في العالم وازدادت حدة اضرابات واحتجاجات السجناء والمعتقلين العرب في المناطق المحتلة بعد ان صعدت سلطات

الاحتلال من اساليبها القمعية ضدهم بهدف اذلالهم والنيل من صمودهم ومن هـذه الاساليب اللجوء المستمر الى نقل وتوزيع المعتقلين بين السجون المختلفة، بهدف ابقـاء المعتقلين والسجناء في حالة من التوتر الدائم ومنعهم من تنظيم حياتهم في المعتقلات بما يكفل لهم القدرة على تحمل المصاعب التي تواجههم وافادت التقارير ان عددا من المعتقلين الفلسطينيين قـد لاقوا حتفهم من جراء التعذيب الوحشي الذي مارسته ضدهم سلطات الاحتلال، كما ان عددا آخر اصيب بامراض نفسية وعقلية. واشـارت التقارير الى ان الاساليب الوحشية التي تستخدمها سلطات الاحتلال في التحقيق مع السجناء العرب تتميز بانها لا تترك «اثرا واضحا» على الجسم الا بعد مضي عدة اشهر اي بعد الانتهاء من المحاكمة.

وعن اوضـاع المعتقلين في المنـاطق المحتلة تحدث اسرائيل شاحاك رئيس رابطة حقوق الانسان والمواطن في اسرائيل (في مقابلة صحفية نشرت نصها صحيفة القبس الكويتية يوم ٨/٥/١٩٨٤) يقول شاحاك:

«في البداية يجب ان نلاحظ، ان السلطة العسكرية هي المسؤولة عن المعتقلين حيث تقوم محاكم عسكرية بمحاكمة المعتقلين وليس من حق المعتقلين الاستئناف امـام هذه المحـاكم، لان احكـامها نهائية. ومن ناحية ثانية، فان اعضاء المحكمة العسكـريـة يعينهم رئيس الاركان فقط. وعلى مدى سنوات فقد تم تعيين اشخاص كقضـاة عسكـريين كفـاءتهم الوحيدة انهم اشتهروا بكره العرب. ان يكون اعضاء المحكمة وثيقي الصلة بجماعة غوش ايمونيم وحزب حيروت وكمثال على ذلك فان اشهر قاض خدم في الاراضي المحتلـة على مدى سنوات عديدة هو رجل مصرفي يدعى يهوشع بن صهيون وكان على علاقة جيدة مـع مناحيم بيغن، وقد اتهم مؤخرا بأكبر سرقة مصرفية في تاريخ اسرائيل بلغت قيمتها اكثر من ٢٥ مليون دولار، وحتى اثناء التحقيق معه، وحتى لحظة اعتقاله، ظل قاضيا عسكريا في الاراضي المحتلة.

ويمكن اعتقـال اي شخص في الاراضي العـربية المحتلة والابقاء عليه قيد الاعتقال لاية مدة دون محاكمة. اما عدد المعتقلين في الاراضي المحتلة، فان الذين صدرت ضدهم احكام يزيد عن الاربعة آلاف لكن هذا ليس سوى قمة الهرم لان هناك عشرات الالاف الذين تعرضوا للاعتقال واحتجزوا لمدد مختلفة دون محاكمة، وبعد الافراج عنهم يتم اعتقال غيرهم... ولعل اكثر الاحصائيات اهمية في هذا المجال تلك التي اجراها الجنرال ماتي بيليد وانا شخصيا وغيرنا، فاننا اذا اخذنا الرجال البالغين في الضفـة الغربية نجد ان سبعين بالمائة منهم قد تعرضوا للاعتقال والسجن، ولا اعتقد بوجود هذه النسبة في بلد آخر من العالم حتى في جنوب افريقيا. وهذا النوع من الاعتقالات هو عقاب للناس... فالطلبة يعتقلون قبل الامتحانات ويطلق سراحهم بعـدهـا حتى يخسـروا الوقت.. وكثيرا ما تقوم السلطات العسكرية باحتجاز الهوية

الشخصيــة من شخص معين ثم يؤمــر بالحضــور الى مقـر الحـاكم العسكـري لاستعادتها وهناك يظل ينتظر من الثامنة صباحا وحتى المساء . ثم يؤمر بالعودة في اليوم التالي وهكذا يوما بعد آخر، ليس لشخص محدد بل لمئات من الناس.

واستطيع ان أقول انه فضلا عن المعتقلين الذين حوكموا وما زالوا في السجون فان حوالي نصف الذكور في الاراضي المحتلة قـد سجنوا لفترات طويلة.. وفوق ذلـك فان المعتقلين يعانون من احوال سيئة ويتعرضون للتعذيب.. وتحت ضغط من منظمة العفو الدولية فقـد لجأت السلطات العسكرية الى اساليب جديدة في التعذيب الذي لا يترك آثارا على الجسم.. مثل وضــع النصف العلوي للمعتقل داخل كيس له فتحتان للعينين ويؤمر بعدها بالوقوف لمدة طويلة تصل الى ٤٨ ساعة متواصلة او ٧٢ ساعة، دون السماح له بالحركة أو بقضاء حاجته او الاكل او الشرب... وبالطبع هناك ضرب مبرح وتعليق من اليدين... الخ »

كيفية الاعتقال : تشير جميع التقارير الى وجود تمييز واضح بين المعتقلات والمعتقلين العـرب وكيفية اعتقالهم وطريقة معاملتهم في الاراضي العربية المحتلة وبينه في اسرائيل. فبينما يحصل السجين الاسرائيلي على سرير للنوم فان اغلبية السجناء والمعتقلين الفلسطينيين لا يحصلون على ذلـك وفي الكيان الصهيوني نوعان من القـوانين احدهما ويسمى القانون المدني الذي اقـره الكنيست ويعامل بموجبه الصهاينة والثاني وهو عبارة عن مجموعة من الاوامر العسكرية التي يمارسها القضاة العسكريون وتطبق هذه على سكان المناطق المحتلة.

وبمــوجب القانون المدني يتم الاعتقال في اسرائيل على الشكل التالي: يتم استدعاء الاسرائيلي الى مركز الشرطة اما هاتفيا او خطيا، مـع تحديد الزمان لمقابلة احد المحققين، بهدف استيضاح أمر معين. لكن القانون المدني لا يلزم الشخص بالاستجـابة لذلك ويمكنه الاتصال بمركز الشرطة للاستفسار عن سبب الاستدعاء، تماما كما لو كانت الدعوة الى اي مكتب حكومي آخر كضريبة الدخل أو اية سلطة بلدية. وعند الاعتقال من واجب الشرطة ان تشرح للمعتقل سبب اعتقاله وعليها يقع واجب تحذيره من انه غيـر ملزم بقول شيء الا اذا رغب في ذلك، اذ انه من المحتمل ان تكون اقواله دليلا ضــده في المحكمة. «اي ان من حق المعتقل الاسرائيلي ان يصمت ولا يجـرم نفســه». ومدة الاعتقال عند الشرطة هي ٤٨ ساعة ولا يجوز للشرطة بعدها الاستمرار في الاحتفاظ بالمعتقل الا اذا جاءت بـه امام قاضي صلح بهدف تمديد مدة التوقيف وللمعتقل ان يصـر على حقه في حضور محام له والافصاح عن الضغوط التي تعرض لها. وعندها لا يمدد القاضي فترة الاعتقال، الا اذا كانت لـدى الشرطة ادلــة، وان الامر مطلوب لاستمرار التحقيق واقتنع القاضي بذلك، عندها يجوز تمديد فترة الاعتقال مرتين لمدة اقصاها ثلاثون يوما.

ويحق للاسرائيلي ان يعترض على عملية اعتقاله، اذا كان الاعتقال غير قانوني وان يقارع الشرطي بالحجة وان يطلعه على حقوقه كمواطن وان يسجل رقمه او يطلب منه ان يبرز بطاقة الشرطة. وللبيوت حسب «القانون المدني الاسرائيلي» حرمة، ولا يجوز للشرطة اجراء تفتيش في مكان ما الا باحضار امـر تفتيش موقع من القاضي ويجب ان يكون امر التفتيش صادراً عن المحكمة

اما في المناطق العربية المحتلة: فيعتمد القانون هناك على جملة من الاوامر والمناشير التي يصدرها الحكام العسكريون من وقت لآخـر وعلى انظمة الدفاع (حالة الطوارىء) الانتدابية لعام ١٩٤٥. واهم هذه الأوامر، هو الامر بشأن تعليمات الأمن رقم ٣٦٨ لعام ١٩٧٠، الذي هو بمثابة القانون في المناطق المحتلة ويحتوي على:

١ ـ تعليمات عامة.
٢ ـ المحاكم واصول المحاكمات.
٣ ـ المخالفـات.
٤ ـ الاعتقال والتفتيش وضبط الحاجيات المصادرة.
٥ ـ اوامر التقييد واوامر المراقبة والاعتقال الاداري.
٦ ـ التقييدات.
٧ ـ تعليمات مختلفـة.

وبموجب الفقرة ٧٨ من البند الرابع من هذا القانون «يجوز لاي جندي وبدون امـر اعتقال، ان يعتقل كل انسان يخالف تعليمات هذا الأمر او راى ان هناك مجالاً للشك في ان الانسان ارتكب مخالفة حسب هذا الأمر».

بعد الاعتقال ينقل المعتقل الى مركز الشرطة، او الى المعتقل في اقرب فرصة ممكنة، ويتم اصدار امر باعتقاله لمدة ٩٦ ساعة ويمكن لضابط الشرطة تمديد فترة توقيفه الى اسبوع، ويمكن لضابط الشرطة ان يمدد الفترة سبعة ايام اخرى، كما يمكن لقاضي المحكمة العسكرية ان يمدد توقيف المعتقل لفترة او فترات تصل الى ستة أشهر.

وهكذا نلاحظ الفارق في المعاملة بين الاسرائيليين وسكان المناطق العربية المحتلة، فبينما على الشرطة الاسرائيلية ان تجلب الموقوف خـلال يومين من اعتقاله امـام قاضي الصلح لتمديد فترة التوقيف، نجد ان باستطاعة الشرطة في المناطق المحتلة الاحتفـاظ بالمعتقـل مـدة ١٨ يوما حتى تأتي بـه امام القاضي العسكري لتمديد فترة اعتقاله. وخلال فترة الاعتقال، لا يحق للمحامي أن يقابل المعتقل؟ وربما تطول هذه الفتـرة حتى الشهـر بدواعي الامن. وتضع الشرطة عادة العراقيل امام

المحامي، وتحاول باستمرار اقناع الاهل الذين قلقوا على مصير ولدهم، بانه لا حاجة لاستخدام محام، وتؤكد لهم، على سبيل المراوغة، انه سيتم اطلاق سراح ابنهم بعد يوم او يومين.

وسائل التعذيب :

اما الاساليب الارهابية التي يتعرض لها المعتقلون والسجناء العرب في المناطق العربية المحتلة فانها وكما اشار اسرائيل شاحاك رئيس رابطة حقوق الانسان والمواطن في اسرائيل تتميز بانها لا تترك اثارا واضحة على اجسام المعتقلين ومن بين هذه الاساليب الوحشية اصدار الامر الى السجين والمعتقل بالوقوف لمدة اسبوع او اكثر وذلك لانهاكه وتحطيمه جسديا، وقد تسبب استعمال هذه الطريقة في تورم اقدام المعتقلين الفلسطينيين، ويصاحب عملية الوقوف الطويل هذه وضع كيس مصنوع من مادة ثقيلة على رأس المعتقل. اضافة الى ذلك، تلجأ سلطات الاحتلال الى تقييد يدي المعتقل الى ظهره وربط يديه بالاغلال التي تشد على الرسغ كما حدث مع المعتقل صبحي زيدان، وذكرت التقارير ان المعتقل عبد السلام عاشور في سجن المجدل قد وضع في الشمس الحارقة بعد ان وضعت عليه الاثقال والحقائب، وبدأ جنود العدو بضربه على قدميه والدوس باقدامهم على معدته. وهنالك اساليب اخرى للتعذيب يمارسها المحققون الصهاينة، كما حدث مع المعتقل بسام جودة وهي الضغط على خصيتيه واعضائه الجنسية. كما يعطي المعتقلون احيانا بعض الادوية التي تؤدي الى اثارتهم. ومن اساليب التعذيب ايضا شد الشعر وضرب الرأس على الحائط وتعليق المعتقل من القدمين. ويعمد المحققون الصهاينة الى رش الغاز في وجوه المعتقلين، مما يؤدي الى اصابة وجه المعتقل بالحروق نتيجة الحرارة الزائدة. وتلجأ سلطات الاحتلال الى احضار اقرباء المعتقل للضغط عليه وتهديد المقربين اليه، خاصة الزوجة والام والشقيقة والابنة بالاعتداء عليهن في حضور السجين بغية تحطيمه نفسيا.

وفي مجال تعذيب السجناء ذكرت صحيفة تسوهاديريخ الصادرة يوم ٤ / ٩ / ١٩٦٨ بان المعتقلة عبلة طه قالت في مقابلة مع المحامية فيليسيا لانجر انها تركت عارية بعد اعتقالها لمدة ثمانية أيام في زنزانة وضربت بوحشية حتى بدأت تنزف، ذلك انها كانت حاملا ورفض طلبها للعلاج.

وذكرت جمعية الصليب الاحمر الدولي في تقريرها عام ١٩٦٨، ان عددا من المعتقلين يتعرض للتعذيب اثناء الاستجواب من قبل الشرطة العسكرية، وان التعذيب يأخذ الاشكال التالية.

- التعليق من الايدي لساعات طويلة حتى يفقد المعتقل وعيه.
- التعليق من الارجل.
- الحرق باعقاب السجائر.
- الضرب على الاعضاء التناسلية.
- الربط وعصب العينين لايام طويلة.
- عض الكلاب.
- استخدام الكهرباء على الراس والفم والصدر والاعضاء التناسلية.
- استخدام الماء البارد والساخن.

وحول ظروف معسكرات الاعتقال الاسرائيلية، والمعاملة التي يتعرض لها المعتقلون العرب نشرت اللجنة العربية ـ الامريكية ضد التفرقة وثيقة تضمنت افادات ثلاثة اطباء جرى اعتقالهم في اعقاب عملية غزو لبنان وهم الدكتور كرستوفر جيانو من كندا، والدكتور ستيز بيرج والدكتور اويفيند مولر من النرويج، (وقد نشرت نص الوثيقة صحيفة المدينة السعودية يوم ١١/٩/١٩٨٢) قال الدكتور جيانو في شهادته التي ادلى بها يوم ١٣ تموز امام اللجنة الفرعية لاوروبا والشرق الاوسط المنبثقة عن لجنة الشؤون الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ الامريكي، بعد ان تحدث عن ظروف عملية الغزو واهوالها والدمار والخراب الذي الحقته بالاراضي والبيوت والممتلكات: اوقف الجنود الصهاينة السكان في طابور على شاطيء البحر ليمروا امام ثلاث سيارات جيب كانت تقف بالمكان وفي كل منها شخص مقنع. وعند مرور طابور المحتجزين امام السيارات اخرجوا عددا كبيرا من بينهم ليضعوا على ظهورهم علامات مميزة، نقلوا بعدها الى حائط ووجوههم متجهة نحوه. وبهذا الاسلوب اعتقل الاسرائيليون حوالي خمسة الاف رجل كنت انا «جيانو» وزميلاي النرويجيان منهم بعدها سيق المعتقلون الى السجون والمعتقلات.

اما الظروف داخل المعتقل فقد كانت عصيبة للغاية، كانت الايدي موثوقة وحرارة الشمس تلسع الاجساد التي اضناها قلة الماء والطعام. وكان السجناء يؤخذون الى غرف التحقيق.. ويضيف جيانو قائلا: لقد تعرضت للتحقيق خمس مرات خلال الايام الاربعة التي قضيتها بالمعتقل وكنت اثناء واحد من هذه التحقيقات اسمع صوت الضرب في الغرفة المجاورة وعندما خرج الشخص الذي كان يجري استجوابه رأيت وجهه منتفخا وعينيه مسودتين فيما سال الدم من فمه.

لقد كان منظر المعتقلين صورة معبرة عن وحشية الاربعين سجانا، الذين كانوا يضربون سجناءهم دون تمييز. وكانت الاجابة على من يطلب الماء دائما بعدم وجود الماء وعندما يلح السجين في الطلب يتعرض للاساءة التي يعقبها الضرب والركل. وقال الدكتور جيانو: ان وحشية الضرب والتعذيب بلغت حدا شاهد فيه هو شخصيا اربعة

سجنـاء يمـوتون نتيجة لهذا العنف الوحشي. حيث استدعى للكشف على الجثث، ويضيف الدكتـور جيـانـو بان الضبـاط الاسرائيليين بمن فيهم حاكم مدينة صيدا العسكري الكولونيل ارون اموزر كانوا يشاهدون ما يقوم به جنودهم من ضرب وتعذيب.

وعن التعذيب في السجون والمعتقلات الاسرائيلية تقول المحامية الاسرائيلية فيليسيا لانجر التي ترافعت في كثير من قضايا المواطنين العرب في المناطق المحتلة امـام المحاكم الاسرائيلية. (تقول في مقابلة صحفية نشرت نصها صحيفة القبس الكويتية يوم ١٨/٥/١٩٨٤) «صدقني انني عندما اتحدث مـع زوجي عن اساليب التعذيب والوضع في السجون فانه لا يصدق.. وزوجي رجل تعرض للاعتقال من قبل المانيا النازية، ودخل معسكرات الاعتقال النازية، لكن عندما اروي له ما يحدث في السجـون ضـد المعتقلين العرب، فانه لا يكاد يصدق ولكن تستطيع ان تقول انني حققت اول نصر لي بتقديم رجل بوليس اسرائيلي للمحاكمة بتهمة تعذيب المعتقلين العرب في سجن الفارعة. فلا احـد يدري اهمية هذا الفوز، فهو الاول من نوعه حيث نجحت في اثبات ان المحققين يعذبون المعتقلين لانتزاع الاعترافات منهم وبالطبع هـذا الفوز لم اصنعه انا بل صنعه المعتقل وليد العارضة الذي اكد للمحكمة رغم التهديد تعرضه للتعذيب من قبل محقق يدعى موشيه بيتون - وقد قدم بيتون للمحاكمة بعد ثبوت قيامه بتعذيب وليد العارضة.

وقصة وليد العارضة هي قصة الكثيرين غيره من المعتقلين لكنها تختلف لان العارضة تجرأ واتهم المحقق بتعذيبه مع علمه التام بانه سيتعرض للمزيد من التعذيب لاسقـاط تهمته.. فقد اعتقل المدرس وليد العارضة في جنين في ايار ١٩٨٣ بتهمة التحريض على التظاهر اثر موجة من التسميم التي اجتاحت مدارس الضفة الغربية. وفي معتقل الفارعة في الغور، قام المحقق موشيه بيتون بتعذيب وليد لانتزاع اعتراف منه مستخدما في ذلك الضرب والشتم والاعتداء بعصا لها رأس بمسمارين.. ونتج عن ذلك اصـابة العارضة بكسور في عظامه. وبعد فحصه من قبل بعض الاطباء شهد الطبيب بوجود كسور في عظامه.. وفور ذلك تقدمت بشكوى الى المستشار القضائي للادارة المدنية الذي نقلها بدوره الى مدير الشرطة، لاجراء تحقيق. وبعد التحقيق الذي رافقته حملة اعلامية ثبتت صحة الشكوى وقدم المحقق بيتون الى المحاكمة

وسجن الفـارعـة، وهـو السجن الذي يغص بالمعتقلين حيث ينقلون اليـه بالعشـرات، وهنـاك يجري تعريضهم للتعذيب لاجبارهم على الاعتراف بانهم قاموا باعمال حتى يمكن توجيه التهم اليهم ومحاكمتهم فالاعتقالات عشوائية تتم بدون سبب لذلـك فان مهمة المحققين هى اختراع التهم لمحاكمة المعتقلين اي الاعتقال اولا تم

تدبير التهمة ثانيا... وقد لا يعرف الكثيرون ان اغلبية المعتقلين هم من اطفال الحجارة وان مهمتنا هي محاربة هذا النوع من التعذيب لان الشبان الصغار لا يتحملون التعذيب والتهديد باغتصابهم او اغتصاب الام او الاخت امامهم اذا لم يعترفوا.

كذلك تحدثت المحامية لانجر عن قضية الطالب بلال النجار الذي غادر قريته بورين قرب نابلس الى جامعة النجاح حيث يدرس في نابلس، ولما طالت غيبته حوالي اسبوعين ذهب اهله الى الجامعة وسألوا عنه فقيل لهم انه اعتقل وبعد الاستفسار من ادارة الحكم العسكري نفى احد الضباط الاسرائيليين علمه باعتقال الطالب، لكن احد الضباط اعترف في اليوم التالي باعتقاله وبعد ايام عثر على جثة الطالب بلال النجار مقطوعة الراس قرب مستوطنة اسرائيلية جنوبي غربي نابلس وبرزت تساؤلات عديدة حول من اغتال الطالب: هل هي سلطات الحكم العسكري؟؟ ام هم المستوطنون؟؟ وتضيف المحامية لانجر بانها شخصيا لا تعرف من هو القاتل، وتقول «حسب معلوماتنا فان الطالب بلال النجار كان معتقلا في نابلس، وقد اعترفت الشرطة باعتقاله ولم يعطوا اي تفسير حول مكانه.. وبعد العثور على جثته مقطوعة الرأس رفضوا تسليمها الى اهله بل سلموها الى اشخاص من كبار السن في قريته شرط ان يجري دفنها ليلا دون حضور احد باستثناء اهله».

[الاوضاع الصحية:]

وفي اجواء التعذيب السالفة الذكر ومع انعدام الرعاية الغذائية والصحية للمعتقلين داخل السجون، فقد اجرى السجناء في سجن بئر السبع احصائية تتعلق بالاوضاع الصحية داخل السجن واظهرت النتائج ان هناك من مجموع ٦٠٠ سجين ١٧ سجينا مصابا بقرحة المعدة و٤٥ سجينا مصابا باضطرابات عصبية تلزمهم بتناول المهدئات بشكل مستمر و٦٧ سجينا مصابون بالسل و٢٠٠ سجين يعانون من الاصابة بالروماتيزم. وبشكل عام فان ٩٠ بالمائة من المناضلين يعانون من الامراض المزمنة اهمها: القرحة، الروماتيزم، البواسير، الفتاق، السل، الاضطرابات العصبية اضافة الى امراض العظام وامراض العيون والام الرأس.

وهكذا يعاني المعتقلون الفلسطينيون من امراض واصابات جسيمة ونفسية وعصبية وهي قابلة للعلاج والشفاء لو توفرت النية والرغبة ولو توفرت العناية الطبية اللازمة، لكن الواقع في السجون والمعتقلات يقول بانها تفتقر الى العدد اللازم من الاطباء والممرضين فعلى سبيل المثال فان سجون بئر السبع وعسقلان ونفحة وغزة تضم حوالي ١٦٠٠ معتقل في حين يقوم طبيب واحد على معاينة المرضى فيها بامراضهم المختلفة ولا يزور الطبيب السجن الا يوما واحدا في الاسبوع ونظام

المعاينة ليس خاضعا لرغبة المعتقلين او الحالات المرضية لديهم بل الى فراغ الطبيب اذ ربما تكون الحالات المسجلة ٣٠ حالة بينما يريد الطبيب استقبال ١٠ حالات فقط وهكذا يكون على السجين المريض الانتظار عدة اسابيع ريثما تتاح له فرصة مقابلة الطبيب وتجدر الاشارة ان الطبيب المشرف على السجن ليس من ذوي الاختصاص في حين ان معظم الامراض تحتاج الى اطباء اخصائيين لعلاجها وهؤلاء لا يزورون المعتقلات الا في الحالات النادرة.

وعلاوة على تدهور الاوضاع الصحية وغياب الرعاية هناك سوء التغذية فمن حيث الكم فان كمية الطعام التي تقدم لهم تكون صغيرة اما النوعية فان الوجبات الاساسية تعتمد على الحبوب وبعض انواع الخضار المطبوخة، ولا يحصل السجين على الحد الادنى من الغذاء الذي يضمن له استمرارية الحياة.

ولعل في التقرير الذي اصدرته لجنة العفو الدولية حول ظروف واوضاع المعتقلين العرب في السجون الاسرائيلية، ابلغ دليل على استخفاف الكيان الصهيوني بالمواثيق والاعراف الدولية وانتهاكه لحقوق الانسان خاصة ما يتعلق منها بالسجناء والمعتقلين. وكان وفد يتكون من الامين العام لمنظمة العفو الدولية وعضوين من مكتب امانتها الدولية قد قام بزيارة للكيان الصهيوني في شهر حزيران عام ١٩٧٩ حيث قابل بعض المسؤولين الصهاينة وغيرهم من رجال الصحافة واساتذة الجامعات وبعض السجناء السابقين وفيما يلي ملخص لهذا التقرير والتوصيات التي وردت فيه:

«اكد وفد منظمة العفو الدولية في تقريره ضرورة ادخال بعض التعديلات على الاجراءات التي يتم بمقتضاها احتجاز الاشخاص المشتبه بهم في جرائم امنية رهن تقديمهم للمحاكمة، أو الافراج عنهم. وجاء في التقرير ايضاً ان من الامور التي تثير قلق منظمة العفو الدولية طول المدة التي يقضيها المشتبه بهم دون السماح لهم برؤية ذويهم أو محاميهم أو اطبائهم الخصوصيين، وعدم كفاية نظام الفحص الطبي وتسجيل الحالة الصحية للمشتبه بهم اثناء فترة اعتقالهم. وتتعلق معظم ادعاءات التعذيب التي جمعتها اللجنة بالفترة التي تعقب عملية الاحتجاز وفيها يبقى كل سجين في عزلة تامة فيما عدا من يوكل اليهم التحقيق مع السجناء

وتعتقد منظمة العفو الدولية ان الاجراءات الحالية الى جانب اعتماد جهة الادعاء في ادانتها على اعترافات لا يؤيدها دليل مستقل قد تعطي المستجوبين حافزا على استخدام وسائل القسر والاكراه كما ان تلك الاجراءات تجعل من الصعب على اية وكالة مسؤولة ان تقوم بتقييم ادعاءات التعذيب»

وعلى اثر ذلك قدمت منظمة العفو الدولية مذكرة في شهر اكتوبر ١٩٧٩ الى السلطات الاسرائيلية تتضمن نقاط قلقها ومخاوفها وتقترح فيها ادخال بعض التعديلات على الاجراءات. وتحض السلطات على القيام بتحقيق في ادعاءات التعذيب

والاجراءات المتعلقة بهـا. اما من جانب منظمة العفو الدوليـة نفسـها فانها لم توجه اية ادعـاءات ولم تصـادق على ايـة مزاعم. لكنهـا تعتقد ان جسامة بعض الادعاءات يستوجب القيام بالتحقيق وادخال بعض الاصلاحات.

وفي ٣١ كانون اول عام ١٩٧٩ ارسل المدعي العام الاسرائيلي ردا يقول فيه ان الحكومة الاسرائيلية لن تقوم باجراء تحقيق او ادخال التعديلات المقترحة. وقـد ارسلت منظمة العفو الدولية اجابتها على رد المدعي العام. وفيما يلي ملخص لمذكرة منظمة العفو الدولية ورد المدعي العام الاسرائيلي ثم اجابة المنظمة على رد المدعي الاسرائيلي.

الجـزء الاول :

اولا . وفي هذا الجزء موجزا للمحادثات التي اجراها اعضاء وفد منظمة العفو الدولية مع المسؤولين الاسرائيليين، والخطوات التي ادت الى الانتقاد الذي وجهته منظمة العفو الدولية الى الاجراءات القانونية والادارية التي تطبق على المشبوهين المعتقلين.

ثانيـا : شرح تفسيري. تدخل المناطق المحتلة في نطاق الحكم العسكري، وهذا يتضمن قوانين الطوارىء التي صدرت اثناء الحكم البريطاني في بادىء الامر، وكذلك مئات من القوانين التي اصدرها الحكام العسكريون الاقليميون. وتنص هـذه القوانين على معاقبة الجرائم السياسية البحتة التي تخلو من اعمال العنف، وكذلك التي تنـطوي على اعمـال العنف، وهي تقضي بالمحـاكمة امام المحاكم العسكرية والسجن بدون محاكمة (او ما يطلق عليه الحجز الاداري) وتحديد الاقامة والابعاد ومنع التجول وهدم الممتلكات وحظر التظاهر السياسي وعقد الاجتماعات السياسية وفرض الرقابة.

ثالثا : المعتقلون ومزاعم التعذيب :

(أ) ـ **عدد المعتقلين**: من الصعب تقدير العدد الاجمالي للمعتقلين، اذ انه لا يتضمن عادة ذلك العدد الضخم من الاشخاص الذين يحتجزون لمدة قصيرة تقل عن سبعـة ايـام وطبقا لاحصاءات الحكم العسكري بالضفة الغربية فقد كان عدد السجناء بسبب الامن في شهر كانون الثاني ١٩٧٩، ٢٤٧٣ سجينا، وذكر الحاكم العسكـري العـام للضفـة الغـربيـة في اوائل شهر حزيران ١٩٧٩ ان ١٥٠٠ من الفلسطينيين قـد اعتقلوا خلال الستة اشهر السابقة. ومعظم اولئك المعتقلين تتراوح اعمارهم بين ١٦ ـ ٢٣ سنة

(ب) - **مزاعم التعذيب**· المزاعم التي يتناولها هذا التقرير تتعلق بمشبوهي الامن، وخاصة اثناء الفترة التي يكون فيها هؤلاء المشبوهون تحت الاستجواب، وقد تولت تقارير سابقة كثيرة تحليل تلك المزاعم، ومنها التقرير الذي اعدته لجنة الامم المتحدة الخاصة بالتحقيق في الاجراءات الاسرائيلية المتعلقة بحقوق الانسان لسكان المناطق المحتلة، وتقرير وزارة الخارجية الامريكية، وتقرير الاتحاد السويسري لحقوق الانسان، والسلام الروماني، واتحاد المحامين الاهليين بالولايات المتحدة، ومنظمة العفو الدولية وعدة تقارير تناولتها الصحف. والاستنتاج الذي تردد كثيرا في هذه التقارير هو وجود الدليل على سوء معاملة السجناء وهناك تحقيق صحفي ضخم يقوم على حالات جمعها موظف سابق بقنصلية الولايات المتحدة في القدس وقد وجد اسلوبا متشابها للعقوبات الجسدية التي تنزل بالسجناء ولفت الانظار الى «احتمال ان يكون استخدام القسوة في استجواب السجناء السياسيين العرب امرا خاضعا لتطبيق منتظم».

كما نشرت جريدة الصنداي تايمز اللندنية في عام ١٩٧٧ تحقيقا صحفيا هاما ذكرت فيه ٤٤ حالة من حالات ادعاء التعذيب وذكرت اسماء ٢٢ من المشتكين، كما ركزت في شيء من التفصيل على ١٤ حالة من تلك الحالات. وقد فندت السلطات الاسرائيلية ذلك التقرير لكنها لم تشر الا الى ٦ حالات من ال ٢٢ حالة التي ذكرت فيها الاسماء. وقد اتضح لمنظمة العفو الدولية ان رد السلطات الاسرائيلية لا يقدم تكذيبا مقنعا حتى في تلك الحالات القلائل التي اختارت ان تذكر اصحابها ذكرا مباشرا.

(ج) - **امثلة من مزاعم التعذيب الحديثة** : يورد التقرير اربع شهادات حديثة تمثل المزاعم التي اثيرت حديثا وثلاثا منها تلقتها منظمة العفو الدولية اما الرابعة فانها مستقاة من الصحف. وكلها تشترك في ذكر وقائع الضرب المؤلم واكراه السجناء على الوقوف مقيدين في ماسورة مياه فترات طويلة وصلت في بعض الحالات الى ايام متواصلة، وغير هذا من صنوف التعذيب المقصود بها - طبقا لاقوال بعض السجناء السابقين - انتزاع اعترافات خاصة من النوع الذي يريده المستجوبون.

رابعاً · انتقاد الاجراءات القانونية والادارية والمعاملة التي تطبق على مشبوهي الامن في الاراضي المحتلة·

تتمتع السلطات العسكرية بحقوق واسعة تخولها سلطة الاعتقال ففي الضفة الغربية ليس هناك حد قانوني لطول المدة التي يحرم فيها مشبوه الامن المعتقل من رؤية محام. والمعتاد هو ان تمر شهور باكملها قبل ان يسمح للمحامي بعقد اجتماع مع موكله. كما ان زيارات الأهل تخضع لمثل هذه القيود. أما الفحوص التي يجريها اطباء السجن فليست بطبيعتها من النوع الذي يساعد على تأكيد مزاعم التعذيب او دحضها. ومن حق المحامي ان يطلب حضور طبيب مستقل، غير ان اي محام يتقدم

بمثل هـذا الطلب يجد ان عليه ان ينتظر طويلا، وقد يطول انتظاره الى شهور، وفي النهاية يجد ان النتيجة لا تساوي كل ذلك العناء. وفي التقرير ايضا مناقشة للاتفاق المتفاهم عليه من قبل اسرائيل ولجنة الصليب الاحمر الدولية، وقـد اتضح لمنظمة العفو الدولية انه في كثير من الحالات لا يقوم مندوبو الصليب الاحمر بزيارة السجناء خلال الاسبوعين الاولين من فترة الاعتقال، على الرغم مما لهذه الفترة من اهميـة قصوى فيما يختص بمزاعم التعذيب.

وتتكون المحاكم العسكرية من ثلاثة ضباط عسكريين لا يشترط فيهم سوى ان يكـون احـدهم على الاقل قـد تلقى تدريبا قانونيا وعندما ترى المحكمة وجوب عقد محاكمة سرية بسبب مقتضيات الامن، ففي هذه الحالة يجب على المدعى عليه ان يختار من يتولى الدفاع عنه من قائمة تشمل اسماء محامين خاصين معتمدين، وقـد حذفت من تلك القائمة اسماء عدد من اشهر المحامين المعروفين. وقد ذكر عدد كبير من المحامين لمنظمة العفو الدولية ان وثيقة الاتهام لا تعطى لهم الا قبل بدء المحاكمة بوقت قصيـر جدا، واحيـانا في نفس يوم المحكمة، وغالبا ما يكون الاعتراف ـ في المحـاكم العسكرية بالاراضي المحتلة ـ هو الدليل الرئيسي الذي يقوم عليه اثبات ارتكاب الجريمة، ولا يرى المتهم محاميه الا بعد ان ينتزع منه هذا الاعتراف.

ولكي يكون الاعتراف مقبولا لدى المحكمة يجب ان يكون قـد حصل عليه طبقا لقوانين القضاء اي بحرية وبدون خوف او امل في منفعة خاصة. ومع هذا فقد وجد مندوبو منظمة العفو الدولية سندا قويا يؤكد ان هناك انحرافا خطيرا في تطبيق هذه القوانين.

ويشترط النظام المتبع في اسرائيل وجوب تقديم «شيء آخر» لتعزيز الاعتراف، ولكن ليس من الضروري ان يكون هذا «الشيء الاخر» دليلا مستقلا. وعلى سبيل المثال يمكن ان يكون هذا «الشيء الآخر» الوجود الفعلي لاشخاص ورد ذكرهم في الاعتراف.

وسكان الاراضي المحتلة، الذين تدينهم المحاكم العسكرية، ليس لهم الحق ان يتقدموا باستئناف قضائي. ويمكنهم ان يتقدموا الى المحكمة العليا طالبين اصلاحاً قانونيا لبعض القرارات، غير ان المحكمة العليا لا ترى انها تمتلك القدرة على مراجعة ما سبق اتخاذه من قرارات خاصة بالأمن. وعند القيام بتحقيق في مزاعم التعذيب فغالبا ما يكون القائمون بذلك التحقيق هم انفسهم رجال القطاع الاداري ذاته الذين وجهت اليهم تهمة ارتكاب ذلك التعذيب.

وذكرت منظمة العفو الدولية في ختام تحقيقها ان الحبس الانفرادي الطويل ـ في اي بلد، وعلى الاخص بالنسبة للأشخاص المشتبه بهم في الاخلال بامن الدولة ـ من شأنه ان يزيد احتمالات ارتكاب التعذيب.

وطبقا للاجراءات النافذة حاليا في المناطق المحتلة، فقد يبقى المتهم عدة شهور بعد فترة ادعاء التعذيب منعزلا تماما عن العالم الخارجي دون ان يرى ذويه او محاميه، وقد يمضي ١٨ يوما في الاعتقال قبل ان يمثل امام المحكمة وبهذا يكون قد امضى اسابيع بعد الادعاء بالتعذيب لا يرى احدا الا مستنطقيه، وقد يزوره مندوب من لجنة الصليب الاحمر ولكن في اغلب الاحوال يكون هذا بعد اسبوعين من اعتقاله على الاقل، وكثيرا ما تطول هذه المدة عن اسبوعين. وبالاضافة الى هذا لا يكون المتهم قد سمح له باستشارة طبية اللهم الا تلك العناية الروتينية التي يقوم بها موظفو القسم الطبي بالسجن نفسه.

وبمجرد ان توجه التهمة الى المتهم ويؤتي به امام المحكمة ويواجه بدليل الاتهام القائم على اعترافه الخاص، فانه غالبا ما يفقد الفرصة التي تتيح له نظرا عادلا لتقرير ادانته او براءته.

ولا يقتصر الامر على كون الدور الذي يقوم به محامي الدفاع محدودا جدا. بل انه يندر ان يوجد محام للدفاع على الاطلاق قبل المحاكمة، وحتى في اثناء المحاكمة نفسها فان المتهم غالبا ما يجد نفسه امام هيئة تتكون من ثلاثة ضباط في الجيش ليس بينهم الا واحد فقط له دراية بالقضاء، كما ان عدالتهم وعدم تحيزهم من الامور المشكوك فيها. وقد لا ترتكز الادانة الا على اعتراف ينتزع في ظروف مريبة لا يستطيع المتهم ان يلقي ضوءا عليهابسبب فترة الحبس الانفرادية وقلة البيانات الطبية المتعلقة بحالته

وحصيلة الامر ان هذه العوامل مجتمعة تجعل اي اشراف خارجي على معاملة السجين امرا مستحيلا كما انها تزيد من احتمالات اساءة معاملته وعلى اية حال فانها تمكن من قيام وضع لا يمكن فيه الحصول على الدليل القاطع الذي يجب توافره لدحض او تأكيد اية مزاعم يتقدم بها السجين، وحيث يحرم المشتبه بهم في قضايا الامن من حقوقهم الخاصة بسلامتهم الشخصية وحقهم في محاكمة عادلة بعيدة عن التحيز، وهذا كله بسبب الاجراءات الناقصة التي تتخلل جميع المراحل ابتداء من القاء القبض حتى اصدار الادانة.

خامساً : الاستنتاجات (بايجاز)

- هناك دليل كاف لاثبات وجود تعذيب لمشبوهي الأمن ويستوجب اقامة تحقيق عام.
- الاجراءات الادارية الحالية لا تمكن السلطات الاسرائيلية من تقديم دليل قاطع ينفي مزاعم التعذيب.
- ان عدم توفر مثل هذا الدليل القاطع يتصل اتصالا مباشرا بفترة الحبس الانفرادي الطويلة.

- بعض الاحكام والممارسات القضائية يزيد من احتمالات التعذيب وهـذه تشمل. تقييد دور محامي الدفاع في اعداد دفاعه، والاعتماد المفرط على الاعترافات غير المدعمة كأساس فعلي للادانة، ثم انعدام الفرص الفعلية لتقديم استئناف قضائي.
- وسائل التحقيق في شكاوى التعذيب غير كافية.

التوصيات :

يجب اقامة لجنة تحقيق عامة غير متحيزة للنظر في ادعاءات التعذيب نظرا كليا، وفي الاجـراءات الاداريـة والقضـائية المتبعة في اعتقال مشبوهي الامن وحبسهم واستجـوابهم ومحاكمتهم. والى ان يتم تأسيس هذه اللجنة وتقديمها لتقريرها يجب اتخـاذ خطوات سريعـة للتـأكد من حماية مشبوهي الامن من سوء المعاملة اثنـاء استجوابهم، ويجب ان تشمل هذه الخطوات ضمان زيارات الاهل والمحامي وطبيب مستقل بعد الاعتقال مباشرة، وعلى فترات دورية قصيرة فيما بعد. وهناك توصيات اخرى تتعلق بصلاحيات لجنة التحقيق المشار اليها.

الجزء الثاني : رد الحكومة الاسرائيلية وتعليقات منظمة العفو الدولية.

نورد في هذا الجزء الرد المفصل للمدعي العام الاسرائيلي على مذكرة منظمة العفو الدولية وتعليقاتها، ومن بين النقاط الواردة فيه ما يلي:

حقوق الانسان في اطار العنف المستخدم لاغراض سياسية: المدعي العام: لم ترد في التقرير على الاطلاق اية محاولة لوضع موضوع الحقوق المدنية في الاطار المناسب، مـع الاخذ في الاعتبار بالانتهاكات السافرة من قبل مجموعات الارهابيين لكل مباديء التمدن.

منظمة العفو الدولية: ان منظمة العفو الدولية لا تقر العنف في اية صورة، وهي تعترف بالتزام الحكومة من حيث حماية ارواح رعاياها من اخطار العنف، غير انه يجب على كل حكومة ان تؤدي هذا بطريقة تتمشى مـع احترام حقوق الانسان الاساسية وحمـايتها. (تنص المادة الرابعة من الميثاق الدولي للامم المتحدة للحقوق المدنية والسياسية على انه لا يجوز الانتقاص من التزام الدول باحترام حق الانسان في ان يعيش متحررا من التعذيب والمعاملة القاسية المهينة التي تهدر الكرامة الانسانية).

استخدام منظمة العفو الدولية لمصادر معلوماتها.

المدعي العام: «ان مصادر استقاء المعلومات التي تعتمد عليها منظمة العفو الدولية، والاسلوب غير المتوازن الذي قدمت به هذه المصادر يتير التساؤل فيما اذا كانت الاستنتاجات التي انتهت اليها المنظمة جديرة بالثقة وبعيدة عن التحين».

منظمة العفو الدولية: «ان المدعي العام الاسرائيلي يخطيء في فهم الغرض الذي استخدمت فيه هـذه المعلومات. انها بمثابة اشارة الى طبيعة التعذيب المزعوم، والى عدم كفاية الردود الرسمية ولم تستخدم كبيانات عن حالات تعذيب كوقائع مؤكدة مثبتة. كما ان الاستنتاجات المشتركة في هذه التقارير التي قامت باعدادها هيئات اخـرى عن ادعاءات التعذيب في اسرائيل والاراضي العربية المحتلة تدل على ان حوادث التعذيب تتكرر بصورة اكثر مما ينبغي، وان الاستنتاجات تشير الى اسلوب متناسق، متكرر مما يدعو الى القلق والمخاوف».

كمـا يتناول هذا الجزء من التقرير الاتفاق المعقود مع هيئة الصليب الاحمر الدولي، ومظاهر الاجراءات التي تشتمل على قوانين تنظيم طريقة الاستعانة بالمحامين والاطباء، وكيفية الاستجواب ودور المحاكم العسكرية وقوانين المحاكمة والاستدلال.

ويذهب المدعي العام الاسرائيلي الى انه بالنظر الى مشكلة الامن الاسرائيلي التي ليس لها مثيل، فان مشبوهي الامن تعطى لهم حقوق تعتبر «معقولة» وتنتهي الى انه لا مبرر مطلقا للجنة التحقيق التي توصي بهـا منظمة العفو الدولية، وان الحكومة الاسرائيلية سوف تضمن الحقوق المدنية للمعتقلين بسبب الامن وانها ستستمر في التحقيق بالادعاءات التي تتعلق بسوء المعاملة والتي تتقدم بالطريق القانوني الصحيح.

وفيما يلي بعض الملاحظات الختامية لمنظمة العفو الدولية. لقد رفض المدعي العام الاسرائيلي كل الانتقادات التي وجهتها منظمة العفو الدولية، وتوصياتها بشأن بعض الاصلاحات وراح يكرر استغاثته بمباديء خاصة مثل «بقاء الدولة» وذلـك يبرر القيود التي تفرض على حقوق الافراد، وليس في رد المدعي العـام اي بيان منطقي يشرح كيف يمكن ان تتأثر امكانيات «بقـاء الدولة» اذا اتبعت اجراءات ادارية تكفل حماية المعتقلين من التعذيب!

ان رد المدعي العام لم يخفف من قلق منظمة العفو الدولية ولهذا فان المنظمة تناشد السلطات الاسرائيلية مرة اخرى، ان تعمل بطريقة ايجابية لتنفيذ التوصيات التي وردت في مذكرتها.

وفيمـا يلي قائمـة باسمـاء الذين استشهـدوا داخـل السجـون والمعتقلات الصهيونية والذين امكن حصـر اسمائهم علما بان الاعداد الحقيقية للسجناء الذين استشهـدوا تفوق هذا الرقم بكثير بسبب تكتم سلطات الاحتلال وعدم اعلانها عما يحـدث داخل السجون والمعتقلات ومحاولاتها المستمرة لاخفاء الاسباب الحقيقية وارقام السجناء الذين يستشهدون:

	الاسم	السجن	تاريخ الاستشهاد
١ ـ	انور كمال حسين جابر	جنين	١٩٦٨/١٢/٤
٢ ـ	حسن عيسى بطاط	الخليل	١٩٦٨/٢/١٨
٣ ـ	يوسف ابراهيم الجبالي	نابلس	١٩٦٨/٧/١٠
٤ ـ	محمود محمد الشيخ علي	بئر السبع	١٩٦٨
٥ ـ	يوسف حسن ابو الخير	عسقلان	١٩٦٨
٦ ـ	فؤاد سلامة	عسقلان	١٩٦٨
٧ ـ	يوسف كريم	عسقلان	١٩٦٨
٨ ـ	نصار نصر الله	سجن غزة المركزي	١٩٦٨
٩ ـ	ابو فتحي العوري	رام الله	١٩٦٩
١٠ـ	هاشم علي رحمة	غزة المركزي	١٩٦٩
١١ـ	عبد الجواد البيت	غزة المركزي	١٩٦٩
١٢ـ	يوسف صالح ابو سمرة	غزة المركزي	١٩٦٩
١٣ـ	حسن ابو محيسن	غزة المركزي	١٩٦٩
١٤ـ	قاسم الجابري	الخليل	١٩٦٩/٣/٢٢
١٥ـ	قاسم ابو عكر	المسكوبية	١٩٦٩/١٢/٢٦
١٦ـ	محمد عبد القادر المصري	الخليل	١٩٦٩/٩/٦
١٧ـ	محمد مصلى ابو أميرة	غزة	١٩٧٠/٨/١٥
١٨ـ	طلال الاسطه	غزة	١٩٧٠/٧/١٠
١٩ـ	عبد القادر ابو الفهيم	عسقلان	١٩٧٠/٧/١٠
٢٠ـ	خضر ابو الفهيم	نابلس	١٩٧٠
٢١ـ	محمد ابو الخضر	شطة	١٩٧٠
٢٢ـ	شحادة الخزار	نابلس	١٩٧٠
٢٣ـ	حسن محمود سمحة	بئر السبع	١٩٧٠
٢٤ـ	محمد خالد عقيل	بئر السبع	١٩٧٠
٢٥ـ	الحاج رمضان البنا	رام الله	١٩٧١
٢٦ـ	الحاج محمد صافية	الخليل	١٩٧١/١/٧
٢٧ـ	محمد عبد الله شافي	غزة	١٩٧١
٢٨ـ	مصطفى عقيل العواودة	الخليل	١٩٧٢
٢٩ـ	محي الدين ابو فتحي	رام الله	١٩٧٣
٣٠ـ	عمر العين	طولكرم	١٩٧٣
٣١ـ	عمر عطيه	عسقلان	١٩٧٣

٣٢ـ ناصر عواد الحي	بئر السبع	١٩٧٣
٣٣ـ خليل عز الدين اللوح	غـزة	١٩٧٣
٣٤ـ عمـر الشلبي	عسقلان	١٩٧٣
٣٥ـ حسين محمد طه	بئر السبع	١٩٧٣
٣٦ـ نصري الشخشير	عسقلان	١٩٧٣
٣٧ـ خليل سلامة منصور	نابلس	١٩٧٣
٣٨ـ مؤيـد الحبش	نابلس	١٩٧٣
٣٩ـ فريز الطشطوش	نابلس	١٩٧٤
٤٠ـ عمر امين عوض الله	عسقلان	١٩٧٥
٤١ـ الحاج عمران ابو خلف	القدس	١٩٧٦/٦/٥
٤٢ـ خضر عيسى نمر	نابلس	١٩٧٦/٧/٤
٤٣ـ ياسر شامخ الفاعور	حنين	١٩٧٦
٤٤ـ شحادة عودة موسى	نابلس	١٩٧٦
٤٥ـ شحادة موسى ابو زيداس	عسقلان	١٩٧٦
٤٦ـ محمد يوسف الخواجا	رام الله	١٩٧٦/٦/١
٤٧ـ محمد عيد	نابلس	١٩٧٦
٤٨ـ خضر عيسى نمر الهيلاني ،	نابلس	١٩٧٦
٤٩ـ شحادة خليل	نابلس	١٩٧٦
٥٠ـ فؤاد سلام	غـزة	١٩٧٦
٥١ـ محمد حامد	نابلس	١٩٧٦
٥٢ـ حجاج علاونة	جنين	١٩٧٦
٥٣ـ احمد الشيخ ذيب دحدول	طولكرم	١٩٧٦
٥٤ـ عدنان ابو حية	بئر السبع	١٩٧٦
٥٥ـ احمد حسين القهوجي	غزة المركزي	١٩٧٧
٥٦ـ يوسف كريم	عسقلان	١٩٧٧
٥٧ـ فريد غنام	نابلس	١٩٧٧
٥٨ـ نصار حويطات	الرملـة	١٩٧٨
٥٩ـ حسن ابو منوى الواركة	الرملـة	١٩٧٨
٦٠ـ ادريس ابراهيم نوفل	غزة المركزي	١٩٧٩
٦١ـ محمد علي الجعفري	نفحة	١٩٨٠/٧/١٥
٦٢ـ رابح محمد حلاوة	نفحة	١٩٨٠
٦٣ـ انيس محمود دولة	عسقلان	١٩٨٠
٦٤ـ سلامة محمد البسيوني	عسقلان	١٩٨٠

الاسم	المكان	السنة
٦٥ـ صلاح علي عباس	عسقلان	١٩٨١
٦٦ـ علي الشطريط	عسقلان	١٩٨١
٦٧ـ فايز عبد الفتاح الطرايرة	تل هاشومير	١٩٨١
٦٨ـ يعقوب دبابيسي	عسقلان	١٩٨١
٦٩ـ ناجي القواسمي	بئر السبع	١٩٨٢
٧٠ـ سليم احمد يحيى	بئر السبع	١٩٨٢
٧١ـ سليم ابو صبيح	جنين	١٩٨٢
٧٢ـ احمد ابو عميرة	غـزة	١٩٨٢
٧٣ـ قاسم ابو خضرة	عكـا	١٩٨٢
٧٤ـ عبد الاله النابلسي	نابلس	١٩٨٢
٧٥ـ عيسى مطلق	نابلس	١٩٨٢
٧٦ـ فتحي عبد الفتاح النتشة	الخليل	١٩٨٢
٧٧ـ سميح حسب الله	غـزة	١٩٨٢
٧٨ـ علي ابو سلطان	غـزة	١٩٨٢
٧٩ـ حسن ابو ركبة	غـزة	١٩٨٢
٨٠ـ سعيد محمد سعيد منصور	نابلس	١٩٨٢
٨١ـ محمود عبد الرحيم العوضين	طولكرم	١٩٨٤
٨٢ـ نعيم محمد عبد العزيز ابو غوش	انصار	١٩٨٣
٨٣ـ خليل ابراهيم محمد ابو خديجة	رام الله	١٩٨٣
٨٤ـ محمد زيدان ابو قاسم	غـزة	١٩٨٣
٨٥ـ اسحق موسى المراغة	القدس	١٩٨٣

الفصل التاسع

- الإرهاب ضد المقدسات

[الاعتداء على الاماكن المقدسة :]

علاوة على الارهاب والقتل وتدمير واغتصاب الممتلكات العربية وتهجير وطرد السكان العرب، اصبح هدم الاماكن المقدسة وتدميرها وتدنيسها والاعتداء عليها، وجها من وجوه السياسة التي تنتهجها سلطات الاحتلال الصهيوني لتهويد الاماكن المقدسة. ومنذ انشاء الكيان الصهيوني وحتى اليوم هدمت عشرات المساجد والكنائس وصودرت ساحات كبيرة من اراضي الاوقاف بما عليها من منشآت.

ويتصدر الحاخامات ورجال الدين اليهود حملات الارهاب ضد المقدسات الاسلامية والمسيحية وضد السكان العرب، واستغل كبار رجال الدين اليهود الديانة اليهودية لاصدار الفتاوي العنصرية، ضد السكان العرب واباحة قتلهم وتشريدهم ويعتبر الحاخام مائير كهانا زعيم «حركة كاخ» الارهابية صورة مجسدة للكراهية التي يكنها الحاخامات ورجال الدين اليهود في الكيان الصهيوني ضد العرب والمقدسات الاسلامية والمسيحية. ويعتبر الحاخامات ورجال الدين اليهود في الكيان الصهيوني العقلية التي تخطط وتدير ذلك الكيان.

والحاخام، الارهابي كهانا، لا يخفي في احاديثه الخاصة والعامة استعداده لنسف المسجد الاقصى وبناء الهيكل المزعوم على انقاضه . والحاخام موشيه بن ميمون لا يبدي اي انزعاج للتعايش مع الاجانب (ويقصد عرب الارض المحتلة) شرط الا يرفعوا رؤوسهم. وقد سئل الحاخام الارهابي موشيه ليفينغر: ماذا تقترح ازاء العرب الذين يرفضون الخضوع لاسرائيل، ويريدون لانفسهم دولة خاصة بهم فاجاب: «يمكنهم ان يجدوا ذلك في احدى الدول العربية التي يتمتع العرب فيها بالسيادة».

اما الحاخام حاييم ديفيد حاخام تل ابيب فهو يتمنى ان تستمر الحرب مع العرب لانها ستسفر في النهاية عن تفريغ «اسرائيل» من الاجانب «اي العرب» والخطير في مواقف وتصرفات الحاخامات اليهود انهم بدأوا يصدرون فتاوي غاية في الخطورة تبيح قتل العرب وهدم مساجد المسلمين. فقد اصدر الحاخام اليهودي الاكبر شلومو غورين فتوى تقول: انه يحق لليهودي ان يقتل المدنيين العرب العزل بما في ذلك النساء والاطفال والشيوخ، وان الشريعة اليهودية تسمح بذلك، وقد قتلت في اعقاب هذه الفتوى الطفلة العربية عائشة البحش (١١ عاما) في مدينة نابلس بنيران مستوطن يهودي. وقال غورين في فتواه: ان سكان الضفة الغربية وقطاع غزة هم في

حالة حرب مع اسرائيل، واسرائيل في حالة حرب معهم وبناء عليه فان الشريعة اليهودية تسمح بقتلهم خاصة اذا كان هناك ما يبرر القتل، وقال في فتواه انه لا تجوز محاكمة اليهودي الذي يقتل واحدا من العرب.

كما اصدر كبير حاخامات الكيان الصهيوني، مردخاي الياهو، فتوى قال فيها «ان المستوطن الذي قتل الطفلة العربية عائشة البحش لا يعتبر قاتلا، ولا تجوز محاكمته استنادا للديانة اليهودية».

واصدر الحاخام افرايم زليمونوفيتش فتوى دينية اخرى تمنع سكن اليهود والعرب معا في بناية واحدة او حتى في حي سكني واحد، وعليه - كما تقول الفتوى - يجب ابعاد وطرد العرب الذين يقيمون في مبان يقيم بها اليهود او الذين يقيمون في احياء سكنية يهودية. هذه الفتاوي اعطت مؤشرا لفتوى اكثر صراحة وعنفا للحاخام الارهابي مائير كهانا قال فيها. ان وجود المسلمين في المنطقة المقدسة - القدس - بعد خطيئة كبرى . وطالب بنسف المسجد الاقصى وقتل العرب.

ومن الوثائق التي ظهرت عام ١٩٧٣ ووزعت على الجيش الصهيوني فقط. ما كتبه اللفتنانت كولونيل الحاخام ابراهام اميندام، عندما كتب يقول «اذا صادفت قواتنا المدنيين سواء في الحرب او خلال مطاردة او غارة، فهؤلاء حسب القانون اليهودي يجب ان يقتلوا ان كان من غير الممكن التأكيد من انهم عاجزون عن رد الضربة لنا، ويجب عدم الوثوق باي عربي في اي حال من الاحوال، حتى لو ترك في نفسك انطباعا انه متمدين!».

كما أصدر موشى بن زيون اشبيزاي حاخام مدينة رامات جان كتيبا يضم مجموعة من الوصايا . يتحدث فيها عن كيفية تملك الارض وتدمير الاعداء، يقول، اشبيزاي: «انكم عابرو الاردن الى ارض كنعان فتطردون كل سكان الأرض من امامكم وتسكنون فيها لاني قد اعطيتكم الارض لكي تملكوها» ويقول ايضا في احدى وصاياه. ان نضرب عدونا في طريقنا وهو المصمم على تدميرنا حتى النهاية القصوى مهما تكن موجعة او مهلكة فلم يثور علينا غير اليهود سواء كانوا فلسطينيين او اردنيين او سوريين ام مصريين او من اي جيش آخر في العالم؟ لكي يشوهوا نهضة اسرائيل في هذه البلاد. فيجب علينا ان نطاردهم ونوجه لهم الضربات حتى نبيدهم عن بكرة ابيهم، فهذه حرب مقدسة كما ورد في التوراة «فتمحوهم وتمتلكون الأرض»، وليس فقط الشعوب السبعة التي كانت ايام فتح كنعان».

ويؤكد الحاخام اشبيزاي انه ليس صدفة ان اعطت التوراة خيارين نقيضين سبيلا لاعادة استملاك الأرض. «فاذا انتم افنيتم الشعوب تسكنون الارض» اما اذا لم تبيدوهم تستبقون منهم اشواكا في اعينكم مناخس في جوانبكم، فالتوراة تعلمنا انه مالم تطهر البلاد من الذين يلوثونها فسوف يختلطون بنا وبذلك تكون قد جلبنا بلاء

لانفسنا سينغص مضجعنا ونصبح مكروهين في بلادنا، ويتحقق بذلك ما يقوله المعلقون اليهود من انهم اولا سيلقون بنا في طرق الظلام تم يسببون لنا الالم بكل طريقة ممكنة، واخيرا يتسنون حربا علينا ويطردوننا من بلادنا.

[الارهاب الصهيوني ضد مدينة الخليل :]

وتعتبر مدينة الخليل ـ ٢٣ ـ كيلو مترا الى الجنوب من مدينة القدس المدينة الثانية بعد القدس في الضفة العربية التي تتعرض لعمليات الارهاب الصهيوني وحملات الاستيطان المكثفة من قبل الجماعات الارهابية الصهيونية الدينية المتعصبة.

فبعد عدوان عام ١٩٦٧، توجهت اول مجموعة استيطانية يهودية الى مدينة الخليل والى الحرم الابراهيمي الشريف بالذات ورفعت عليه العلم الاسرائيلي ومنعت المواطنين العرب من الصلاة فيه وبدأت مطالبتها لحكومة الاحتلال بالسماح بالاستيطان في مدينة الخليل وفي عام ١٩٦٨ سمحت سلطات الاحتلال بهجرة ١٥ عائلة صهيونية الى مدينة الخليل واقامت هذه العائلات في مقر الحاكم العسكري وسمي الحي الجديد بقرية حبرون. وفي عام ١٩٦٩ تطورت قرية حبرون وبلغ عدد سكانها ٤٠٠ نسمة. وفي عام ١٩٧٠ وضعت مجموعة من جنود العدو سياجا حول قطعة من الارض تبعد كيلو مترين عن مدينة الخليل بدعوى الضرورات الامنية وخلال بضعة شهور ارتفعت في المنطقة بعض المباني، وظهرت كريات اربع كأول مستوطنة صهيونية في الضفة الغربية. وفي نفس العام اقرت حكومة العدو ميزانية لاقامة الحي اليهودي في المدينة ورصدت لذلك ٢٠ مليون ليرة ثم وضعت وزارة الاسكان الصهيونية خطة بناء المدينة اليهودية كريات اربع، تم اصدر اريبه شاليف قائد منطقة الضفة الغربية امرا يتيح لسكان مستوطنة كريات اربع شراء المساكن المؤجرة لهم واستئجار الارض من دائرة اراضي اسرائيل في حدود مستوطنة كريات أربع. كما وافق الحاكم العسكري في الضفة العربية على منح مستوطنة كريات اربع ادارة مدنية

وفي فترة لاحقة تمكن المستوطنون الصهاينة من الاستيلاء على بناية الدبوية وسط مدينة الخليل وقاموا باعادة ترميم الكنيس اليهودي وما يسمونه بالحي اليهودي في المدينة وفي عام ١٩٨١ قررت حكومة العدو تطوير ساحة الحي اليهودي مع اصدار اوامر عسكرية باخلاء عدة عائلات عربية في المنطقة لتقيم مكانها عائلات يهودية.

ومنذ انشاء مستوطنة «كريات اربع» والجهود الصهيونية تسير باتجاه الحرم الابراهيمي الشريف اذ بدأ الزحف اليه بطيئا وانتهى بالسيطرة شبه الكاملة عليه

وتحول الى مسجد فريد من نوعه في العالم حيث يستخدم كمسجد اسلامي وكنيس يهودي في وقت واحد، علما بان المسجد الابراهيمي الشريف هو مسجد اسلامي منذ الاف السنين ولم يسبق ان نازع المسلمين احد في حقهم في هذا المسجد منذ سقوط الحكم البيزنطي وحتى الاحتلال الصهيوني

واعمال الاستيطان في مدينة الخليل، ليست مجرد اعمار كنيس او اعادة ترميم حي قديم بل هي حلقة ضمن خطة صهيونية محكمة تستهدف السيطرة على المدينة بعد احاطتها بحزام استيطاني يكون حائلا دون اتصال الكثافة السكانية في المدينة مع بقية المناطق في الضفة الغربية، وممارسة الارهاب والقمع بحق سكان المدينة لاجبارهم على الرحيل ومن ثم ضم المدينة بعد توفير كثافة يهودية فيها وذلك وفق العقيدة الصهيونية التي تقول: طوق اولا ثم اقتحم.

وعند زيارة وزير حرب العدو لمدينة الخليل يوم ١٩٨٣/٦/٢٣ طالب الحاخام الارهابي ليفنغر، بضرورة تطبيق وتشديد سياسة القبضة الحديدية ضد المواطنين العرب وتمديد فترات الاعتقال علما بان سياسة القبضة الحديدية مطبقة في المناطق المحتلة منذ الاحتلال عام ١٩٦٧.

وضمن تصاعد وتيرة الارهاب دعت حركة كاخ الارهابية من خلال منشورين وزعتهما الى استخدام السلاح ضد راشقي الحجارة وضرورة الحكم مدة ٢٠ سنة على كل شاب عربي يقذف سيارات المستوطنين بالحجارة كما طالبت حركة كاخ بضرورة طرد سكان مدينة الخليل الى الدول العربية المجاورة لانهم يؤيدون منظمة التحرير. وتلاحقت الخطوات الاستفزازية الصهيونية عندما قام المستوطنون الصهاينة الذين احتلوا بناية الدبوية بتغيير اسم الشارع الذي يقع فيه البيت من شارع الملك فيصل الى شارع الملك داوود.

وبتاريخ ١٩٨٣/٧/٣، اشعل المستوطنون الصهاينة النار في الباص الذي يقل طلبة جامعة الخليل اثناء توقفه في الشارع الرئيسي على بعد عدة امتار من المنطقة العسكرية التي تغلق الشارع وتفرض حظر التجول على المنطقة مما يؤكد التعاون الوثيق بين جيش الاحتلال وعصابات المستوطنين لالحاق الضرر بالفلسطينيين وممتلكاتهم. وقبل ذلك بخمسة ايام كان قد احرق باص في مخيم العروب القريب من مدينة الخليل واكد المواطنون العرب ان هذه العملية كانت بداية لعمليات الحاق الضرر بممتلكات العرب.

وكشفت سلطات الاحتلال عن نواياها المبيتة ضد مدينة الخليل وسكانها العرب اثر مقتل المستوطن الصهيوني اهارون غروس اذ اصدر الجنرال الصهيوني اوري قائد المنطقة الوسطى امرا يوم ٨٣/٧/٧ بحل مجلس بلدية الخليل واقالة رئيس البلدية بالوكالة مصطفى النتشة وكانت سلطات الاحتلال قد اتخذت قرارا بابعاد ثلاثة

زعماء من منطقة الخليل وهم رئيس البلدية فهد القواسمي ورئيس بلدية حلحول محمد ملحم وقاضي الخليل الشرعي الشيخ التميمي اثر مقتل ستة من المتطرفين الصهاينة في عملية الدبويا التي نفذها رجال المقاومة العرب دون ان يكون لهم اي علاقة بالحادث.

ثم جاءت خطوة قائد المنطقة الوسطى بحل المجلس البلدي في مدينة الخليل يوم ١٩٨٣/٧/٧ وتضمن الامر: ان مدينة الخليل قد شهدت في الايام الاخيرة اعمالا تحريضية وان مجلس بلدية الخليل قد قاطع الادارة المدينة وانه بسبب هذه الامور فان قائد المنطقة الوسطى يامر بحل المجلس البلدي وفي نفس اليوم الذي اعلن فيه عن حل المجلس البلدي قام عدد من المستوطنين باطلاق النار على عدة محلات تجارية في مدينة الخليل. كما قاموا باحراق منطقة السوق التجاري في المدينة بحجة الانتقام لمقتل الصهيوني غروس وتؤكد معطيات الاحداث ان عملية احراق السوق التجاري في الخليل كانت معدة ومخططا لها مسبقا قبل مقتل المستوطن، وتستند هذه الحقيقة الى ان الوقود الذي استعمل في عملية حرق السوق قد اعد قبل العملية واستخدم ايضا في حرق الباصين في الخليل والعروب قبل ذلك بمدة طويلة. وان هدف هذه العمليات هو خلق الظروف المناسبة لمصادرة المزيد من الاراضي لتوسيع رقعة الاستيطان في مدينة الخليل.

وكانت سلطات الاحتلال قد اعتادت على انتهاز الفرص المواتية لاعلان قراراتها وتنفيذ مخططاتها وبرامجها. وكان العدو الصهيوني قد اتخذ مسبقا قرارا بالاستيطان في مدينة الخليل وتفريغ المدينة من قياداتها الوطنية وابعاد زعمائها الدين يرفضون الانصياع لرغبات العدو وتنفيذ مخططاته فكان مقتل المستوطن غروس فرصة لاغلاق المنطقة التي قتل فيها ومن ثم الاستيطان فيها كذلك كان مقتل المتطرفين الستة فرصة لابعاد الزعماء الثلاثة الذين كانوا يقاومون العدو ومخططاته.

ثم جاء قرار مجلس الوزراء الصهيوني بترميم الحي اليهودي وتصريحات وزير الاسكان التي توضح ان عملية الترميم ستكون على مرحلتين:

الاولى: وتقضي بتوطين عشرات العائلات اليهودية في قلب المدينة

والثانية: وتقضي باقامة وحدات سكنية لنحو ٥٠٠ عائلة يهودية خلال السنوات الثلاث القادمة

وكان وزير الحرب الصهيوني موشيه ارنس، قد تحدث بوضوح عن هذا المخطط خلال رده على عدة استيضاحات قدمها عدد من اعضاء الكنيست حول مدينة الخليل عندما قال: ان للاستيطان اليهودي في مدينة الخليل تاريخا طويلا يمتد الى اكثر من الف سنة، وكما هو معروف وضعت عام ١٩٢٩ نهاية للاستيطان في الخليل نتيجة مقتل ستين يهوديا في المدينة، ان لسكان مدينة الخليل العرب الكثير مما يجب عليهم ان

يكفروا عنه، ان انهيار الطوائف اليهودية في المهجر لا يمكن تأهيلها مجددا ونحن لا ننوي اعادة تأهيلها، اما الاحياء اليهودية في الديار المقدسة والتي دمرت فسنقوم باعادة ترميمها، وكما قمنا باعادة ترميم الحي اليهودي في القدس، كذلك سنقوم بترميم الحي اليهودي في الخليل.

ولم ينتظر المستوطنون الصهاينة كثيرا لتنفيذ اراء آرنس التي وردت خلال اجاباته في الكنيست ومطالبته سكان الخليل بالتكفير عن الكثير «مما قاموا به في السابق ضد اليهود؟» فاصبحت استفزازات وتحرشات المستوطنين بسكان مدينة الخليل شبه يومية، وابطال هذه الاستفزازات والتحرشات هم مستوطنو كريات اربع من المتطرفين الصهاينة وقام المستوطنون بعملية مسح شامل لمنطقة خان الخليلي شرق سوق الخضار وحتى سوق الملابس ووضعوا اشارات وارقاماً لتحديد المناطق الممسوحة ومن المعروف ان المنطقة التي تم مسحها تعود ملكيتها الى الوقف الاسلامي.

وتم هدم عدة بيوت في منطقة قنطرة الحمام وفي شارع الشلال القديم، وفي الطابق السفلي لمبنى الدبوية، واثناء فترات منع التجول قام المستوطنون بالاستيلاء على سطح مسجد الاقطاب في المدينة واغلاق جامع السنيين واغلاق مدخل دائرة الاوقاف والاعتداء على مسجد خالد بن الوليد القريب من مستوطنة كريات أربع.

كذلك تم تعيين الصهيوني «ازولاي شيمش» لرئاسة المجلس البلدي في مدينة الخليل في اعقاب اقصاء رئيس المجلس البلدي بالوكالة مصطفى النتشة وازولاي شيمش كان حارسا لاملاك الغائبين في منطقة الخليل منذ عام ١٩٦٧ والهدف الاساسي من تعيينه لرئاسة المجلس البلدي هو تسهيل عملية الاستيطان في المدينة. وازولاي متهم بعمليات تزوير ببيع اراض بحكم منصبة كحارس لاملاك الغائبين.

بتاريخ ١٩٨٣/٧/٢٦ ارتكب المستوطنون الصهاينة جريمة جديدة ضد المدنيين العزل في مدينة الخليل عندما قامت مجموعة من المستوطنين المسلحين تحميهم قوات العدو باقتحام حرم الجامعة الاسلامية في المدينة واطلاق النار بشكل عشوائي وفي جميع الاتجاهات مما اسفر عن استشهاد ثلاثة من الطلبة واصابة ٣٢ بجروح. وتفاصيل الحادث انه في الساعة الثانية عشرة الا عشر دقائق وصلت سيارة بيجو تحمل لوحة صفراء (وهي اللوحة التي تميز السيارات الاسرائيلية عن سيارات الضفة الغربية) الى المدخل الخلفي لجامعة الخليل في الوقت الذي كان فيه الطلبة يستعدون للخروج من قاعات المحاضرات والامتحانات.

خرج اربعة مستوطنين من سيارة البيجو ودخلوا الحرم الجامعي عبر الحرش الكائن خلف المبنى الجامعي وكانوا ملثمين بكوفيات حمراء وسوداء للتمويه ويحملون

بنادق رشاشة من طراز ام ـ ١٦ ثم القوا قنبلة يدوية على ساحة الجامعة ثم فتحوا نيران بنادقهم الرشاشة بشكل عشوائي ووسط حالة الذعر التي عمت المكان انطلق الارهابيون الصهاينة الى داخل مبنى الجامعة واقتحموا احدى قاعات الدراسة وهم يواصلون اطلاق النار وبعد سبع دقائق غادر الارهابيون الحرم الجامعي بنفس السيارة تاركين وراءهم ثلاثة شهداء و٢٣ جريحا، وفيما يلي اسماء الشهداء والجرحى

[الشهداء]

— سعد الدين حسن صبري ـ ٣٩ سنة.
— جمال اسعد نزال ـ ٢٩ سنة.
— سميح عمور ـ ٢٦ سنة.

[الجرحى]

— محمد احمد عدوان ـ صوريف.
— محمد خليل مضية ـ حلحول.
— اسعد علي مضية ـ حلحول.
— نبيل يوسف العامر ـ نابلس.
— عزام كامل ـ جنين.
— نوح قاسم ـ سرطه ـ نابلس.
— زهير العناني ـ رام الله.
— وليد عبد الرازق ـ القدس.
— راجح السمامدة ـ الظاهرية ـ الخليل.
— كمال البدارين ـ السموع ـ الخليل.
— حسني عبد الله الاعرج ـ ميتلون
— جمال علي احمد منصور ـ بدو.
— باسمة الاعرج ـ طولكرم.
— فدوى ابو غزاله ـ الخليل.
— مروة حسن ابو حرب ـ خانيونس
— سهير كامل ـ يعبد
— ماجدة صالح عليان ـ رام الله.
— فاطمة احمد عبد الحق ـ طولكرم.
— حنان سلهب ـ الخليل.

- ابتسـام الجـانـم ـ طولكرم.
- وداد حنش ـ الدهيشة
- فايز محفوظ
- منى نسيم عبد الله ـ نابلس.

[الممارسات الارهابية في مدينة القدس]

احتلت القوات الاسرائيلية مدينة القدس بتاريخ ١٩٦٧/٦/٧ وشرعت فورا في تهـويـدهـا، فبدأت بمصادرة الاراضي والعقارات العربية وطمس الحضـارة العربية والاسلامية والاعتداء على المقدسات واذابة الاقتصاد العربي واحتوائه وتغيير معالم البناء التي تميزت بهـا مدينة القدس عبر القرون الطويلة وبدأت حملة ارهاب قاسية ضـد السكان العرب لحملهم على مغادرة اراضيهم قصد تفريغها واحلال المهاجرين اليهود بدلا منهم. وعمدت سلطات الاحتلال فورا بالحفـر والتنقيب اسفل العمارات العربية والاسلامية مماّ تسبب في تصدع المئات منها، وحتى تاريخ ١٩٦٧/٦/١١ هدمت السلطات الاسرائيلية:

- ١٢٥ دارا سكنية في حي المغاربة الملاصق للمسجد الاقصى.
- هدم مسجدين احدهما مسجد البراق الشريف والاخر مسجد ملاصق له.
- هدم مصنع بلاستيك قرب حي الارمن داخل السور ويعمل فيه مائتا عامل عربي.
- هدم مايتي منزل ومخزن خارج سور المدينة.

وفي محاولة من سلطات الاحتلال لاضفاء الشرعية على عملية تهويد القدس قامت بوضع خطة لاعادة تنظيم المدينة المقدسة داخل وخارج السور واتخذت يوم ١٩٦٧/٦/٢٨ قرارا بضم مدينة القدس العربية الى الكيان الصهيوني بعد ان حصل القرار على موافقة الكنيست وفي اليوم التالي لاعلان قرار الضم اصدر مساعد الحاكم العسكـري لمـديـنـة القـدس امرا بحل مجلس امانة القدس العربية والحاق عمالها وموظفيها ببلدية القدس المحتلة منذ عام ١٩٤٨ وقد اعقب هذا القرار عدة اجراءات:

١ ـ تهويد قضاء القدس وبموجبه:

نقـل مقر محكمة الاستئناف من مدينة القدس الى مدينة رام الله وفك ارتباط القضاء النظامي في مدينة القدس عن الضفـة الغربية.

الحاق مواطني القدس بالمحكمة الشرعية في مدينة يافا المحتلة منذ عام ١٩٤٨ بعد ان قررت عدم الاعتراف بقرارات المحكمة الشرعية في القدس.

تطبيق القـوانين الاسـرائيليـة الجـزائية والحقوقية والضرائبية على مواطني القدس واخضاعهم للقضاء الاسرائيلي.



القوات الصهيونية تقتحم المسجد الاقصى وقبة الصخرة المشرفة

٢ ـ **تهويد مرافق الخدمات العامة**· وذلك على الشكل التالي
الغاء الادارات العربية ونقل قسم منها الى خارج مدينة القدس والحاق ما تبقى منها بالدوائر الاسرائيلية.
فرض القوانين على مواطني المدينة واجبارهم على الالتحاق بالمؤسسات الاسرائيلية حتى يسمح لهم بمزاولة مهنهم واعمالهم.
٣ ـ **نقل عدد من الوزارات والدوائر** الرسمية الاسرائيلية الى القدس العربية ومنها محكمة العدل العليا ووزارة العدل ومقر رئاسة الشرطة ومكاتب الهستدروت ومكاتب المؤتمر الصهيوني العالمي.
٤ ـ **اصدار هويات لمواطني** القدس العربية عن وزارة الداخلية الاسرائيلية
وقد استمرت سلطات الاحتلال في اجراءاتها الارهابية وعمليات تهويد المدينة على الشكل التالي:ـ
اولا : تهويد الاقتصاد العربي لمدينة القدس. حيث قامت سلطات الاحتلال بعزل المدينة المقدسة عن باقي مناطق الضفة الغربية، وبدأت عملية تصفية الاقتصاد العربي فاغلقت البنوك العربية القائمة وهي البنك العربي وبنك القاهرة وبنك الاردن والبنك العقاري وبنك انترا والبنك الاهلي وصادرت اموالها واستبدلت العملة العربية بالعملة الاسرائيلية وقامت بتطبيق نظام الضرائب الاسرائيلي وضريبة الدفاع التي تجبى من العرب لصالح جيش العدو.
وكان من نتيجة هذه الاجراءات شلل الاقتصاد العربي وهجرة متواصلة من مدينة القدس.
ثانيا : مصادرة املاك الغائبين من السكان العرب. بتاريخ ١٩٦٧/٧/٢٥ اجرت سلطات الاحتلال احصاءاً عاماً لسكان القدس. ونتيجة لذلك الاحصاء اعتبرت جميع ابناء القدس الغائبين بحكم العمل او طلب العلم او الزيارة أو النازحين بسبب الحرب اعتبرتهم جميعا غائبين وحرمتهم من حق العودة الى بلدهم وبعد اكتمال عمليتي الضم والاحصاء سارعت سلطات الاحتلال الى تطبيق قانون اموال الغائبين على سكان القدس وباشرت بتسجيل الاموال المنقولة وغير المنقولة التي تخص اولئك الغائبين ونتيجة لتطبيق قانون اموال الغائبين وضعت سلطات الاحتلال يدها على مساحات واسعة مما تبقى لسكان القدس من اراض وعقارات وحولتها الى املاك يهودية او تحت تصرف سلطات الاحتلال
ثالثا : نهب ومصادرة املاك السكان العرب المقيمين قامت سلطات الاحتلال باغتصاب مساحات كبيرة من الاراضي واعداد كبيرة من العقارات العربية بحجة لزومها للغايات والخدمات العامة وخلال السنوات ١٩٦٨ ـ ١٩٧٦ صادرت سلطات الاحتلال:ـ

* في عام ١٩٦٨ صادرت ٤٠٠ دونم خارج اسوار مدينة القدس و٥٩٥ عقارا عربيا تضم ١٠٤٨ سكنا بينها راويتان اسلاميتان ومسجدان وتقع هذه العقارات في القسم الجنوبي من باب السلسلة وهي حي المغاربة وحي الشرف وسوق الباشورة وسوق الحصر.
* في عام ١٩٦٩ وعام ١٩٧٠ صادرت اثني عشر الف دونم من مدينة القدس والقرى العربية المحيطة بها هي قرى الرام قلنديا وبيت حنينا والنبي صمويل وبيت اكسا وبيت صفافا وسرفات وصور باهر
* في عامي ١٩٧١ و١٩٧٢ صادرت سلطات الاحتلال خمسة الاف دونم من اراضي قرية عناتا والعيزرية واقيمت عليها مساكن صهيونية
* في الاعوام ١٩٧٣، ١٩٧٤، ١٩٧٥ اعلنت سلطات الاحتلال عن مصادرة سبعين الف دونم من اراضي الخان الاحمر الواقعة بين القدس واريحا وانشأت مدينة صناعية لا تزال تتوسع على حساب اراضي القرى العربية المجاورة.

وقدبلغ ما صادرته اسرائيل حتى بداية عام ١٩٧٩ من اراضي منطقة القدس وحدها ٩٧٫٨٦٤ دونما كما انشأت سبع عشرة مستوطنة عدد سكانها ٧٧ الف مستوطن

رابعا : تصدع وهدم العقارات العربية داخل اسوار مدينة القدس، بسبب الحفريات الاسرائيلية. وبحجة التنقيب عن الاثار قامت سلطات الاحتلال بحفريات متعددة داخل سور مدينة القدس اسفل المناطق الملاصقة للحرم الشريف مدعية انها تنقب عن اثار هيكل سليمان واتخذت من هذه الحفريات وسيلة لتصديع ما فوقها من عمارات وقفية اسلامية مما ادى الى تصدعها وهدمها، واسفرت هذه العمليات عن اجلاء عدد كبير من السكان العرب ومن بين المباني التي تصدعت بسبب الحفريات الزاوية الفخرية واربعة عشر عقارا ملاصقا كما تصدعت زاوية رباط الكرد والمدرسة الجوهرية الاسلامية والاروقة السفلية للمسجد الاقصى ومسجد عمر

خامسا. اجلاء السكان العرب عن الاراضي والعقارات المصادرة بالقوة وانشاء احياء يهودية عليها. فقد اعلنت سلطات الاحتلال يوم ١٩٧٤/٦/٢٥ عن مشروع لاجلاء ثمانية عشر الفا من السكان العرب القاطنين داخل اسوار مدينة القدس خاصة القاطنين بجوار الحرم الشريف.

سادسا: الاعتداء على الاماكن الدينية الاسلامية والمسيحية في مدينة القدس حيث لم تتورع سلطات الاحتلال عن انتهاك حرمة الاماكن المقدسة غير عابئة باحتجاج الراي العام العالمي رغم قرارات الادانة الدولية الصادرة عن الامم المتحدة ومجلس الامن. وقد بدأت سلسلة الاعتداءات باحراق المسجد الاقصى بتاريخ

٢١/٨/١٩٦٩ بهدف القضاء على هذا المكان الاسلامي المقدس الذي يلتف حوله المسلمـون في كافـة بقـاع الدنيـا وكانت سلطات الاحتلال قـد قامت بسلسلة من الاجراءات من بينها:

- استملاك ومصادرة وهدم ونسف العمارات الوقفية الملاصقة للمسجد الاقصى من الغرب والجنوب
- احتـلال باب المغـاربـة احـد ابواب المسجد الاقصى الرئيسية واقامة مركز عسكري اسرائيلي عليه.
- اقامة مظاهرات وصلوات يهودية داخل ساحة المسجد الاقصى من قبل رجال الجيش والمنظمات الدينية المتطرفة.
- اجـراء حفريات عميقة حول الحرم القدسي الشريف وقد مرت هذه الحفريات بالمراحل التالية:

المرحلة الاولى : وبدأت في اواخر عام ١٩٦٧ وانتهت سنة ١٩٦٨ وجرت على امتـداد ٧٠ مترا من اسفل الحائط الجنوبي للحرم القدسي خلف قسم من جنوبي المسجد الاقصى وابنية جامع النساء والمتحف الاسلامي والمئذنة الفخريةالملاصقة، ووصل عمق هذه الحفريات الى ١٤ مترا.

المرحلة الثانية : وانتهت عام ١٩٦٩ وجرت على امتداد ٨٠ مترا آخر من سور الحرم القدسي من حيث انتهت المرحلة الاولى وهي تتجه شمالا حتى تصل احـد ابواب الحرم الشريف المسمى باب المغاربة مارة تحت مجموعة من الابنية الاسلامية الدينية التابعة للزاوية الفخرية (مركز الامام الشافعي).

المرحلة الثالثة. وابتدأت عام ١٩٧٠ ثم استؤنفت تانية عام ١٩٧٥ ولم تنته حتى اليوم وقـد امتدت من مكان يقع اسفل عمارة المحكمة الشرعية القديمة (وتعتبر من اقدم الابنية التاريخية الاسلامية في القدس) مارة باسفل خمسة ابواب من ابواب الحرم القدسي هي باب السلسلة وباب المطهرة وباب القطانية وباب الحديد وباب علاء الدين البصري وعلى امتداد ١٨٠ مترا وفوق مجموعة من الابنية الدينية والحضارية والسكنية والتجارية، وتراوحت اعماق هـذه الحفريات ما بين عشرة الى اربعة عشر مترا وتسيبت حتى اليوم في تصديع عدد من الابنية بينها الجامع العثماني ورباط الكرد والمدرسة الجوهرية.

المـرحلتان الرابعة والخامسة بديء بهما عام ١٩٧٣ واستمرتا حتى عام ١٩٧٤ في موقع خلف الحائط الجنوبي الممتد من اسفل الجانب الجنوبي الشرقي للمسجد الاقصى وسور الحرم القدسي يمتد على مسافة تقارب التمانين مترا للشرق وقـد اخترقت هذه الحفريات خلال شهر تموز ١٩٧٤ الحائط الجنوبي للحرم القدسي

ودخلت منه الى الاروقة السفلية للمسجد وقد وصلت اعماق هذه الحفريات اكثر من ثلاثة عشر مترا.

المرحلة السادسة وبديء بها في اوائل عام ١٩٧٥ في منتصف الحائط الشرقي لسور المدينة وسور الحرم الشريف ما بين باب السيدة مريم والباب الذهبي. وتهدد اعمال الحفر فيها بازالة وطمس القبور الاسلامية التي تضمها اقدم مقبرة اسلامية في المدينة وفيها رفات الكثير من رجال الدين والعلم والحكم المسلمين وفي مقدمتهم عبادة بن الصامت وشداد بن اوس الانصاري

المرحلة السابعة: مشروع تعميق ساحة البراق الشريف والتي تسمى ايضا بساحة المبكى وهي الملاصقة للحائط الغربي للمسجد الاقصى وهو مشروع وضع سنة ١٩٧٥ وتمت الموافقة عليه من قبل لجنة وزارية اسرائيلية مع بعض التعديلات، ويقضي المشروع بضم اقسام اخرى من الاراضي العربية المجاورة للساحة وهدم ما عليها وحفرها بعمق تسعة امتار

وابرز الاحداث التاريخية المتعلقة بالحرم الشريف ما يلي:

- بتاريخ ١٩٦٧/٦/٧، كان الجنرال مردخاي غور في سيارة نصف مجنزرة يستولي على الحرم القدسي الشريف وهو اليوم الثالث من بداية العدوان الاسرائيلي في حزيران ١٩٦٧
- بتاريخ ١٩٦٧/٦/٢٨، اجتمع رئيس الوزراء الصهيوني ليفي اشكول مع القادة المسلمين والمسيحيين وتعهد لهم بحرية العبور ولجميع الطوائف الى الاماكن المقدسة واعلن عزم الحكومة الاسرائيلية على وضع الادارة الداخلية للاماكن المقدسة في ايدي الروحيين وفي نفس الوقت ازيلت الحواجز التي كانت قائمة بين شطري مدينة القدس.
- بتاريخ ١٩٦٧/٨/١، تم تكليف رجال شرطة القدس بالمحافظة على النظام في منطقة الاماكن المقدسة بناء على طلب الهيئات الاسلامية والمسيحية بسبب بعض التصرفات غير المسؤولة من قبل الزوار داخل الحرم القدسي وكنيسة القيامة
- بتاريخ ١٩٦٧/٨/١٤، منحت لجنة برئاسة وزير الشؤون الدينية زيراح فارهافتيك مسؤولية الاشراف على الاماكن المقدسة في القدس وسائر انحاء الصفة الغربية.
- بتاريخ ١٩٦٧/٨/١٥، اقام الحاخام الاكبر للجيش الصهيوني شلومو غورين بصحبة ٥٠ من اتباعه، صلاة دينية في ساحة الحرم الشريف. وقال ان بعضاً من اقسام منطقة الحرم ليست من جبل الهيكل، ولذلك فان تحريم الشريعة

اليهودية لا يشمل تلـك المناطق، ويقول انه توصل الى تلك النتائج بعـد القيام بقيـاسـات وشهادات تستند الى علم الحفريات واعلن غورين ان موضع قبـة الصخـرة هو ليس موضع قدس الاقداس «الهيكل» الا ان وزير الحرب انذاك موشيه دايان انتقد تصرفات الحاخام غورين ناعتا اياه بعدم التدين

— بتاريخ ١٧/٨/١٩٦٧، اعلن ناطق بلسان الجيش الاسرائيلي عن العثور على مخبأ اسلحة داخل المسجد الاقصى.

— بتـاريـخ ٢٢/٨/١٩٦٧، قامت الرئاسة الروحية لليهود بوضع اشارات خارج منطقة الحرم بموجب تعاليم الشريعة اليهودية لمنع اليهود من دخول الحرم.

— بتـاريـخ ١٠/٩/١٩٦٧، احتج المسلمون على الغاء الرسوم المفروضـة على الزوار عند دخول الحرم الشريف لكن وزارة الدفاع الصهيونية اعلنت ان ادارة الوقف الاسلامي تستطيع ان تجمع رسوم زيارة للمساجد فقط.

— بتـاريـخ ١٥/٧/١٩٦٨، رفضت محكمة الاستئناف الشرعية الاسلامية طلب مؤسسة ماسونية امريكية لبناء هيكل سليمان في منطقة الحرم بكلفة ١٠٠ مليون دولار.

— بتاريخ ١٩/١٢/١٩٦٨، ادت جماعة من المتطرفين اليهود صلاة خاصة «بعيد الانوار» في منطقة الحرم الشريف.

— بتـاريخ ١٥/٤/١٩٦٩، اصدر المستشار القانوني للحكومة تصفي بار زئيف امرا مؤقتا لوزير الشرطة شلومو هليل بعدم السماح لليهود بالصلاة في منطقة الحرم لتلافي ما ينجم عن ذلك من مخاطر امنية وسياسية عالمية.

— بتـاريخ ٢١/٨/١٩٦٩، وقعت الجريمة الكبرى عندما قامت سلطات الاحتلال باشعال النيران في المسجد الاقصى بهدف تقويض الجناح الجنوبي منه وقـد استمـرت عمليـات الاطفاء اكثر من اربع ساعات قامت السلطات الاسرائيلية اثنـاءهـا بفـرض حظر التجول على البلدة القديمة وقـد اتهم رئيس المجلس الاسلامي سلطات الاحتلال بتعمد تأخير وصول فرق الاطفاء

— بتـاريـخ ٢٣/٨/١٩٦٩، اعتقل سائح استرالي غير يهودي هو دينيس مايكل روهان احـد اعضاء - كنيسة الله - بتهمة تدبير حادثة الاحـراق.

— بتـاريـخ ٢٧/٨/١٩٦٩، اعلن دينيس مايكـل روهان امام المحكمة انه عمل كمبعوث لله، بموجب نبوءة في كتاب زكريا، وقـد اغلق الحرم الشريف في وجه الزوار الاجانب لمدة شهرين.

— بتاريخ ٣٠/١٢/١٩٦٩، ادانت المحكمة دينيس روهان وقررت في نفس الوقت انه لا يتحمل مسؤولية جنائية بزعم انه مجنون.

- بتاريخ ١٦/٩/١٩٧٠، قررت محكمة العدل العليا انه لا سلطة لديها في الامور التي تتعلق بحقوق ومطالب مختلف الهيئات الدينية، فهي لا تتدخل في قضية منع الحكومة لليهود من اقامة الصلاة في الحرم.
- بتاريخ ١١/٣/١٩٧١، وقعت احداث شغب داخل منطقة الحرم عندما حاول طلاب يهود متطرفون برئاسة الحاخام غرشون وسلمون رئيس جماعة ما يسمى - الاوفياء لجبل الهيكل - اقامة صلاة في ساحة الحرم.
- بتاريخ ٨/٨/١٩٧٣، صلى الحاخام لويس رابينوفيتش ومعه عضو الكنيست هيلفي داخل الحرم رغم تحذيرات الشرطة
- بتاريخ ٣٠/١/١٩٧٦، قررت روث اور القاضية في المحكمة المركزية حق اليهود في الصلاة داخل الحرم الشريف وجاء قرار روث اور عندما نظرت في قضية ثمانية من اليهود من اعصاء منظمة «بيتار» اتهموا باقامة الصلاة داخل الحرم الشريف، وصرح وزير الشرطة شلومو هليل بانه سيستمر في منع اقامة الصلاة داخل الحرم الشريف من قبل اليهود
- بتاريخ ١/٢/١٩٧٦، اعلن وزير الشؤون الدينية اسحق رافائيل أن الصلاة في منطقة الحرم هي مسألة تتعلق بالشريعة اليهودية وهي ليست من اختصاصه.
- بتاريخ ٩/٢/١٩٧٦، اعلن طلاب المدارس التانوية في القدس العربية احتجاجهم على قرار المحكمة وجرت احتجاجات واعتقالات في الضفة الغربية.
- بتاريخ ٤/٣/١٩٧٦، وعد سكرتير عام الامم المتحدة كورت فالدهايم بالنظر في شكوى مجموعة الدول الاسلامية حول تدخل اليهود بشؤون الاماكن المقدسة والمصلين في مدينة القدس.
- بتاريخ ٨/٣/١٩٧٦، منع رجال الشرطة اعضاء منظمة بيتار بقيادة الحاخام سلمون من دخول الحرم التريف.
- بتاريخ ١١/٣/١٩٧٦، استقالت المجالس البلدية في رام الله والبيرة وبير زيت ونابلس احتجاجا على قرار القاضية روث اور بخصوص صلاة اليهود في منطقة الحرم.
- بتاريخ ١٧/٣/١٩٧٦، استخدمت قوات الامن الصهيونية الغازات المسيلة للدموع لتفريق المتظاهرين في القدس احتجاجا على الاعتداءات الصهيونية على الحرم التريف.
- بتاريخ ١/٧/١٩٧٦، ردت المحكمة العسكرية في القدس قرار القاضية روث اور وقررت ان محاولة الشبان الثمانية لاجراء الصلاة في الحرم الشريف قد جرت بصورة تظاهرية وانهم مذنبون في طريقة تصرفهم التي كان يمكن ان تسبب خرقا

للسلام وان اليهود يملكون حقا تاريخيا وقانونيا في الصلاة داخل الحرم، ولكن هـذا الحق لا يمكن ان يمارس الا بعد قيام السلطات بتنظيم مكان ووقت لاقامة الصلاة.

— بتاريخ ١٠/٨/١٩٧٦، رفع المستشار القانوني للحكومة استئنافا لدى محكمة العدل العليا حول قرارها بصدد ـ جبل الهيكل ـ ووزير الاديان اسحق روفائيل لم يقـرر شيئا بصدد صلاحية المحكمة المركزية الى ان يصدر قرار محكمة العدل العليا.

— بتـاريـخ ٦/٨/١٩٧٨، قدم وزيـر الداخليـة الصهيـوني يوسف بورغ بعض الملاحظات لرجال الشرطة حول عدد من الاشخاص الذين يحاولون الصلاة في الحرم الشريف وقال انهم ليسوا من النوع الذي يخاف الله ويجب مراعاة القانون الساري.

— بتـاريخ ١٤/٨/١٩٧٨، حاول ثلاثون شخصا من جماعة ال هارهاشيم اقامة الصلاة في الحرم الشريف لكن هـذه المحاولة احبطت من قبل رجال الشرطة وقـد اعلنت هذه المجموعة في مؤتمر صحفي برئاسة الحاخام غرشون سلمون الروابط القائمة بين الشعب اليهودي ومنطقة الحرم.

— بتاريخ ٢٥/٣/١٩٧٩، انتشرت شائعات حول اعتزام جماعة من اتباع الخاخام الصهيوني المتطرف كهانا وطلاب مدارس دينية اقامة الصلاة في الحرم الشريف وقـد ادى ذلك الى تجمع الاف الشباب العرب في ساحة الحرم لمواجهة كهانا وزمرته.

— بتاريخ ٣/٨/١٩٧٩، قدم طلب الى المحكمة العليا لالغاء المنع المفروض على تأدية الصلاة في الحرم على ضوء المادة الثالثة من القانون الجديد الذي صدر بشأن مدينة القدس والتي تؤكد حرية الوصول الى الحرم.

— بتاريخ ١٠/٨/١٩٨٠، حاول ٣٠٠ من اعضاء حركة غوش ايمونيم شق طريقهم بالقوة الى داخل الحرم الشريف وقام رجال الشرطة بتفريقهم.

— بتاريخ ٢٨/٨/١٩٨١، قام عمال من وزارة الشؤون الدينية بحفر سرداب تحت ساحة المسجد الاقصى.

— بتاريخ ٣٠/٨/١٩٨١، احتج نائب رئيس الوزراء الصهيوني ايغال يادين على قيام وزارة الشؤون الدينية بنشاطات في مجال الحفريات في المنطقة التي تقع شمالي حائط المبكى.

— بتاريخ ٢/٩/١٩٨١، اشتبك العرب واليهود في قتال بالايدي والحجارة امام سرداب يقع شمال حائط المبكى عندما حاول العرب اغلاق السرداب فتصدى

لهم طلاب المعاهد الدينية باوامر من الحاخام الارهابي مائير يهودا غيتس حاخام حائط المبكى.

— بتاريخ ١٥/٩/١٩٨١، جرت محاولة اخرى من قبل جماعة «الاوفياء لجبل الهيكل» للصلاة في الحرم، فووجهوا بمقاومة المصلين المسلمين واصدرت المحكمة العليا قرارا ينص على ان الصلاة في ساحة الحرم هي موضوع سياسي وعلى الحكومة ان تصدر قرارا حول هذا الموضوع وان القانون الخاص بمدينة القدس لا يشتمل على نص بشأن الموضوع.

— بتاريخ ١١/٤/١٩٨٣، اقتحم جندي صهيوني يدعى الان هاري غودمان ساحة الحرم الشريف واخذ يطلق الرصاص بصورة عشوائية على المتواجدين داخل الحرم وقد اثار الحادث اسبوعا من الاضرابات والتظاهرات في القدس والضفة الغربية وقطاع غزة واثار الحادث ردود فعل عالمية غاضبة ضد اسرائيل. وفي المحكمة اطلع غودمان الحضور بانه كان يهدف الى تحرير البقعة المقدسة لدى اليهود وانه توقع ان يصبح ملكا لاسرائيل وبعد مرور سنة على الحادث ادين غودمان وحكم عليه بالسجن المؤبد.

— بتاريخ ٢٨/٧/١٩٨٢، استولى طلاب متدينون يهود على ثلاث شقق تقع على مقربة من المسجد الاقصى، وقال الطلاب انهم قد حصلوا على ترخيص قبل اقدامهم على العمل، تبين فيما بعد ان صاحب الترخيص هو الجنرال اوري بات احد مساعدي شارون المختص بشؤون الاستيطان.

— بتاريخ ٢٥/٧/١٩٨٢، اعتقل يوئيل ليرز احد نشيطي حركة كاخ الارهابية بموجب انظمة الاعتقال الادارية بتهمة التخطيط لنسف احد المساجد في منطقة ساحة الاقصى.

— بتاريخ ٢٦/١٠/١٩٨٢، ادين ليرز بتهمة التخطيط لنسف قبة الصخرة وكان قد صدر ضده حكم سابق بالسجن مدة ثلاث سنوات.

— بتاريخ ٩/١٢/١٩٨٢، اتهمت غيئولا كوهين عضو الكنيست العرب بانهم يملكون مخازن للاسلحة في منطقة الحرم الشريف.

— بتاريخ ١٠/٣/١٩٨٣، قام رجال الشرطة باعتقال مجموعة من اليهود تتكون من اربعين شخصا بتهمة التخطيط لدخول الحرم الشريف بالقوة وكانت الشرطة قد اكتشفت اربعة من اليهود المسلحين وهم يحاولون اقتحام الممر الارضي المعروف باسطبلات الملك سليمان، وقد قام رجال الشرطة بمحاصرة بيت الحاخام يسرائيل اريئيل الرئيس السابق لسكان ياميت وبعد تفتيش البيت عثرت الشرطة على اسلحة ومتفجرات ورسومات ومخططات لجبل الهيكل!

- بتاريخ ١١/٥/١٩٨٣، سمحت المحكمة العليا لجماعة «الاوفياء لجبل الهيكل» باقامة الصلاة في منطقة باب المغاربة.
- بتاريخ ١٧/٩/١٩٨٣، حاول رجال الشرطة منع الحاخام شلومو غورين من اقامة الصلوات في غرفة تقع اسفل جبل الهيكل وقد ادعى غورين بان لديه ترخيصا من رئيس الاركان موشيه ليفي وقد تراجعت الشرطة وسمحت لغورين بالصلاة.
- بتاريخ ٢١/٩/١٩٨٣، برأت المحكمة المجموعة التي اعتقلت يوم ١٠/٣/١٩٨٣ بتهمة محاولة الصلاة في ساحة الحرم ووصف قاضي المحكمة المتهمين بانهم من الهواة ووجه لوما الى الشرطة لاعتقالهم.
- في شباط ١٩٨٤، قام ثمانية من الارهابيين الصهاينة يحملون كمية من المتفجرات بدخول ساحة الحرم الشريف بهدف نسف قبة الصخرة لكن انتباه حراس المسجد حال دون وقوع الكارثة.

اما حوادث الاعتداء على المراكز الدينية المسيحية في مدينة القدس فقد تميزت ب:

اولا : الازعاج والتحقير للمقدسات المسيحية.

ثانيا : الضغط المتواصل على رجال الطوائف المسيحية الكبيرة لاجبارها على التنازل عن اراضيها وعقاراتها في المدينة سواء بالبيع المباشر او الاجارات طويلة الأجل.

ثالثا : ارهاب رجال الدين المسيحي.

- وقد تعرضت كنيسة القيامة لسرقة تاج السيدة العذراء في اواخر عام ١٩٦٧ من قبل الارهابيين الصهاينة، كما اتلف الصهاينة الشموع وحطموا قناديل الزيت المعلقة فوق القبر المقدس وكان ذلك بتاريخ ٢٤/٣/١٩٧٠.
- بتاريخ ١٢/٤/١٩٧٣، حاول ثلاثة صهاينة سرقة اكليل مرصع بالماس على راس تمثال السيدة العذراء قرب صليب الجلجلة داخل كنيسة القيامة واعتدوا على راهب فرنسيسكاني بالضرب.
- بتاريخ ١١/٢/١٩٧٤، تعرضت اربعة مراكز مسيحية للحريق في مدينة القدس.

اما على صعيد مصادرة الاراضي فقد تمكنت سلطات الاحتلال من الحصول على اراضي المناطق التالية عن طريق المصادرة والاستملاك والتأجير:

- اراضي احياء المصلبة والقطمون وكرم الرهبان وتضم هذه الاحياء مساحات واسعة من اراضي مدينة القدس وكانت ملكا لبطريركية الروم الارثوذكس.
- مدرسة «شنلر» ومعها مساحات واسعة من الارض اضطرت ادارة المدرسة لبيعها

لسلطات الاحتلال تحت التهديد. وقد اسست هذه المدرسة في اواسط القرن التاسع عشر لايواء الايتام وتدريبهم مهنيا.

- اراضي وابنية الكنيسة الروسية البيضاء والمعروفة باسم المسكوبية وتقع وسط مدينة القدس وتضم مساحات واسعة من الارض وعددا من العمارات والابنية.
- عمارة فندق فاست وسط مدينة القدس وكانت ملكيتها تعود لبطريركية الارمن.

— يوم ٦/٢/١٩٧٣، تعرض المطران فاسيلوس الرجل الثاني في البطريركية الارثوذكسية للروم في القدس للضرب الشديد.

— اعتقال المطران ايلاريون كبوجي وتعريضه للضرب والتعذيب ومحاكمته والحكم عليه بالسجن ١٢/ عاما ومن تم ابعاده.

— يوم ٩/١٢/١٩٨٣، تم العثور على قنبلة موقوتة عند مدخل الكنيسة الفرنسيسكانية قرب بوابة يافا في القدس القديمة.

— يوم ٩/١٢/١٩٨٣، تم العثور على عبوة ناسفة عند مدخل الكنيسة اليونانية الارثوذكسية في القدس.

— يوم ٩/١٢/١٩٨٣، تم العثور على قنبلة موقوتة عند مدخل دير للراهبات في مدينة القدس.

— يوم ٢٠/١٢/١٩٨٣، انفجرت عبوة ناسفة عند مدخل الكنيسة اليونانية الارثوذكسية عند راس العمود بالقدس واصابت احدى الراهبات.

— يوم ١٥/١/١٩٨٤، انفجرت قنبلة في الدير الروسي في عين كارم بمنطقة القدس.

[تهويد مناهج التعليم العربية في مدينة القدس:]

وضعت سلطات الاحتلال يدها على جميع المدارس الحكومية، ومكاتب التعليم واخضعت التدريس للبرامج الاسرائيلية التي فرضتها على السكان العرب، منذ عام ١٩٤٨، واستبعدت برامج التعليم الجديدة كل ما يحتاجه المواطن العربي دينيا وقوميا حتى لا يرتبط بارضه ولكي يبتعد عن ثقافته الاصلية وقيمه التاريخية لتزول في النهاية شخصيته وهويته ولينصهر في بوتقة الشخصية اليهودية والصهيونية. وكذلك فان طلاب مدينة القدس مجبرون على دراسة المناهج الاسرائيلية والتاريخ العبري بينما لا تتضمن هذه المناهج شيئا يذكر عن تاريخهم وثقافتهم ودينهم وحضارتهم.

وقد قامت سلطات الاحتلال بتخطيط البرامج الدراسية لتهيئة نفسية العرب لقبول نوايا العدو الصهيوني العدوانية والتوسعية والحط من شأن العرب واضعاف ثقتهم بانفسهم من خلال المبالغة في الحديث عن انجازات الكيان الصهيوني في مختلف المجالات.

الفصل العاشر

الممارسات الإرهابية بعد عدوان ١٩٦٧
ضد سكان الأراضي العربية المحتلة

ـ مارس المعتدون الصهاينة خلال عدوان حزيران ١٩٦٧ عمليات قتل المدنيين دون تمييز ودفنهم في قبور جماعية، كما قاموا بنسف احياء كاملة وقرى بكاملها بالمتفجرات. فقد ذكر فتاح محمد الغريب، وكان يعمل مع الاونروا في مخيم رفح بقطاع غزة انه شاهد بنفسه عملية اطلاق النار على ٢٣ رجلا من سكان المخيم وانهم ظلوا مطروحين في الشارع بعد قتلهم لعدة ايام وذلك لارهاب سكان المخيم واخيرا تم دفنهم في قبور جماعية. وقد تم تأكيد هذه الحادثة في القصة التى اوردها ديفيد هولدن مراسل الصنداي تايمز عندما كتب يقول «افادت مصادر الاونروا ان الجرافات الاسرائيلية قد هدمت ١٤٤ مسكناً مأهولاً في مخيم اللاجئين بقطاع غزة، وقد كشف في الآونة الاخيرة تحت اشراف الاونروا قبر جماعي حديث العهد يحتوي على ٢٣ جثة».

كذلك روى ثلاثة مهندسين بولونيين قبض عليهم الجنود الصهاينة في سيناء ان الاسرى من الجنود المصريين اجبروا في احد معسكرات الصحراء على الاستلقاء على الرمل ساعات طويلة دون حراك، وكان الجنود الصهاينة يعاقبون الاسرى على اقل حركة يقومون بها، بجلدهم او ضربهم باعقاب البنادق. وقد اعلن ناطق بلسان الصليب الاحمر الدولي ان الكيان الصهيوني لم يسمح للجان الصليب الاحمر الدولي بالعمل في صحراء سيناء الا بعد ١٥ حزيران اي بعد اكثر من خمسة ايام على توقف العمليات العسكرية مما تسبب في ترك الآلاف من الجنود المصريين عرضة للموت والهلاك في الصحراء بسبب الجوع والعطش.

ـ في حزيران ١٩٦٧، اخرجت قوات الاحتلال ٤٠٠ عائلة عربية من منازلها بالقوة في حي المغاربة بالقدس بعد اعطائها انذارا لمدة ثلاث ساعات فقط لاخلاء هذه المنازل، ثم قامت الجرافات بهدم تلك البيوت لشق طريق الى ما يسمى «بساحة حائط المبكى» كذلك انذرت قوات الاحتلال سكان احياء القدس القديمة العرب بضرورة اخلاء منازلهم خلال ٢٤ ساعة.

ـ في ٨ حزيران ١٩٦٧، وبعد سقوط مدينة الخليل توجهت قوات العدو الى قرية صوريف، وخرج المخاتير لمقابلة هذه القوات بناء على اوامرها عند مدخل القرية، وعند الساعة الرابعة مساء، وصلت مصفحات العدو وآلياته الى مشارف القرية وبدأت في اطلاق النيران على بيوت القرية وخاطبوا سكانها بمكبرات الصوت: «لقد حان وقت الحساب،عليكم بمغادرة القرية خلال عشر دقائق لتنجوا بانفسكم» واجبر جميع سكان القرية البالغ عددهم حوالي خمسة آلاف نسمة على الهرب الى الجبال المجاورة

باستثناء احد شيوخ القرية الذي قتله جنود العدو امام منزله. وفي حوالي السادسة مساء، دوت انفجارات عنيفة داخل القرية فقد تبين ان قوات الاحتلال قد نسفت خمسة عشر منزلا هي من اكبر وافضل منازل القرية، وقد منعت قوات الاحتلال سكان قرية صوريف من العودة الى منازلهم طيلة اسبوعين كانت تطلق خلالها نيران اسلحتها الاتوماتيكية في الهواء لارهاب سكان القرية واجبارهم عل النزوح.

ـ بتاريخ ١٢ حزيران ١٩٦٧ دمرت قوات الاحتلال ثلاث قرى عربية هي بيت نوبا، يالو وعمواس وازالتها بالجرافات من الوجود. وتقع هذه القرى في منطقة جيب اللطرون وكان عدد سكانها حوالي عشرة آلاف نسمة وكانت تضم المساجد والمدارس والبيوت السكنية والمناطق الزراعية وكان لها تاريخ يمتد مئات السنين عبر الماضي وفي اعقاب عدوان حزيران ١٩٦٧ مسحت هذه القرى من الوجود حتى الانقاض يصعب التعرف عليها ويقيم سكانها حاليا في منطقة رام الله.

وكانت منطقة اللطرون التي تضم القرى الثلاث قد شهدت معارك ضارية عام ١٩٤٨ بين العصابات الصهيونية والعرب للسيطرة عليها باعتبارها اقصر الطرق الى مدينة القدس لكن محاولات العصابات الصهيونية باءت بالفشل وبقيت هذه المنطقة تحت السيطرة العربية، ومنذ عام ١٩٤٨ وحتى عدوان ١٩٦٧ وقادة العدو الصهيوني يضعون الخطط للسيطرة على هذه القرى. وقد تحدث الضابط الصهيوني اسحق تسلر ضابط مخابرات اللواء الرابع الذي كان يعمل في منطقة اللطرون (جريدة الفجر المقدسية ٢/٩/١٩٨٤) تحدث عن مخططات العدو للسيطرة على القرى الثلاث فقال: بان هدف العدو كان يتمثل في احتلال القرى الثلاث لتصحيح خط الهدنة وحل المشاكل المحلية بين القرى الثلاث وكيبوتس نمشون، وقد اوجد عدوان ١٩٦٧ الفرصة المواتية لتحقيق الاهداف الصهيونية فصدرت الاوامر يوم الخامس من حزيران ١٩٦٧ بتنفيذ خطة «خطيفة اللطرون» فاجتازت قوات العدو خط الهدنة في ساعة متأخرة من الليل، وتمكنت من احتلال المنطقة بكاملها دون مقاومة تذكر باستثناء نيران بعض القناصة.

وفي صباح السادس من حزيران غادرت قوات اللواء الرابع الصهيوني منطقة اللطرون باتجاه رام الله بعد ان امرت سكان القرى الثلاث بمغادرة منازلهم والتجمع بجانب بيت المختار وبعد ان اخلى الجميع منازلهم امرهم الجيش الصهيوني بالتوجه الى رام الله من خلال الطريق المؤدي الى بيت سيرا ومنعهم ان يحملوا معهم اي اثاث.

وبعد ان قام جيش الاحتلال بتفتيش القرى الثلاث ونهب بيوتها وثرواتها وفرض حولها حصارا لمنع سكانها من العودة اليها اصدر قائد المنطقة الوسطى عوزي نركيس اوامره بهدم القرى الثلاث وازالتها من الوجود حيث قامت فرقة الهندسة بتفجير منازل القرية وازالتها بالجرافات وعلى انقاض قرية بيت نوبا اقيمت المستوطنة الدينية

«جورون» بينما سلمت اراضي قريتي عمواس ويالو الي «الكيرن كايميت» التي حولتها الى منتزه اطلق عليه اسم «بارك كندا»

ـ بتـاريخ ١٤حزيران ١٩٦٧ قال مراسل صحيفة الغارديان البريطانية انه شاهد الطائـرات الاسرائيلية تغيير على اللاجئين الفلسطينيين على طريق القدس ـ اريحا والذين اجبروا على النزوح هربا من الارهاب الصهيوني، كذلك اطلق الجنود الصهاينة نيرانهم فوق رؤوس النازحين لارهابهم.

ـ معاملة الموظفين والمرضى في المستشفيات بوحشية: فقد امر ضابط اسرائيلي بتفتيش دير للراهبات وعلى الرغم من احتجاج المسؤولات عن الدير ذاكرات ميثاق جنيف وقوانينه الانسانية، الا أن الضابط لم يستمع اليهن. فدخل الجنود المسلحون الى الدير (الذي تحول الى مستشفى اثنار الحرب) واخرجوا الجرحى والهيئة الطبية الى الشارع وجعلوهم يواجهون الحائط وايديهم مرفوعة فوق رؤوسهم، وبعد التفتيش اخذ الجنود الاسرائيليون معهم الجرحى والهيئة الطبية مشيا على الاقدام.

ـ الاعـدام الجمـاعي وذبـح اللاجئين العـزل العائدين الى بيوتهم. اطلق جنود الاحتلال النار دون تمييز على الفلسطينيين الذين حاولوا العودة الى بيوتهم بعد انتهاء الحرب من الضفة الشرقية وقد وصف ذلك جندي اسرائيلي اشترك في العمليات بين شهري تموز وآب عام ١٩٦٧ بقوله:

«في كل ليلة يعبـر العـرب نهـر الاردن من الشرق الى الغرب قمنا بسد المعابر (الاماكن الضحلة التي يمكن عبورها سيرا على الاقدام) وامرنا باطلاق النار والقتل دون سابق انذار، لا ريب اننا اطلقنا النار في كل ليلة على الرجال والنساء والاطفال، حتى في الليالي المقمرة التي نستطيع فيها رؤية الناس ـ اي تمييز الرجال من النساء والاطفـال وفي الصبـاح كنـا نقـوم بتفتيش المنـطقة وبأوامر صريحة من الضابط المسؤول كنا نطلق النار على الاحياء بمن فيهم الجرحى والمختبئون، وبعد قتلهم كنا نغطيهم بالتراب واحيانا نتركهم حتى يأتي التراكتور لدفنهم، وهناك بعض الحوادث التي لا يمكن ان انسـاهـا، وجـدنا ذات صباح رجلين مختبئين فأمرنا الضابط ان نقتلهما، فاطلقنا عليهما النار فورا، ووجدنا مرة رجلين اصيب كل منهما بجروح في رجليـه، كلمنـاهما واخذنا اوراقهما ثم امرنا الضابط بقتلهما، فهما من اشاراتنا ما سيحدث، وتوسلا بصورة يائسة ان نبقي عليهما، تركنا جميعا المكان ما عدا واحدا تطوع لقتلهما اطلق عليهما النار ست مرات قبل ان ماتا، ان القصص كثيرة، وانا اروي الحوادث التي رايتها بعيني فقط، لكن القصص لدى الجنود الآخرين وافرة وقد سمعت عن جنود اشعلوا النار في اكوام من الجثث.

في صباح احد الايام رأيت كومة من الجثث بينها طفلة صغيرة، وفي حادث آخر توسل احد الرجال ان نبقي على حياته، ولما رأى ان لا امل له في الحياة شتمنا وتلقى

رصاصنا. وفي احدى المرات عبرت النهر جماعة عددها عشرون تقريبا فاطلقنا عليها النار وفي الصباح وجدنا احدى عشرة جثة، خلال الفترة التي قضيتها في الخدمة، وبعد ان مضى على الحرب وقت طويل، كنا نطلق النار في كل ليلة، وفي كل ليلة كانت تقع اصابات. وفي كل صباح كان الجرحى يقتلون وكذلك اولئك الذين يتم القبض عليهم احياء»

- في ٢٠/١/١٩٦٩، اطلق الجنود الاسرائيليون النار على جمع من المتظاهرين في رفح فقتلوا امرأة وجرحوا تسعا من النساء والفتيات.

- في ٢/٢/١٩٦٩ تعرض جنود اسرائيليون مسلحون بالهراوات لطالبات المدرسة الثانوية المتظاهرات في غزة أصيبت تسعون طالبة بجراح.

- في شهر شباط ١٩٦٩ تجمع عدد من النساء المسنات للاحتجاج على ما اشيع من اعتقال رئيس بلدية البيرة، فضربن بالايدي والعصي.

- في ٢٩/٣/١٩٦٩، ضرب الجنود الاسرائيليون بعض الزعماء المحليين اثناء قمعهم لتظاهرة في نابلس.

هذا وقد تواصل الارهاب الصهيوني ضد المؤسسات والافراد في المناطق المحتلة الذي تقوم بتنفيذه العصابات الارهابية الصهيونية مجسدة في عصابات المستوطنين وتنظيماتهم الارهابية، وقد تزايدت هذه العمليات الارهابية في السنوات الخمس الاخيرة بشكل ملفت للنظر وقد نشرت مجلة هاعولام هازيه الاسرائيلية بحثا للكاتب عنات سرجوستي خلال شهر تموز ١٩٨٤ تضمن سجلا بابرز العمليات الارهابية الصهيونية خلال السنوات الخمس الاخيرة.

- في آذار ١٩٧٩ دخل مستوطنون قرية حلحول في منطقة الخليل واطلقوا النار على السكان دون تمييز وقتلوا شابين.

- في ٢٤/٤/١٩٧٩ قام المستوطنون من كريات اربع باقتلاع مئات الاشجار من اراضي قرى منطقة الخليل واقتحموا المنازل وعبثوا باثاثها.

- في شهر حزيران ١٩٧٩، قامت مجموعة من المسلحين اليهود بتخريب ٢٧ سيارة في حلحول بمنطقة الخليل.

- يوم ١/٤/١٩٨٠ تم اكتشاف مخبأ كبير للاسلحة فوق سطح مدرسة دينية في الحي اليهودي في القدس.

- يوم ٢/٥/١٩٨٠، تم وضع عبوات ناسفة في سيارات ثلاثة رؤساء للبلديات وهم بسام الشكعة من نابلس والذي جرح وبترت ساقاه وكريم خلف من رام الله الذي فقد اخمص احدى قدميه واصيبت القدم الاخرى بجراح بالغة وابراهيم الطويل من البيرة الذي نجا باعجوبة، واصيب احد حراس الحدود بجراح تسببت له بالعمى.

ـ بتاريخ ١٩٨٢/٢/١، تم القاء قنبلة يدوية على منزل عائلة دعنا في مدينة الخليل ألحقت بالمنزل بعض الاضرار، وذلك لاجبار العائلة على التخلي عن المنزل.

ـ في آذار ١٩٨٢، دخلت مجموعة من المستوطنين من كريات اربع الى قرية بني نعيم وفتحت النار على السكان وقتلت شابا من سكان القرية.

ـ يوم ١٩٨٢/٣/١٠، القى المستوطنون الصهاينة في مدينة الخليل قنبلة على منزل بالمدينة وألحقوا به بعض الاضرار.

ـ يوم ١٩٨٢/٣/١٧، فتح المستوطنون النار على منزل عربي في طولكرم ولم يتم الابلاغ عن وقوع مصابين.

ـ يوم ١٩٨٢/٣/١٩، فتح المستوطنون النار على الشباب من قرية سنجل فقتلوا احد سكان المدينة وهو عبدالله سحويل وجرحوا اثنين.

ـ يوم ١٩٨٢/٣/٢١، قام المستوطنون من بيت ايل بتحطيم زجاج ثلاثين سيارة في البيرة.

ـ يوم ١٩٨٢/٣/٢١، فتح المستوطنون النار على حافلتي ركاب في مدينة رام الله.

ـ يوم ١٩٨٢/٣/٢١، فتح المستوطنون النار على سيارتين عربيتين في قرية بطين.

ـ يوم ١٩٨٢/٣/٢٣ اختطف المستوطنون شابا عربيا من قرية سنجل.

ـ يوم ١٩٨٢/٣/٢٦ قام المستوطنون بالاعتداء على عشرات السيارات في مدينة رام الله.

ـ يوم ١٩٨٢/٣/٢٧ فتح المستوطنون النار على المتظاهرين في قرية حلحول مما اسفر عن مقتل احد شبان القرية.

ـ يوم ١٩٨٢/٣/٢٧ هاجم المستوطنون قرية الطيبة وخربوا الاثاث في عدد من المنازل واطلقوا النار في الهواء

ـ يوم ١٩٨٢/٤/٢٤ خرب المستوطنون اطارات مائة سيارة في مدينة نابلس.

ـ يوم ١٩٨٢/٥/٥ قام يهودي بقتل صبية تبلغ الرابعة عشر من العمر في مخيم العروب للاجئين في منطقة الخليل.

ـ يوم ١٩٨٢/١٠/١٩ قام مستوطنون بوضع عبوة ناسفة في مدرسة عربية في الخليل وقد فككت العبوة قبل انفجارها.

ـ يوم ١٩٨٢/١٠/٢٦ فتح المستوطنون النار على السكان في نابلس فقتلوا شابا يبلغ السادسة عشرة من العمر واصابوا آخرين.

ـ يوم ١٩٨٢/١٠/٢٨ انفجرت عبوة ناسفة وضعها مستوطنون صهاينة في مدرسة الحسين بن علي التانوية في الخليل وتسببت في جرح شخصين كما تم العثور على عشرة قنابل اخرى في ساحة المدرسة.

ـ يوم ١٠/١/١٩٨٣ فتح المستوطنون النار من سيارة اسعاف كانوا يستقلونها على حديقة في نابلس فاصابوا مبنى وسيارة باص كانت تقف الى جواره.

ـ يوم ١٣/١/١٩٨٣، اقتلع المستـوطنون الصهاينة اعمدة الكهرباء في مدينة الخليل وبقيت عدة احياء في الخليل بدون انارة.

ـ يوم ٢٦/٢/١٩٨٣ وضـع المستـوطنـون قنبلة في مسجد القزازين في مدينة الخليل اسفرت عن جرح شخصين.

ـ يوم ٢٦/٢/١٩٨٣، فتح المستوطنون النار على السكان في مدينة الخليل وقتلوا طفلة عمرها اربع سنوات.

ـ يوم ٢٦/٢/١٩٨٣ اطلقت عدة رصاصات على منزل عائلة الجعبري واصيبت الطفلة علياء الجعبري.

ـ يوم ٢٨/٢/١٩٨٣، اطلق يسرائيل فوكس عضو المنظمة الارهابية «كاخ» النار على سيارة عربية كانت تمر بالقرب من مستوطنة في منطقة الخليل.

ـ يوم ٢٨/٢/١٩٨٣، ابلغ الجعبري الشرطة عن اختفاء ابنه، وقد تمّ العثور على الصبي في نقطة الحراسة في كريات اربع حيث ادعى المستوطنون انهم ألقوا القبض على الصبي وهو يرجم الحجارة.

ـ يوم ١/٣/١٩٨٣، ابلغ احد المواطنين العرب من نابلس عن ان المستوطنين اقتحموا مدرسة الفاروق واطلقوا النار في الفضاء لارهاب التلاميذ.

ـ يوم ٩/٣/١٩٨٣، اقتحم المستوطنون مخيم قلندية واطلقوا النار في الفضاء.

ـ يوم ١٠/٣/١٩٨٣، حاول المستوطنون اقتحام المسجد الاقصى.

ـ يوم ١١/٣/١٩٨٣، فتح المستوطنون النار على السكان في البيرة فاصابوا صبيا يبلغ الثانية عشرة من العمر.

ـ يوم ١٢/٣/١٩٨٣، ابلغت جامعـة بيـر زيت عن قيام ثلاثة ارهابيين صهاينة باعتقال ثلاثة طلاب عرب من داخل الحرم الجامعي واعتدوا عليهم بالضرب.

ـ يوم ١٣/٣/١٩٨٣، قام احد المستوطنين باطلاق النار على منزل رئيس بلدية دورا، والحقوا اضرارا بالمنزل.

ـ يوم ٤/٤/١٩٨٣، اطلق المستوطنون في الخليل النار على صبي يبلغ الرابعة عشرة من العمر وعلى شاب آخر في نابلس.

ـ يوم ٥/٤/١٩٨٣، فتح مستوطن من كريات اربع النار عندما مرّ بالقرب من مخيم العروب للاجئين فاصاب احد السكان بجروح.

التسـمـيم

ـ يوم ١٩٨٣/٣/٢٦، ارتكب المستـوطنون الصهاينة جريمة جديدة، استهدفت طلاب المـدارس في الضفـة الغربية المحتلة اسفرت عن اصابة الآلاف من طلاب وطالبـات المـدارس بالتسمم وحول هذا الموضوع اصدرت نقابة الاطباء في مدينة القدس بيانا جاء فيه.

ان طالبـات المدارس في مدينة جنين والقرى المحيطة بها قد تعرضن للاصابة بمـادة سامـة عن طريق الجهـاز التنفسي، وابتدأت الاصابات في قرية عرابة حيث اصيبت باعراض التسمم ٦٦ فتاة، وبتاريخ ١٩٨٣/٣/٢٧ ادخلت ١٠٨ فتيات الى مستشفى جنين واحيلت ١١٦ فتاة الى مستشفيات نابلس «الوطني ورفيديا والاتحاد النسائي» و٣٠ فتاة الى مستشفى الشفاء و١٥ فتاة الى مستشفى طولكرم كما احيلت ١٢ فتاة الى مستشفى رام الله واربع الى مستشفى جمعية المقاصد الخيرية بالقدس كمـا نقلت عدة حالات بواسـطة الاهل الى مستشفيات خاصة، كما قامت السلطات العسكـرية وادارة الصحة في الضفة الغربية بنقل عدة اصابات الى المستشفيات الاسرائيلية في حيفا والعفولة.

وبنـاء على المشـاهدات التي اجريت بواسطة الاطباء المختصين اعضاء نقابة الاطباء تبينت الحقائق التالية:

اولا: لقد تعرضت الطالبات في جنين والقرى المجاورة للتسميم الجماعي خصوصا في مدارس: عرابة، الزهراء الثانوية وبنات جنين الثانوية وبنات جنين الاعدادية ومدرسة ميسلون الثانوية ومدرسة برقين.

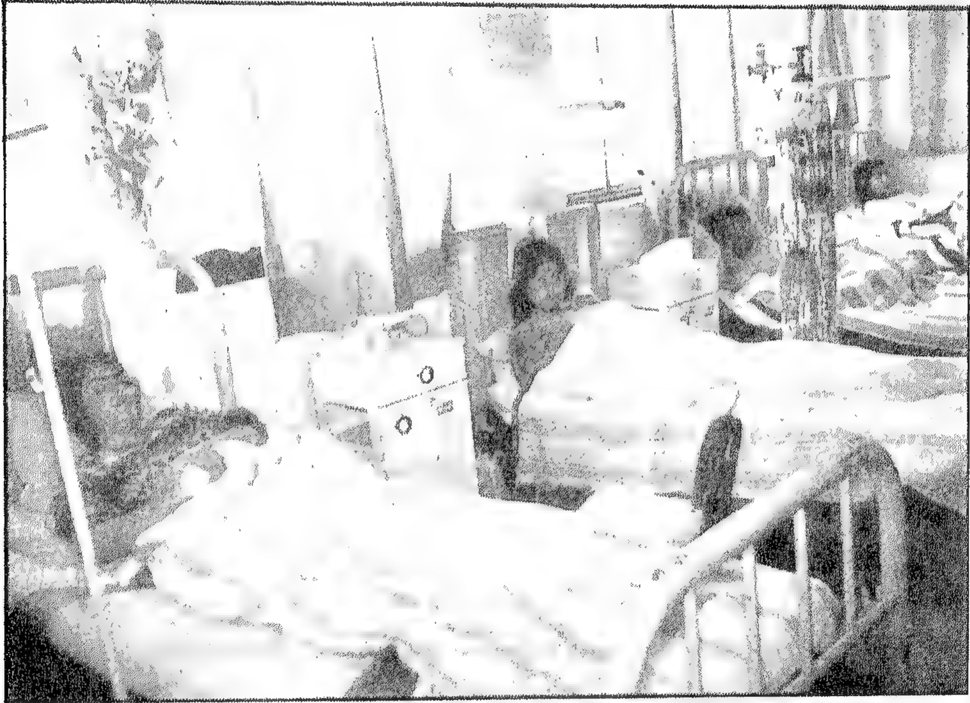
ثانيا: وقوع حادثة التسميم الجماعي اكيدة.

ثالثا: ان الاعراض العامة هي دوار في الراس، ضعف عام وارتخاء في العضلات وازرقاق في الاطراف مع توسع حدقة العين وقد اصيبت بعض الفتيات بغثيان ورجفة وضيقـة تنفس وفقدان وعي.

رابعـا: كانت شدة الاعـراض متفـاوتة من حالة الى اخرى ولكن من المؤكد ان اصابات بنات عرابة كانت اشد من الاخريات.

خامسا: لم يستطع اعضاء نقابة الاطباء من جمع عينات من المعتقد انها كانت مصـدرا للتسمم في بعض المـدارس والتي شوهـدت على ستائر النوافذ او سطح المدرسة وذلك بسبب قيام سلطات الاحتلال بمنعهم من الدخول.

سادسا: تم الطلب من المختبرات المحلية اخذ عينات من دم المصابات وبولهن ومحاولة اكتشاف سبب الاصابات.



التسمم الجماعي في الاراضي العربية المحتلة

سابعا: لم يستطع الاطباء العرب معرفة الاسباب التي ادت الى الاصابة بالتسمم في الحالات التي ارسلت الى المستشفيات الاسرائيلية في حيفا والعفولة وتم الاعلام بان نتائج الفحوصات كانت سلبية.

ثامنا: تتقدم نقابة الاطباء بالشكر الى المواطنين الذين ساهموا بنقل المصابات الى المستشفيات، وكل من ساهم في احضار اسطوانات الاوكسجين او الاسرة المتنقلة او الغذاء.

وازاء محاولات سلطات الاحتلال لطمس حقيقة اسباب التسمم واكتفائها باصدار تقرير صحي يقول ان شخصا ما ـ احد المستوطنين ـ قد قام برش مادة كيماوية سامة متطايرة على ستائر فصول المدارس يؤدي استنشاقها الى حدوث الم وهيجان ومن ثم الاغماء، ازاء ذلك اصدرت الهيئات والمؤسسات الوطنية في الضفة الغربية بيانا تطالب فيه بتشكيل لجنة للتحقيق في اسباب التسمم.



ـ يوم ١٩٨٣/٥/٥، اخذت جماعة تطلق على نفسها «القبضة الحامية» على عاتقها مسؤولية احراق عدة سيارات في حلحول.

ـ يوم ١٩٨٣/٥/٢١ تم اعتقال شاب يهودي يبلغ من العمر ستة عشر عاما بتهمة ثقب اطارات السيارات التابعة للعرب والحاق الضرر بمحل لبيع المواد الغذائية.

ـ يوم ١٩٨٣/٦/٧ وقع اعتداء صهيوني على سوق مدينة الخليل التجاري بعد مقتل الصهيوني المتطرف اهارون غروس وتضرر ٩٠٪ من السوق وتحطمت عشرات المحلات.

ـ يوم ١٩٨٣/٦/١١ دخل مستوطنون الى الحرم الابراهيمي في الخليل وهددوا المصلين بالاسلحة.

ـ يوم ١٩٨٣/٦/٢٦ قام مجهولون بهدم منزل مقام بالقرب من سور مستوطنة كريات اربع.

ـ يوم ١٩٨٣/٦/٢٦ وقع اعتداء على الجامعة الاسلامية في مدينة الخليل اسفر عن وقوع ثلاثة قتلى و٢٣ جريحا.

ـ يوم ١٩٨٣/٦/٢٦ فتح المستوطنون في نابلس النار على المواطنين فقتلوا فتاة وجرحوا اخرى.

ـ يوم ١٩٨٣/٦/٢٧ فتح المستوطنون المسلحون النار على المصلين الذين تظاهروا محتجين على الهجوم على الجامعة الاسلامية في الخليل فقتلت امرأة وجرح ٣٣ شخصا آخرون.

- يوم ١٩٨٣/٧/٣١، قامت الجرارات في قرية محماس قرب رام الله باقتلاع اشجار الزيتون تحت حماية المستوطنين المسلحين الذين هاجموا المواطنين الذين حاولوا منع الجرارات من اقتلاع اشجارهم

- يوم ١٩٨٣/٨/٥، قام المستوطنون بهدم احد منازل الخليل.

- يوم ١٩٨٣/٨/٥، دخل المستوطنون الى حرم جامعة بيرزيت واطلقوا النار في الفضاء لارهاب الطلبة.

- يوم ١٩٨٣/٨/١٠، امسك ثلاثة مستوطنين احد سكان قرية بدو قرب رام الله وسلبوا منه مبلغ ٣٦٠ الف شيكل.

- يوم ١٩٨٣/٨/١٥، تم توقيف ثلاث سيارات عربية قادمة من غزة عند احد الحواجز وسلبوا منها مبلغا من المال وكمية من الحلي.

- يوم ١٩٨٣/٨/١٨، قام المستوطنون باقتلاع الخضروات في احدى القرى العربية في منطقة القدس.

- يوم ١٩٨٣/٨/٣١، اطلق المستوطنون النار على سكان قرية سلوان.

- يوم ١٩٨٣/٩/٣، تم العثور على جهاز تلفزيون مفخخ في مدرسة طارق بن زياد في مدينة الخليل.

- يوم ١٩٨٣/٩/١١، هاجم المستوطنون ارضا تابعة لقرية قريوت واقتلعوا ٨٢٠ شجرة زيتون وادعوا ملكية عشرين دونما وقام مستوطنون آخرون بتخريب مئة دونم تابعة لقريتي اسكاكة وياسوف واقتلعوا الف شجرة زيتون.

- يوم ١٩٨٣/٩/١٥، قام المستوطنون بضرب عشرة شبان من مخيم العروب للاجئين في الخليل.

- يوم ١٩٨٣/١٠/١، اندلعت النيران في مدرسة في غزة واحرقت معظم وثائق المدرسة وسجلاتها.

- يوم ١٩٨٣/١٠/٣ ابلغ سكان مخيم الدهيشة للاجئين الفلسطينيين عن قيام عدد من المستوطنين تحت حماية جنود الاحتلال بمهاجمة المباني التابعة لشخصيات وطنية في المخيم وحاولوا اضرام النار في هذه المباني.

- يوم ١٩٨٣/١٠/٥ تعرض الشاب يوسف شعباني من سلوان الى الطعن المميت من قبل شاب يهودي.

- يوم ١٩٨٣/١٠/٩، تم اتهام اربعة مستوطنين من مستوطنة كريات اربع بهدم احد الابنية العربية الذي كان قيد الانشاء بصورة غير قانونية.

- يوم ١٩٨٣/١٠/١٢ اقتحم المستوطنون من كريات اربع الحرم الابراهيمي الشريف في الخليل دون ان يخلعوا احذيتهم وهي الحادثة الثانية خلال ثلاثة ايام.

- يوم ١٥/١٠/١٩٨٣ تم العثور على جثة محمد عبدالغفار من سكان الخليل والذي كان قد فقد منذ اسبوع في ظروف غامضة.

- يوم ٢٧/١٠/١٩٨٣، هاجم مستوطنون احد الابنية في مخيم الجلزون للاجئين انتقاما لرشق سيارتهم بالحجارة، وتم الابلاغ عن احداث مماثلة طيلة يومين في الجلزون وبير زيت.

- يوم ٣٠/١٠/١٩٨٣، تعرض احد المواطنين من سكان مدينة القدس القديمة لهجوم من قبل المستوطنين اليهود في الحي لاجباره مع ١٣ من افراد عائلته على الهجرة من الحي.

- يوم ٢/١١/١٩٨٣ تم اضرام النار في اربعة آلاف دونم من اشجار الزيتون من قبل المستوطنين في منطقة نابلس، وقد رفض المستوطنون السماح لرجال الاطفاء بالوصول الى مكان الحريق.

- يوم ٦/١١/١٩٨٣، قام مجهولون بتحطيم زجاج ١٦ سيارة يملكها المواطنون العرب في قرية سلوان.

- يوم ٩/١١/١٩٨٣، اقتحم مستوطنون من كريات اربع مدرسة طارق بن زياد في مدينة الخليل واطلقوا النار دون تمييز واختطفوا مدير المدرسة.

- يوم ٢١/١١/١٩٨٣، دخل مستوطنون يتخفون بالزي العربي الى مخيم الدهيشة للاجئين واطلقوا النار على ثلاثة من سكان المخيم.

- يوم ٢٧/١١/١٩٨٣، قام المستوطنون بقطع الطريق الرئيسية في حلحول، والقوا زجاجات حارقة على نوافذ المنازل.

- يوم ٣٠/١١/١٩٨٣، تعرض اثنان من عمال التنظيف في جامعة النجاح في نابلس للاعتداء من قبل المستوطنين

- يوم ١/١٢/١٩٨٣، تم العثور على جثة مشوهة لعامل عربي.

- يوم ٢/١٢/١٩٨٣، هاجم المستوطنون اليهود منطقة بركة ابراهيم في الحي الاسلامي في القدس القديمة واعتدوا على بعض سكانه.

- يوم ٣/١٢/١٩٨٣، اقتحم المستوطنون احدى المدارس في مخيم بلاطة للاجئين واخذوا معهم عددا من الطلاب الى مبنى الحاكم العسكري.

- يوم ٧/١٢/١٩٨٣ تم العثور على عبوة ناسفة من انتاج اسرائيلي تزن اربعة كيلوغرامات عند مدخل سوق الخضار في نابلس.

- يوم ٩/١٢/١٩٨٣، فتح المستوطنون الصهاينة النار باتجاه المواطنين العرب الذين تجمهروا قرب بلدية نابلس فقتلوا الطفلة عائشة البحش واصابوا اختها البالغة من العمر تسع سنوات

- يوم ٩/١٢/١٩٨٣، احرق المستوطنون ست سيارات عربية في القدس.

- يوم ٩/١٢/١٩٨٣، تم العثور على قنبلة موقوتة في مسجد قرية بيت صفافا قرب مدينة القدس

- يوم ٩/١٢/١٩٨٣، تم العثـور على قنبلة موقوتة في منطقة مخصصة لوقوف السيارت في القدس القديمة اثبتت تحقيقات الشرطة ان المستوطنين الصهاينة وراء الحادث

- يوم ١٢/١٢/١٩٨٣، تم العثور على ثلاث قنابل موقوتة في قرية حوسان قرب بيت لحم، انفجرت احداها وتسببت في الحاق اضرار بمنزل المواطنة فاطمة شوشة.

- يوم ١٣/١٢/١٩٨٣، تم العثور على عبوة ناسفة في مدرسة للبنين في قرية دورا قرب مدينة الخليل.

- يوم ١٥/١٢/١٩٨٣، انفجرت عبوة ناسفة وضعها المستوطنون في احد شوارع مدينة بيت لحم دون ان تلحق اضرارا.

- يوم ٣٠/١٢/١٩٨٣ انفجـرت قنبلة عنـد مدخل مسجد العيزرية قرب القدس واصيب امام المسجد بجروح.

- يوم ٢١/١٢/١٩٨٣، جرت محاولة للاعتداء على السيارات العربية التي كانت تقف قرب المتحف الفلسطيني في القدس.

- يوم ٢٨/١٢/١٩٨٣ هاجم المستوطنون احد سكان قرية ام الصفار.

- يوم ٣٠/١٢/١٩٨٣ تم العثور على قنبلتين في مسجدين بمدينة الخليل اعلنت منظمة ارهابية صهيونية تطلق على نفسها (ارهاب ضد الارهاب) مسؤوليتها عن الحادثين.

- يوم ٨/١/١٩٨٤، قذف احد المستوطنين الصهاينة اطار سيارة مشتعلاً داخل مسجد سعد الدين في مدينة نابلس مما تسبب في احراق المسجد

- يوم ٩/١/١٩٨٤، حطم المستوطنون الصهاينة نوافذ حوالي ١٥ سيارة عربية كانت متوقفة في شوارع مدينة رام الله.

- يوم ١٠/١/١٩٨٤، قام المستـوطنـون الصهاينة بتحطيم نوافذ ست سيارات ومنزلين في مدينة رام الله

- يوم ١٩/١/١٩٨٤، قام احد المستوطنين باضرام النار في مكاتب لجنة الرعاية المحلية في مخيم الدهيشة قرب بيت لحم.

- يوم ٢٢/١/١٩٨٤، انفجـرت قنبلة موقوتة وضعها المستوطنون الصهاينة في مسجد النبي صمويل شمال مدينة القدس.

- يوم ٢٧/١/١٩٨٤، قام المستوطنون باستخدام القوة لمنع المزارعين في منطقة الخليل من زراعة ٧٠٠ دونم من اراضيهم.

ـ يوم ٢٧/١/١٩٨٤، قام المستوطنون بمحاولة لنسف المسجد الاقصى بواسطة عبوة ناسفة تزن ٢٩ كيلوغراما.

ـ يوم ٥/٢/١٩٨٤، تم العثور على جثة وحيد فياض رشيد البالغ من العمر سبعة عشر عاما في احد حقول مدينة جنين وذلك بعد اسبوع من اختفائه في ظروف غامضة

ـ يوم ١١/٢/١٩٨٤، قام المستوطنون برشق السيارات العربية في مخيم الدهيشة للاجئين فحطموا نوافذها ثم غادروا المخيم تحت حماية الجيش

ـ يوم ١٩/٢/١٩٨٤، انفجرت قنبلة في ساحة فلسطين في غزة كان احد الارهابيين الصهاينة قد قام بوضعها

ـ يوم ٢١/٢/١٩٨٤، قام المستوطنون بتهديد سكان قرية بني حسين والطلب منهم هجر اراضيهم والحق المستوطنون اضراراً بـ٦٤ دونما من اراضي القرية المزروعة.

ـ يوم ٢٦/٢/١٩٨٤، اطلق المستوطنون النار على راهب فرنسي في الكنيسة المعمدانية جنوب القدس.

ـ يوم ٤/٣/١٩٨٤، انفجرت قنبلة وضعها المستوطنون قرب مستشفى هوسبيس في القدس.

ـ يوم ٤/٣/١٩٨٤، احرق المستوطنون حافلة ركاب عربية في رام الله تقل مجموعة من العمال فاصيب ستة من العمال.

ـ يوم ٧/٣/١٩٨٤ وضع المستوطنون قنبلة موقوتة في مدرسة للبنات في رام الله وابطل مفعولها.

يوم ٨/٣/١٩٨٤، وضع المستوطنون قنبلة موقوتة في مخيم قلندية للاجئين الفلسطينيين وابطل مفعولها.

ـ يوم ١٠/٣/١٩٨٤، تم العثور على ثلاث قنابل وضعها المستوطنون في مدرسة رام الله وابطل مفعولها.

ـ يوم ١١/٣/١٩٨٤، دخل عدد من المستوطنين الى عدة محلات تجارية في نابلس يحملون القنابل والبنادق وهددوا اصحاب المحلات بالقتل.

ـ يوم ١٣/٣/١٩٨٤ تم العثور على عبوات ناسفة في الساحة المركزية برام الله وتم العثور ايضا على عبوتين مماثلتين في الساحة نفسها قبل اسبوعين.

ـ يوم ١٦/٣/١٩٨٤، تم العثور على قنبلتين عند مدخل قرية سنجل على طريق رام الله ـ نابلس.

ـ يوم ١٧/٣/١٩٨٤، نصب المستوطنون عددا من المساكن الجاهزة فوق الاراضي العربية في الخليل متجاهلين الامر الذي اصدرته محكمة العدل العليا الذي يحظر عليهم دخول هذه الاراضي.

ـ يوم ١٩٨٤/٣/٣٠، تعرضت ١٨ سيارة عربية في مدينة نابلس للاذى من قبل المستوطنين.

ـ يوم ١٩٨٤/٤/١، تم العثور على قنبلة عند منزل مصطفى يعقوب من حوسان وقد اعترفت خلية من المتطرفين اليهود بمسؤوليتها عن ذلك.

ـ يوم ١٩٨٤/٤/٦، حطمت قنبلة من صنع اسرائيلي سيارة رئيس الغرفة التجارية لشرقي القدس العربية.

ـ يوم ١٩٨٤/٤/١٦، تم اختطاف استاذ محاضر في جامعة بيرزيت من منزله في رام الله وتم العثور على جثته بعد اسبوعين من اختطافه في احد الحقول.

★ ★ ★ ★

وهكذا يتضح انه قد وقع خلال الشهرين الاخيرين اكثر من عشرين اعتداء او محاولة اعتداء على عدد من المقدسات الاسلامية والمسيحية، وكانت معظم هذه الاعتداءات عبارة عن افخاخ متفجرة تغرس في الاماكن المقدسة او قربها بهدف الحاق اكبر ضرر باماكن العبادة الاسلامية والمسيحية وخلق اكبر قدر من الذعر والتشويش بين العرب وحمل المواطنين العرب على ترك وطنهم والهجرة الى الخارج، وقد تشكلت الافخاخ المتفجرة من قنابل ومتفجرات من صنع اسرائيلي تحمل ارقاما متسلسلة، اثبتت تحقيقات الشرطة انها مأخوذة من مستودعات الجيش الاسرائيلي، يسحب منها دبوس الامان وتترك بعد ان يسند مقبضها بحجر في الطريق او جزء من سيارة متوقفة او مقبض باب مسجد او كنيسة. ففي العيزرية ادى انفجار قنبلة الى اصابة امام المسجد وفي دير الروم الارثوذكس اصيبت راهبة وبهذه الطريقة ايضا دمرت سيارات في حي ابو طور ودمرت ثلاث سيارات في حي وادي الجوز وتبعتها هجمات مماثلة في بيت لحم والخليل وشعفاط وبيت صفافا، ولم تجد عمليات التنديد الشكلية التي صدرت عن بعض المسؤولين الاسرائيليين وبينهم وزير الداخلية والشرطة يوسف بورغ في ازالة الشكوك عن تورط المسؤولين والسلطات الاسرائيلية في جميع العمليات الارهابية وكل الدلائل تشير الى هذه المسؤولية فيوسف بورغ وزير الداخلية لم يندد سوى بمحاولة نسف قبة الصخرة ولم يندد او يستنكر العمليات الارهابية السابقة، وتواطؤ يوسف بورغ وغيره من المسؤولين شجع الارهابيين على الاستمرار في اعمالهم الارهابية. وقد اشار السيد انور نسيبة الى ان المتفجرات التي تركها الارهابيون الذين حاولوا نسف قبة الصخرة ثبت ان مصدرها هو مستودعات الجيش الاسرائيلي وهي تحمل ارقاما متسلسلة وفي مقدور السلطات الاسرائيلية لو كانت جادة فعلا الامساك بعصابات الارهاب وذلك بالعودة بكل بساطة الى سجلات الاستلام والتسليم في مستودعات الجيش وبالتالي معرفة المستودع

الذي خرجت منه المتفجرات والفصيل الذي سلمت اليه او خرجت منه واخيرا الوصول الى الجناة والذين يتعاونون معهم من افراد الجيش وضباطه.

غير ان عمليتي الاعتداء اللتين تلاحقتا خلال شهر واحد بعد محاولة نسف قبة الصخرة اعادتا فتح ملفات كل الاعتداءات السابقة وهما عملية الاعتداء على حافلة عربية يوم الجمعة ٢٦/ ٤/ ١٩٨٤ ومحاولة تفجير عدد من الحافلات العربية في القدس المحتلة، وكانت عملية نسف قبة الصخرة قد نبهت ومهدت لذلك، وقد روى الشيخ سعد الدين العلمي مفتي القدس ما حدث بقوله «جاء عدد من الارهابيين اليهود ويعتقد بأن عددهم ستة ونصبوا سلالم فوق السور وادخلوا الى ساحات المسجد الاقصى كميات كبيرة من الاسلحة والمتفجرات، وكان الليل قد انتصف، لكن احد حراس المسجد العرب قد انتبه لوجودهم فصاح بهم وصرخ طالبا النجدة، فهرع لنجدته عدد آخر من الحراس وكان داخل ساحة الحرم اثنان من الارهابيين الصهاينة ففرا تاركين الاسلحة والمتفجرات التي تمكنا من نقلها الى ساحة الحرم كما تركا معطفيهما فتبعهما الحراس العرب الى السور، فوجدوا خلف السور عددا آخر من اليهود ومعهم ستة أكياس مليئة بالمتفجرات والسلاح استنجد الحراس العرب بالشرطة ففر الارهابيون اليهود تاركين وراءهم كل الاسلحة والمتفجرات. وعندما جاءت الشرطة ابعدت الحراس العرب عن المكان وتولت نقل الاسلحة والمتفجرات التي تركها الارهابيون وقد علمنا فيما بعد ان كمية المتفجرات التي جاء بها الارهابيون الى الحرم تزن ١٢٠ كيلوغراما.

وعمليتا الاعتداء اللتان فتحتا الملفات هما العملية التي نفذها الارهابيون الصهاينة يوم ٤/٣/ ١٩٨٤ ضد سيارة باص عربية تقل ٥٠ عاملا عربيا اسفر عن اصابة ستة عمال عرب بجراح اصابة احدهم خطيرة، وبعد بضع ساعات من الحادث اتصل مجهول هاتفيا بادارة تحرير جريدة جيروساليم بوست في القدس المحتلة وقدم نفسه على انه عضو في الوحدة التي تطلق على نفسها وحدة «شلومو بن يوسف» والتابعة لمنظمة، ارهاب ضد الارهاب، وقد ابلغ ذلك الشخص المجهول ادارة الصحيفة بان منظمته هي المسؤولة عن الهجوم على الباص العربي بالقرب من قرية المزرعة الشرقية واضاف ان هذه العملية تمثل البداية. وكانت التقارير الاخبارية قد نقلت عن ركاب الباص العرب قولهم انهم شاهدوا اربعة مهاجمين واعربوا عن اعتقادهم بأن الهجوم على الباص هو عملية انتقام قام بها المستوطنون الصهاينة ردا على مقاومة السكان العرب للاحتلال والمستوطنين.

والعملية الثانية كانت يوم ٢٧/ ٤/ ١٩٨٤، عندما وضعت احدى المنظمات الارهابية الصهيونية قنابل موقوتة في عدد من الحافلات العربية لكن الحادث تم اكتشافه وابطل مفعول المتفجرات.

وفي اعقاب هذه العمليات الارهابية وردود الفعل التي ولدتها خرجت الصحف العبرية بعناوين ضخمة حول اعتقال مجموعة من الشبان اليهود يشتبه بعلاقتهم في العمليات الارهابية التي نفذت ضد العرب وحسب اقوال الاذاعة الاسرائيلية، كشفت أجهزة الامن مجموعات سرية صهيونية في مراحل تنظيمها الاولى وان واحدة من هذه المجموعات هي التي قررت القيام بعملية تفجير الباصات العربية في مدينة القدس، وفي اعقاب عملية الاعتداء على الباص ذكرت الصحف الاسرائيلية ان عملية اعتقالات جديدة قد حدثت وان سبعة من المعتقلين هم من المستوطنين الاسرائيليين المقيمين في مستوطنات كريات اربع وعفرة وشيلو كما ان بين المعتقلين ضابطا في الاحتياط من مستوطنة كيشت في الجولان، وان الشرطة قد عثرت لدى افراد المجموعات الارهابية على اسلحة وذخائر مختلفة وانهم ينتمون الى الجماعة المتطرفة التي تطلق على نفسها اسم «الانتقام» وذكرت صحيفة يديعوت احرونوت ان الشرطة تحقق فيما اذا كان المعتقلون ينتمون الى حركة «ارهاب ضد الارهاب» التي قامت خلال الشهور الثلاثة الاخيرة (كانون الثاني، شباط وآذار عام ١٩٨٤) بسبع وعشرين عملية مسلحة ضد المواطنين العرب في المناطق العربية المحتلة كذلك يجري التحقيق بشأن العلاقة بين المعتقلين وعمليات الاعتداء التي وقعت على جامعة الخليل.

[اعضاء التنظيمات الارهابية]

وبعد انتهاء عمليات التحقيق التي قامت بها الشرطة تم نشر بعض اسماء المعتقلين الذين اعترفوا بعضويتهم في المنظمات الارهابية الصهيونية ومسؤوليتهم عن تنفيذ عدد من الاعمال الارهابية ضد المواطنين العرب في المناطق العربية المحتلة وفيما يلي اسماء هؤلاء الارهابيين:

* مناحيم ليفني (٣٦ سنة) سكرتير رابطة ترميم الحي اليهودي في الخليل حيث يقيم هناك مع خمسة من اولاده، وهو قائد كتيبة احتياط في سلاح الهندسة وخبير في المواد المتفجرة ومتخصص في هندسة الآلات كان رئيس اللجنة المحلية في كريات اربع قبل ان تتحول الى مجلس محلي وهو صاحب صلاحيات واسعة في الاتصال بالمقاولين في كل ما يتعلق بالبناء في الحي اليهوي في الخليل. وقد درس في مدرسة «نوعم» الدينية وانهى دراسته الاكاديمية في جامعة بن غوريون.

* يهودا عتسيون «٣٣ سنة» من مؤسسي حركة غوش ايمونيم الاستيطانية الارهابية وعضو في سكرتاريتها وشريك حتى اعتقاله في المجموعة المقلصة جدا لمحددي السياسة والتنفيذ في الحركة، من سكان عوفرا ومن مؤسسي هذه المستوطنة عام ١٩٧٥ واب لخمسة اولاد، رقيب اول في سلاح الهندسة، شارك في جميع محاولات الهجرة والاستيطان في سبسطية ويقيم والده في ايلون موريه ويمتلك مصنعا شهيرا

للصناعات المعدنية في المنطقة وقد رأى اصدقاؤه فيه وفي والده شخصين مثاليين، درس عتسيون في مدرسة «هارعتسيون» الدينية في ايلون شافون واشتغل في الآونة الاخيرة في اصدار مخطوطات شبتاي بن دوف

* شاؤول نير: وعمره ثلاثون عاما، من سكان موقع ابينا ابراهيم في الحي اليهودي في مدينة الخليل، شارك قبل اشهر عديدة في اللقاءات التي تم تنظيمها بين اليهود والعرب في المدينة، اب لخمسة اطفال، نشأ في نتانيا ودرس الهندسة الكهربائية والالكترونية في جامعة تل ابيب وهو من ابناء الطائفة اليمنية، وسبق له الخدمة في الكوماندو البحري وقد صدرت مذكرة اتهام بحق والدته لاقدامها على احراق السوق التجاري في الخليل بعد مقتل الصهيوني المتطرف اهارون غروس

* يشوعا بن شوشو: وعمره ٣٤ سنة ضابط برتبة نقيب في الجيش ويخدم في قيادة بيت ايل كضابط مستوطنات، ويحمل وسام الشجاعة ويقيم في حي «مكور باروخ» في القدس، وقد ظل الى ما قبل عامين يقوم بتدريس التصوف عند اليهود، وعندها التحق بالجيش العامل، ويشوعا حاخام يذبح المواشي ويمارس عملية الختان، وكان يقوم اثناء التدريب في وحدته بالاستشهاد بالعقائد القتالية عن حزب «المبام».

* يتسحق جيزام اكلا: وعمره ٣٩ عاما من سكان رامات مكشيم في هضبة الجولان، اب لسبعة اطفال «اثنان منهما بالتبني» وقد اعتاد على رعاية الاطفال الصم والبكم واعطي في الاونة الاخيرة جائزة محبة اسرائيل من قبل الحاخام اربيه لفين. والده من مواليد الخليل وقد درس قبل عدة سنوات في مدرسة، مركاز هارب، الدينية بالقدس ويعتبر من بين المستوطنين الاوائل في كريات اربع، وانتقل فيما بعد الى مستوطنة عوفرا وشارك اثناء خدمته في الجيش في عدة عمليات ناجحة «خلف خطوط العدو».

* بن تسيون هنمان: وعمره ٤٨ سنة من سكان موشاف سوسيا جنوب مدينة الخليل واب لسبعة اطفال، من مواليد كفار ابراهام، انتقل بعد عدة ايام من حرب ١٩٦٧ مع حنان بورات إلى غوش عتسيون، ومع انشاء كريات اربع انضم الى الحاخام المتطرف ليفنغر لمساعدته ثم انتقل للاقامة هناك، وعندما تم تجديد الاستيطان الصهيوني في الجولان انتقل الى موشاف نوف، وقبل عامين تطوع لمدة سنة للاسهام في انشاء مستوطنة سوسيا جنوب مدينة الخليل، ثم قرر الاقامة هناك وعندما كان شابا التحق بصفوف منظمة «ليحي» الارهابية.

* يعقوب هنمان: وعمره ٣٦ سنة وهو شقيق بن تسيون هنمان ومن سكان «سوسيا» جنوب مدينة الخليل واب لخمسة اطفال سبق له الاقامة في مستوطنة نوف في الجولان حيث عمل على تربية قطيع من الاغنام وعند انشاء مستوطنة ماعون جنوب مدينة الخليل ارسلته عصابة غوش ايمونيم للتعليم هناك وكان من الاعضاء العاملين

المركزيين في الحركة من اجل مناهضته الانسحاب من سيناء وعمل في الجيش معاون قائد سرب.

* دان بئيري: وعمره ٣٩ سنة وهو حاخام مهاجر من فرنسا واب لاربعة اولاد ويقيم حاليا في الحي اليهوي في مدينة القدس ويدير التعليم اليهودي في مستوطنة كريات اربع وبئيري من خريجي السوربون في فرنسا حيث درس التربية والسياسة.

* جلعاد بلاي: وعمره ٣١ سنة من سكان القدس واب لثلاثة اولاد من مؤسسي مستوطنة كيشت في الجولان، تولى في السابق ادارة مدرسة يهونتان الزراعية في كيشت وهو نقيب احتياط في سلاح المظلات.

* زئيف فريدمان رمبيش: وعمره ٣٠ سنة من مؤسسي مستوطنة كريات اربع واب لاربعة اولاد وسبق ان كان رئيسا للمجلس المحلي في المستوطنة وكان من المقربين للحاخام الارهابي ليفنغر، الا ان العلاقات فترت بينهما بسبب خلافات، وكان زمبيش المنسق الامني لمستوطنة كريات اربع ثم عمل هناك مسؤولا عن الاراضي، وقبل سنة حوكم بسبب مسؤوليته عن العبوة الناسفة التي تم العثور عليها في علبة الكهرباء في مستوطنة كريات اربع، فادين وحكم عليه بالسجن لمدة تسعة اشهر مع وقف التنفيذ وبقي قسم من الحكم سريا بأمر القاضي.

* حاييم بن دافيد: وعمره ٣٢ سنة مدير المدرسة الزراعية في كيشت بالجولان ويقيم فيها وهو قائد سرية مشاة.

* عوزى شريف: وعمره ٢٤ سنة صهر الحاخام الارهابي ليفنغر وهو زوج ابنته يرآت وهو من ابناء الطائفة الايرانية وله منصب في رابطة ترميم الحي اليهودي في الخليل وقد درس في مدرسة «شافيه حفرون» الدينية.

* براك نير: وعمره ٢٥ سنة من القدس، انهى منذ مدة بسيطة فترة خدمته العسكرية كسائق دبابة في سلاح المدرعات وهو مثل اخيه شاؤول متخرج من المدرسة الفنية في نتانيا. ثم درس في المدرسة الدينية العليا في كيبوتس شعاريم، في المعهد الديني العسكري في المنطقة.

* اوري مئير: وعمره ٣٦ سنة من سكان رامات مكشيميم في هضبة الجولان ووالده يقيم في ايلون شافوت في غوش عتسيون، وهما معروفان بنشاطهما الزائد وبكثرة الاعمال التطوعية وهو مدير عام الشركة الاقتصادية لتطوير الجولان.

* بوعاز هنمان: وعمره ٢٣ سنة ابن بن تسيون هنمام ومن سكان مستوطنة توف في الجولان وكان من الاعضاء المناهضين للانسحاب من سيناء وكان يعمل ممرضا بالجيش.

* افينوعام تريئيلي: وعمره ٢٣ سنة ملازم اول احتياط في سلاح المظلات ومن سكان القدس، درس فترة قصيرة في مدرسة مركاز هارب الدينية.

* يوسف تسوريا: وعمره ٢٥ سنة من سكان رامات هشارون وكان يقيم في عوفرا سابقا وهو صهر افنير شلو وكان سابقا ضابط التعليم الاول في جيش العدو ويدير اليوم قسم الثقافة في وزارة المعارف وقد اعترف اثناء التحقيق بالتهم الموجهة اليه.

* مناحيم نويبرغر: وعمره ٢٨ سنة، صهر الحاخام اليعازر فلدمان رئيس المدرسة الدينية العسكرية في كريات اربع، ويقيم في مستوطنة سوسيا جنوب مدينة الخليل وكان في السابق يقيم في كيبوتس لافي، ومتخرج من مدرسة بني عكيفا في نتانيا.

* نوعام يانون: وعمره ٢٧ سنة من سكان كيتست في الجولان، اب لثلاثة اولاد

* يهودا كوهين: وعمره ٢٥ سنة اقام مؤخرا في عوفرا حيث يدير اخوه هناك مدرسة زراعية والداه من رجال التعليم، وعمه مدير عام في احدى الوزارات

* يوسف ادري وعمره ٢٤ سنة من مواليد الدار البيضاء بالمغرب، درس في المعهد الديني في كريات اربع وبعد انتهاء دراسته عمل كهربائيا في المستوطنة ثم انتقل للسكن في بيت رومانو بالخليل، وساعد مناحيم ليفي في اعمال ترميم الحي اليهودي في الخليل، وكان ادري الصديق المقرب ليهوشع سلوما الذي قتل في سوق الخليل.

* موشي زار: وعمره ٤٧ سنة من سكان متسبيه تسفائيم وهي مستوطنة في منطقة نابلس، وهو احد تجار الاراضي الكبار في الاراضي العربية المحتلة بنى لنفسه فيلا فخمة من اربعة طوابق دون ترخيص وله علاقات وطيدة مع اجهزة الامن الاسرائيلية، قبل سنة حاول التعرض للعرب فاصابه احد العرب اصابة بالغة نقل على اثرها الى مستشفى كفار سابا

* حجاي سيجل وعمره ٢٧ سنة عضو في هيئة تحرير صحيفة «نكودا» الناطقة بلسان المستوطنات الصهيونية في المناطق العربية المحتلة وهو شقيق رئيس تحرير الصحيفة يديدا سيجل وكان يسكن في عكا

* يتسحاق نوفيك وعمره ٣٦ سنة من سكان عوفرا شمال شرق رام الله وهو نقيب احتياط في جيش العدو

* ناتان نتزون: وعمره ٢٧ سنة اتهم في السابق بقتل طفل من قرية سنجل ويقوم بدور منسق لجنة الاستيعاب في حركة غوش ايمونيم والمنسق الامني في مستوطنة شيلا (شمال شرق رام الله) وهو من خريجي مدرسة نتيف مئير الدينية في القدس ومدرسة شلومي الدينية بالجليل.

* شلومو ليفتان. وعمره ٣٤ سنة كان برتبة رائد عند تنفيذ عملية تفجير سيارات رؤساء البلديات، وكان يعمل نائباً لرئيس الفرع الاقتصادي في قيادة الضفة الغربية وهو من سكان شيلا.

* اهارون جيلا: وعمره ٣٥ سنة، ضابط برتبة نقيب في الادارة المدنية وكان في السابق معاون قائد منطقة رام الله واقيل من منصبه بسبب الفوضى في الادارة المدنية في رام الله وهو ابن عم عضو الكنيست يعقوب جيل.

* عيرا رفوفورت من مواليد الولايات المتحدة ويقيم هناك واشتغل قبل سفره في تجارة الاراضي.

★ ★ ★ ★

وقد اظهرت عمليات التحقيق التي قامت بها الشرطة الاسرائيلية مع هؤلاء المعتقلين الصورة الكاملة للتنظيمات الارهابية الصهيونية، واسلوب تنظيمها وعملها وحسب مانشرته وسائل الاعلام الصهيونية، فان الارهابيين الصهاينة كانوا موزعين على اربع خلايا مركزية، وان كل خلية كانت خاضعة لاحد نشطاء حركات الاستيطان الصهيوني، وان رؤساء الخلايا كانوا يعرفون بعضهم جيدا وينسقون فيما بينهم وان كثيرا من العمليات الارهابية نفذها رؤساء الخلايا انفسهم ومن بين العمليات الهامة المنسوبة الى هؤلاء الارهابيين محاولة اغتيال رؤساء البلديات الثلاث في الضفة الغربية.

[ضحايا خلايا الارهاب]

وفيما يلي قائمة بأسماء بعض المواطنين العرب الذين استشهدوا في مختلف مناطق الوطن المحتل برصاص جنود الاحتلال او بالاغتيال من قبل عصابات المستوطنين والذين امكن حصر اسمائهم علماً بأن الرقم الحقيقي للشهداء يزيد عن هذا الرقم بكثير.ـ

الرقم الاسم	العنوان	تفاصيل الاستشهاد	التاريخ
١ـ مهنا ابو عوض	الجولان	انفجار لغم ارضي	١٩٨٢/١/٥
٢ـ اسامه محمد ناصر (١١سنة)	رفح	استشهد خلال المظاهرات	١٩٨٢/١/٩
٣ـ جمعه زايد عمره ١٥ سنة	رفح	استشهد خلال المظاهرات	١٩٨٢/١/٩
٤ـ محمد عبدالله سحويل (١٨سنة)	قرية عوين	عثر على جثته على مفترق طرق سنجل ـ رام الله	١٩٨٢/٣/٢١
٥ـ ابراهيم علي درويش	البيرة	استشهد خلال مظاهرات البيرة	١٩٨٢/٣/٢١
٦ـ محمد حامد ديب (١٧سنة)	ديرعمار/رام الله	استشهد خلال مظاهرات المخيم	١٩٨٢/٣/٢٣
٧ـ باسم مرزوق النجار (١٣ سنة)	خان يونس	استشهد خلال المظاهرات	١٩٨٢/٣/٢٥
٨ـ فتحي عيسى قانوح (٢١سنة)	جنين	استشهد خلال المظاهرات	١٩٨٢/٣/٢٥
٩ـ فرحان علي المناصرة (١٨سنة)	بني نعيم/الخليل	استشهد خلال المظاهرات	١٩٨٢/٣/٢٥
١٠ـ عماد بكر	المزرعة الشرقية	عثر على جثته مقطوعة الرأس قرب القرية	١٩٨٢/٤/٦

الاسم	المكان	الملاحظات	التاريخ
١١ـ عزيزة حسين عيسى(٥٠ سنة)	بيتين	استشهدت عندما اطلق عليها جندي صهيوني النار بعد ان اقتحم الحرم الشريف	١٩٨٢/٤/١٢
١٢ـ الحاج محمد صالح اليماني(٦٥ سنة)	القدس	استشهد نتيجة لاطلاق النار من قبل جندي صهيوني اقتحم الحرم الشريف	١٩٨٢/٤/١٢
١٣ـ جهاد بدر(٢١سنة)	القدس	استشهد نتيجة لاطلاق النار من قبل جندي صهيوني اقتحم الحرم الشريف	١٩٨٢/٤/١٢
١٤ـ احد الرهبان	القدس	عثر على جثته في القدس ولم يذكر شيء عن اسمه وسبب اغتياله	١٩٨٢/٤/١٢
١٥ـ سعيد محمود منصور	القدس	عثر على جثته في ظروف غامضة	١٩٨٢/٤/١٤
١٦ـ الطفل سهيل عبن	مخيم جباليا	استشهد خلال مظاهرات المخيم احتجاجا على اقتحام الحرم	١٩٨٢/٤/١٧
١٧ـ ابراهيم اسماعيل ابو النمر	غزة	" " " " "	١٩٨٢/٤/١٧
١٨ـ احد الشبان العرب	القدس	عثر على جثته على الشارع العام بين قلقيلية ـ نابلس	١٩٨٢/٤/٢٨
١٩ـ احد الشبان العرب	مخيم شعفاط	استشهد اثناء تصديه لسيارة شرطة	١٩٨٢/٤/٣٠
٢٠ـ جمال موسى الشلالدة (١٨سنة)	سعير/الخليل	استشهد خلال المظاهرات التي جرت في البلدة	١٩٨٢/٤/٣٠
٢١ـ عبد الرحيم الجرادات (١٧سنة)	سعير/الخليل	استشهد خلال المظاهرات التي جرت في البلدة	١٩٨٢/٤/٣٠
٢٢ـ حسين عبد الفتاح	مخيم الدهيشة	استشهد خلال المظاهرات التي جرت في المخيم	١٩٨٢/٤/٣٠
٢٣ـ ميسون ادعيس القسطناوي(١٣سنة)	مخيم العروب	" " " "	١٩٨٢/٥/٣
٢٤ـ جلال محمد عفانة(١١سنة)	مخيم جباليا	استشهد اثر انفجار قنبلة في المخيم	١٩٨٢/٥/٤
٢٥ـ عبد الرحيم كامل عبادي	يعبد	استشهد نتيجة انفجار لغم مضاد للدبابات	١٩٨٢/٥/٤
٢٦ـ صالح محمد صالح عبادي	يعبد	" " " " "	١٩٨٢/٥/٤
٢٧ـ احسان خليل ابو درار(١٨سنة)	خان يونس	استشهدت نتيجة لاصابتها بعيارات نارية خلال المظاهرات	١٩٨٢/٥/٥
٢٨ـ محمد مصطفى الخطيب	يعبد	استشهد نتيجة انفجار لغم	١٩٨٢/٥/٦
٢٩ـ عبد الله غالب خليل زيد	يعبد	" " " "	١٩٨٢/٥/٦
٣٠ـ مازن مروان النمر(٢٥سنة)	نابلس	استشهد خلال المظاهرات التي جرت في نابلس	١٩٨٢/٥/١٦

الاسم	المكان	الحادثة	التاريخ
٣١ـ تيسير احمد عبد الله (٢٠سنة)	سلواد	استشهد نتيجة انفجار قرب مستوطنة عفرة	١٩٨٢/٥/١٦
٣٢ـ الشيخ محري رشيد (٦٠سنة)	غزة	استشهد نتيجة انفجار قنبلة يدوية بين المواطنين	١٩٨٢/٦/٩
٣٣ـ محمود حسين الاسمر (٢٥سنة)	نابلس	استشهد متأثرا بجراحه التي اصيب بها في المظاهرات	١٩٨٢/٦/١٣
٣٤ـ داوود العطاونة	بيت كاحل	استشهد نتيجة اطلاق النار عليه من قبل عملاء روابط القرى	١٩٨٢/٦/٢٠
٣٥ـ الحاج محمد عيسى عمانة (٥٢سنة)	نابلس	عثر على جثته مصابا بعدة طعنات	١٩٨٢/٧/٤
٣٦ـ مهند ابو عيسى (١٦سنة)	نابلس	استشهد خلال المظاهرات التي جرت احتجاجا على غزو لبنان	١٩٨٢/٧/٥
٣٧ـ كفاح الزاغة (٢٧سنة)	نابلس	» » » » »	١٩٨٢/٧/٦
٣٨ـ عصام الخطيب (٢٨سنة)	شفا عمرو	قام باغتياله مجهولون	١٩٨٢/٧/٦
٣٩ـ شاب عربي	القدس	انفجرت عبوة ناسفة بين يديه	١٩٨٢/٨/٦
٤٠ـ محمد ابو معلي	نابلس	استشهد خلال المظاهرات	١٩٨٢/٩/٥
٤١ـ مروان سميح الحاج ابراهيم (٢١سنة)	طولكرم	استشهد برصاص جنود الاحتلال اثناء مطاردتهم لمجموعة من الفدائيين	١٩٨٢/٩/٧
٤٢ـ سلمان عبد الله ملس (١٧سنة)	غزة	استشهد خلال المظاهرات	١٩٨٢/٩/١٧
٤٣ـ الهام شحبري (١٨سنة)	دبورية	استشهدت خلال المظاهرات	١٩٨٢/٩/٢٨
٤٤ـ حسن انيس قاسم (٢٨سنة)	جنين	اطلق عليه جنود العدو النار بعد ان هاجم جنديا صهيونيا وطعنه	١٩٨٢/١٠/٦
٤٥ـ هشام لطفي ابو مسلم	مخيم بلاطة	اطلق عليه مستوطن صهيوني النار	١٩٨٢/١٠/٢٦
٤٦ـ شاب عربي	طولكرم	عثر على جثته مشوهة بعدة طعنات	١٩٨٢/١١/٨
٤٧ـ شاب عربي	بلدة رامين	استشهد نتيجة انفجار عبوة ناسفة	١٩٨٢/١٢/١٤
٤٨ـ شاب عربي	قرية رامين	استشهد نتيجة انفجار عبوة ناسفة	١٩٨٢/١٢/١٤
٤٩ـ سمير غزال عارف (١٧سنة)	نابلس	اطلقت عليه النار في المدرسة	١٩٨٢/١٢/٢٠

٥٠ـ سعيد غانم(٣٨سنة)	نابلس	عثر على جثته مشوهة ويعتقد ان المستوطنين قاموا بقتله	١٩٨٣/٣/١١
٥١ـ محمد ناصر ابوارميلة (٢٢سنة)	الخليل	» » » » »	١٩٨٣/٣/١١
٥٢ـ شاب عربي(١٨سنة)	غزة	طاردته سيارة شرطة وقتلته	١٩٨٣/٣/١٧
٥٣ـ نصري محمد اسعد كميل(١٤سنة)	قباطية	قتله عملاء روابط القرى	١٩٨٣/٣/٢٦
٥٤ـ شاب عربي	شفا عمرو	استشهد نتيجة انفجار قنبلة	١٩٨٣/٣/٣٠
٥٥ـ تحسين عبد الفتاح العطافطة	ترقوميا/الخليل	اطلق عليه الجنود الصهاينة النار خلال مظاهرات يوم الارض	١٩٨٣/٣/٣١
٥٦ـ محمد سليم نصرة(٢٠سنة)	جنين	توفي نتيجة الجروح التي اصيب بها خلال المظاهرات	١٩٨٣/٤/٧
٥٧ـ جواد صبيح(٥٠سنة)	قرية الجيب	عثر على جثته ملقاة على طريق اللطرون ـ الجيب	١٩٨٣/٤/٧
٥٨ـ الحاج ابراهيم احمد الاقرع(٦٥سنة)	بديا	استشهد نتيجة لتصديه لجرافات العدو التي قامت بتسوية ارضه	١٩٨٣/٥/٣
٥٩ـ طفل عربي	بيت اومر/الخليل	عثر على جثته معلقة على شجرة امام بيته	١٩٨٣/٧/٦
٦٠ـ سعد الدين حسن صبري	قلقيلية	استشهد اثر الاعتداء الصهيوني على جامعة الخليل	١٩٨٣/٧/٢٧
٦١ـ جمال اسعد نزال	قلقيلية	» » » » »	١٩٨٣/٧/٢٧
٦٢ـ سميح فتحي عمور	يعبد	» » » » »	١٩٨٣/٧/٢٧
٦٣ـ الهام ابراهيم ابوزعرور	نابلس	» » » » »	١٩٨٣/٧/٢٧
٦٤ـ يوسف صادق ادكيدك(٢٥سنة)	القدس	استشهد نتيجة انفجار عبوة ناسفة	١٩٨٣/٩/٦
٦٥ـ مصطفى يوسف الشعباني(١٧سنة)	القدس	استشهد نتيجة لطعنه بالسكاكين من قبل جنود العدو	١٩٨٣/١٠/٥
٦٦ـ اسماعيل حسن ابويونس(٣سنوات)	رفح	استشهد على يد جنود الاحتلال	١٩٨٣/١٠/٧
٦٧ـ محمد حسن توفيق عطيه(٢٦سنة)	سيلة الظهر	استشهد نتيجة انفجار عبوة ناسفة	١٩٨٣/١١/١٦
٦٨ـ ابراهيم بشارة (٢٠سنة)	مخيم طولكرم	استشهد برصاص جنود الاحتلال خلال المظاهرات	١٩٨٣/١١/٢٣
٦٩ـ عامر محمد سلامة (١٩سنة)	مخيم طولكرم	» » » » » »	١٩٨٣/١١/٢٣
٧٠ـ ابراهيم محمد قبيطة البطاط	الظاهرية	عثر عليه مقتولا ومحروقا قرب منزله	١٩٨٣/٨/٤
٧١ـ يحيى موسى ابو الحلاوة(٢٩سنة)	القدس	عثر عليه مقتولا في ظروف غامضة	١٩٨٣/٥/١٥

الاسم	المكان	الحادث	التاريخ
٧٢ـ محمد ابراهيم همامرة(٧سنوات)	حوسان	قتل نتيجة انفجار لغم	١٩٨٣/٨/٢٠
٧٣ـ محمد مصطفى ابوعموص(٧سنوات)	حوسان	« « « « «	١٩٨٣/٨/٢٠
٧٤ـ محمد بسيوني(٢٠سنة)	مخيم حباليا	اطلق عليه مجهول النار	١٩٨٣/١١/١٦
٧٥ـ عبدالله احمد موسى	بئر الباشا ـجنين	عثر على جثته في مصنع الحديد في عكا ولم يعرف سبب قتله	١٩٨٣/١٢/١٥
٧٦ـ يعقوب موسى(٧٧سنة)	القدس	عثرعليه مقتولافي منزله في جبل المكبر ولم يعرف سبب قتله	١٩٨٣/١٢/٢٦
٧٧ـ عائشة عدنان البحش(١١سنة)	نابلس	استشهدت برصاص المستوطنين	١٩٨٣/١٢/٩
٧٨ـ ذيب محمود الديك(٤٠سنة)	الاغوار	استشهد برصاص جنود العدو قرب احد معسكرات الرماية	١٩٨٣/١٢/١٤
٧٩ـ رضا هاشم الكيلاني(٢٣سنة)	جنين	استشهد برصاص جنود الاحتلال عندما كان يقودسيارته على طريق رام الله ـ بير زيت	١٩٨٤/١/٣
٨٠ـ ناصر عادل (١٨سنة)	نابلس	قتل برصاص دورية صهيونية خلال مظاهرات جرت في نابلس	١٩٨٤/١/٢٩
٨١ـ وجيه فياض ارشيد(١٧سنة)	سيلة الحارثية	عثر على جثته معلقة على اشجار القرية ولم يعرف السبب	١٩٨٤/٢/٥
٨٢ـ نسرين شروف (٥ سنوات)	بيت لحم	استشهدت نتيجة انفجار قنبلة في فناء المنزل	١٩٨٤/٢/٧
٨٣ـ مواطن عربي عمره (٤٥سنة)	مخيم الدهيشة	وجد مقتولا في سيارة قرب عين كارم	١٩٨٤/٣/١٥
٨٤ـ بلال نجار	بلدة نورين	استشهد نتيجة انفجار عبوة ناسفة	١٩٨٤/٣/٣١
٨٥ـ صبحي ابو جامع(١٨سنة)	بني سهيلة	قتله جنود العدو بعد عملية الباص	١٩٨٤/٤/١٥
٨٦ـ محمد ابو بركة(١٨سنة)	بني سهيلة	« « « « « «	١٩٨٤/٤/١٥
٨٧ـ مجدي ابو جامع(١٨سنة)	بني سهيلة	« « « « « «	١٩٨٤/٤/١٥
٨٨ـ جمال قبلان(١٨سنة)	عبسان	« « « « « «	١٩٨٤/٤/١٥
٨٩ـ نبيل احمد فليفل(٣٠سنة)	مخيم الامعري	كان استاذ مادة الفيزياء النووية وقد اختفى في ظروف غامضة وعثر على جثته يوم ١٩٨٤/٤/٢٨ على طريق بيتونيا ـ بيت عور	١٩٨٤/٤/٢٠
٩٠ـ هاشم محمود حليقة(٢٥سنة)	رام الله	قام مجهولون بطعنه بسكين	١٩٨٤/٥/٤
٩١ـ محمد حسان الهوشة	ربتيس/رام الله	عثر على جثته في ظروف غامضـــة	١٩٨٤/٥/٤

٩٢ـ احمد رابع(٦٩سنة)	غزة	قتل في ظروف غامضة في مدينة حولون	١٩٨٤/٨/٢
٩٣ـ خالد شاكر ارميلات(٢٥سنة)	الخليل	عثر على جثته في ظروف غامضة	١٩٨٤/٨/٣٠
٩٤ـ زياد محمد عبدالمعطي ادعيس (٢٥ سنة)	يطا/الخليل	عثر على جثته في جبال دورا ولم تعرف الاسباب	١٩٨٤/٩/٩
٩٥ـ عيسى المسلم ابوخضر(٤٧سنة)	بيت لحم	قتله متعهد يهودي اسمه شلومو شموئيل	١٩٨٤/٩/١٤
٩٦ـ ماهر نايف قبرية(١٢سنة)	يعبد	قتل اثر انفجار لغم زرعه المستوطنون	١٩٨٤/١٠/٨
٩٧ـ جمال اسماعيل(١٨سنة)	سعير/الخليل	قتل اثر اعتداء الصهاينة على سيارة باص على طريق القدس ـ الخليل وذلك باطلاق صاروخ عليها	١٩٨٤/١٠/٢٩

الشخصيات الفلسطينية
والتصفيات الجسدية

كذلك قام العـدو بملاحقة القيادات والشخصيات الوطنية الفلسطينية في الوطن العربي والعالم واغتالت عدداً منها ابرزهم:

١ ـ غســان كنفاني: ولد في عكا في فلسطين المحتلة بتاريخ ١٩٣٦/٤/٩ انهى دراسته الثانوية والتحق بجامعة دمشق وحصل على ليسانس في الادب العربي، في عام ١٩٦٢ عمل رئيساً لتحرير احدى الصحف البيروتية وفي عام ١٩٦٩ اصدر مجلة الهدف وبقي رئيسا لتحريرها حتى استشهاده كان احد الاعضاء القياديين البارزين في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين استشهد في بيروت في ١٩٧٢/٧/٨ في حادث تفجير سيارته.

٢ـ وائل عادل زعيتر ولد في نابلس عام ١٩٣٤ انهى دراسته الثانوية في فلسطين ثم سافـر الى دمشق حيث التحق بالجـامعة وحصل منها على دبلوم اللغة العربية بالاضافة الى تخصصه في علم الآثار ومن ثم سافر الى العراق والتحق بكلية الهندسة ولكن سرعان ما تركها واثناء تواجده في العراق انضم الى الحزب الشيوعي العراقي ثم انتقـل في الستينات الى الكويت ثم الى المانيا الغربية، واستقر به المطاف في ايـطاليـا انضم الى حركة فتح واصبح ممثلاً لها في روما ساهم في انشاء «اللجنة الايطالية للتضامن مع الشعب الفلسطيني» اغتيل في روما يوم ١٩٧٢/١٠/١٧.

٣ـ الدكتـور محمود الهمشري: متقف ودبلوماسي فلسطيني وكان الناطق باسم القضيـة الفلسـطينيـة في اوروبـا وكـان ممثـل منظمة التحرير في باريس في يوم ٧٢/١٢/٨ انفجر جهاز التلفون في بيته نتيجة قنبلة موقوتة واصيب بجروح خطيرة نقل على اثرها الى المستشفى وفي ٧٣/١/٩ فارق الحياة.

٤ـ حسين علي احمد ابو الخمير: كان ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في قبرص اغتيل في قبرص في ٧٣/١/٢٥.

٥ـ باسل رؤوف القبيسي: احد الاعضاء القياديين في الجبهة الشعبية واستاذ في الجامعة الامريكية في بيروت اغتيل في باريس يوم ٧٣/٤/٦.

٦ـ حسين عبـاد الشير: واحد من رجال الارتباط الرئيسيين بين منظمة التحرير الفلسطينية ودوائر الاستخبارات الروسية، اغتيل في قبرص.

٧ـ محمود ابو ديه: مواطن جزائري وكان ممثلا ومدير مسرح في باريس وكان احد قادة منظمة التحرير اغتيل في باريس يوم ١٩٧٣/٦/٢٨.

٨ـ احمد بوشيكي: مواطن مغربي / اغتيل بالخطأ اعتقادا بأنه علي حسن سلامه في اوسلو / النرويج. يوم ٧٣/٧/٢١.

٩ـ كمال ناصر: فلسطيني مسيحي كان يقيم في لبنان، اعزب، دكتور في العلوم السيـاسية من جامعة بيروت اصبح المسؤول عن العلاقات العامة لحركة فتح عام ١٩٦٩ وعضو اللجنة التنفيذية والناطق الرسمي باسم المنظمة عام ١٩٧٠ قتل في بيروت يوم ١٩٧٤/٤/١٠.

١٠ـ كمال عدوان كان يقيم في لبنان وكان واحدا من مؤسسي فرع الكويت في حركة فتح وفي عام ١٩٧٣ كان المسؤول الاول عن كل العمليات التي تحدث داخل الارض المحتلة وعضو اللجنة المركزية متزوج وله طفلان، اغتيل في ١٩٧٤/٤/١٠.

١١ـ محمد يوسف النجار «ابو يوسف»: عضو اللجنة المركزية/فتح وكان المسؤول عن تنظيم ايلول الاسود داخل اطار فتح اغتيل في بيروت في ١٩٧٤/٤/١٠.

١٢ـ ابو حسام: احد قادة فتح اغتيل في بيروت عام ١٩٧٤.

١٣ـ محمود ولد صالح: احد القادة الفلسطينيين اغتيل في باريس في ٧٧/٢/٢.

١٤ـ سعيد حمامي: ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في لندن اغتيل في لندن في ١٩٧٨/٢/٤

١٥ـ عز الدين القلق: مناضل فلسطيني ولد في صيف عام ١٩٣٦، تلقى علومه الابتدائية والثانوية في دمشق ثم التحق بالجامعة حيث حصل على البكالوريوس في الرياضيات والفيزياء والكيمياء ممثل منظمة التحرير في فرنسا. اغتيل في مكتبه في باريس يوم ٧٨/٨/٣.

١٦ـ علي ناصر ياسين: ممثل منظمة التحرير في الكويت اغتيل في الكويت عام ١٩٧٩.

١٧ـ ابراهيم عبدالعزيز: احد قادة فتح اغتيل في قبرص في ١٥/١٢/١٩٧٩.

١٨ـ سمير طوقان: عضو مكتب المنظمة في قبرص اغتيل في قبرص في ١٥/١٢/١٩٧٩.

١٩ـ علي حسن سلامــه: كان عضــو المجلس الثــوري لحـركة فتح وقائد قوات «الـ١٧» ورئيس جهاز امن الرئاسة اغتيل بحادث تفجير سيارته في بيروت عام ١٩٧٩.

٢٠ـ زهير محسن: قائد منظمة الصاعقة وعضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية اغتيل في فرنسا في مدينة «كان» في ٢٦/٧/١٩٧٩.

٢١ـ يوسف مبارك: صاحب المكتبة العربية في باريس اغتيل في ١٨/٢/١٩٨٠.

٢٢ـ ماجد ابو شرار: مسؤول الاعلام الموحد وعضو اللجنة المركزية في حركة فتح اغتيل في روما في ٩/١٠/١٩٨١.

٢٣ـ نعيم خضر: ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في بلجيكا اغتيل في بروكسل عام ١٩٨١.

٢٤ـ الدكتور عبدالوهاب الكيالي: عضو اللجنة التنفيذية وعضو المجلس الوطني اغتيل في بيروت في ٧/١٢/٨١.

٢٥ـ محمد طه: ضابط امن في حركة فتح، اغتيل في المانيا عام ١٩٨٢.

٢٦ـ كمال حسن ابو دلو: نائب مدير مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في روما اغتيل في روما في ١٧/٦/٨٢.

٢٧ـ نزيه مطر: اغتيل مع كمال ابو دلو في ١٧/٦/١٩٨٢

٢٨ـ فضل سعد عناني: نائب مدير مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في باريس اغتيل في باريس في ٢٣/٧/٨٢.

٢٩ـ سعد صايل. قائد غرفة العمليات في المنظمة وعضو اللجنة المركزية لحركة فتح اغتيل في البقاع اللبناني في ٢٧/٩/٨٢.

٣٠ـ عصام السرطاوي: عضو المجلس الوطني الفلسطيني واحد الزعماء البارزين ممثل منظمة التحرير في الاشتراكية الدولية واغتيل في لشبونة عاصمة البرتغال في ١٠/٤/٨٣.

٣١ـ مأمون مريش الصغير: من مواليد الخليل عام ١٩٤٤ متزوج وله ٥ ابناء احد مساعدي ابو جهاد كان مكلفا بتسيير قسم العمليات الخارجية في فتح اغتيل في اثينا في ٢٠/٨/٨٣.

٣٢ـ جميل عبدالقادر ابو الرب مدير شركة الملاحة البحرية في اليونان اغتيل في اثينا في ١٩٨٣/١٢/٢٢.

٣٣ـ حنا مقبل الامين العام لاتحاد الكتاب والصحفيين العرب اغتيل في نيقوسيا ـ قبرص في ٨٤/٥/١٣.

الفصل الحادي عشر

النشاطات الإرهابية الصهيونية
ضد الدول العربية
والمؤسسات والقيادات الفلسطينية

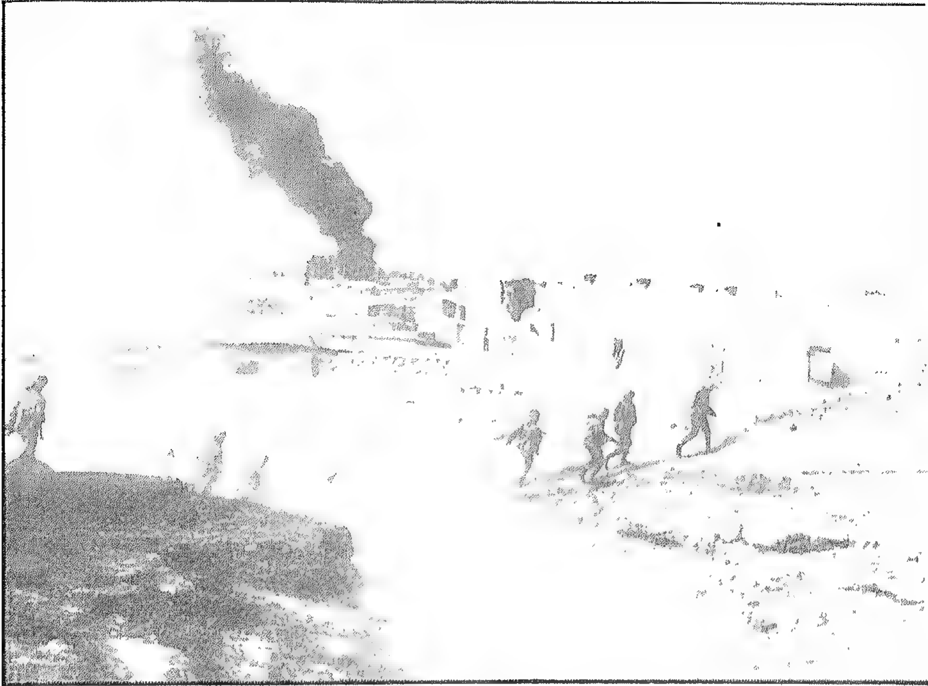


الارهابيون الصهاينة في طريقهم لعملية انتقامية شرق بحيرة طبريا

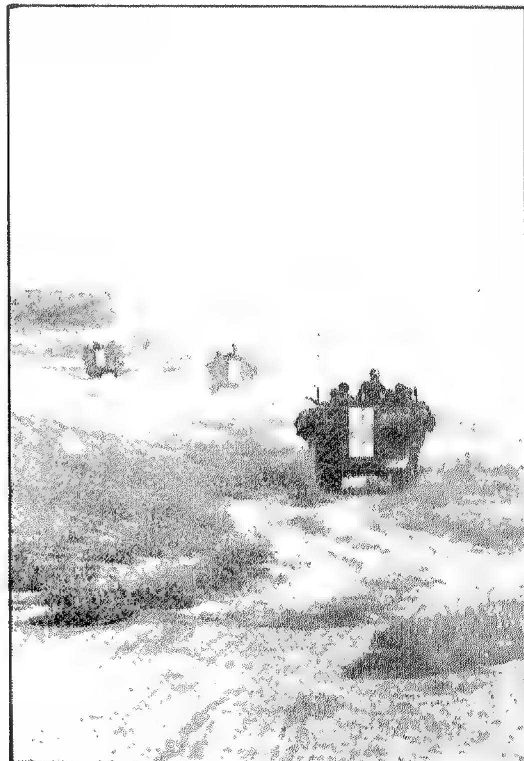


الهجوم الاسرائيلي على بلدة الكرامة، هذا الهجوم الذي كان وبالا عليهم

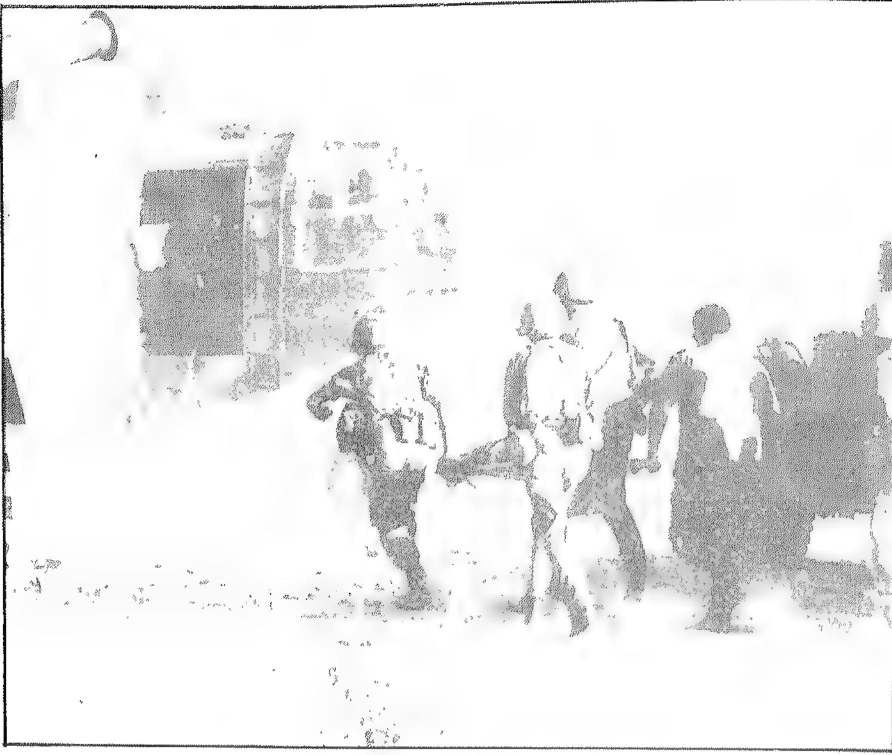




بعد عملية التفجير



في الطريق الى الكرامة



الصهاينة ينقلون قتلاهم بواسطة الطائرات العمودية

لم تقتصر النشاطات العدوانية الصهيونية على فلسطين المحتلة والفلسطينيين بل تعدتها لتطال الدول العربية المجاورة، فقد توسع المعتدون الاسرائيليون في نشاطاتهم العدوانية ضد الاقطار العربية المجاورة في اعقاب عدوان حزيران ١٩٦٧ ومن بين هذه الاعتداءات:

- في ١٩٦٧/٧/٢٠، ضرب الاسرائيليون بالقنابل مخيم اللاجئين في الكرامة فقتلوا ١٤ شخصا بينهم معلم مدرسة ابتدائية وثلاثة اطفال وجرحوا ٢٨ شخصا آخرين.

- بتاريخ ١٩٦٨/٢/٩، ضرب الاسرائيليون بالقنابل مخيم اللاجئين في الكرامة فقتلوا موظفي الاونروا واصابوا اكواخ اللاجئين ومدرسة البنين وقتلوا ١٤ شخصاً وجرحوا ٥٠ آخرين.

- بتاريخ ١٩٦٨/٣/٧، قصف الاسرائيليون قريتي العدسية والمدرج الاردنيين فقتل نتيجة لذلك ١١ شخصا بينهم خمسة اطفال.

- بتاريخ ١٩٦٨/٣/٣١، عبرت قوة اسرائيلية مكونة من ١٥ الف جندي اسرائيلي ومدعمة بالدبابات والطائرات والمدرعات والمدفعية نهر الاردن وهاجمت قرية الكرامة

شرقي الاردن وقد احدثت اضرارا وخسائر في البلدة، وقتلت العديد من سكانها، وقد ادان مجلس الامن بقراره رقم ٢٤٨ بتاريخ ١٩٦٨/٣/٢٤ هذا العدوان.

ـ في ١٥ شباط ١٩٦٨ هاجمت طائرات اسرائيلية بقنابل النابالم اكثر من ١٥ قرية ومخيماً للاجئين الفلسطينيين على طول نهر الاردن فقتلوا ٥٦ شخصا وجرحوا ٨٢ آخرين واجبروا نحو ٧٠ الف مواطن على الهرب باتجاه عمان.

ـ بتاريخ ١٩٦٨/٤/١٢، ذكرت مصادر رسمية اردنية ان حوالي ٢٥ الف مواطن قد اجبروا على الهرب من وادي الاردن الشمالي الى المدن القريبة في محافظة اربد نتيجة للغارات الاسرائيلية.

ـ بتاريخ ١٩٦٨/٨/٤، شنت الطائرات الاسرائيلية هجوماً على مدينة اربد الاردنية فقتلت ثلاثين شخصا وجرحت تسعة وخمسين.

ـ بتاريخ ١٩٦٨/٨/٤ هاجمت الطائرات الاسرائيلية مدينة السلط والمناطق المجاورة فقتلت ٢٣ شخصا وجرحت ٧٦ آخرين وقد استخدمت اسرائيل في هذا العدوان قنابل النابالم الحارقة فاتلفت مساحات واسعة من الاراضي الزراعية وقد ادان مجلس الامن الدولي هذا الهجوم بقراره رقم ٢٥٦ بتاريخ ١٩٦٨/٨/١٦.

ـ بتاريخ ١٩٦٨/١٢/٢٨، قامت قوات اسرائيلية محمولة جوا بهجوم على مطار بيروت الدولي ودمرت ١٣ طائرة مدنية كانت جاثمة على ارض المطار، وقد ادان مجلس الامن الدولي هذه القرصنة في قراره رقم ٢٦٢ بتاريخ ١٩٦٨/١٢/٣١.

ـ بتاريخ ١٩٦٨/١٢/٣، قصفت الطائرات الاسرائيلية قرية كفر اسد بالقنابل فقتلت ١٦ وجرحت ثمانية عشر.

ـ بتاريخ ١٩٦٩/٣/٢، اغارت الطائرات الاسرائيلية على بلدتي الهامة وميسلون في سورية والحقت اضرارا بعدة معامل ومنازل واصابت عددا من المواطنين.

ـ بتاريخ ١٩٦٩/٣/٢٦، هاجمت الطائرات الاسرائيلية منتجع عين حزير الواقع على الطريق بين السلط وغور الاردن وقد اسفرت الغارة عن مقتل ٢٣ مدنيا واصابة عدد آخر بجراح، وقد ادان مجلس الامن الدولي هذا العدوان بقراره رقم ٢٦٥ بتاريخ ١٩٦٩/٤/١.

ـ بتاريخ ١٩٦٩/٨/١١، اغارت الطائرات الاسرائيلية على عدد من القرى في جنوب لبنان مستخدمة القنابل والصواريخ والرشاشات، والقرى التي تعرضت للهجوم هي راشيا الفخار، كفرحنان، شبريخا، عين كيلي، وشبعا وقد نجم عن هذه الغارة مقتل اربعة مدنيين واصابة ثلاثة بجراح خطيرة، وقد ادان مجلس الامن الدولي هذه الغارة بقراره رقم ٢٧٠ بتاريخ ١٩٦٩/٨/٢٦.

ـ بتاريخ ١٩٧٠/١/٩، ذكرت الحكومة الاردنية ان ٦٩ شخصا قتلوا وان ١٨٠

اصيبوا بجروح في هجمات قام بها الاسرائيليون خلال الاشهر الخمسة الاخيرة من عام ١٩٦٩.

ـ بتاريخ ٨/٤/١٩٧٠، هاجمت الطائرات الاسرائيلية بقنابل النابالم مدرسة بحر البقر الابتدائية في محافظة الشرقية على بعد ثمانين كيلومتر من القاهرة فقتلت ٤٦ تلميذا.

ـ بتاريخ ١٢/٥/١٩٧٠، عبرت قوات اسرائيلية الحدود الى لبنان وهاجمت اربع قرى لبنانية وقتلت ٢٠ شخصا وجرحت ٤٠ آخرين، ودمرت واعطبت ١٥٠ منزلا، وقد ادان مجلس الامن الدولي هذا العدوان بقراره رقم ٢٨٠ بتاريخ ١٩/٥/١٩٧٠.

ـ بتاريخ ١٠/٧/١٩٧٠، اغارت الطائرات الاسرائيلية على قرية كفرعوان قرب اربد في الاردن فقتلت سبعة مدنيين وجرحت سبعة وعشرين.

ـ بتاريخ ١٢/٢/١٩٧٠، قصفت الطائرات الاسرائيلية مصنع ابو زعبل فقتلت ٧٠ عاملا وجرحت ٩٨ آخرين.

ـ بتاريخ ٢٢/٥/١٩٧٠، هاجمت قوات اسرائيلية قرية بنت جبيل وثلاث قرى اخرى مما اسفر عن مقتل ٢٠ مدنيا وجرح ٣٢ وتدمير ٨٣ منزلا.

ـ بتاريخ ٢٥/٢/١٩٧٢، هاجمت قوات اسرائيلية منطقة جنوب لبنان ووادي البقاع فقتلت تسعة اشخاص وجرحت ١٤ آخرين ونسفت ٢٢ منزلا

ـ بتاريخ ٢٧/٢/١٩٧٢ قصفت الطائرات الاسرائيلية وادي العرقوب في لبنان فقتلت ١١ مدنيا وجرحت ٥٠ آخرين وهدمت ١٨ منزلا وعددا من المستشفيات والعيادات الطبية.

ـ بتاريخ ٩/٣/١٩٧٢، قصفت المدفعية الاسرائيلية قرى مجدل سلم وحاصبيا وشبعا فدمرت عدة مبان واصابت ثلاثة مدنيين.

ـ بتاريخ ١٢ حزيران ١٩٧٢، قصفت الطائرات الاسرائيلية بلدة حاصبيا اللبنانية فقتلت عدة مدنيين وهدمت عدة منازل وقد ادان مجلس الامن الدولي هذا العدوان في قراره رقم ٣١٦ بتاريخ ٢٦ حزيران ١٩٧٢.

ـ بتاريخ ٨/٩/١٩٧٢، اغارت الطائرات الاسرائيلية على قرى ومخيمات للاجئين في سورية ولبنان وقصفت مخيم نهر البارد قرب طرابلس اللبنانية وبلدة راشيا الوادي ومنطقة الهامة في دمشق واللاذقية ودرعا وقتل نتيجة هذه الغارات ٥٩ شخصا وجرح ٤٠ آخرون بينهم ١٩ طفلا، وقد استخدمت الولايات المتحدة الامريكية الفيتو لمنع ادانة اسرائيل في مجلس الامن.

ـ بتاريخ ١٦/٩/١٩٧٢، هاجمت قوات اسرائيلية مدرعة تساندها الطائرات منطقة جنوب لبنان فاجتازت الحدود وهاجمت ١٦ قرية لبنانية لمدة ٣٦ ساعة فألحقت اضرارا

كبيرة بهذه القرى خاصة قرية جويا، ومخيم النبطية اللذين تعرضا لتدمير شديد وقد قتل نتيجة هذه العملية مائتا مدني ودمر ٣٠٠ منزل.

ـ خلال شهـر ايلول ١٩٧٢ كانت السـاحـة اللبنـانية مسرحاً لعمليات الاغتيال السياسي عن طريق الطرود والسيارات الملغومة التي نفذتها العصابات الصهيونية: ففي ٨/٩/١٩٧٢ قتل في بيروت غسان كنفاني الناطق بلسان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مع ابنة شقيقه البالغة ١٩ عاما عن طريق انفجار قنبلة وضعت في سيارته، ويوم ١٩/٩/١٩٧٢ انفجرت في بيروت رسالة ملغومة بين يدي الدكتور انيس الصايغ مدير مركز الابحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية فأصيب بجروح خطيرة، ويوم ٢٥/٩/١٩٧٢ انفجـر طرد ملغـوم في يد بسـام ابو شريف مساعد غسان كنفاني فاصيب بجروح خطيرة، وقد ذكر رفائيل روتشتاين مراسل صحيفة هآرتس في نيويورك ان جهاز المخابرات الاسرائيلي «موساد» هو المسؤول عن هذه العمليات الارهابية.

ـ بتـاريخ ٤/١٠/١٩٧٢، قامت منظمة صهيونية تدعى «ماسادا» بنسف مكتبة فلسطين في باريس وقد اسفر الانفجار عن احداث اضرار كبيرة في محتويات المكتبة.

ـ بتاريخ ٢١/٢/١٩٧٣ اغارت قوات اسرائيلية برية وجوية على مناطق مدنية في شمال لبنان مما اسفر عن مقتل ٤٠ مدنيا.

ـ بتاريخ ٢٣/٢/١٩٧٣ اسقطت الطائرات الاسرائيلية طائرة مدنية ليبية ضلت طريقها فوق سيناء فقتل جميع ركاب وطاقم الطائرة وعددهم ١٠٦ اشخاص باستثناء واحد.

ـ يوم ١٢/٤/١٩٧٤، هاجمت القـوات الاسـرائيليـة قرى جنـوب لبنـان فقتلت شخصين ودمرت ٣١ منزلا واختطفت ١٣ شخصا.

ـ ايام ١٤،١٥،١٦/٥/١٩٧٤، هاجمت الطائرات الاسرائيلية مخيمات اللاجئين في لبنان اسفر هذا الهجوم عن مقتل ٥٠ شخصا واصابة ٢٠٠ وإلحاق دمار كبير بمخيم النبطية.

ـ بتـاريخ ١٩/٥/١٩٧٤، هاجمت الزوارق الحربية الاسرائيلية مخيم الرشيدية قرب صور فقتلت ثمانية مدنيين.

ـ يوم ٢٢/٥/١٩٧٤، قصفت الطائرات الاسرائيلية مخيمات اللاجئين في لبنان.

ـ ايام ١٨ـ٢٠/٦/١٩٧٤، قامت الطائرات الاسرائيلية بغارات جوية على مخيمات اللاجئين في لبنان فقتلت عشرة أشخاص وأصيب المئات

ـ يوم ٨/٧/١٩٧٤ هاجمت الزوارق الحـربية الاسرائيلية مدينتي صيدا وصور واغرقت ٢١ من قوارب الصيد.

ـ يوم ١/١/١٩٧٥، هاجمت القـوات الاسـرائيليـة بلدة بارين المتاخمة لحدود فلسطين المحتلة الشمالية فنسفت ودمرت عشرة منازل وخطفت ثلاثة من المواطنين.

ـ ادان مراقبو الامم المتحدة في تقرير عن نتائج تحقيق قام به مراقبو الهدنة الدوليون، تلبية لشكاوى عن انتهاك وقف اطلاق النار، اسرائيل واكدوا وقوع خسائر في الارواح بين المدنيين واضرار مادية وهذا التقرير الذي نشر يوم ٤/١/١٩٧٥ هو السادس والستون بعد الخمسمائة الذي يتعلق بخرق وقف اطلاق النار في لبنان

ـ يوم ١٢/١/١٩٧٥، قامت المدفعية الاسرائيلية ولمدة ثلاث ساعات بقصف عنيف لمنطقة العرقوب جنوب شرق لبنان فأصاب القصف الطرق والمزارع وشبكة الهواتف والكهرباء.

ـ يوم ١٣/١/١٩٧٥، واصلت المدفعية الاسرائيلية قصف منطقة العرقوب كما عبرت وحدة مدرعة اسرائيلية الحدود الى بلدة كفرشوبا ونسفت عدة منازل ونجم القصف عن جرح امرأتين وتصدع ٣٠ منزلا

ـ يوم ١٤/٢/١٩٧٥، قتل راعيان واصيبت راعية ثالثة بجروح نتيجة انفجار قنبلة قديمة من القنابل الموقوتة التي تلقيها الطائرات الاسرائيلية فوق الاراضي اللبنانية

ـ يوم ٩/٥/١٩٧٥، قصفت المدفعية الاسرائيلية الجنوب اللبناني خاصة بلدتي المجيدية وزحلتا واوقعت بالمدنيين بعض الخسائر

ـ يوم ١٢/٥/١٩٧٥، تسللت قوة اسرائيلية داخل الحدود اللبنانية الى بلدة بنت جبيل ونسفت احد المقاهي وخطفت خمسة اشخاص

ـ يوم ١٨/٥/١٩٧٥، انفجرت قنبلة اسرائيلية كان يلهو بها مجموعة من الاطفال في قرية عيترون اللبنانية، وتسبب الانفجار في مقتل تسعة اطفال وجرح ثلاثة آخرين.

ـ يوم ١٦ـ١٧ـ٦/١٩٧٥ قامت المدفعية والطائرات الاسرائيلية بقصف الاراضي اللبنانية واسفر القصف عن مقتل احد المواطنين واصابة ثلاثة بجراح.

ـ يوم ٧/٧/١٩٧٥، قامت الطائرات والسفن الحربية الاسرائيلية بعدوان وحشي على مخيمات اللاجئين والقرى اللبنانية وشمل القصف مخيم الرشيدية والبرغلية ومخيم ظهر معروف ومناطق شبريخا والعباسية، وقد اسفرت عمليات القصف عن مقتل ١١ واصابة ١٥ وتدمير ٣٠ منزلا.

ـ يوم ٢٣/٧/١٩٧٥، اجتازت القوات الاسرائيلية الحدود اللبنانية الى قرية كفركلا قضاء مرجعيون وحاولت اقتحام منازل البلدة بحثا عن اشخاص تحمل قائمة باسمائهم، واسفرت الغارة عن جرح ستة مواطنين من القرية واختطاف ستة آخرين.

ـ يوم ١/٨/١٩٧٥، تسللت قوة اسرائيلية الى قرية قزح التي تبعد اربعة كيلومترات داخل الحدود اللبنانية ونسفت احد منازل القرية

ـ يوم ٥/٨/١٩٧٥، قامت الطائرات والزوارق الحربية الاسرائيلية بعدوان واسع على مخيمات اللاجئين الفلسطينيين قرب مدينة صور، وقد اسفر العدوان عن تدمير عشرات الاكواخ والمنازل وقتل ١٨ من النساء والاطفال.

- يوم ١٩٧٥/٨/٧، تسللت قوة اسـرائيليـة الى قرية حانين اللبنانية الحدودية ونسفت منزلا لاحد المواطنين واختطفت صاحب المنزل.

- يوم ١٩٧٥/٨/٢٠، قامت الطائـرات الاسـرائيلية بهجوم جوي على قرية حام قضاء بعلبك أسفـر عن مقتل ١٢ شخصا واصابة ٢٨ بجراح.

- يوم ١٩٧٥/٨/٢٨، اغارت الطائرات الاسرائيلية على مخيم البرغلية للاجئين الفلسطينيين قرب صور وقصفته بالقنابل والصواريخ واسفر القصف عن اصابة ثلاثة بجراح وتدمير عدة منازل

- يوم ١٩٧٥/٨/٣١، قصفت المـدفعيـة الاسـرائيليـة بلدة كفرشوبا والمناطق المجاورة لها وألحقت بها بعض الخسائر.

- يوم ١٩٧٥/٩/٢، قامت الطائرات والمدفعية الاسرائيلية بقصف عنيف لمنطقة العرقوب شمل القرى التالية : راشيا الفخار، كفر حمام، كفر شوبا وابو قمحة ملحقة بها بعض الخسائر.

- يوم ١٩٧٥/٩/٣، اغـارت الطائـرات الاسرائيلية على مخيم البرغلية للاجئين الفلسطينيين قرب صور والمناطق المجاورة له، اسفر القصف عن تدمير عدة منازل واتلاف بعض المزروعات واصابة سبعة بجروح.

- يوم ١٩٧٥/٩/٤، شن العدو الصهيوني عدوانا بحريا واسعا على مدينة صيدا كما قام بعملية انزال بحري على مخيم عين الحلوة.

- يوم ١٩٧٥/٩/٦ اعترف اسحق رابين رئيس وزراء العدو في مقابلة اذاعية بأن القوات الاسرائيلية هي المسؤولة عن تدمير مدينة القنيطرة السورية قبل الانسحاب منها.

- يوم ١٩٧٥/٩/١١، قامت الطائـرات الاسـرائيليـة بغارات عل مخيم البرغلية للاجئين الفلسطينيين قرب صور اسفرت عن مقتل طفلين وجرح خمسة اشخاص.

- يوم ١٩٧٦/٤/١٢ اعترضت الطائرات الحربية الاسرائيلية طائرة سعودية كانت تقوم برحلة بين دمشق والسعودية واجبرتها على الهبوط في مطار اللد وتم استجواب طاقم الطائرة.

- يوم ١٩٧٦/٧/٣ هاجمت وحـدات من القوات الاسرائيلية المحمولة جواً مطار عنتيبي واطلقت سراح ركـاب وطاقم الطائـرة الفـرنسيـة التي اختـطفهـا فدائيـون فلسطينيون وطالبوا بالافراج عن زملائهم المعتقلين في السجون الاسرائيلية ونجم عن الهجوم مقتل الفدائيين و٢٠ جنديا اوغنديا وتدمير عشر طائرات اوغندية.

- في مطلع كانون الثاني ١٩٧٧ اطلقت المخابرات الاسرائيلية في باريس النار على الفلسطيني محمود صالح بينما كان يغلق الباب الحديدي للمكتبة العربية في باريس.

- يوم ١٩٧٧/٧/٢ هاجمت قوات اسرائيلية تدعمها ثماني دبابات منطقة يارين جنوب لبنان اسفر الهجوم عن مقتل شخصين واصابة اثنين.
- يوم ١٩٧٧/٧/٢٧، قصفت المدفعية الاسرائيلية قرى الطيرة ورشيف وبرعشيت والنبطية وتبنين اسفر القصف عن مقتل ثلاثة مدنيين واصابة ١٧ آخرين بجراح.
- يوم ١٩٧٧/٨/١٣، قصفت المدفعية الاسرائيلية منطقة النبطية والمناطق المجاورة لها.
- يوم ١٩٧٧/٩/٢، اجتازت القوات الاسرائيلية الحدود اللبنانية واقامت حاجزا على الطريق العام في منطقة ميس الجبل واختطفت خمسة مزارعين
- يوم ١٩٧٧/٩/٢٠، شنت القوات الاسرائيلية هجوماً مركزاً على عدة قرى في الجنوب اللبناني كما اجتازت وحدات آلية اسرائيلية مناطق الحدود الجنوبية واقامت لها ثلاثة مراكز في كفركيلا
- يوم ١٩٧٧/٩/٢١، واصلت القوات الاسرائيلية هجومها على الاراضي اللبنانية مستخدمة المدفعية والدبابات والطائرات والصواريخ واحتلت مزرعة في منطقة دير ميماس واقامت فيها نقطة مراقبة جديدة.
- يوم ١٩٧٧/٩/٢٢، واصلت اسرائيل عدوانها على الجنوب اللبناني واستخدمت المدفعية الثقيلة في قصف مدن وقرى الجنوب ادى الى اصابة عدد كبير من المواطنين، كذلك واصلت القوات الاسرائيلية تقدمها واحتلت بلدة تلة معلقة واقامت فيها موقعا عسكريا
- يوم ١٩٧٧/١٠/١١، قصفت المدفعية الاسرائيلية قرى النبطية ودير الزهراني والميري في جنوب لبنان مما أسفر عن مقتل وجرح عدد كبير من المدنيين.
- يوم ١٩٧٧/١١/٨، قامت القوات الاسرائيلية بقصف مكثف لمنطقة الجنوب اللبناني شمل مدينة صور وراس الناقورة، والنبطية، وعدة قرى لبنانية ومخيمات فلسطينية، اسفر القصف عن مقتل عشرة مواطنين واصابة آخرين بجراح وتدمير عشرات المنازل واحراق عدة مزارع.
- يوم ١٩٧٧/١١/٩، شنت القوات الاسرائيلية هجوماً برياً وبحرياً وجوياً على الجنوب اللبناني شمل مدينة صور والنبطية والخيام وراس الناقورة وثلاث عشرة بلدة ومخيماً اسفر عن اصابة المئات وتدمير مئات المنازل
- يوم ١٩٧٧/١١/١٠، شنت القوات الاسرائيلية هجوماً على الجنوب اللبناني استهدف خمس قرى لبنانية، استخدمت فيه المدفعية الثقيلة والطائرات، اسفر عن مقتل واصابة العشرات من السكان وتدمير منازلهم.
- يوم ١٩٧٨/٣/١٥، هاجمت قوات اسرائيلية يتجاوز عددها ٣٥ الف جندي تدعمهم المدفعية والدبابات والطائرات والزوارق الحربية منطقة الجنوب اللبناني، و

اذان مجلس الامن الدولي هذا العدوان في قراره رقم ٤٢٥ الصادر يوم ١٩٧٨/٣/١٩.

- يوم ١٩٧٨/٤/٢، تسللت عناصر عسكرية اسرائيلية داخل الاراضي السورية وقامت بزرع بعض الالغام والمواد شديدة الانفجار في مناطق آهلة بالسكان قرب الطريق الواصلة بين دمشق ودرعا جنوب سورية اسفر انفجارها عن مقتل تسعة جنود سوريين وثلاثة مدنيين.

- يوم ١٩٧٨/٤/٤، قصفت المدفعية الاسرائيلية مدينة صور والمناطق المجاورة واوقعت عدة اصابات بين المدنيين.

- يوم ١٩٧٨/٩/١٩، قصفت المدفعية الاسرائيلية منطقة النبطية واوقعت عدة خسائر بين صفوف المدنيين.

- يوم ١٩٧٨/١٢/٢٠، شنت القوات الاسرائيلية هجوما بريا وبحريا على منطقتي صيدا وصور شمل قرى القاسمية وبرج رحال والبرج الشمالي والحوش وابو الاسود التي تقطنها اغلبية فلسطينيةمما اسفر عناصابة عدد من المواطنين وتدمير عشرات المنازل.

- يوم ١٩٧٨/١٢/٣١، قصفت زوارق حربية اسرائيلية بلدة رأس العين بالقرب من مخيم الرشيدية في منطقة صور جنوبي لبنان اسفر عن وقوع اضرار مادية.

- يوم ١٩٧٩/١/١٦، قامت السفن الحربية الاسرائيلية بعملية انزال على الشاطىء اللبناني في منطقة راس العين قرب الرشيدية بمنطقة صور.

- يوم ١٩٧٩/١/٢٢ قامت المدفعية الاسرائيلية بقصف منطقة النبطية لليوم الثاني على التوالي اسفر عن مقتل ثلاثة اشخاص

- يوم ١٩٧٩/١/٢٣، قصفت المدفعية الاسرائيلية مستخدمة القنابل الفسفورية، مناطق النبطية والقرى والمخيمات المحيطة بها اسفرت عن خسائر في الارواح وخسائر مادية كبيرة.

- يوم ١٩٧٩/٣/١٣، قصفت المدفعية الاسرائيلية بشدة منطقة النبطية والقرى المجاورة لها وشمل القصف كذلك بلدتي العيشية والمحمودية ادى القصف الى تدمير مدرسة واصابة تلميذ وتدمير بعض المنازل.

- يوم ١٩٧٩/٤/١، قصفت المدفعية الاسرائيلية مخيم الرشيدية والبرج الشمالي وراس العين اسفرت عن خسائر مادية كبيرة

- يوم ١٩٧٩/٤/١٢ واصلت المدفعية الاسرائيلية ولليوم الثالث على التوالي قصفها لبلدة النبطية والمناطق المجاورة لها ومخيمات اللاجئين.اسفر القصف عن مقتل طفلين واصابة آخرين بجروح

- يوم ٢٤/٤/١٩٧٩، شنت القوات الاسرائيلية هجوما جديدا على الجنوب اللبناني، فتحت ستار من القصف المدفعي المركز تقدمت ارتال من آليات العدو ومدرعاته الى مرجعيون ودير ميماس في القطاع الشرقي من الجنوب اللبناني، واشتركت في الهجوم ٢٤ طائرة اسرائيلية.

- يوم ٢٥/٤/١٩٧٩، واصلت اسرائيل هجومها على الجنوب اللبناني وقصفت مدينة صور بالمدفعية والطائرات والزوارق الحربية واسفر القصف عن مقتل ثمانية من المدنيين واصابة ٥٢ بجراح.

- يوم ٧/٥/١٩٧٩ قامت الطائرات الاسرائيلية ولليوم الثاني على التوالي بقصف مناطق العيشية والنبطية موقعة خسائر مادية كبيرة

- يوم ٨/٥/١٩٧٩، اغارت الطائرات الاسرائيلية على منطقتي الريحان والعيشية ودمرت عدة منازل.

- يوم ٩/٥/١٩٧٩، اجتاز حوالي ٤٠٠ جندي اسرائيلي تدعمهم ٤٠ دبابة حدود لبنان الجنوبية واحتلوا قرية شقرا، واقاموا حاجزا عند مفترق الطرق.

- يوم ١٨/٥/١٩٧٩ شنت القوات الاسرائيلية هجوما على الاراضي اللبنانية وانزلت قوة كوماندوس على الشاطىء قرب قرية عدلون معززة بقصف مدفعي وصاروخي من القطع البحرية ، ونسفت قوات الكوماندو عدة منازل في القرية.

- يوم ٢٣/٥/١٩٧٩ شنت الطائرات الاسرائيلية غارة جديدة على قريتي الناعمة والدامور فدمرت عشرات المنازل واصابت ٤٥ شخصا بين قتيل وجريح.

- يوم ٢٤/٥/١٩٧٩، قصفت الطائرات الاسرائيلية قلعة الشقيف والمناطق المجاورة واوقعت عدة اصابات.

- يوم ٢٦/٥/١٩٧٩، قصفت المدفعية الاسرائيلية مدينة صور ومناطق البازورية والبص والجرمق والعيشية والنبطية فاصابت اربعة اطفال.

- يوم ٧/٦/١٩٧٩، واصلت الطائرات والمدفعية البحرية الاسرائيلية قصفها لمخيم نهر البارد شمالي لبنان، اسفر عن تدمير عشرات المنازل وعدد من الضحايا

- يوم ٨/٦/١٩٧٩، قصفت الطائرات الاسرائيلية منطقة عرب سليم جنوب لبنان فدمرت عشرات المنازل واصابت عددا من المواطنين بجراح.

- يوم ١٨/٦/١٩٧٩، هاجمت الطائرات الاسرائيلية عدة قرى لبنانية على الساحل قرب صور مستخدمة القنابل شديدة الانفجار وشمل القصف قرى ابو الاسود وسكرة والقاسمية وبرباح، وقد الحق القصف خسائر كبيرة بالمباني والمزروعات.

- يوم ٢٤/٦/١٩٧٩، شنت الطائرات الاسرائيلية غارات وحشية على عدة اهداف مدنية في جنوب لبنان اسفرت عن مقتل واصابة ٣٤ شخصا وتدمير خمسة منازل و٢٠ متجرا وعددا من السيارات

- يوم ٢٥ / ٦ / ١٩٧٩، قصفت المدفعية الاسرائيلية خمس قرى لبنانية هي النبطية والعيشية وحبوش وكفار رمانة وعرنون، وقد اسفر القصف عن مقتل ستة اشخاص واصابة ٢٠ بجراح وهدم عدة منازل.

- يوم ٢٧ / ٦ / ١٩٧٩، وقع اشتباك جوي بين الطائرات السورية والاسرائيلية اثناء قيام الطائرات الاسرائيلية بقصف منطقة الدامور في لبنان وقد اسفر الاشتباك عن اسقاط طائرتين اسرائيليتين واربع طائرات سورية.

- يوم ٧ / ٧ / ١٩٧٩، شنت القوات الاسرائيلية هجوما على قرى برعشيت والقنطرة ودير ياسين وتقع جميعها ضمن نطاق عمل القوات الدولية، اسفر الهجوم عن نسف عدة منازل واختطاف ثلاثة مواطنين.

- يوم ١٥ / ٧ / ١٩٧٩، قامت الزوارق الحربية الاسرائيلية بقصف مرفأ صور وعدة قرى في جنوب لبنان واسفر القصف عن اصابة شخصين بجروح.

- يوم ١٧ / ٧ / ١٩٧٩ قصفت الزوارق الاسرائيلية منطقة عدلون والمناطق المجاورة فقتلت شخصا وجرحت ثلاثة ودمرت عدة منازل.

- يوم ٢٢ / ٧ / ١٩٧٩ قصفت الطائرات الاسرائيلية مدينة الدامور واسفر القصف عن مقتل ١٨ شخصا واصابة ٦٥ بجروح.

- يوم ١ / ٨ / ١٩٧٩، قصفت المدفعية الاسرائيلية مدينة صور والمناطق المجاورة لها، اسفر القصف عن خسائر مادية واصابة شخص بجروح.

- يوم ٣ / ٨ / ١٩٧٩ هاجمت قوة اسرائيلية منطقة كوكبا على بعد ١٥ كيلومترا داخل الاراضي اللبنانية.

- يوم ٢٠ / ٨ / ١٩٧٩، قامت الطائرات والمدفعية الاسرائيلية بقصف عدة قرى في جنوب لبنان مستعملة قذائف الشظايا اسفر القصف عن تدمير عدة منازل واصابة ثمانية مواطنين.

- يوم ٢١ / ٨ / ١٩٧٩ قامت القوات البحرية الاسرائيلية بمحاولة انزال في بلدة عدلون وابو الاسود كما قصفت المدفعية الاسرائيلية منطقة صيدا والمناطق المجاورة اسفر القصف عن مقتل عشرة مواطنين واصابة ٣٠ بجروح.

- يوم ٢١ / ٩ / ١٩٧٩، قامت فرقة ميكانيكية اسرائيلية بالهجوم على القطاع الشرقي من جنوب لبنان باتجاه جسر الخردلي في منطقة تسيطر عليها القوات الدولية.

- يوم ٢٤ / ٩ / ١٩٧٩ قامت الطائرات الاسرائيلية بقصف مخيمات اللاجئين الفلسطينيين فاشتبكت مع الطائرات السورية في معركة جوية فوق لبنان اسفرت عن اسقاط طائرتين اسرائيليتين واربع طائرات سورية.

- يوم ٦ / ١٠ / ١٩٧٩، قصفت الطائرات الاسرائيلية قرية شرحبيل قرب صيدا اسفرت الغارة عن تدمير عدة منازل.

- يوم ١١/١١/١٩٧٩، قتل ثلاثة اطفال واصيب ثمانية بجروح نتيجة انفجار قنبلة انشطارية في مدرسة داخل مخيم الرشيدية للاجئين الفلسطينيين بجنوب لبنان وهي من القنابل التي استعملها طيران العدو في هجومه الاخير على المخيم خلال شهري تموز وآب الماضيين.

- يوم ٤/١٢/١٩٧٩، قصفت المدفعية الاسرائيلية مدينة النبطية واربع قرى مجاورة لها اسفر القصف عن تدمير عدة منازل.

- يوم ٨/١٢/١٩٧٩، قصفت المدفعية الاسرائيلية قرى حداثا وتبنين وعيتا الزط وحاريص وياطر وادى القصف الى تدمير عدة منازل واصابة خمسة اشخاص بجروح.

- يوم ١٣/١٢/١٩٧٩، قصفت المدفعية الاسرائيلية ولمدة ساعتين مخيم البرج الشمالي للاجئين الفلسطينيين.

- يوم ١٧/١٢/١٩٧٩ قصفت المدفعية الاسرائيلية بلدة كوكبا الجسر في القطاع الاوسط من الجنوب اللبناني اسفر عن اصابة عدة منازل وقتل امرأة.

- يوم ١٩/١/١٩٨٠، قصفت المدفعية الاسرائيلية بلدة تبنين في القطاع الاوسط من الجنوب اللبناني اسفر عن اضرار مادية في المنازل والمزروعات

- يوم ٢٩/١/١٩٨٠ قصفت المدفعية الاسرائيلية مدينة صور والمناطق المجاورة.

- يوم ٦/٤/١٩٨٠ قصفت المدفعية الاسرائيلية مدينة صور والمناطق المجاورة لها خاصة مخيم الرشيدية.

- يوم ١٨/٤/١٩٨٠، شنت قوات الكوماندو الاسرائيلية هجوما على بلدة الصرفند جنوب لبنان تساندها مدفعية الزوارق اسفر الهجوم عن مقتل ١٨ مواطنا بينهم ثلاثة اطفال.

- يوم ٨/٥/١٩٨٠، شنت قوة بحرية اسرائيلية محمولة بالزوارق غارة على الاراضي اللبنانية قرب السعديات اسفرت عن مقتل خمسة من رجال المقاومة

- يوم ١٦/٥/١٩٨٠، هاجمت قوة كوماندوس اسرائيلية محمولة بطائرات الهليوكبتر منطقة النبطية اسفر الهجوم عن مقتل اربعة من رجال المقاومة واصابة ١٦ آخرين بجروح.

- يوم ١٧/٥/١٩٨٠ قامت المدفعية والطائرات الاسرائيلية بقصف عنيف على مدينة صور والمناطق المجاورة اسفر عن مقتل ستة اشخاص واصابة عشرين بجراح.

- يوم ٣٠/٦/١٩٨٠، قامت قوة اسرائيلية مستخدمة طائرات الهليوكبتر والزوارق الحربية بمهاجمة اهداف للفدائيين الفلسطينيين في جنوب لبنان بالقرب من جسر القاسمية على نهر الليطاني اسفر الهجوم عن مقتل ١١ شخصا بينهم ٤ اطفال.

- يوم ١٨/٧/١٩٨٠، كشفت مصادر امنية فرنسية النقاب عن ان عملاء الموساد الصهاينة كانوا وراء عملية التخريب التي تعرض لها مفاعلان ذريان كانا معدين للشحن

الى العراق تلك العملية التي حدثت يوم ٦/ ٤/ ١٩٧٩ حيث قام عملاء الموساد بزرع قنابل موقوتة في المفاعلين وفجروهما.

الحرب الفلسطينية الاسرائيلية الخامسة

- يوم ١٩/٨/١٩٨٠، دخلت بعض الوحدات الاسرائيلية عبر الاراضي التي تسيطر عليها قوات سعد حداد الى المنطقة الواقعة شمال نهر الليطاني المحيطة بقلعة الشقيف واشتبكت مع القوات المشتركة وقد اسفر هذا الهجوم عن سقوط ٢٥ قتيلا من المقاومة واصابة ثلاثين من القوات الغازية.

- يوم ٢٤/٨/١٩٨٠، اعترضت المقاتلات السورية سربا من الطائرات الاسرائيلية كان يقصف مخيمات اللاجئين في جنوب لبنان، اسفر الاشتباك الجوي عن سقوط طائرة اسرائيلية وطائرة سورية

- يوم ٤/٩/١٩٨٠، قامت الطائرات الاسرائيلية بغارة على مواقع القوات الدولية في جنوب لبنان بمنطقة العباسية اسفرت عن اصابة اربعة جنود سنغاليين وجندي لبناني.

- يوم ١٧/١٠/١٩٨٠، قامت قوات اسرائيلية محمولة جواً بهجوم على الجنوب اللبناني مهد له بقصف مدفعي للمخيمات الفلسطينية والمناطق المجاورة لها اسفر الهجوم عن مقتل ١٩ من القوات المشتركة ومصرع ٢٧ من جنود العدو.

- يوم ٧/١١/١٩٨٠ شنت الطائرات الاسرائيلية غارات جوية على جنوب لبنان شملت مناطق صور والبرغلية وقلعة بوفور، اسفر القصف عن اصابة ١٤ شخصاً بجراح ومقتل ثلاثة.

- يوم ٣/١٢/١٩٨٠، قامت القوات الاسرائيلية بمحاولة انزال في منطقة السعديات اسفرت عن مقتل اثنين واصابة خمسة بجروح.

- يوم ١٩/١٢/١٩٨٠، شنت القوات الاسرائيلية للمرة الثانية خلال يومين هجوما واسع النطاق على الاراضي اللبنانية استهدف ثلاث قرى على بعد ١٥ كيلومترا داخل الاراضي اللبنانية اسفر الهجوم عن مقتل خمسة واصابة عشرات بجروح وتدمير عدة منازل.

- يوم ٢/١/١٩٨١، احرقت القوات الاسرائيلية جثث خمسة من عناصر القوات المشتركة وجمعت الاشلاء المتبقية من هذه الجثث ونقلتها في اكياس الى داخل فلسطين المحتلة وقال ناطق باسم الامم المتحدة في الجنوب اللبناني ان دورية اسرائيلية دخلت جنوب لبنان وقتلت خمسة عناصر مسلحة واحرقت جثثهم بصب سائل عليها ثم وضعت فيها المتفجرات.

- يوم ٢٩ / ١ / ١٩٨١، شنّت الطائرات الاسرائيلية هجمات وحشية على جنوب لبنان شملت مناطق صيدا والنبطية اسفر عن مقتل عشرة مدنيين لبنانيين واصابة عشرات بجراح واسقاط طائرة اسرائيلية.

- يوم ١١ / ٢ / ١٩٨١ هاجمت الزوارق الحربية وقوات الكوماندوس الاسرائيلية الساحل اللبناني جنوب مدينة صيدا.

- يوم ١٣ / ٢ / ١٩٨١، اشتبكت الطائرات السورية مع طائرات اسرائيلية كانت تقوم بعمليات استطلاع فوق الاراضي اللبنانية اسفر الحادث عن سقوط طائرة سورية.

- يوم ٢٣ / ٢ / ١٩٨١، شنت القوات الاسرائيلية عدوانا جديدا على لبنان فقد قامت قوة محمولة جوا وبحرا بعملية انزال في الجنوب على بعد ثلاثة كيلومترات من النبطية اسفر الهجوم عن مقتل خمسة اشخاص واصابة عشرة بجروح وتدمير عدة منازل.

- يوم ١٦ / ٣ / ١٩٨١، قصفت القوات الاسرائيلية مدينة النبطية مما اسفر عن مقتل اثنين واصابة عشرين بجراح.

- يوم ٣١ / ٣ / ١٩٨١، قتل ثمانية اشخاص واصيب ١٢ بجروح عندما هاجم رجال كوماندوس اسرائيليون محمولون بقوارب مطاطية سواحل لبنان الجنوبية كما دمرت عدة منازل قرب مدينة صور.

- يوم ٣ / ٤ / ١٩٨١، قتل ثلاثة اشخاص واصيب خمسة آخرون نتيجة لغارة بحرية شنتها الزوارق الاسرائيلية على منطقة السعديات.

- يوم ٩ / ٤ / ١٩٨١، شنت القوات الاسرائيلية عدوانا واسع النطاق على مختلف المناطق في الجنوب اللبناني كما قامت بعمليات انزال في مناطق سلعة، دير كيفا، الشهابية كذلك قصفت الزوارق الحربية مناطق ابو الاسود، صور، الزهرانية وقصفت النبطية وصيدا وصور بالطائرات وقد اسفر الهجوم عن اصابة ١٥ شخصا وتدمير عشرات المنازل.

- يوم ٢٣ / ٤ / ١٩٨١ قصفت زوارق بحرية اسرائيلية ميناء صور الجنوبي ونسفت يختا في الميناء وقد اسفر القصف عن تدمير عشرات المنازل ومقتل ٦٠ شخصا واصابة ١٧٠ بجروح.

- يوم ٢٦ / ٤ / ١٩٨١، اغارت الطائرات الاسرائيلية على مدينة صيدا واصابت ١٨ شخصا بين قتيل وجريح وقد تدخلت الطائرات السورية واشتبكت مع الطائرات الاسرائيلية واسفر الاشتباك عن اسقاط طائرتين اسرائيليتين وطائرة سورية

- يوم ٢٧ / ٤ / ١٩٨١ واصلت الطائرات الاسرائيلية قصفها لمدينة صيدا وتسع مناطق حولها وصور والنبطية والدامور ومخيمات الفلسطينيين في الجنوب ادت الى اصابة ٢٥ مدنيا بين قتيل وجريح.

- يوم ٢٨/٤/١٩٨١، قصفت الطائرات الاسرائيلية المواقع السورية حول مدينة زحلة ومرتفعات صنين واشتبكت مع الطائرات السورية.
- يوم الاحد ٧/٦/١٩٨١، اقلعت طائرات تابعة لسلاح الجو الاسرائيلي يقدر عددها بـ١٤ طائرة واخترقت الجزء الشمالي من الاراضي السعودية وهاجمت المفاعل النووي العراقي في بغداد بقنابل زنة ألفي باوند مما اسفر عن تدمير المفاعل وقد ادان مجلس الامن الدولي هذا العدوان في قراره الصادر يوم ١٩/٦/١٩٨١.
- يوم ١٢/٧/١٩٨١، شنت عشر طائرات اسرائيلية غارة وحشية على عدة مواقع في لبنان شملت الدامور والناعمة ودير الزهراني قرب النبطية اسفرت عن مقتل واصابة ٢٥ شخصا.
- يوم ١٤/٧/١٩٨١ اغارت ١٢ طائرة اسرائيلية في ثلاث موجات، متتالية، على منطقة طولها ٤٥ كيلومترا تمتد من النبطية وحتى الدامور اسفرت الغارة عن مقتل ١٩ شخصا واصابة ٢٨ بجروح وقد تصدت الطائرات السورية للطائرات المغيرة واشتبكت معها واسفر الاشتباك عن اسقاط طائرة اسرائيلية وطائرة سورية.
- يوم ١٦/٧/١٩٨١، اغارت الطائرات الاسرائيلية وللمرة الرابعة خلال اسبوع تعززها المدفعية الثقيلة على الاراضي اللبنانية اسفر الهجوم عن مقتل ٢٨ شخصا وجرح ثلاثين وتدمير ستة جسور رئيسية على نهري الليطاني والزهراني.
- يوم ١٧/٧/١٩٨١، شنت الطائرات الاسرائيلية سلسلة وحشية من الغارات استهدفت التجمعات السكانية في بيروت وعدة مدن لبنانية شملت مناطق صبرا وشاتيلا والجامعة العربية والفاكهاني والاوزاعي والمدينة الرياضية والدامور ومنطقة الزهراني وصيدا، وقد اسفر الهجوم عن مقتل ١٥٠ شخصا واصابة اكثر من ٦٠٠ بجروح وتدمير مئات المنازل.
- يوم ٢٢/٧/١٩٨١، قتل ٤٠ مدنيا وجرح ٥٠ آخرون نتيجة للغارات الاسرائيلية التي شنتها الطائرات على ساحل لبنان الجنوبي، فيما استمر العدوان الاسرائيلي على الاراضي اللبنانية ليومه الثالث عشر.
- يوم ١٠/١١/١٩٨١، قصفت المدفعية الاسرائيلية منطقة العيشية في القطاع الاوسط في الجنوب اللبناني.
- يوم ١٠/١١/١٩٨١، اخترقت عدة طائرات اسرائيلية المجال الجوي السعودي فوق المنطقة الشمالية الغربية.
- اعلن الكنيست الاسرائيلي يوم ١٥/١٢/١٩٨١، باغلبية ٦٠ صوتا ضد ١٧ صوتا عن قانون ضم الجولان الى الكيان الصهيوني.
- يوم ٣٠/١٢/١٩٨١، اعلن ناطق عسكري عراقي ان طائرتين اسرائيليتين

اخترقتا في الساعة التانية بعد الظهر الاجواء العراقية فوق منطقة مكر النعام جنوب غرب العراق.

- يوم ٢١/٤/١٩٨٢، قامت ستون طائرة اسرائيلية بشن سلسلة من الغارات على مناطق مختلفة كثيفة السكان في بيروت وصيدا وعلى طول الساحل اللبناني اسفرت عن سقوط ٢٥ قتيلا ومئات الجرحى، وقد حدث اشتباك جوي بين الطائرات الاسرائيلية والطائرات السورية اسفر عن سقوط طائرة اسرائيلية وطائرتين سوريتين

- يوم ٢٥/٥/١٩٨٢، وقع اشتباك جوي فوق الاراضي اللبنانية بين الطائرات السورية والاسرائيلية ادى الى اصابة طائرتين سوريتين.

- يوم ٩/٥/١٩٨٢، تعرض الجنوب اللبناني لاعتداء اسرائيلي واسع امتد حتى بعض اجزاء جبال الشوف، فقد اغارت الطائرات الاسرائيلية على قضاء الزهراني وقرى ومدن ساحل الشوف وقصفتها لمدة ساعة ونصف وقتل فيها ١١ شخصا واصيب ٢٨ شخصا آخرون بجروح اضافة الى تدمير واحراق مئات المنازل والمزارع.

الحرب الفلسطينية الاسرائيلية في لبنان

- يوم ٤/٦/١٩٨٢، وعشية الغزو الصهيوني للاراضي اللبنانية اغارت الطائرات الصهيونية على مدينة بيروت وقصفت، في تسع طلعات متتالية، مناطق المدينة الرياضية ومخيمات صبرا وشاتيلا وبرج البراجنة وبئر حسن وطريق المطار، كما قصفت النبطية وصيدا وصور مما اسفر عن سقوط ٦٠ قتيلا و٢٧٠ جريحا.

- يوم ٥/٦/١٩٨٢، واصلت طائرات العدو ومدفعيته وقطعه البحرية قصف مختلف مناطق الجنوب اللبناني لمدة تزيد عن تسع ساعات وشمل القصف معظم مناطق الساحل الجنوبي والقطاعين الاوسط والشرقي مما اسفر عن سقوط ١٣٠ قتيلا و٢٥٠ جريحاً وتدمير مئات المنازل.

وقد بلغ مسلسل الارهاب والقتل والجريمة الصهيوني ذروته في حرب الابادة التي شنها الصهاينة ضد ابناء الشعبين اللبناني والفلسطيني خلال غزوهم للاراضي اللبنانية الذي بدأ فعليا يوم الخامس من حزيران ١٩٨٢ والذي ارتكب الكيان الصهيوني خلاله الاعمال الوحشية واستخدم انواع الاسلحة المحرمة دوليا ودمر المدن والقرى والمخيمات وارتكب المجازر منتهكاً القوانين والانظمة والاعراف والمعاهدات الدولية.

فقد دمرت القوات الصهيونية الغازية خلال عملية الغزو الاحياء السكنية والمدارس والمستشفيات ومؤسسات الاطفال تدميرا وحشيا شاملا ومدروسا وحولت قوات الغزو شطرا كبيرا من بيروت الى انقاض وكذلك مدن صيدا وصور والنبطية وغيرها من المدن

والقرى والمخيمات الآهلة بالسكان ودكت مخيمات اللاجئين وفقد اكثر من ٦٠٠ الف لبناني وفلسطيني مساكنهم وقطعت عنهم الكهرباء والمياه والمواد الغذائية، وتشكل مثل هذه العمليات انتهاكا صارخا لجملة من الوثائق والقوانين الدولية بينها ميثاق المحكمة العسكرية في نورنبرغ والبروتوكول الصادر في ٩ حزيران ١٩٧٧، الملحق بمعاهدات جنيف، حول حماية ضحايا الحرب وقراري الدورتين الثالثة والعشرين والخامسة والعشرين للجمعية العامة للامم المتحدة اللذين يحملان الرقمين ٢٤٤٤ و٢٦٧٥ ويحظران العمليات العسكرية ضد السكان المدنيين.

لقد قصف الطيران الصهيوني بصورة منتظمة المستشفيات والعيادات رغم وجود اعلام وشعارات الصليب الاحمر الدولي مما تسبب في مقتل آلاف المدنيين وفي هذا الصدد، اشار التقرير، الذي وضعه في نيقوسيا للجنة الدولية للتحقيق في جرائم الكيان الصهيوني، فريق من الاطباء والممرضات اليونانيين: «لقد رأينا جرحى ومرضى سحقتهم الدبابات الاسرائيلية» واسفر قصف مستشفى الامراض العقلية عن مقتل ٢٧ شخصا، وبخلاف المعاهدات الدولية فقد منعت قوات الاحتلال الصهيوني وصول الدم والادوية والعقاقير لصالح الصليب الاحمر، كما قصفوا بالصواريخ في ميناء جونيه السفينة الالمانية الغربية «م - س. فلورا» فيما كانت تفرغ حمولتها من الادوية واللقاحات وبلازما الدم والتجهيزات الطبية لصالح المستشفيات.

كما ألقت الطائرات الصهيونية متفجرات على شكل لعب زاهية الالوان لها اشكال مختلفة، وكان الاطفال يلتقطونها لتنفجر بين ايديهم وقد زار المؤلف الموسيقي اليوناني ميكيس تيودوراكيس المستشفيات اللبنانية، وافاد امام لجنة التحقيق في جرائم اسرائيل انه شهد عددا من حالات الموت الفاجع بين الاطفال اللبنانيين والفلسطينيين ممن التقطوا الالعاب المتفجرة.

وعرض فرانكلين ليمب وهو شخصية اجتماعية امريكية على اللجنة الدولية للتحقيق في جرائم اسرائيل في لبنان، نماذج من القنابل الفوسفورية التي استخدمها الكيان الصهيوني على نطاق واسع خلال عملية غزو لبنان، ولدى انفجار هذه القنابل يتطاير منها وابل من الشظايا الصغيرة، كما قصف المعتدون الصهاينة مدينة بيروت بقنابل مماثلة في صناديق يتسع الصندوق الواحد منها لـ٤٥٠ قنبلة، وقال اطباء كنديون ويونانيون عملوا في لبنان خلال عملية الغزو: «لقد اجرينا عمليات جراحية لمرضى شوهتهم نار القنابل العنقودية والفوسفورية وكانت اجساد الضحايا تبدو اشبه بالغربال»، ونشرت صحيفة واشنطن بوست رسالة لمراسلها في بيروت عن آلام وهلاك السكان المدنيين الذين سقطوا ضحايا القنابل الفسفورية، كما استخدم المعتدون في لبنان غاز الشلل العصبي الذي يسبب القيء واوجاع الرأس والهلوسة والشلل.



من ضحايا مجازر صبرا وشاتيلا

وخلال عملية غزو لبنان ارتكب العدو الصهيوني اعمال الابادة الجماعية على اوسع نطاق، خاصة بين صفوف الفلسطينيين، بهدف سحق الشعب الفلسطيني وابادته في محاولة لطمس هويته وقضيته فبعد خروج مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت اصدر وزير الحرب الصهيوني شارون اوامره بتصفية الفلسطينيين الموجودين في الاراضي اللبنانية، وتنفيذا لهذه الاوامر ارتكبت الطغمة العسكرية الصهيونية ليلة ١٧ ١٨ ايلول ١٩٨٢ جريمة بشعة بحق ابناء الشعب الفلسطيني في مخيمي صبرا وشاتيلا الواقعين في اطراف بيروت الغربية. وقد تضمنت تفاصيل مجازر صبرا وشاتيلا ما يلي:

- يوم الاربعاء ١٩٨٢/٩/١٥: وفي حوالي الساعة الثانية عشرة والنصف من صبيحة هذا اليوم تسلم الجنرال امير دروري قائد المنطقة الشمالية مهمة جديدة وهي احتلال جميع المراكز الحساسة في بيروت الغربية، فازدادت حركة القوات الاسرائيلية وبدأت الطائرات تهبط الواحدة بعد الاخرى في مطار بيروت حيث تم انزال اطنان من المعدات والعتاد، كذلك تم نقل وحدتين من المظليين الى نقاط الدخول باتجاه بيروت.

وفي الساعة الثالثة والنصف من صباح اليوم التالي عقد اجتماع في قيادة الميليشيات الموحدة للمسيحيين حضره من الجانب الاسرائيلي الجنرال رفائيل ايتان والجنرال امير دروري ومن الميليشيات المسيحية فادي افرام والياس حبيقة وقد وضعت خلال الاجتماع تفاصيل اشتراك الميليشيات المسيحية في عملية السيطرة على بيروت الغربية.

وقد احتاج جيش العدو حوالي ثلاثين ساعة لاكمال سيطرته على بيروت الغربية وفي صبيحة يوم الخميس السادس عشر من ايلول ١٩٨٢ سقط حي الحمراء التجاري والحقت الدبابات الصهيونية خسائر مادية كبيرة بالمباني والمتاجر والسيارات... وعند ساعات الظهيرة سيطرت القوات الاسرائيلية تماما على بيروت الغربية ولاول مرة في التاريخ يحتل الجيش الاسرائيلي عاصمة عربية. وفي نفس الوقت وفي مكاتب وزارة الدفاع في تل ابيب كان المسؤولون يحتفلون برأس السنة العبرية، فانتهزها اريئيل شارون فرصة، ليشرب نخبا ويعلن لمعاونيه «نجاح العملية». واعلن ناطق عسكري اسرائيلي ان جيش الدفاع الاسرائيلي يسيطر تماما على جميع النقاط الاستراتيجية لبيروت وانه تم تطويق واغلاق منافذ مخيمات اللاجئين. وفي فجر هذا اليوم استيقظ سكان المخيمين على اصوات الطائرات الاسرائيلية التي حلقت على ارتفاع منخفض بينما كانت القوات الاسرائيلية تزيد من احكامها وتضيق الخناق على المخيمين. وبعد ذلك بوقت قصير بدأت اصوات انفجارات القنابل تدوي وبدأ الجرحى يهرعون الى مستشفى غزة حيث كان الاطباء والممرضون يعملون دون توقف.

ومع صباح هذا اليوم ايضا انهت الميليشيات المسيحية استعداداتها لاحتلال المخيمين، وبعد حديث طويل مـع اريئيل شارون طلب رفائيل ايتان من الجنرال دروري التأكد بنفسه فيما اذا كان الكتائبيون مستعدين لدخول المخيمين ام لا، وفعـلا قابل الجنرال دروري فادي افرام قائد القوات اللبنانية الذي اجابه «بنعم» فاعطي عندئذ الضوء الاخضر لدخول المخيمين.

غادرت القوات الكتائبية قواعدها لتتجمع قرب مطار بيروت واتجه نحو ١٥٠٠ منهم نحو بيروت الغربية متتبعين الاسهم والاشارات التي رسمت في ليلة سابقة على جدران المدينة وفي الساعة الثالثة بعد الظهر قابل قائد القوات الاسرائيلية عاموس يارون يصحبه اثنان من ضباطه كلا من الياس حبيقة وفادي افرام حيث وضعوا معا خطة دخـول المخيمات مستعينين بصور جوية سبق للطائرات الاسرائيلية التقاطها للمدينة. واكـد القائد الاسرائيلي لهم في الاجتماع ان قواته ستقدم لهم كل المساعدة اللازمة لتطهير المخيمات. بعدها اتصل الجنرال دروري هاتفيا باريئيل شارون وابلغه «ان اصـدقـائنا يتقدمون في المخيمات وقـد رتبنا دخولهم، تهانينا» فاجاب اريئيل شارون «ان عملية اصدقائنا موافق عليها».

اول وحدة كتائبية تحركت من المطار كان تعدادها ١٥٠ كتائبيا نحو موقع قرب السفارة الكويتية وفي نفس المحور كان الاسرائيليون يقيمون نقطة مراقبة تقع على بعد مائتي متر من احـد الاماكن الذي جرت فيه مذابح مخيم شاتيلا وكانت النقطة تقع على سطح بناء مكون من سبعة طوابق.

وعند غروب الشمس تسلم الجنود الاسرائيليون، الذين اقاموا الحواجز على مدخل مخيم شاتيلا امـرا بالسماح للقوات الكتائبية بالمرور واوضحت شهادات سكان مخيم بئر حسن ان الجماعات الاولى من الميليشيات المسيحية ـ ٢٥ سيارة جيب ـ قد مرت من امامهم حوالي الساعة الرابعة بعـد الظهر وعلى الفور ذهب بعض السكان المذعورين الى القيادة الاسرائيلية فطلب منهم العودة الى منازلهم والا يخشوا شيئا الا ان بعض السكان لم يقتنعوا بنصائح الاسرائيليين وفضلوا النوم قرب الشاطيء وحسب شهـادات بعض النـاجين من مخيم شاتيـلا افـادت ان عدة مجموعات من الميليشيات الكتائبية قـد دخلت المخيم في حوالي السادسة مساء وان المذابح بدأت مع حلول الظلام في الحي المقابل للقيادة الاسرائيلية.

وقـد اتفقت شهـادات كثيـرة حول هوية المهاجمين بان غالبيتهم من القوات الكتـائبيـة ومن ميليشيـات النمور التابعة للرئيس السابق كميل شمعون ومجموعة حراس الارز التابعة لاينان صقر وكانت هـذه المجموعات ترتدي الزي الاخضر وكانت مزودة بالسكاكين والبلطات اضافة الى البنادق والرشاشات. واكـد سكان المخيمات

فيمـا بعد ان رجال الرائد سعد حداد اشتركوا في المذابح واستطاعوا تمييزهم من اشاراتهم ولهجتهم الجنوبية

وقد تطابقت الشـهادات حول موعد دخول المهاجمين للمخيمات حيث كان في الساعة الخامسة والربع مساء وافاد جنود اسرائيليون كانوا في الموقع ان عمليات القتل الاولى بدأت حوالي الخامسة مساء. كذلك يتفق الجميع ان القوات المهاجمة دخلت من محورين من جهة الجنوب من الطريق الرئيسي المؤدي الى المخيمين ومن الجنوب الغربي من التلة الواقعة قرب السفارة الكويتية وكان على رأس هذه الحملة الياس حبيقة.

واستمـرت المـذابـح حوالي اربعين ساعة دون انقطاع، وكان الاسرائيليون يراقبون العمليات من سطح الطابق السابع من مبنى لا يبعد اكثر من مئتي متر، وخـلال يومي الهجـوم كان المبنى يعـج بالضباط والجنود، كانت حركة العربات والجرافات والوحدات المقاتلة منتشرة في كل مكان، لدرجة ان احـد الضباط الاسرائيليين قال انه كان بالامكـان مشـاهدة العمليات كمن يجلس في الصف الاول من المسرح. وكان المخيمـان اثنـاء العمليـة محـاطين بوحدات من المظليين الاسرائيليين وبالدبابات الاسرائيلية كما كان يوجد عند تقاطع السفارة الكويتية الكتيبة ٥٠١ التابعة للجيش اللبناني.

وافاد الناجون ان المذابح اتخذت منذ بدايتها حجما كبيرا منذ الساعات الاولى حيث قتل مئات الاشخاص وكانت النيران تطلق على كل شيء يتحرك وكانت القوات المهاجمة تقتحم البيوت وتصفي سكانها حتى ان بعض العائلات قتلت اثنـاء تناول طعام العشاء او اثناء نوم افرادها وفي كثيـر من الاحيان لم يكتف المهاجمون بالقتـل بل مثلوا بضحـايـاهم فهشمـوا رؤوس الاطفال وقطعوا اطراف الضحايا واغتصبت النساء حتى الفتيات الصغيرات لم يسلمن من الاغتصاب وبعـض المهاجمين قاموا بجمـع الرجال من منازلهم واعدموهم في مجموعات. ولم يتوان المهاجمون عن قتل الرجال والنساء والاطفال والشيوخ بالبلطات والسكاكين.

وفي مساء يوم الخميس قام سكان مخيم شاتيلا بمبادرتين لوقف المجزرة اذ توجه اربعة رجال على شكل وفـد الى موقع اسرائيلي قرب السفارة الكويتية ليؤكدوا انه لا يوجد في المخيم مقاتلون او اسلحة الا انهم لم يعودوا ووجدوا بعد يومين جثثا هامدة قـرب السفارة الكويتية وهم ابو احمد اسماعيل ـ ٥٥ سنة وابو احمد سعيد ـ ٦٥ سنة وابو سويعد ـ ٦٢ سنة وتوفيق ابو حشمة ـ ٦٤ سنة.

كذلك جرت محاولة مماثلة من قبل رجل يعمل في محطة بنزين قرب مستشفى عكا يدعى سعيد حيث نظم مجموعة من خمسين رجلا وامرأة وحملوا علما ابيض وتوجهوا

الى المركـز الاسرائيلي قرب السفارة الكويتية الا ان المهاجمين استوقفوهم واخـذوا سعيدا وابنه حسن الى مكان مجهول واغتصبوا عدة نساء وقتلوا عددا آخر.

الجنـود الاسرائيليون المحيطون بالمخيم «انتبهوا» الى ان امورا غير عادية تجري في المخيم الا انهم كانوا اعلموا ان عملية تطهير للارهابيين ستجري واخبر مظلي اسرائيلي صحفيين من «هآرتس» وصلا بعد المجزرة بيوم الى مخيم شاتيلا فقال: انه كان بالامكان وقف المجزرة منذ ليلة الخميس لو اخذ بعين الاعتبار ما اخبرنا به كبار الضباط، وصرح لهما جندي بسيط وبمبادرة شخصية بقوله «انه راى نساء فلسطينيات مساء الخميس يتوجهن الى مركزنا واخبرتنا احداهن بذعر ان الكتائبيين يقتلون الناس في الشوارع فاخبرت مسؤولي بذلك فقال لي لا تخش شيئا فكل شيء على ما يرام واخبرني ان اطلب من النساء العودة الى منازلهن»

ومســاء يوم الخميس بدأت انبـاء المذبحة تصل الى القيادة الاسرائيلية من النقاط الاسرائيلية المتقدمة وفي الحادية عشرة مساء ارسل قائد القوات الكتائبية التي دخلت شاتيلا تقريرا الى قائد مدينة بيروت وردت فيه عبارة تشير الى انه تم حتى الان قتل ٣٠٠ من سكان المخيمات. وقد ابلغ هذا التقرير فورا الى هيئة الاركان الاسرائيلية ورغم ذلك استمرت المذابح، واثناء الليل وبعدما قطعت الكهرباء عن بيروت الغربية اطلق الاسرائيليون القنابل المضيئة، وقال جندي اسرائيلي ان وحدته كانت تقذف صاروخين مضيئين كل دقيقة ولعدة ساعات

وفي الساعة السابعة والنصف مساء اجتمعت الحكومة الاسرائيلية في جلسة غير عادية وسمع الوزراء تقريرا عن دخول الجيش منطقة بيروت الغربية، وقدم بعض القــادة العسكريين الذين حضروا الاجتماع تقارير حول الوضع في بيروت الغربية واشاروا في تقاريرهم الى ان الكتائبيين دخلوا المخيمات لتطهيرها وان الاتصال مع الكتائبيين مستمر، والتنسيق قائم بينهم وبين الجيش الاسرائيلي.

ويـوم الجمعـة ١٧ ايلول ١٩٨٢ ومنـذ الصبــاح الباكر كان عدد من الجنود والضبــاط الاســرائيليين يتشاهدون بالمنظار المكبر من نقطة المراقبة ما يـدور في مخيم شاتيلا ورأوا اكواما من الجثث وشاهدوا الرجال الذين كانوا يتعرضون لاطلاق النــار ومـع حلول الظـلام بدأت الوحدات الاسرائيلية تطلق القنابل الضوئية لانارة المخيمات بشكل افضل لتسهيل مهمــة المهاجمين كما اجبروا اللاجئيين الذين حاولوا الهرب على العودة الى المخيمات كذلك دخلت صباح هـذا اليوم قوات كتائبية جديدة الى مخيم شاتيلا من مداخله الجنوبية والغربية ودخل معها سيارات جيب وشاحنات وجرافات وبدأت في بيروت تنتشر شائعات المذابح

وفي اليوم التالي نشرت الصحف المحلية انباء عن المجزرة وفي هذه الاثناء اتصــل الجنــرال عاموس يارون مـع قائد الجبهة الشمالية امير دروري وابلغه ان

الشائعات حول الاعمال غير الطبيعية للكتائبيين في المخيمات اخذت تزداد. وقبل الظهر استدعى رفائيل ايتان امير درورى الى تل ابيب وسأله عما يجري في المخيمات فابلغه دروري انه امر بانهاء الامر ووضع حد له ففهم ايتان ان المسألة خطيرة، فذهب بنفسه الى مطار بيروت وقدم له الضباط الاسرائيليون حقيقة الموقف وفي الرابعة والنصف التقى ايتان ودروري في حي الكرنتينا بضباط كتائبيين عاد بعضهم من المخيمات وبفادي افرام وحسب افادة الجنرال يارون امام لجنه التحقيق ان ايتان «هنأ الكتائبيين على عملياتهم» وان الكتائبيين ابلغوه انهم يطهرون المخيمات وانهم رجوا القوات الاسرائيلية ان تمنحهم بعض الوقت لاتمام عملية التطهير.

واصلت الوحدة التي كانت تحت قيادة الياس حبيقة ورجال سعد حداد والقوات الكتائبية الاخرى المذبحة وكان اللاجئون الذين نجوا بارواحهم من المذابح شهودا على المذابح والاعمال البربرية التي قامت بها هذه المجموعات حيث كانت تهاجم السكان المدنيين على شكل مجموعات كل مجموعة تضم خمسة او ستة مسلحين، وحدثوا عن عائلات كاملة اخرجت من المخابيء لاعدامها. كما حدثوا عن عمليات التعذيب وعن النساء اللواتي اغتصبن قبل قتلهن وعلى عكس اليوم السابق حيث كان المهاجمون يستعملون السكاكين والبلطات بدأوا يستعملون وسائل قتل اسرع وذلك باطلاق الرصاص. وكان المهاجمون الذين كانوا يرتدون الزي العسكري يتفقدون من وقت لآخر اكوام الجثث للتأكد من موت اصحابها.

وخلال هذا اليوم استطاع مصور تلفزيون دانماركي تصوير الميليشيات وهي تنقل بالشاحنات رجالا ونساء واطفالا الى جهة مجهولة وقال سكان من قرى الشويفات والحدث جنوب بيروت انهم شاهدوا شاحنات ضخمة وسيارتي نقل تحمل مدنيين وحتى اليوم لم يظهر لهؤلاء أثر وقبيل الثانية عشر ظهرا دخل بعض المسلحين الى مستشفى عكا وقتلوا بعض المرضى والجرحى وهم في اسرتهم كما قتلوا بعض موظفي المستشفى وقالت ممرضة لبنانية في المستشفى ان المهاجمين قتلوا ممرضة فلسطينية عمرها ستة عشر عاما وتدعى انتصار اسماعيل وقد اغتصبت قبل قتلها عشر مرات من قبل رجال يتكلمون بلهجة اهل الجنوب ثم قاموا بتشويه جسمها.

فيما بعد اخلى الصليب الاحمر المستشفى، كما قام الكتائبيون بدفن مئات الجثث في حفر جماعية في المسافة الواقعة بين مركز اسرائيلي والقيادة العامة للجيش الاسرائيلي، ولم يكن من الصعب على الجنود الاسرائيليين مشاهدة ذلك. وصرح القائم بالاعمال النرويجي انه رأى مقدمة احدى الجرافات مليئة بالجثث، وكانت رائحة الموت والجثث تنبعث من كل مكان.

المراسل العسكري للتلفزيون الاسرائيلي «رون بن يشاي» شاهد رتلا من الكتائبيين يضم عشر عربات وسيارتي جيب يجتاز حي الحارمية باتجاه المطار وبعد

ذلك بقليل شاهد في حي سن الفيل رتلا آخر يضم عربات مصفحة ونصف مجنزرة وقال يشاي انه رأى الكتائبيين يرتدون خوذات اسرائيلية وملابس عسكرية نزعت عنها اشارة الجيش الاسرائيلي ووضعت عليها اشارة القوات اللبنانية كذلك قال انه شاهد معهم عتادا من الجيش الاسرائيلي.

... تابعت القوة الكتائبية طريقها باتجاه الشمال على طريق المطار فدخلت مخيم شاتيلا من الجهة الجنوبية والشرقية وبدأت عملها فورا حيث التقت بمجموعة من النساء والاطفال فقتلتهم فورا ثم ذبحوا العائلة التي تقطن في اول منزل صادفوه وكان افراد العائلة حول مائدة الطعام بعد ذلك قامت الجرافة بهدم المنزل على اصحابه ثم تابعت الجرافة عملية هدم المنازل على اصحابها وكان المهاجمون يقتلون كل من يصادفهم دون تمييز بين اللبناني والفلسطيني

وقد اتفقت جميع الشهادات حول تصرفات المهاجمين الذين دخلوا المخيمات بعد ظهر يوم الجمعة واكدت انها عملية مدبرة نفذت بأعصاب باردة وتبين من خلال المناقشات التي دارت بين صحفيين اسرائيليين واجانب وضباط كتائبيين ان المذابح قد دبرت مع سبق الاصرار وكان هدفها اجبار الفلسطينيين على الهجرة الجماعية الى خارج بيروت وخارج لبنان.

وطوال يوم الجمعة حاول المراسلون الاجانب دخول المخيمات خاصة بعد ان تزايدت الشائعات عن المذابح الا انهم كانوا يصطدمون بالحواجز الاسرائيلية التي تمنعهم من الدخول. وقال مراسل النيوزويك ان احد رجال سعد حداد الذي كان عند احد الحواجز قال له: «انك لا تستطيع الدخول الآن لان مذبحة تجري هناك». واضاف مراسل النيوزويك ان ضابطا اسرائيليا يدعى ايلي قال له ان قوات الجيش الاسرائيلي تسلمت امرا بعدم ازعاج الميليشيات التي تطهر المكان.

استمرت المجازر الى ما بعد الساعات الاولى من صباح يوم السبت ١٨/٩/١٩٨٢ وانتشر الموت في كل مكان كما نشطت الجرافات في اعمال الهدم ودفن الجثث في قبور جماعية. وفي السادسة صباحا طلبت القوات المهاجمة من سكان صبرا مغادرة ملاجئهم ومنازلهم والتجمع وكانت عبارة سلموا تسلموا تتردد بين الحين والحين.

وخرج من بين الازقة والشوارع بضع مئات من العجائز والنساء والاطفال يحملون الاعلام البيضاء والاعلام اللبنانية فاخذوهم الى الشارع الرئيسي في شاتيلا وجعلوهم في مجموعات وفصلوا اللبنانيين منهم ثم اطلقوا عليهم الرصاص ونقلوا بعضهم في شاحنات خارج المخيم وقال احد اللاجئين انه سمع كتائبيا يقول لزميله: «يجب ان نصفي اكبر عدد منهم قبل تسليمهم للاسرائيليين»

وفي الثـامنـة صبـاحـا امرت الميليشيات سكان المخيم بالتوجه الى البوابة الجنوبية من المخيم حيث كانت تقف هناك سيارة لاندروفر وفيها رجل يتعرف على الرجـال ويشيـر الى بعضهم فيلقى القبض عليه ويترك الآخرون وعلى مسافة غيـر بعيـدة كان الجنرال عاموس يارون يشاهد من مركز القيادة قـرب السفارة الكويتية مسيـرة المسنين والنسوة والاطفال يبكون في تياب ممزقة وملطخة بالدماء، فامسك بمكبر الصوت وطلب ان تعود النساء والاطفال الى منازلهم.

وما بين السادسة والسابعة صباحا تباينت الشهادات حول الاحداث فقد قيل ان سبعة من الكتائبيين حضروا الى مستشفى غزة في مخيم صبرا وطلبوا من الفريق الطبي الذي يعمل فيه التجمع قرب مدخل المستشفى ولم يسمحوا الا لطبيب وممرضة بالبقاء، وكان المستشفى يضم اشخاصا من عدة جنسيات وقد تعرض هذا الفريق للاهانة والشتم.

وخـلال صباح يوم السبت نقـل عشرات الاشخاص في شاحنات الى اماكن مجهولة وفيما بعد عثر على عشرات الجثث القيت من الشاحنات على طول الطريق التي سلكتها، فقد عثر على جثث على الطريق الى الاوزاعي وخلدة وحارة الناعمة وكفر شما كذلك عثر على عدة جثث على طريق المطار.

وحوالي العاشرة صباحا، ساد المخيمات سكون رهيب وانعدم فيها اي مظهر من مظاهر الحياة باستثناء طنين الذباب فوق الجثث المتناثرة اذ ساهمت حرارة الجو في تعفن الجثث فانبعثت منهـا رائحـة تزكم الانـوف. وفي هـذا الوقت بالذات اقتربت المصفحات الاسرائيلية من مداخل المخيمين بينما كان المهاجمون يركبون عرباتهم راحلين وكان ذلك اشارة الى ان كل شيء قـد انتهى. بعد قليل بدأت حركـة السكان تتنامى حتى بلغت درجـة لا توصف من الفوضى بحثا عن ذويهم بين الجثث او تحت الانقاض وكانت اصوات النحيب تسمع في كل مكان وعند الظهر وصلت طلائع الجيش اللبنـاني واتخـذت لهـا امـاكن ثم اغلقت المخيمـات فورا، بعد ذلك هرع مراسلوا الصحف والتلفزيون ووكالات الانباء والاذاعات.

وتعددت الجهات والهيئات التي شاركت في عمليات البحث عن الجثث والقيام بعمليات الدفن حيث وصلت الى ١٢ هيئة وجمعية كما تضاربت الارقام الحقيقية لعدد الضحايا فقد ذكـر بيان اصدره الصليب الاحمر في ٢٢ ايلول ١٩٨٢ انه تم العثور على ٦٦٣ جثة وفي ١٤ تشرين اول ١٩٨٢ نشرت احـدى الصحف اللبنانية المسائية نقلا عن مصادر حكومية لبنانية انه تم العثور على ٧٦٢ جثة منها ٢٦٢ جثـة دفنت في قبور جماعية ولم يتم التعرف على اصحابها و٣٠٢ جثة عرف اصحابها وتم حرقها من قبل فرق الاغاثة و٢٤٨ جثة عرف اصحابها ودفنت بمعرفة الصليب الاحمر.

مصادر حكومية لبنانية افادت ان حوالي ١٢٠٠ جثة دفنت من قبل اصحابها وذويها وبذلك يصل عدد الضحايا الى الفي ضحية، يضاف الى هذا العدد ثلاث مجموعات من الضحايا.

— مجموعة دفن المهاجمون اصحابها في حفر جماعية اثناء المذبحة فاصبح من المستحيل معرفة عددها الصحيح خاصة ان السلطات اللبنانية منعت منعا باتا فتح هذه الحفر وتشير التقديرات الى ان عدد الجثث في هذه الحفر يصل الى عدة مئات.
— ومجموعة بقيت تحت انقاض المنازل ومن الصعب معرفة عدد اصحابها وقيل انها لعدة مئات وحالت شدة تعفنها دون استخراجها
— ومجموعة تضم المفقودين الذين قدرت وكالة الانباء الفرنسية عددهم بحوالي الفين وهؤلاء هم الذين نقلوا بالشاحنات.

واذا تم تجميع اعداد هذه المجموعات فان عدد الضحايا يصل الى ما بين ٣٠٠٠ ـ ٣٥٠٠ ضحية ذبحوا في حوالي اربعين ساعة بين ايام ١٦، ١٧، ١٨/٩/١٩٨٢.

[نماذج من الارهاب الصهيوني في الجنوب اللبناني

ومنذ حزيران ١٩٨٢ يتعرض سكان جنوب لبنان لشتى صنوف الارهاب والممارسات التعسفية على يد سلطات الاحتلال الصهيوني، ولا يكاد يمضي يوم الا وتقتحم فيه سلطات الاحتلال القرى والمدن والمخيمات وتقطع الطرقات وتفرض حظر التجول وتعتقل وتقتل وتسجن وتدمر وتحرق وتقطع الاشجار وهي دائبة في عرقلة شؤون المواطنين الحياتية والاقتصادية، وتمنع الموظفين والاداريين وقوى الامن من القيام بواجباتهم لتأمين الحياة والامن للسكان ومن نماذج الارهاب الصهيوني في الجنوب اللبناني:

* محاصرة القرى والاحياء والمخيمات والمدن فقد اقدمت سلطات الاحتلال الاسرائيلي على تطويق جميع القرى الممتدة من جب جنين حتى يحمر والتي يبلغ عددها حوالي ٢٢ قرية، كما انها طوقت في اوقات مختلفة اكثر من سبعين قرية ومدينة في الجنوب والبقاع بالاضافة الى بعض الاحياء في مدينتي صيدا وصور ومخيمات عين الحلوة والرشيدية، وفي كل مرة كان يجري فيها تطويق القرى والمدن والمخيمات والاحياء كان يفرض عليها العزلة التامة وتتعرض بيوتها لتفتيش

دقيق ومداهمات وتختم متاجرها بالشمع الاحمر ويروع السكان باطلاق النار فوق رؤوسهم وتحت ارجلهم، كما كان يعتقل البعض ويقتادون الى جهات مجهولة.

كذلك لجأت سلطات الاحتلال الاسرائيلي الى ايقاع الضرر المادي بالمواطنين وممتلكاتهم فقد هدمت جرارات سلطات الاحتلال اسوار البساتين وازالت مئات الاشجار واتلفت المحاصيل والبساتين والاشجار المثمرة واقامت الاسلاك الشائكة والسواتر الترابية على مداخل بعض القرى والمدن والمخيمات وفرضت حظر التجول على كثير منها، ولم تسلم المؤسسات العامة من ارهاب سلطات الاحتلال الصهيوني في جنوب لبنان فدوهمت المستشفيات والعيادات كذلك دوهمت مدرسة صيدا المهنية وعبث باثاثها وغرف نوم الطلاب وقاعات التدريس والمشاغل كما صودرت سيارات المواطنين والثمين من اثاثهم وكذلك بضائع متاجرهم.

* عمليات التوقيف والاعتقالات: وامعانا في اذلال سكان الجنوب اللبناني أقدمت سلطات الاحتلال الاسرائيلي على توقيف واعتقال الاف الاشخاص وسوقهم الى معتقل أنصار ومنه الى داخل فلسطين المحتلة، وقد شوهد عدد كبير من المعتقلين ينقلون داخل صناديق سيارات القوات الاسرائيلية. ولم تسلم المؤسسات التعليمية من اجراءات سلطات الاحتلال التعسفية فقد اعتقلت قوات الاحتلال عددا كبيرا من المدرسين وكانت تسوقهم من فصولهم امام التلاميذ، كما اقدمت قوات الاحتلال على اعتقال افراد الشرطة اللبنانية ومنعتهم من حمل سلاحهم الفردي في منطقة تواجد الجيش الاسرائيلي كما منعت السيارات العسكرية اللبنانية وسيارات الامن العام من اجتياز بوابة باتر ـ جزين في الاتجاهين. وفي راشيا الوادي استولت قوات الاحتلال الاسرائيلي على نادي الضباط واقفلت مركز الدفاع المدني في مدينة صور.
* قطع الطرقات: ومن أجل الحاق الاذى بالناس والحاق الضرر باقتصاد وتجارة ابناء الجنوب والبقاع اقدمت سلطات الاحتلال الاسرائيلي وبصورة مستمرة على اغلاق الطرق الرئيسية المؤدية الى الجنوب والبقاع كذلك تتعمد هذه السلطات بين الفترة والاخرى اغلاق الطرق بين القرى او بين القرى والمدن وتسببت هذه الاجراءات في الحاق الضرر بالمواطنين ومصالحهم واتلاف محاصيلهم.
* ممارسات ارهابية مختلفة: لم تسلم الاماكن الدينية ورجال الدين من الارهاب الصهيوني مي مناطق البقاع والجنوب فقد اوقفت سلطات الاحتلال ثلاثين موظفا واوقفت محافظ جبل عامل وقائم مقام جبل صور وطردت محافظ الجنوب وجميع موظفيه من مكاتبهم في صيدا واستولت على البناء وجميع السجلات الرسمية.

وتعرضت السلطات الاسرائيلية لرجال الدين واماكن العبادة فاعتقلت امـام مسجد جبشيت وامام مسجد قرية انصـار واخذت ولديه رهينتين كذلك داهمت حسينية قرية فرونا في بنت جبيل وحطمت معبدا يونانيا في صـور ونهبت بعض القطع الاثرية،واقفلت مرفأي صيدا وصور ومنعت صيادي الاسماك من ممارسة اعمالهم لكسب عيشهم وعرقلت اعمال وكالة الغوث.

* بتاريخ ٥/٢/١٩٨٣ انفجرت سيارة ملغومة خارج بناية مركز الابحاث والدراسات الفلسطيني التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية في بيروت اسفرت عن مقتل عشرين شخصا وجرح ١٣٦ آخرين وتدمير مركز الابحاث وحرق محتوياته واشارت جميع الجهـات الى مسـؤوليـة الكيـان الصهيـوني عن هذه العملية ضمن محاولاته المستمرة للقضاء على المؤسسات العلمية الفلسطينية.

[مجزرة عين الحلوة :]

كان مخيم عين الحلوة للفلسـطينيين المجـاور لمـدينـة صيـدا اللبنانية يوم السـادس عشـر من مايـو ايار ١٩٨٤ مسرحا لهجمة صهيونية ارهابية اعادت الى الاذهـان ذكريات مجازر صبرا وشاتيلا. وقد جاءت العملية الصهيونية الجديدة في اعقـاب المـظاهـرات الشعبية التي عمت المخيمات الفلسطينية في لبنان بمناسبة الخـامس عشـر من ايـار ذكرى تقسيم فلسطين واستنكارا لوقف مساعدات وكالـة الغوث للاجئين الفلسطينيين في لبنان وعشية الانسحاب الصهيوني المنتظر من مدينة صيدا.

وقد مهد الاسرائيليون لعمليتهم في مخيم عين الحلوة والتي بدأت عند منتصف ليل الثلاثاء ـ الاربعاء بالايعاز لعميلهم حسين عكر مسؤول ما يسمى بالحرس الوطني الفلسطيني بالعودة الى داخل المخيم الذي فـر منه مع رجاله تحت ضغط العناصر الوطنية الفلسطينية. واستغل جنود العدو الصهيوني المواجهة المرتقبة للعميل العكـر ورجاله واندفعوا خلفهم بقـوة قوامها ١٥٠٠ جندي تؤازرهم ١٥٠ آلية، وراح هؤلاء يزرعون الدمار والخراب في احياء المخيم تحت انوار القنابل المضيئة التي اطلقت في سماء المخيم.

وقـد استيقـظ سكان صيدا على دوي القذائف من مدفعية الدبابات وانفجار العبوات الناسفة تحت اساسات المنازل في حين كانت اصوات الاسلحة الرشاشة في كل مكان من المخيم. فقد قصف جنود العـدو باسلحتهم الثقيلة دون تمييز الاحيـاء السكنيـة في المخيم وسـوق الخضـار واستمـرت العملية من منتصف الليل حتى

الخامسة صباحا ثم استؤنفت في التاسعة صباحا في اعقاب خـروج سكان المخيم بتظاهرة ضخمة مع اقفال المحلات التجارية والطرقات بالاطارات المشتعلة.

وفرض جنود العدو حصارا حول المخيم ومنعوا الدخول اليه او الخروج منه حتى بالنسبـة لسيـارات الاسعـاف واستمـر الحظر حتى ساعة متأخرة من النهار. واسفرت الهجمة الصهيونية على مخيم عين الحلوة عن تفجير اربعة عشر منزلا على رؤوس اصحابها ومتجرين واعتقال مائة وخمسين من سكان المخيم بين كهل وشاب وطفل وامرأة واصابة خمسة عشر من سكان المخيم بين قتيل وجريح.

[مذبحة سحمر]

ـ صبـاح يوم الخميس ٢٠/٩/١٩٨٤، نفـذت قوات الاحتـلال الصهيـوني بالتعاون مـع عصابة العميل انطوان لحد التي يدعمها الكيان الصهيوني ويشرف على تمويلها وتسليحها وتدريبها، نفذت مجزرة جديدة تشابه في تفاصيلها مجازر مخيمات صبرا وشاتيلا وذلك في بلدة سحمر الجنوبية.

وذكـرت مصـادر امنية لبنانية ان قوات صهيونية ترافقها عناصر من عصابة العميل انطوان لحد قـد داهمت صباح الخميس ٢٠/٩/١٩٨٤ بلدة سحمر وقامت بتجميـع سكـان البلدة في الساحة الرئيسية بحجة استجوابهم بشأن مقتل اربعة عنـاصـر من ميليشيات العميل لحد ليلة الاربعاء في عمليـة نفذتها جبهة المقاومة الوطنيـة اللبنـانيـة اثنـاء مرور دورية لحد قرب البلدة. واضافت المصادر الامنيـة اللبنانية ان الناجين من المجزرة افادوا بان عناصر صهيونية وعناصر العميل لحـد اطلقوا نيران اسلحتهم الرشاشة على الاهالي العزل المجتمعين في ساحة البلدة بناء على طلب الضباط الاسرائيليين والعميل لحد شخصيا.

ورغم محاولات الكيان الصهيوني التنصل من مسؤولية اقتراف المجزرة بالقول بان الامر قـد التبس على اهالي البلدة بسبب الزي المتشابه الذي ترتديه قوات العدو وعصابة لحد، الا ان سكان بلدة سحمر اكدوا ان عددا كبيرا من القوات التي داهمت البلدة كانوا يتكلمون اللغة العبرية حينا ويوجه بعضهم الحديث الى الاهالي بلهجة عربية ثقيلة وقالوا ان القوات الصهيونية التي كان يرافقها العميل انطوان لحد عمدت الى تجميع الاهالي في ساحة البلدة وافسحت المجال لمسلحين من القوات الصهيونية وعصابة لحد باطلاق النار عشوائيا عليهم مما ادى الى سقوط ١٣ قتيلا واربعين جريحا.

الفصل الثاني عشر
اهم القوانين العنصرية التي أقرت
في عهد حكومة الليكود

ان القوانين المعادية للعرب هي بحد ذاتها معادية للدمقراطية لان الدمقراطية لا تتجزأ، والعداء للدمقراطية يعني حتما العداء للعرب ذلك لان حقوق الجماهير العربية ومساواتها وتلبيتها وتنفيذها هي مقياس للدمقراطية وهي الدمقراطية بعينها.

ان للعنصرية والتمييز والمعاداة للدمقراطية درجات متفاوتة واشكالا شتى.

فالعنصرية البدائية لا تخفي شيئا فهي واضحة ومكشوفة، الا ان اخطر انواع العنصرية هو من صنع اصحاب العالم «الحر» الذين يمارسون العنصرية باسم القانون ويمارسون التمييز والظلم بدعوى الحفاظ على القانون.

على الرغم من كثرة القوانين المعادية للدمقراطية وللعرب في اسرائيل الا اننا لا نكاد نجد ايا منها يشتمل على كلمة تشير الى العرب بشكل واضح، وحتى من الممكن ان نقرأ هذه القوانين ونبدي دهشتنا لمدى تقدميتها وحرصها على المساواة الا ان خلفية هذه القوانين والاوضاع والظروف التي صدرت فيها تسقط الستار الزائف عنها وتكشف عن حقيقتها العنصرية.

وهنا لا بد من ابداء ملاحظة منعا لوقوع الالتباس. ان استعراض القوانين المعادية للدمقراطية والعرب في عهد حكم الليكود لا يعني على الاطلاق انه لم تكن قوانين كهذه في عهد المعراخ (حزب العمل وحزب مبام)، بل ان في عهد المعراخ بالذات زرعت بذور العنصرية وقد قام الليكود بزيادتها.

لقد وضعت هذه القوانين في قسمين بحيث يشتمل كل منهما على قوانين ترتبط فيما بينها من حيث الموضوع والمضمون وتشكل مجالا شبه مستقل للبحث

القسم الأول

القوانين المتعلقة بالحد من الحريات الدمقراطية والعمل السياسي

كثيرا ما دار الحديث حول انظمة الطوارىء الانتدابية والحاجة الماسة لالغائها لانها تشكل وصمة عار في جبين كل دولة يعمل جهازها السلطوي على اساسها، وطالما وعد مناحيم بيغن عندما كان رئيس المعارضة بانه سيعمل على الغائها عندما يتسلم السلطة وها هو ووزير عدله يلغون قسما منها فعلا فيسقطون كلمة «انظمة» ويخلعون عنها لباسها البريطاني ليعيدوها الى الجماهير العربية بلباس القانون، الجوهر نفسه ولكن من انتاج محلي اسرائيلي (ازرق ابيض) ففي عام ١٩٧٩ أقرت الكنيست:

١ ـ قانون صلاحيات ساعة الطوارىء (١) اعتقالات ـ ١٩٧٩.

بند ٢ (أ) «اذا كان لدى وزير الدفاع اساس للافتراض ان امن الدولة او امن الجمهور يتطلبان احتجاز شخص في معتقل فباستطاعته بموجب امر موقع بيده اعتقال ذلك الشخص لمدة محدودة في الامر لا تزيد على ستة اشهر».

٢ (ب) : «اذا كان لدى وزير الدفاع اساس للافتراض عشية انتهاء مدة امر (الاعتقال) يستطيع الوزير... ان يمدد امر الاعتقال مرة بعد مرة».

بند ٨ (ب) : «يستطيع وزير العدل ان يحد من حق المعتقل اختيار محاميه امام المحكمة العسكرية ويجعله مقتصرا على محام يحمل اذنا مطلقا للظهور امام المحاكم العسكرية».

بند ٩ · «التقاضي بالتهم المتعلقة بهذا القانون يتم في جلسات مغلقة».

ان هذا القانون اضافة الى انه يعطي صلاحية اعتقال شخص ما اعتقالا اداريا لعدة سنوات وذلك من خلال تجديد امر الاعتقال مرة بعد اخرى فانه يحرم المعتقل من حقه في انتقاء المحامي الذي يرغب في ان يمثله، ومن المعروف ان المحامين العرب واليهود التقدميين هم الذين لا يحملون الاذن المطلق بالظهور امام المحاكم العسكرية ويبقى كل الامر على ذمة «عدالة ونزاهة» المحاكم العسكرية التي تعقد جلساتها مغلقة.

ويبرز موضوع التميز وحرمان المعتقلين السياسيين من حقهم الطبيعي في مقابلة المحامي الذي يختارون او حتى مجرد اللقاء مع اي محام من خلال القانونين التاليين:

٢ ـ قانون المقاضاة العسكري (٢) (تعديل رقم ١٤) ـ ١٩٨٢.

بند ١٠ (ب) · «لا يحق للشخص الذي يجري ضده تحقيق او فحص حسب بند ٢٥١ ان يكون ممثلا .. إلا بواسطة محام عسكري او محام يحمل اذنا مطلقا..».

٣ ـ قانون نظام المقاضاة (في التهم) الجنائية (٣) (تعديل رقم ١٥) ـ ١٩٨١.

بند ٤ (و) : البنود الثانوية (ج) ـ (هـ)... لا تشمل معتقلا متهما بارتكاب مخالفة من النوع المحدد بالشارة (ب) و(د) من الفصل (ز) لقانون العقوبات ـ ١٩٧٧ والبنود ٥٨ ـ ٦٠، ٦٢، ٦٤، ٦٦، ٦٧، ٨٤، او ٨٥ لانظمة الطوارىء ١٩٤٥ او البند ٢و٣ لامر منع الارهاب ـ ١٩٤٨ (فيما بعد قانون منع الارهاب ـ ١٩٨٠) او قانون منع التسلل ١٩٥٤... فلقاء المحامي مع معتقل متهم بارتكاب احدى المخالفات المذكورة اعلاه يتم بموجب انظمة يصدرها وزير العدل بالتشاور مع وزير الدفاع ولجنة القانون التابعة للكنيست، كل ذلك بشرط ان لا يؤجل لقاء المعتقل مع محاميه اكثر من خمسة عشر يوما».

بند ٥ : «طلب منع لقاء المعتقل مع محاميه لفترة اضافية».

(د) : «يبحث طلب التمديد حسب هذا البند بحضور طرف واحد فقط ويظهر من جهة مقدم الطلب شرطي برتبة ملازم فما فوق»

... ومرة اخرى نعود الى قوانين الطوارىء وموضوع الاعتقالات ففي ١٩٨٠/٦/٣ أقرت الكنيست:

٤ ـ قانون صلاحيات ساعة الطوارئ (٤) ـ ١٩٨٠.

بند ١ (١) : في البند الثانوي (١) بدل «رئيس المحكمة المركزية التي في المنطقة التي اعتقل فيها «يأتي» رئيس محكمة مركزية»

قد يبدو هذا التعديل سطحيا الا انه من خلال مراجعة النقاش الذي دار عندما اقرته الكنيست يمكن معرفة ما وراء هذا التعديل وهو انه يراد به التسهيل على القائد العسكري ان ينفذ امر الاعتقال فيبقي المجال امامه مفتوحا لاختيار القاضي الذي يرتأيه للتصديق على امر الاعتقال ضد شخص معين، وفي ١٩٨٢/١٢/٣١ أقرت الكنيست:

٥ ـ قانون حمل وابراز بطاقة الهوية (٥) ـ ١٩٨٢

بند ٢ : يجب على كل مواطن يبلغ من العمر ١٦ سنة فما فوق ان يحتفظ ببطاقة هوية وان يبرزها امام ضابط شرطة او رئيس سلطة محلية او شرطي او جندي في مهمة عندما يطلبون ذلك منه».

بند ٤ : من يخالف تعليمات هذا القانون يغرم غرامة قدرها ٥٠٠٠ شيكل..»

ولا اريد ان اطيل الحديث حول هذا الموضوع فيكفي القول ان قانون اليوم وانظمة الطوارىء سابقا كانا ولا يزالان اداة لملاحقة المواطنين العرب والتعرض لهم لمجرد كونهم عربا.

ولكن بمناسبة هذا الانتاج المحلي (قانون اسرائيلي) ضوعفت الغرامات عشر مرات.

وفي مجال العمل السياسي اقرت اكثر القوانين ظلما ففي ٧٩/١١/٩ أقرت الكنيست:

٦ ـ قانون العقوبات (٦) (تعديل رقم ٥) ـ ١٩٧٨.

بند ٢ : في بند ١١٤ (ج) للقانون الاصلي بدل: «من قبل دولة اجنبية او لاجلها يأتي: «من دولة اجنبية او منظمة تخريبية او من اجلها» وفي نهايته (ومن هنالك اساس مقبول للشك بأنه عضو في منظمة تخريبية او مرتبط بها او يعمل من قبلها».

وحـول نفس الموضوع تقريبا وفي ١٩٨٢/٧/٣٠ أقرت الكنيست ما يسمى بقانون «تمير» ـ قانون الارهاب الحكومي.

٧ ـ قانون لتعديل امر منع الارهاب (٧) ـ ١٩٨٠.

بند ١ : تعديل بند ٤.

(ز) ... «او من يقوم بعمل يظهر فيه تضامنا مع منظمة ارهابية او يؤيدها برفع علم او عرض رمز او اشعار باسماع نشيد او شعار او اي عمل مكشوف مشابه الذي يدل بوضوح على تضامن او تأييد وذلك في مكان عام او بشكل يستطيع فيه الناس الموجودون في مكان عام رؤيته وسماعه».

وفي وقت لاحق اصدرت انظمة لتحديد ماهية المنظمة الارهابية فشملت هـذه الانظمة جميع المنظمات الفلسطينية التي تؤلف منظمة التحرير الفلسطينية وغيرها وواضـح ان حكـام اسرائيل ارادوا بهذا القانون ان يمنعوا الشعب الفلسطيني من التعبير عن امانيه ومنع الجماهير العربية في فلسطين المحتلة والقوى التقدمية عامة من اطلاق صرخة الحق من اجل الحل العادل للقضية الفلسطينية.

٨ ـ قانون العقوبات (٨) (تعديل رقم ١٧) ـ ١٩٨٣.

بند ٢ (ب) : «اذا اعتقل شخص بموجب بند ١٢٥ (أ) لقانون العقوبات (بتهم امنية ـ ن ب) فيمكن احتجازه في مكان يحدده وزير الدفاع ...».

ان خير دليل على عنصرية وظلم هذا القانون هو اساليب وطرق التعذيب المميزة لعـدد من المعتقـلات والظروف غير الانسانية لهذه المعتقلات مثل معتقلي الفارعة ونفحة وغيرهما من المعتقلات الفظيعة المكتظة بالمعتقلين ـ الفلسطينيين بالذات.

حرية الفـرد

هنالك قوانين اخرى تتعلق بحرية الفرد وحقه في خصوصياته ولكن الحكومة تأبى الا ان يكون في كل قانون تقدمه قسط من التمييز والمعاداة للدمقراطية حتى ولو كان الهدف الاساسي من القانون مقبولا، ففي ١٩٧٩/٧/٣ أقرت الكنيست:

٩ ـ قانون الانصات المخفي (٩) ـ ١٩٧٩.

الفصل (ب) : الانصات المخفي من أجل امن الدولة.

٤ (أ) «يستطيع الوزير... اذا طلب منه رئيس سلطة امنية واذا كان الامر مطلوبا لامن الدولة، (ب) ان يسمح بالانصات المخفي»

(ج) :... لا تزيد مدة الاذن على ثلاثة اشهر. ويمكن تجديده مرة بعد مرة؟.

الفصل د بند ١٢ : ليس لاي انسان حق او اعانة في المحكمة ضد من اعطى الاذن (اذن الانصات)... او ضد من عمل بموجبه او يستعمل المعلومات.. التي تم الحصول عليها بالانصات المخفي».

ان الانصات المخفي والمراقبة وغير ذلك من ممارسات المخابرات كان قائما دائما ولكن بهذا القانون اعطيت صبغة قانونية لهذه الممارسات ففي السابق لو استطعت ان تكشف ان هنالك من يتنصت لمحادثتك كان بامكانك ان تتوجه الى المحكمة، ولكن هذا القانون اقفل اي منفذ لذلك .. وفي ١٩٨٢/٢/٢٣ أقرته الكنيست.

١٠ - قانون حماية الخصوصيات (١٠) - ١٩٨١.

الفصل ج : بند ١٩ (ب) : «لا تتحمل سلطة امنية او اي واحد من موظفيها او من يعمل لصالحها المسؤولية نتيجة للمساس بخصوصيات الفرد (المعرفة بهذا القانون) اذا تم ذلك خلال قيامها بواجبها او من اجل تنفيذ مهمتها».

(ج) سلطة امنية هي كل واحدة من الهيئات الآتية

(١) شرطة اسرائيل.

(٢) جناح الاستخبارات في الاركان العامة والشرطة العسكرية التابعان لجيش الدفاع الاسرائيلي..

(٣) قسم المخابرات العامة.

اذا فكل شيء مسموح وكل الحصانة القانونية متاحة لاجهزة السلطة القمعية للعمل ضد الجماهير الشعبية، وفي ختام هذا الفصل قانون متعلق بلب الدمقراطية والمساواة وهو حق المواطن في ان ينتخب وينتخب.

١١ - قانون اساس الكنيست (١١) (تعديل رقم ٨) - ١٩٨١.

بند ١ : «... او انه حكم بالسجن الفعلي مدة خمس سنوات او اكثر لارتكابه مخالفة ضد امن الدولة.. ولم يمر على انهائه مدة محكوميته خمس سنوات».

بموجب هذا التعديل يحاكم المواطن مرتين.. مرة عندما يقضي محكوميته في السجن والمرة الثانية عندما يخسر حقا سياسيا وهو ان يكون مرشحا في الانتخابات.

ليس العرب وحدهم

من المعـروف ان الجماهير العربية كانت المتضررة الاولى من هذه القوانين كذلك القـوى التقدمية. ولكن ايضا القوى المعارضة تعرضت وتتعرض لجور هـذه القوانين واخطارها، وقد يلحق الضرر حتى بوزراء سابقين.. اذا اراد الحاكمون ذلك، والخلاصة هي.. ان حكام اسرائيل السابقين واللاحقين، الذين بادروا الى سن هذه القوانين مع انهم قصدوا المساس بحقوق العرب، والقوى التقدمية فانه لا يوجد هناك ضمان ان لا تستخدم هذه القوانين ضد قوى معارضة اخرى.. حتى لو ايدت هذه القوى تلك القوانين.

القسم الثاني

×× القوانين الخاصة بالارض وقضايا التنظيم والبناء.

لا بد من الاشارة اولا الى ان الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة، وبغض النظر عن القوانين المختلفة قامت بمصادرة الغالبية الساحقة من الاراضي العربية في البلاد، ولا يبدو ان حكومة الليكود تكتفي بما صودر حتى الآن وهي تخطط لمصادرة ما تبقى وتقوم فعلا بتنفيذ مخططاتها في هذا المجال دون اي رادع بل انها تصدر القوانين «المناسبة» لذلك وتتخذ الاجراءات اللازمة مثل المماطلة في اقرار الخرائط الهيكلية للقرى العربية والامتناع عن اقامة لجان تنظيم محلية واتخاذ اجراءات ما قبل المصادرة اي نقل الاراضي من سلطة نفوذ القرى العربية الى مجالس محلية يهودية (كما في منطقة «مسجاف» والمنطقة الصناعية في الناصرة).

اما القوانين الخاصة في هذا المجال في عهد الليكود فهي

١ ـ قانون امتلاك الاراضي في النقب (١٢) (اتفاقية السلام مع مصر) ـ ١٩٨٠: تبرز عنصرية هذا القانون في عدد من احكامه الجائرة وهي

* ان القانون يمنع عرب النقب من الحق المجرد بالتوجه الى القضاء لتقديم شكوى ضد مصادرة اراضيهم.
* جاء هذا القانون لينهب ما يزيد عن ٣٥ الف دونم من اراضي عرب النقب.

وقد تم اختيار اراضي عرب النقب الشاسعة هذه على الرغم من وجود مئات الوف الدونمات من الاراضي المشاع الاخرى في المنطقة وعلما بان السلطات لا تحتاج الى هذه المساحة الضخمة من الارض للاغراض التي زعمت بانها تحتاجها من اجلها (بناء مطارات عسكرية).

هذا ونذكر انه على اثر صدور هذا القانون اجازت السلطات لنفسها ان تمعن في عنصريتها اكثر وحين جرى الحديث عن دفع تعويضات لاصحاب الاراضي عرضت السلطة مبالغ هزيلة لا تتجاوز نسبة ٥٪ من المبالغ التي تلقاها المستوطنون اليهود في سيناء.

٢ ـ قانون الاراضي العامة (١٣) (طرد الغزاة) ـ ١٩٨١.

بند ٤ (أ) : «اذا استولى انسان على اراضٍ عامة واعتقد المسؤول ان الاستيلاء كان منافيا للقانون يستطيع المسؤول. ان يصدر امرا يطلب فيه من المستولي على الارض ان يصرف يده عنها خلال المدة المحدودة..».

بند ٧ (ب) : اذا استولى انسان على الاراضي بشكل غير قانوني يستطيع المتصرف القانوني لهذه الارض خلال ٣٠ يوما من يوم الاستيلاء ان يستعمل القوة بشكل معقول من اجل اخراج المستولي من الارض»

يأتي هذا القانون بعد ان صودرت اغلبية الاراضي العربية وجاء «ليحمي» ما سرق من العرب خوفا من اصحابه الحقيقيين، ولكن الهدف الاساسي لهذا القانون هو اعطاء تغطية قانونية لعصابات اريك شارون (عندما كان وزيرا للزراعة) عصابة الدوريات الخضراء وممارساتها القمعية ضد العرب من الفلاحين واصحاب المواشي من الجليل الى النقب.

* القوانين الخاصة بالتنظيم والبناء:

في مجال التنظيم والبناء اقرت الكنيست سلسلة من القوانين في عهد الليكود منها.

١ ـ قانون التنظيم والبناء (١٤) (تعديل رقم ٩) ـ ١٩٧٨.

بند ٤ (أ) : «في البند ٢٠٣ (أ) بدل تعريف. «العمل بشذوذ ملموس عن شروط الاذن «ياتي: «شذوذ عن الاذن او المخطط..»».

بند ٥ (أ): «في البند ٢٠٤ (أ) بدلا من : «(٢٥٠٠) ليرة اوسجن لسنة واحدة» ياتي: «(٢٠٠ر٠٠٠) ليرة او سجن لسنتين»».

بند ٥ (٢) (ب): «من يقوم بعمل او يستعمل ارضا بشكل يشذ عن الاذن او المخطط عقوبته (١٠٠ر٠٠٠) ليرة او سجن لسنة، اذا استمرت المخالفة يغرم اضافة لذلك، بـ (٢٠٠٠) ليرة عن كل يوم اضافي يستمر وجود المخالفة فيه».

ففي البند ٤ (١) اتسعت المجالات التي يعتبر العمل فيها او تنفيذها مخالفة وعلى خلفية الضائقة السكنية للقرى العربية يصبح هذا التعديل مجرد تضييق الخناق وتحميلها اعباء لا مجال لها في أن تتاحاشاها وذلك من خلال مضاعفة الغرامات ويلي هذا التعديل:

٢ ـ قانون التعديل والبناء (١٥) (تعديل رقم ١١) ـ ١٩٧٩.

بند ٢٠٧ أ (ب) : «تستطيع اللجنة المحلية بعد ان اطلعت على تقرير قائد شرطة المنطقة ان تطلب من المحكمة ان يؤمر المحكوم عليه بتنفيذ الامر (امر الهدم)...».

بند ٢٠٧ ب : «اذا اصدرت المحكمة امرا.. ولم يقم المحكوم عليه بتنفيذه تستطيع المحكمة ان تصدر امر اعتقال ضده حتى يتم تنفيذ الامر».

هذا القانون يصل الى قمة الاجحاف فالانسان وضع جهده وماله لكي يبني بيتا ليؤوي اولاده مطالب بان يهدم بنفسه هذا البيت وان يهدم مستقبله معه.

وبعد هذا التعديل تعود الكنيست وتقر:

٣ ـ قانون التنظيم والبناء (١٦) (تعديل رقم ١٢) ـ ١٩٨٠.

بند ٢٣٨ أ (أ) : «اذا اقيم بناء بدون ترخيص او انه شذ عن اطار «الاذن او المخطط او انه بوشر باقامة بناء كهذا فان رئيس اللجنة (لجنة التنظيم ـ ن ب) مخول باصدار امر الهدم وحل او نقل البناء...».

القـانـون اعـلاه يشمـل تعـديلا خطيرا جدا وهو اعطاء رئيس لجنة التنظيم صلاحية اصدار اوامر هدم، وتكفي الاشارة هنا الى انه لا توجد سوى اربع لجان كهـذه في القـرى العـربية لتبقى الاغلبية الساحقة من القرى العربية تحت رحمة متصرف اللواء الشمالي يسرائيل كينغ.. المعروف بوثيقته العنصرية.

وفي العام نفسه اقر القانون الذي حمل اسم مقدمة «قصاب» نائب وزير الاسكان.

٤ ـ قانون التنظيم والبناء (١٧) (تعديل رقم ١٦) ـ ١٩٨٠.

لن نورد نص القانون في المقال ولكن سنشير الى مضمونه، فهو يقضي بمنع شركة الكهرباء القطرية او شركة المياه او وزارة المواصلات من تقديم خدماتها الى صاحب بناء غير مرخص.

وفي سنة ١٩٨١ أقرت الكنيست.

٥ ـ قانون التنظيم والبناء (١٨) (تعديل رقم ١٨) ـ ١٩٨١.

الاضافة الثالثة (بند ١٩٦ أ).

بند ٣ : «نسبة ضريبة التحسين تساوى نصف قيمة التحسين»

وفي بند اخر من هذا القانون جاء ان الضريبة لا تدفع الا اذا مورست الحقوق على الارض التي شملها التحسين، واثير السؤال:

هل بناء بيت للسكن يعتبر ممارسة حقوق؟ وجاء الجواب على هذا التساؤل في تعديل آخر:

٦ ـ قانون التنظيم والبناء :(١٩)(تعديل رقم ٢٠) ـ ١٩٨٢ (١/١/٨٣).

بند ١٣ (ج) : «اقامة مبنى او توسيع مبنى لا تعتبر ممارسة حقوق على الارض اذا كان ذلك لاهداف سكنية... شريطة الا تزيد مساحته على ١٢٠ مترا مربعا..»".

ففي هذا التعديل لا يكاد المواطن يرتاح من كابوس ضريبة التحسين ليعود القيد مرة أخرى ويحافظ على جوهرة الجائر.

في الختام من الجدير ذكره ان الكتلة الوحيدة في الكنيست التي اتخذت موقفا مثابرا ضد هذه القوانين هي كتلة الجبهة الدمقراطية للسلام والمساواة، فقد تحفظت في حينـه وهذا مدون في سجلات الكنيست الرسمية وفي كتاب القوانين) من هذه القوانين واعترضت عليها وكشفت آثارها العنصرية.

مراجــــع :

١ ـ سجل محاضر جلسات الكنيست مجلد ٨٥.

٢ ـ كتاب القانون الاسرائيلي سنة ١٩٨٢.

٣ ـ كتاب القانون الاسرائيلي سنة ١٩٨١.

٤ ـ سجل محاضر الكنيست مجلد ٨٩ ص ٣٢٢١.
٥ ـ سجل محاضر جلسات الكنيست مجلد ٨٤ ص ٩٦٠.
٦ ـ المصدر ذاته مجلد ٨٩ ص ٤٣٧٣.
٧ ـ كتاب القانون الاسرائيلي سنة ١٩٨٣.
٨ ـ سجل محاضر جلسات الكنيست مجلد ٨٦ ص ٣٣٨١.
٩ ـ سجل محاضر جلسات الكنيست مجلد ٨٩ ص ٣٨٢٠.
١٠ ـ سجل محاضر جلسات الكنيست مجلد ٨٣ ص ٣٨٤٤.
١١ ـ سجل محاضر جلسات الكنيست مجلد ٨٧ ص ١٢٩٧.
١٢ ـ كتاب القانون الاسرائيلي سنة ١٩٨٠.

الفصل الثالث عشر

التنظيمات الارهابية الصهيونية في المناطق المحتلة

قبل عام ١٩٤٨، أيام الانتداب البريطاني في فلسطين كانت هناك مجموعة من المنظمات الارهابية الصهيونية التي عملت في الخفاء وابرز هذه المنظمات كانت الهاجاناة ـ الاتسل ـ ليحي وشتيرن وكان الارهاب والعنف وسفك الدماء وسيلة هذه المنظمات الارهابية وغايتها لتحقيق حلم الحركة الصهيونية في انشاء الكيان الصهيوني بدليل المجازر المتعددة واعمال الارهاب والقتل والتنكيل التي ارتكبتها هذه المنظمات ضد ابناء الشعب الفلسطيني في فلسطين.

[الهاجاناه]

وهي الاسم المختصر للمنظمة العسكرية اليهودية السرية التي عملت في فلسطين ابان فترة الانتداب البريطاني ـ وقد تأسست في مؤتمر عقد في طبريا بتاريخ ١٢/٦/١٩٢٠ وانضم عدد كبير من المتطرفين الصهاينة الى صفوفها وكانوا يتلقون تدريبهم في الليل وايام السبت والعطل وقامت هذه المنظمة بعدة اعمال ارهابية ضد المواطنين العرب مما تسبب في احداث عام ١٩٢٠

وخلال احداث عام ١٩٢٩ قام افراد هذه العصابة بالمزيد من العمليات الارهابية في القدس وحيفا ويافا والخليل وقاموا بسلب الامتعة والممتلكات والحاجيات واعتدوا على القرى ووسائل المواصلات وكانوا يتلقون الدعم والتشجيع من سلطات الانتداب البريطاني.

وفي عام ١٩٣٠ اقيمت القيادة القطرية لعصابة الهاجاناة وشارك فيها اعضاء من الهستدروت والادارة الصهيونية وبعض الاوساط المدنية وعقدت دورات منتظمة للقادة وجرى شراء السلاح من الخارج بمساعدة ودعم سلطات الانتداب مما ساعد هذه العصابة على تكثيف عملياتها الارهابية فقامت بنصب الكمائن على الطرقات وهاجمت المدن والقرى. وفي عام ١٩٣٩ بلغ عدد افراد عصابة الهاجاناة العاملين ضمن «الشرطة العبرية» حوالي ٢٢ الف ارهابي مسلحين ومدربين من قبل الجيش البريطاني، وشاركت هذه القوة في مهاجمة المدن والقرى وطرد سكانها واقامة المستوطنات الصهيونية على اراضيها. وبلغ التعاون بين عصابة الهاجاناة وسلطات الانتداب البريطاني ذروته في عام ١٩٣٨ عندما تولى ضابط بريطاني يدعى تشارلز وينغت مهمة الاشراف على تسليح وتدريب عصابات الهاجاناة.

وعندما نشبت الحرب العالمية الثانية وافقت سلطات الانتداب البريطاني على تعزيز «قوات الشرطة العبرية» وهي في حقيقتها القوات النظامية لعصابة الهاجاناة، كما

استجابت سلطات الانتداب لاقتراح الوكالة اليهودية بتجنيد فرقة يهودية ضمن قوات بريطانيا وكانت هذه الفرقة مكونة من عناصر الهاجاناة وشاركت في الهجوم على سورية وقامت بدور كبير في تهجير المزيد من اليهود الى فلسطين.

وبعد قرار الجمعية العامة للامم المتحدة بتقسيم فلسطين الى دولتين في التاسع والعشرين من تشرين الثاني ١٩٤٧ قامت عصابة الهاجاناة بالمزيد من العمليات الارهابية ضد القرى والمدن الفلسطينية وبعد الاعلان عن انشاء الكيان الصهيوني عام ١٩٤٨ شكلت العناصر الارهابية للهاجاناة نواة الجيش الصهيوني.

[اتسل]

اما منظمة الاتسل الارهابية فقد تأسست عام ١٩٣٧ بعد ان انفصلت عن منظمة الهاجاناة وينتمي مؤسسوها الى حركة الشباب «بيتار». ثم وقع قائد منظمة الاتسل اتفاقية مع زئيف جابوتنسكي رئيس «المنظمة الصهيونية الجديدة» وبموجب هذه الاتفاقية اصبحت الاتسل تحت امرة جابوتنسكي. وكان اتباع جابوتنسكي يؤمنون بسياسة العنف ضد العرب وكان شعار الاتسل يد تمسك البندقية على خارطة «ارض اسرائيل» التي تشمل كامل الارض الفلسطينية على ضفتي نهر الاردن. وفي الرابع عشر من تشرين الثاني عام ١٩٣٧ بدأت عصابة الاتسل الارهابية بشن الهجمات ضد العرب في اماكن مختلفة من فلسطين المحتلة.

ومع نشوب الحرب العالمية الثانية اعلنت الاتسل عن استعدادها لمساعدة قوات الحلفاء فوافقت السلطات البريطانية وافرجت عن قائد الاتسل دافيد رازيال الذي كان معتقلا لارتكابه اعمالا ارهابية وتم ارساله مع مجموعة من عصابته في مهمة تخريبية الى العراق من قبل الاستخبارات البريطانية حيث قتل هناك وتم تعيين الارهابي مناحيم بيغن مكانه

وبعد انتهاء الحرب واصلت اتسل اعمالها الارهابية ضد العرب وقامت بتفجير فندق الملك داوود في القدس بتاريخ ١٩٤٦/٧/٢٢ وفي حزيران ١٩٤٨ تم حل منظمة الاتسل وانضم رجالها الى الجيش الصهيوني.

[منظمة ليحي]

وهي تنظيم سري صهيوني عمل في فلسطين اثناء فترة الانتداب البريطاني اسسه الارهابي ابراهام شتيرين. انفصل تنظيم الليحي عن منظمة الاتسل عام ١٩٤٠ وابرز اعمال الليحي الارهابية اغتيال اللورد موين الوزير البريطاني المسؤول عن

شؤون الشـرق الاوسـط في القـاهرة يوم ١٩٤٤/١١/٦. كذلك قام افراد عصابـة الليحي بتفجير مقـر السرايا العربية في يافا كما قاموا باغتيال ممثل الامم المتحدة الكونت برنادوت في ١٩٤٨/٩/١٧.

وفي عام ١٩٤٨ نجحت الشرطة السرية البريطانية في اكتشاف مخبأ الارهابي شتيـرين وقامت بقتله وفي نهاية عام ١٩٤٨ تم حل تنظيم الليحي وانضم قسم من اعضائه الى المنظمة العامة للعمال بينما انضم قسم آخر الى عدة احزاب متطرفة.

[حركة غوش ايمونيم :]

وهي في الاصـل حركة استيطانية تكونت في بداية الفترة التي اعقبت حرب تشرين عام ١٩٧٣ وبتأثير من حركات الاحتجاج الكثيرة التي سادت اوساط المجتمع في ضوء نتائج تلك الحرب. ومنذ تأسيسها تعمل هـذه الحركة بصفتها الروح التسريرة للسياسة الصـهيونية، ويتصـرف عناصرها في المناطق العربية المحتلة وكأنها دولة لهم، يتجاهلون القانون ويبثون الارهاب والرعب بين السكان العرب. لقـد بدأت غوش ايمونيم تعمل كحركة خارج النطاق البرلماني ومهمتها زرع الارهاب في نفوس العرب بقصـد دفعهم الى الجلاء عن ارضـهم تمهيدا لاقامة المزيد من المستوطنات عليها، واعضـاء حركة غوش ايمونيم الذين تمرسوا على مدى عشر سنوات تقريبا في العمل الارهـابي باتـوا ـ كمـا يقول دان عومـر ـ «المخزون البشري للفاشية الاسرائيلية الجديدة والمثبت الايديولوجي لمجموعة منظمات الارهاب اليهودية»

والقاعدة الرئيسية للعقيدة التي تحكم غوش ايمونيم هي الاحباط الذي يشعر به المتدينون اليهود بسبب عدم مساهمتهم في المسيرة الاستيطانية ـ السياسية التي ادت الى قيـام الكيـان الصـهيـوني والمشتـل الذي زرعت فيـه بذور غوش ايمونيم الفـوضوية كانت المدرسة الدينية «مركاز هاراب» في القدس التي يديرها الحاخام «تسفي يهودا كوك» الابن الوحيد للحاخام الرئيسي السابق يهودا كوك وكانت هـذه المدرسة تشبه العشرات من المدارس الدينية الاخرى المختبئة في شوارع مدينة القدس. وفي نهاية الخمسينات بدأ يصل الى هذه المدرسة اوائل الشبان المتدينيين من خريجي بني عكيفا بعد ان اقاموا علاقات سرية مع الحاخام كوك. وكانوا يعتبرون كوك زعيما لهم.

وبعـد حرب الايام الستة بدأت مرحلة خلق الاساس العقائدي لاقامـة حركة غوش ايمونيم وبدأ تلاميذ الحاخام كوك وابرزهم الحاخام ليفنغر يحاولون السيطرة هنا وهناك لاقامة مركـز لهم في مدينة الخليل، كما عملوا في مستويات مختلفة داخل حزب المتـدينيين الوطني ـ المفدال ـ وخلال الفترة التي تلت حرب حزيران وصل اعضـاء

غوش ايمونيم الى مجابهة مباشرة مـع المؤسسة الحزبية، ثم انفصلت الحركة عن حزب المفدال عام ١٩٧٤ بايعاز من الحاخام كوك الذي اعلن انفصال غوش ايمونيم عن حزب المفدال قائلا لتلاميذه. «منذ اليوم لا وجود لغوش ايمونيم في المفدال وانما غوش ايمونيم فقط»

من الناحية التنظيمية ليس لغوش ايمونيم سكرتارية منتخبة بل هناك سكرتارية مرتجلة، ويـدل ذلك على ما يصفـه بهـا اعضاؤها من انها: حركة عفوية دون بطاقة عضـويـة ودون مؤسسات. وتضم الحركة منذ تأسيسها وجوها من اشهر حاخامات اسـرائيـل البارزين على الصعيد الديني وعلى صعيد السياسة الرسمية يقف على راسهم الحـاخـام تسفي يهودا كوك وهو اشكنازي الاصل ووالده مؤسس المدرسة الدينية «مركاز هاراب» عام ١٩٢٤ والتي تحولت في السنوات الاخيرة الى احـد مراكز العنصرية الدينية المتطرفة ويبرز من بين تلاميذ كوك الحاخام موشيه ليفنغر المشهور بتعصبـه العنصـري ضـد العرب وزعيم المستوطنين الصهاينة في مدينة الخليل، والحاخام حاييم دروكمان وهو عضو كنيست الذي يرفع علم الجناح اليميني في حزب المفدال وغيرهما من كبار المتدينيين المتعصبين الذين انضم اليهم فيما بعد عضو الكنيست حنان بورات المتخرج ايضا من مدرسة «مركاز هاراب». ولم تقتصر عضوية غوش ايمـونيم على المتدينيين من اتباع كوك بل انضم اليها فيما بعد عناصر غير متدينة من مؤيدي سياسة ارض اسرائيل الكاملة.

وتتلقى حركة غوش ايمونيم دعم ومساندة السلطات الصهيونية الحاكمة اذ يقف وراءها عدد من رجال الحكم الكبار وعدد من كبار رجال الاعمال ومعظم ميزانية الحركة مصادرها وسائل التمويل الحكومية بصورة مباشرة وغير مباشرة وقـد تمتعت غوش ايمونيم ومنذ بداية تكوينها بتمويل مباشر من ارباب الصناعة ورجال البنوك الاغنياء. وكمثل على ممولي غوش ايمونيم فان اسحق شوبنسكي الذي كان يملك شركة انتاج سيارات اوتوكارس قـد تبرع بسيارة للحاخام ليفنغر ورجاله بعد غزوهم لمدينة الخليل وقـد حقق مع شوبنسكي بتهمـة توزيـع سيارات على بعض الرجالات والمسؤولين باسعار رخيصة. وهناك ممول آخـر معروف لغوش ايمونيم هو رجـل البنوك المعروف يهوشع بن تسيون، وهناك ممولون من خارج فلسطين المحتلة ابرزهم سيريل شتاين مديـر شبكة دور الكازينوهات والقمار في لندن وتاجـر الاسلحة المكسيكي ماركوس كاتس. كما ان العشرات من الموظفين الرئيسيين في غـوش ايمونيم يتلقون رواتبهم مـن الحكـومـة وبعد عام ١٩٧٧ اخذت الاموال تتدفق على صندوق هـذه الحركة الاستيطانية من كافة الوزارات الصهيونية مثل وزارة الزراعة والاسكان والاستيعاب ووزارة الدفاع ومن دائرة الاستيطان في الوكالة اليهودية.

وقد نشط عمل حركة غوش ايمونيم الاستيطاني منذ بداية تأسيسها في قطاع واسع من المناطق المحتلة عام ١٩٦٧، وكانت اولى المستوطنات التي اقامتها هي مستوطنة الون موريه وثار حول قيامها ضجة اعلامية كبيرة

[منظمة «امانا»]

وامانا في الاصل اسم لمستوطنة اقامتها حركة غوش ايمونيم في صيف عام ١٩٧٦، وخلال فترة قصيرة من اقامتها تكونت فيها نواة تنظيمية تمكن جهازها من اقامة اثنتي عشرة نواة استيطانية، وبذلك تعد «امانا» الساعد الايمن لحركة غوش ايمونيم في تنفيذ برامجها الاستيطانية وذكرت صحيفة هآرتس بتاريخ ١٩٨٣/١/٢٥ ان حركة أمانا قد صادقت على برنامج الاستيطان السنوي لها والذي يعطي افضلية اولى للاستيطان في قطاع غزة ومنطقة الخليل ومنطقة نابلس

وتعمل «امانا» الان كمنظمة ذات ادارة ذاتية على الصعيد الاقتصادي كما انها بجهازها التنظيمي تمثل تطورا بالنسبة لحركة غوش ايمونيم التي لا يوجد لها اسس تنظيمية. اما بالنسبة للكيفية التي تنفذ بها «امانا» برامجها الاستيطانية فلا فرق بينها وبين المنظمات الارهابية الاخرى حين تصطدم بالمعارضة العربية لاقامة المستوطنات فهي تلجأ دائما للعنف.

رابطة تقدم الاسكان والاستيعاب في
« يهودا والسامرة وغزة ووادي الاردن »

وهي احدى الهيئات الرسمية التابعة لحركة غوش ايمونيم والجناح اليميني في السياسة الاسرائيلية، وتصدر هذه الجمعية صحيفة اسمها «نكودا» والتي تدعو فيها علنا وبصراحة الى طرد السكان العرب من قراهم واراضيهم

وصحيفة «نكودا» هي طبعة اسرائيلية عن صحيفة «دار ستيرمر» التي اصدرها في المانيا الغربية يوليوس شترايخر والذي اعدم شنقا في نهاية الحرب. والخط الذي تسير عليه نكودا تتجمع فيه جميع الامراض الفكرية المتطرفة في الكيان الصهيوني، وتتعامل مادة هذه الصحيفة باستمرار بموضوع طرد العرب من المناطق المحتلة

وفي عدد صحيفة نكودا رقم ٦٧ نشر دافيد روزنشتفايج وهو مدرس في احدى مستوطنات المناطق المحتلة ومعار من قبل وزارة التربية والثقافة الصهيونية نشر مقالا دعا فيه بصراحة الى حرمان المواطنين العرب من ممتلكاتهم وطردهم من اراضيهم وقال: «لقد تبنينا لانفسنا سياسة ادبية واخلاقية ساذجة ومعتدلة وداعية

للسـلام، ان العقـوبات الجماعية والقاء المسؤولية على عاتق من لا ينفذ العمليات المسلحة تتعارض ووجهـة نظرنا الاخلاقية والادبية ومن هنا ايضا العقوبات الخفيفة واوامر اطـلاق النار الخطيرة، الحقيقة ان كل هذا لا يكفي، انـه مراوغة، فنحن نفضل تفكيك الشعب العربي وان نوجعه في النفس والنفيس... ولهـذا يجب ان نهتم بان يكون الجناح العربي في فلسطين هو الخاسر في كل حادثـة تكون موجهة ضد وجودنا في فلسطين وعلينا ان نشجعهم على الخروج من هنا وعلى الجمهور العربي ان يشعر بان الارض تنهار تحت اقدامه في كل مرة تنفذ فيها عملية ضد شعب اسرائيل في ارض اسرائيل».

وفي العدد الثامن والستين من صحيفة نكودا رد احـد رؤساء غوش ايمونيم على مقال روزنتشفايج ويدعى يوآل بن نون فقال: «لقد عبر روزنتشفايج بصوت عال عن الشعور السائد في جمهورنا وفي انحاء اسرائيل كلها بان المجابهة مـع عرب نابلس يجب ان تتم عن طريق طرد العرب سواء كعقاب اوكحل متطرف للقضية الفلسطينية».

وبـالتـالي ليست هذه رؤى الرابـطة فقط، بل هي رؤى غوش ايمونيم اصلا وبـرامجهـا الاستيطانية في ابعادها الحالية والمستقبلية لا تخرج عن هـذا الاطار الفاشي. والحقيقة ان هذا الاتجاه الايديولوجي الـذي تبلوره صحيفة نكودا ما هـو في الواقع سوى اتجاه غالبية العناصر الصهيونية الساعية الى تهويد المناطق المحتلة وافراغها من سكانها العرب بشتى الوسائل.

[رابطة الامن على طرق يهودا والسامرة :]

وهـذه المنـظمـة هي الاكثر تنظيما وتجربة وتدريبا، وهي المنظمة التي تعمل بتوجيه مباشر وغير مباشر من قبل الهيئات الرئيسية التي تتزعم المستوطنين. وكان يطلق على هـذه المنظمة في السابق اسم «لجنة الامن» واقيمت عام ١٩٧٩ ثم تحول اسمها فيما بعد الى «رابطة امن الحركة على طرق «يهودا والسامرة» لكنها غير مسجلة في سجل مكاتب الروابط.

وقد ادت عمليات البحث التي قامت بهـا الشرطة في اعقاب اغتيال عضو حركة السـلام الان اميل غرينسفايج الى اكتشاف مخابيء اسلحة وذخائر في المنطقة التي تتـواجـد فيهـا هـذه الرابطة تم سرقة معظمها من مخازن الجيش الصهيوني. لكن وبالرغم مـن اكتشاف الاسلحة الا ان قوات الامن فشلت في اكتشاف النواة الصلبة لهذه المنظمة مما ادى الى تعزيز قوتها ونشاطها.

ويذكر دان عومر في مقاله: «الفاشية الجديدة» الذي نشرته مجلة هاعولام هازيه يوم ١٩٨٤/١/١٤ ان هذه الرابطة تتمتع بنوع من السرية في تحركاتها ونشاطاتها

وزعامتها على نمط منظمة الارهاب ضــد الارهاب وان عناصرها من المدربين جيدا وقد نفذوا عدة عمليات عنيفة ضد المواطنين العرب في المناطق المحتلة

[منظمة ماعتس :]

وتمتـاز هذه المنـظمـة ايضـا بالغمـوض والسـرية في تحركاتها ونشاطاتها، فالمعلومـات المتـوفـرة عنهـا تشير الى انها فرع من فروع الحركةالسرية للارهاب اليهـودي في الضـفـة الغربية، ومجال نشاطها في تل ابيب. اما زعيم هذه المنظمة وقـائـدهـا الذي اقامها واعطاها اسمها واختار نشيدها على اساس معزوفة «جنود مجهولون» لابراهام شترن فهو المدعو «يوسف عانوا» وعانوا ايضا زعيم لفرع منظمة ارهاب ضـد الارهاب في تل ابيب وحسب المعلومات المتوفرة ظلت هذه المنظمة غيـر واضحة الهوية الى ان تم اعتقال زعيمها عانو، ومن خلال التحقيق معـه اثناء محاكمته في المحكمـة اللوائية بتل ابيب مـع مطلع عام ١٩٨٣ تم الكشف تقريبا عن هويـة منظمته الارهابية على نحو اكثر وضوحا فقـد تبين ان ماعتس تتميز بكونها اقرب الى العصابات الاجرامية منهـا الى المنظمات ذات الطابع السياسي المبني على عقيدة ايديولوجية. لكن هـذا لا يعني انتفاء اي اثر للاتجاهات السياسية فيهـا، فثمة تأثر بايديولوجية حركة كاخ وزعيمها الارهابي كهانا بدليل اعتراف عانوا اثناء المحاكمة بكتـابـة شعـارات مثـل «يعيش الحـاخام كهانا» «وكهانا الى السلطة» و«ليفرج عن الحاخام كهانا» وذلك على جدران البيوت في تل ابيب

وبهـذا يتضح ان الخط السياسي لماعتس نابع اساسا من التطرف اليميني وملتزم به اكثر من اي اتجاه سياسي آخـر، وهذا ما اكده عانو اثناء محاكمته حين وصـف اهداف منظمته «انها تتمحور حول الحرب ضـد اليسار الاسرائيلي» وربما انطلاقا من هذه الاهداف قام عانو مع زوجته بالسطو على نادي حركة «شيلي» في حزيران عام ١٩٨٠.

اما العمليات الاخرى التي نفذتها منظمة ماعتس فقد كان اهمها اضرام النار في مبنى اسرة تحرير هآرتس وفي مصنع كارغل في اللد ومفروشات مارس في حيفا واحـد مراكز هاشومير هتسعير». ومن الناحية التنظيمية فان الشكل القيادي لماعتس يؤكـد قربها الى مفهوم العصابة. فقد اعترف عانو اثنـاء محاكمته بانه عين رئيسا ورئيس حكومة ووزير زراعة (مسؤول عن السرقات الزراعية فـي الكيبوتسات) ووزير مواصـلات (مسـؤول عن سرقـة السيارات) ورئيسا لشعبة المخابرات اسمه وزير الروايات واطلق على جنود منظمته اسم لصوص.

ومـمـا يؤكد اقتراب ماعتس من مفهوم العصابة الاسمان الاخران لهـا وهما

(مجلس المجرمين الشباب) (ومجلس الهاربين من جيش الدفاع) هـذا بالاضافة الى ان تحقيقات الشرطة قد بينت ان ماعتس تضم ٢٣ مجرما كانوا معروفين في تصنيفات الشرطة «بمجرمين صغار».

[الحشمونيون :]

وهي احـدى المجمـوعـات الارهـابيـة الفـاشية المؤسسة حديثا في الكيان الصهيوني وهي من المجموعات المتأثرة بايديولوجية حركة «كاخ» وتتسم عمليات هـذه المجموعة الارهابية بالعنف الشديد وهو عنف مدعم بخبرة اعضائها العسكرية العالية حيث دلت تحقيقـات الشرطة ان عددا كبيرا من هؤلاء الاعضاء من الذين تجاوزوا العشرين من اعمارهم وانهوا الخدمة الاجبارية في الجيش.

ومن اهم اهداف هـذه المجموعة السيطرة على بيت المقدس، وطرد السكان العرب منها ومن جميع المناطق المحتلة التي يسمونها «ارض اسرائيل» والتي يعتقدون انها يجب ان تكون خالصة لليهود وحدهم.

وفي تموز عام ١٩٨٢ اكتشف عن طريق الصدفة وعلى سطح احدى المدارس الدينية في البلدة القديمة من القدس عبوات ناسفة كانت قادرة على نسف نصف الحي اليهودي، وقد ادى كشف العبوات الى القاء القبض على مجموعة الحشمونيين التي يترأسها رجل كاخ سابقا يوآل لارنر وقـد تبين بعد التحقيقات ان العبوات الناسفة كانت مجهزة لنسف قبة الصخرة.

[حركة الاستيلاء على المسجد الاقصى :]

وتزعم هذه الحركة ان المسـجد الاقصى يقوم فوق معبد، سليمان، ويؤمن اعضاء هـذه الحركة بضرورة ازالة المسجد لبناء ما يسمونه «بالهيكل الثالث» لليهود، وسعيا منهم لتحقيق هذا الهدف نجدهم يدعون علانية الى هدم المسجد الاقصى اضافة الى دعـوتهم لطرد جميـع السكان العرب مسلمين ومسيحيين على حـد سواء، ليس من القـدس وحدها بل من كل ما يسمونه «ارض اسرائيل» لتبقى هذه الارض ـ حسب اعتقادهم ـ وقفاً على اليهود وحدهم دون غيرهم من البشر.

وقد بدأ ظهور هذه الحركة الفاشية المتطرفة عام ١٩٦٨ حين رفضت سلطات الاحتلال السماح لليهود باداء الصلاة في الحرم الابراهيمي في مدينة الخليل، فقـد قام الحاخام ليفنغر الذي يعتبر من اوائل زعماء هذه الحركة مـع مجموعة من اتباعه باستئجار فندق بارك في الخليل مدعيا انه فعل ذلـك لعدة ايام فقط من أجل قضاء

عطلة عيد الفصح ثم استوطن مع رجاله هناك فترة من الزمن، انتقلوا بعدها لاقامة مستوطنة كريات اربع وليفنغر هو من اكثر تلاميذ الحاخام تسفي يهودا كوك تطرفا، وهو ايضا من خريجي المدرسة الدينية «مركاز هاراب» وله صلات عديدة مع عدد من رجال الحكومة مثل يغال الون وشلومو هليل كما ان له صلة وثيقة مع الحاخام كهانا

واهداف ليفنغر وافكاره تكاد تكون الارضية الايديولوجية لكل ما تفرع عن حركة الاستيلاء على المسجد الاقصى من مجموعات ارهابية. ومن اهم اهدافه المعلنة· تهويد الخليل واعادة الحرم الابراهيمي لليهود من خلال خلق اغلبية يهودية في الخليل والاسلوب الذي يتبعه هو وتلاميذه اسلوب. دونم بعد دونم لاستكمال احتلال وتهويد الاراضي العربية.

والشخصية البارزة الاخرى في الحركة هو الحاخام يسرائيل اريئيل وهو ايضا من خريجي المدرسة الدينية «مركاز هاراب» ومن وثيقي الصلة بالحاخام كهانا الذي صنفه في المكان التاني في قائمة كاخ التي قدمها كاهانا لانتخابات الكنيست العاشرة عام ١٩٨١. وليس هناك من يفوق اريئيل في تطرفه واحلامه التوسعية فهو معروف كمن يتمسك بالحد الاقصى من المطالب في تقرير حدود اسرائيل التي يجب ان تضم الى الحدود الحالية ـ كما يرى ـ «جزءا من اراضي لبنان حتى ميناء طرابلس ومعظم سورية وجزءا من العراق وكل الاردن وجزءا من الكويت وشبه جزيرة سيناء».

وثمة شخصية اخرى بارزة من بين شخصيات مؤامرة الاستيلاء على المسجد الاقصى تلك هي شخصية الحاخام كورن الذي يعتبر موجه هذه المؤامرة والمرشد الروحي لعدد من الشبان الذين حاولوا اقتحام المسجد الاقصى مع الحاخام اريئيل ليلة ١٠ ـ ١١/ اذار ١٩٨٠.

[المخلصون لجبل البيت :]

وهي هيئة يقودها رجل متطرف يدعى غرشون سلومون ومن اهم اهداف هذه الحركة الاستيلاء على المسجد الاقصى وما جاوره من مناطق باية وسيلة، وتشير استطلاعات الشرطة الاسرائيلية الى قيام سلومون بمحاولة تحقيق هدفه حين اعد في السنة الماضية للسيطرة على الحرم الشريف

ومن خلال معرفة الخطوط العامة الشخصية سلومون يمكننا التعرف على جوانب الهيئة التي يتزعمها. فقد انضم سلومون صغيرا الى المنظمة العسكرية القومية وفي مطلع الستينات انضم الى حركة حيروت فانتخبته هذه الحركة عام ١٩٦٩ لمجلس بلدية القدس لكنه استقال في عام ١٩٧٩ مع كتلة غيئولا كوهين وصار من مؤسسي حركة هتحيا ورئيس فرعها في القدس.

ويمكن القول ان هذه الهيئة تقف في اقصى اليمين المتطرف ولا تخرج في اهدافها عن باقي الحركات الدينية المتطرفة في مؤامرة الاستيلاء على الاماكن المقدسة والمناطق المحتلة.

[جمعية صندوق جبل البيت :]

وهي جمعية صهيونية فاشية متطرفة تسعى علانية لتهويد منطقة المسجد الاقصى وكان الاعلان عن وجودها في صحيفة دافار عام ١٩٨٣ حيث ذكر يوسف بريئيل مراسل الصحيفة في الولايات المتحدة ان مجلة (اكوكتيب انتيلجنس ريبورت) الامريكية كتبت تقول: ان جمعية متطرفة اقيمت مؤخرا في اسرائيل والولايات المتحدة باسم صندوق جبل البيت ومركزها الرئيسي في القدس ويجري تمويلها من قبل المسيحيين المتطرفيين في كاليفورنيا قد قررت بناء البيت الثالث في منطقة المسجد الاقصى. واضافت المجلة: ان رجل اعمال مسيحيا ثريا من كاليفورنيا يدعى «تاري ازينهوفر» هو الذي يترأس هذه الجمعية في كالفورنيا.

وذكرت مراسلة دافار: ان عضو الكنيست يهودا بيرح من الليكود ـ الحزب الليبرالي اعلن يوم ١٩٨٣/١/٢٢ ان رابطة صندوق جبل البيت ستتبرع بعشرات الملايين من الدولارات للاستيطان في يهودا والسامرة وان الرابطة تضع نصب عينيها هدفا اساسيا هو اعادة بناء الهيكل الثالث في نطاق جبل البيت.

[حركة هتحيا :]

وتعد من اكثر الحركات الفاشية تطرفا وعنصرية في الكيان الصهيوني، ولها صلات قوية مع معظم الحركات الفاشية، واكثر ما يميز هتحيا عن غيرها انها ذات تمثيل برلماني في الحكومة الاسرائيلية حيث ان لها ثلاثة اعضاء في الكنيست العاشرة. هذا بالاضافة الى انها انضمت بعد ثلاثة اسابيع من الغزو الصهيوني للبنان الى الائتلاف الحكومي حيث تمثلت بوزير هو يوفال نئمان وزير العلوم والتطوير ورئيس اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان. وفي الانتخابات للكنيست الحادية عشرة التي جرت بتاريخ ١٩٨٤/٧/٢٣ فازت هذه الحركة بخمسة مقاعد الا انها لم تنضم الى الائتلاف الوزاري لاسباب عقائدية وفضلت البقاء في صفوف المعارضة.

ويعود ظهور هذه الحركة الى تموز عام ١٩٧٩ حيث انشقت عن حيروت احتجاجا على اتفاق كامب ديفيد الذي اعتبرته تنازلا اسرائيليا وانضم اليها قسم من عصابة غوش ايمونيم وحركة المخلصين لارض اسرائيل الكاملة كما تتعاون مع حركة

الحاخام كهانا، وقد كان لهذه الحركة دور لا بأس به في دعم حكومة بيغن بسبب تطابق اهداف الحركة مع اهداف بيغن من حيث التوسع الذي تسعى اليه كما يستشف من تصريح لاحد زعماء الحركة وهو يوفال نئمان لمراسل معاريف اذ قال «ساعترف امامك دون خجل انني انظر الى الارض اللبنانية حتى نهر الليطاني على الاقل كنظرتي الى ارض اسرائيل» وهذه الاحلام التوسعية ليست وقفا على نئمان وحده، بل هي القاسم المشترك لجميع زعماء حركة هتحيا البارزين وغير البارزين وجميع مؤيديها، مما يوفر للحركة انسجاما داخليا مصدره وحدة الهدف التوسعي ونظرة العداء والكراهية للعرب اما زعامة الحركة فتتكون من قادتها الثلاثة البارزين. يوفال نئمان غيئولا كوهين وحنان بورات وهم جميعا يقفون في اقصى اليمن المتطرف

[حركة تسومت :]

في اواسط تشرين ثانٍ ١٩٨٣ اعلن رئيس الاركان الصهيوني السابق الجنرال رفائيل ايتان عن اقامة حركته السياسية الجديدة التي تحمل اسم «تسومت» اي الصهيونية المتجددة. وفي يمين القسم بمناسبة تأسيس الحركة حدد رفائيل ايتان اهدافها بالآتي:

«ابعاد التهديد بالدمار، وان نكون قوة اجتذاب ليهود المهجر وان نركز على الصهيونية طلائعيا وايديولوجيا وان نقلل من الارتباط بالجهات الخارجية وان نهتم بوحدة الشعب ونسعى الى الاعتراف بحدود أرض اسرائيل بما في ذلك هضبة الجولان» وتتشكل هذه الاهداف ارضية حركة فاشية جديدة ذات ابعاد شديدة التطرف. وربما ينبع تطرفها من تطرف صاحبها ومؤسسها الارهابي ايتان الذي يوصف بانه صاحب اراء توضع على يمين اليمين وهو من اشد الاسرائيليين تطرفا في ادخال واستعمال اساليب العنف في المناطق المحتلة حين كان رئيسا للاركان كما انه من اشد اليهود كراهية للعرب واحتقاراً لهم ودعوة للاعتداء عليهم.

وبالنسبة لتمويل الحركة فان بعض المعلومات تشير الى اعتمادها على التبرعات التي تصلها من جهات مجهولة خارج الكيان الصهيوني. وبين مؤسسي تسومت الى جانب ايتان يبرز الكثيرون من اعضاء وسط «عين فيرد» الطرف المتعصب في حركة الموشافيم والحركة الكيبوتسية. الذي يعتبر اعضاؤه من مؤسسي حركة ارض اسرائيل الكاملة ومؤسسي حركة هتحيا

عشية الانتخابات للكنيست الحادية عشرة اندمجت حركتا هتحيا وتسومت في جبهة واحدة وكان ايتان المرشح الثاني لانتخابات الكنيست في هذه الجبهة وبذلك

اصبح عضوا في الكنيست. وقد احرز هذا التحالف اليميني الجديد انتصارا في هذه الانتخابات وحصلت هذه الجبهة على خمسة مقاعد

[حركة اليمين الاسرائيلي الجديد :]

وقـد تكون الاساس الايديولوجي التنظيمي لهذه الحركة في عام ١٩٨٣ وقـد ضمت في زعامتها كلا من عضو الكنيست ميخائيل كليزر من حركة حيروت وافيدور اسكين مهاجر من الاتحاد السوفييتي ومهاجر امريكي يدعى البرفسور بول ايدلبرغ ومليونير يهودي يميني متطرف اسمه روبرت حايكوبس. وترتبط هذه الهيئة ارتباطا وثيقا بمنظمة يمينية متطرفة في امريكا تدعى «الغالبية الاخلاقية» وزعيمها وموجهها الروحي هو القس الامريكي المتطرف جيري فولويل. وجايكوبس هو الذي ربط بين مؤسسي حركة اليمين الاسرائيلي وزعماء الغالبية الاخلاقية الامريكية. واساس التقارب بين المنظمتين هو ايمان فولويل واتباعه بانه قبل ظهور المنقذ المسيحي من جديد يجب ان يتجمع اليهود في الارض المقدسة. وان على الولايات المتحدة ان تدعمهم بكل ما تملك ريثما يظهر المنقذ المنتظر الذي سوف يقبله اليهود كمنقذهم ايضا. ومن اهم الاهداف المعلنة لهيئة اليمين الاسرائيلي الجديد اضافة الى التصرف العدائي ضـد مواقع اليسار الاسرائيلي، دعم التفوق اليهودي على العرب وفق اساس عنصري صرف.

[منظمة الارهاب ضد الارهاب :]

وتعرف هذه المنظمة باسم «تي. ان. تي» وهي الاحرف الاولى من اسمها العبري «تيرور نيغد تيرور» وهي من اكثر المنظمات الفاشية الجديدة في الكيان الصهيوني تطرفا وعنفا. والهدف الذي تتمحور حوله جميع العمليات الارهابية التي نفذتها هذه المنظمة هو الرد على ما تسميه «الارهاب العربي» الذي يمارسه العرب في فلسطين المحتلة. هـذا بالاضافة طبعا الى الهدف المشترك لها مع جميع المنظمات الارهابية الصهيونية والمتمثل في السعي لطرد العرب من بلادهم بشتى الوسائل.

وحسب تصـريحـات صدرت عن بعض اعضاء هـذه المنظمة تتبين انها في ايـديـولوجيتهـا الصهيونية العنصرية المتطرفة متأثرة جدا بايديولوجية حركة غوش ايمونيم وحركة كاخ. ويبدو ان العلاقة بين «ارهاب ضد الارهاب» وحركة «كاخ» بالذات تتجـاوز حدود التـأثـر الايديولوجي لتصل الى حدود الصلة المباشرة والوثيقة بين المنظمتين. فقد جـاء في عدد صحيفة عل همشمار الصادر بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢١ ان البحث عن هوية اعضاء منظمة «ارهاب ضد الارهاب» يشير الى انهم اعضاء في مجمـوعة يهودية متطرفة في بروكلين وقـد هاجروا الى اسرائيل بعد ان تدربوا في معسكر تدريب تابع لرابطة الدفاع اليهودية الموجودة في الولايات المتحدة.

وهذا يعني صلتهم بحركة كاخ التي يتزعمها مؤسس رابطة الدفاع اليهودية في الولايات المتحدة مائير كهانا، وبعض تصرفات كهانا الاخيرة تكشف الى حد ما صلته بمنظمة الارهاب ضد الارهاب وتأييده العلني لها. فقد جاء في صحيفة هآرتس الصادرة بتاريخ ١٩٨٤/١/٦ ان مائير كهانا قد اعتقل يوم ١٩٨٤/١/٥ مع شخصين آخرين يرفع لافتة كتب عليها. «انا أؤيد تي. ان. تي».

ان هذه المعلومات وربما غيرها تبيح لنا الظن بان زعامة منظمة ارهاب ضد الارهاب هم اعضاء سابقون في حركة كاخ. ففي مقابلة لسكرتير حركة كاخ السابق يوسي دايان مع صحيفة يديعوت احرنوت صرح بان هناك ضرورة لاقامة منظمة ارهاب يهودية اضافة الى حركة كاخ من أجل ممارسة الارهاب المضاد ردا على ما اسماه «بالارهاب العربي»، وهذا الكلام هو الصياغة المباشرة للهدف الذي اعلنته منظمة ارهاب ضد الارهاب لنفسها ولعملياتها كما انه شرح واضح لاسم المنظمة نفسه.

وثمة عضو آخر من اعضاء حركة كاخ البارزين والمتطرفين جدا وهو «يوئيل ليرنر» ثبت من محاكمة بعض اعضاء منظمة ارهاب ضد الارهاب الذين اعتقلتهم الشرطة الاسرائيلية انهم يخضعون لنفوذ ليرنر المذكور. لكن لا يمكن القطع نهائيا بهوية زعماء منظمة ارهاب ضد الارهاب من خلال استقراء الدلائل الواردة آنفا، الا ان هذه الدلائل تتيح لنا الظن ان بعض الشخصيات المذكورة من بين زعماء المنظمة

ويبقى الاهم دائما عند الحديث عن هذه المنظمة هو ما نفذته من عمليات ارهابية ضد المواطنين العرب في المناطق المحتلة وأول هذه العمليات التي اعلنت منظمة ارهاب ضد الارهاب مسؤوليتها عنها حدثت في شهر ايار عام ١٩٧٥ وكانت عملية احراق باص عربي في منطقة وادي الجوز بمدينة القدس. كذلك حادثة الاعتداء على رؤساء بلديات الضفة الغربية في حزيران عام ١٩٨٠ وتحطيم واجهة سينما الزهراء في القدس في شباط ١٩٨٢ وغيرها من العمليات الارهابية التي كانت تكتب في اعقابها على الجدران المجاورة «ارهاب ضد ارهاب» و«الموت لراجمي الحجارة»

وذكرت صحيفة هآرتس بتاريخ ١٩٨٤/١/١ ان المسؤول عن وضع العبوة الناسفة في مساجد مدينة الخليل صباح يوم ١٩٨٣/١٢/٣ هي منظمة تي.ان.تي هذا بالاضافة الى عمليات كثيرة اخرى نفذتها هذه المنظمة وبالنسبة لصلة الحكومة الاسرائيلية بمنظمة تي.ان تي فان الظاهر يقول بانقطاع اي صلة لكن عجز الشرطة المزعوم عن الكشف عن زعماء هذه المنظمة واعضائها ربما يؤكد وجود صلة خفية بين الطرفين.

وقد اشتهرت هذه المنظمة مؤخرا بارسالها رسائل التهديد الى بعض الشخصيات العربية خارج فلسطين وبالتحديد في كل من مصر والاردن ودول اجنبية يقيم فيها مواطنون عرب وفيما يلي صورة لهذه الرسائل مع ترجمتها الى العربية:

[حركة كاخ :]

وتعتبر حركة كاخ التي تقف في اقصى اليمين الصهيوني المتطرف من اكثر الحركات الارهابية الصهيونية تطرفا في فاشيتها وعنفها وعنصريتها، ولا يقتصر ارهاب هذه المنظمة على العرب فقط بل يمتد احيانا ليشمل بعضا من اليهود اليساريين وخلال الاثنتي عشرة سنة التي مضت على تأسيسها (اي منذ عام ١٩٧٢) نمت داخلها شبكة معقدة من المجموعات الارهابية المسلحة وعلى مختلف المستويات.

مؤسس هذه الحركة وزعيمها الروحي، هو الحاخام الارهابي «مائير كهانا» عراب العنف في الكيان الصهيوني والمشهور بمواقفه العنصرية المتطرفة ضد العرب. بدأ حياته الارهابية منذ كان في الولايات المتحدة الامريكية حيث اسس هناك «رابطة الدفاع اليهودية» والتي هي ايضا من الحركات الارهابية المتطرفة، وتشير المعلومات الى ان الارهابي كهانا كان ولا يزال عميلا للاستخبارات الامريكية هذا فضلا عن علاقته بعصابات المانيا في الولايات المتحدة خاصة عصابة «الجنجستار» السيئة الصيت.

هاجر الارهابي كهانا الى فلسطين المحتلة عام ١٩٦٩، وبعد فترة قصيرة من هجرته بدأ اسمه يظهر في واجهة السياسة الصهيونية وربما يعود السبب في ذلك الى تأسيسه لحركة «كاخ» كحزب سياسي من اجل الفوز في انتخابات الكنيست لكي يعرض مواقفه المتطرفة فيها، وبالفعل خاض الارهابي كهانا الانتخابات للكنيست العاشرة في قائمة مستقلة تحمل اسم «كاخ» لكنه فشل في الحصول على الاصوات التي تمكنه من الحصول على مقعد في الكنيست.

وفي انتخابات الكنيست الحادية عشرة التي جرت بتاريخ ١٩٨٤/٧/٢٣ وبعد ان رفضت لجنة الانتخابات المركزية المصادقة على قائمة «كاخ» الانتخابية، توجه كهانا الى المحكمة العليا في القدس معترضا على قرار لجنة الانتخابات، وبعد مداولات اصدرت المحكمة قرارا يلغي قرار لجنة الانتخابات المركزية، وهكذا خاض كهانا الانتخابات ونجح في الحصول على مقعد في الكنيست.

تتميز حركة «كاخ» الارهابية عن غيرها من الحركات الارهابية داخل الكيان الصهيوني بان عددا كبيرا من اعضائها من الشبان الذين تقل اعمارهم عن العشرين، وربما يعود ذلك الى ان العضوية في حركة «كاخ» لا تلزم العضو بدفع الاشتراكات.

ومنذ تأسيس حركة «كاخ» بدأ اعضاؤها بافتعال المصادمات العنيفة مع الطلاب العرب واعضاء الاحزاب اليسارية الاسرائيلية داخل الجامعات والمعاهد، ثم تنامى بعد ذلك مسلسل العنف والارهاب الذي قام به اعضاء منظمة «كاخ» الارهابية الذين كانوا في غالبيتهم من خريجي «رابطة الدفاع اليهودية» وقد هاجروا من الولايات المتحدة وراء زعيمهم كهانا الى اسرائيل.

وبلغت العمليات الارهابية التي نفذتها «حركة كاخ» ذروتها في عامي ١٩٨٢ و١٩٨٣. ويذكر دان عومر كاتب مقال «الفاشية الجديدة في اسرائيل» ونشرته مجلة هعولام هازية بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢٨ ان من بين العمليات الارهابية التي قامت بها هذه الحركة:

- محاولة الاستيلاء على المسجد الاقصى.
- خطة تفجير قبة الصخرة.
- اطلاق النار على المصلين في الصخرة.
- مقتل عضو حركة السلام الان ـ اميل غرينسفايج.
- الاعتداء على باص عربي قرب جبل هرتسل في القدس.
- سلسلة القنابل المفخّخة في منطقة القدس.
- احراق السيارات في حي ابو طور.

وهذا المسلسل الارهابي كاف للتدليل على هوية حركة «كاخ» وزعيمها واعضائها، كما يوضح الى حد كبير طبيعة اهداف الحركة وابعادها وبرامجها والهدف المحوري لهذه الحركة هو طرد العرب من اراضيهم. ويصرح «جاد سروتمان» السكرتير الحالي للحاخام كهانا بهذا الهدف دون مواربة خلال مقابلة صحفية معه فيقول: «من حقنا الا نبقي على الكثير من العرب هنا». كما يقول احد الاعضاء الاكثر تطرفا في الحركة انه من الواجب العمل على «طرد العرب من البلاد ومن خلال اتباع اساليب العنف الفورية».

اما مصادر تمويل حركة «كاخ» فهي سرية للغاية، فالحاخام كهانا يدعي ان الحركة تعيش على تبرعات تقدم لها من قبل مؤيديها في الولايات المتحدة، فبين الحين والآخر يسافر كهانا الى الولايات المتحدة لجمع التبرعات وهو يرفض الادلاء باسماء الاشخاص او المؤسسات التي تتبرع له. وثمة اعتقاد بان الاستخبارات الامريكية تساهم بجزء من تمويل صندوق الحركة نظرا لتعامل كهانا مع الاستخبارات الامريكية. فبالاضافة الى تمويل عملية الانتخابات انفقت حركة كاخ خلال العامين الماضيين ستة الاف دولار لمحامية الحركة ليوثيريت دانيئيل التي دافعت عن الارهابي آلان غودمان احد عناصر الحركة الذي اقتحم المسجد الاقصى واطلق النار وقتل وجرح عددا من

المصلين العرب كذلك تدفع الحركة بانتظام اجور شقتين ورواتب للسكرتير جاد سروتمان وللمدير العام شموئيل بن يشاي.

وبالنسبة لعلاقة كاخ مع الحكم الاسرائيلي فليس هناك تعاطف ظاهري كما هو الحال بالنسبة لحركة غوش ايمونيم الا ان الامر لا يخلو من التعاطف على نحو غير مباشر يتمثل في طرق ملاحقة ومحاكمة من تقبض عليهم الشرطة الاسرائيلية من منفذي العمليات الارهابية التابعين لحركة كاخ والذين كغيرهم من اعضاء المنظمات الارهابية الصهيونية الاخرى يلقون تسامحا كبيرا وتساهلا من جانب السلطات الصهيونية.

كما ان سياسة القبضة الفولاذية الموجهة ضد العرب في عهد بيغن كان لها تأثيرها الواضح على ازدياد نشاط حركة كاخ وغيرها من الحركات الارهابية الاخرى التي تمارس اعمالها الارهابية ضد المواطنين العرب في المناطق المحتلة مثل حركة «يش» الطلابية في جامعة حيفا والتخنيون ومنظمة «كاستل» في القدس وتل ابيب ومنظمة «متسادة» في بئر السبع، وقد قامت المنظمات الفاشية الطلابية الصهيونية بهجمات دموية ضد الطلبة العرب وتنظيماتهم الطلابية في الجامعات.

وتضم حركة كاخ في عضويتها اضافة الى الحاخام كهانا مجموعة من الاشخاص تحفل سجلاتهم بالعديد من اعمال العنف والاعتقالات والادانات بسبب ارتباطاتهم ومخالفاتهم السياسية. واشهر هؤلاء هو المدعو ايلي هازئيف الذي قتل قبل ثلاث سنوات ونصف خلال مهاجمة مبنى الديويا في الخليل وكان زئيف قبل هجرته الى اسرائيل مسيحيا وكانت عائلته تدعى جيمس وخلال حرب فيتنام كان هازئيف احد افراد وحدة القناصين الخاصة العاملة في سلاح المظلات الامريكي وفي نهاية الستينات وقبل هزيمة الولايات المتحدة في فيتنام بقليل جرح هازئيف في احدى المعارك واطلق عليه زملاؤه اسم الذئب.

والشخص المشهور الآخر في حركة كاخ والاكثر تطرفا من مئير كهانا هو يوآل لارنر - ٤١ سنة - الذي كان في السابق من مؤسسي منظمة الدفاع اليهودية في الولايات المتحدة و لارنر عضو في زعامة حركة كاخ، وقد تورط عدة مرات مع القانون بسبب نشاطات سرية مسلحة قام بها ضد المواطنين العرب وحكم عليه بسبب ذلك بالسجن عدة مرات.

عمل لارنر في بداية وجوده في فلسطين معلما للغة الانكليزية في المدرسة المفتوحة في القدس وقد تورط لاول مرة مع خدمات الأمن عندما اعتقل في آب ١٩٧٥ بتهمة التخطيط لضرب وزير خارجية امريكا كيسنجر الذي كان يقوم برحلاته المكوكية

في المنطقة. وفي تموز ١٩٨٢ اعتقل ثانية بتهمة تنظيم مجموعة من الفتيان والفتيات للقيام بعمل تخريبي في المسجد الاقصى وكان الاعتقال اداريا في البداية وفي تشرين اول حكم عليه من قبل المحكمة اللوائية في القدس بالسجن مدة عامين ونصف ولا زال في السجن.

ان عناصر حركة كاخ لا يخفون ارتياحهم عندما ينفذ عمل تخريبي ضد العرب والاكثر من ذلك ان رؤساء واعضاء حركة كاخ يمجدون الارهاب ضد المواطنين العرب ابتداء من الاعتداء على رؤساء البلديات وانتهاء باطلاق العيارات النارية التي قتلت مؤخرا طفلة من نابلس. وقد قيل في الفترة الاخيرة ان حركة كاخ اقامت فعلا حركة سرية لممارسة الارهاب ضد المواطنين العرب وقد تأكد ذلك عندما اعتقل اربعة اشخاص بتهمة اطلاق النار على منازل عربية في الخليل وعلى سيارات عربية في قرية يطا ـ قضاء الخليل.

وقد استغل كهانا حصانته كعضو في الكنيست ليقوم بمظاهرات استفزازية ضد المدن والقرى العربية، حيث قام مؤخرا بزيارة الى أم الفحم وغيرها، مطالباً المواطنين العرب بالرحيل عن بلادهم، لانه «لا مكان لهم في ارض اسرائيل» كما يدعي وقد وقفت قوى الامن الاسرائيلية وزعماء الحكم في الكيان الصهيوني موقف المتفرج حيال تصرفات واستفزازات كهانا العنصرية.

الفصل الرابع عشر

ابرز الإرهابيين في الكيان الصهيوني



الحاخام يسرائيل اريئيل :

هو المؤسس والمعلم العسكري لحركة جبل البيت الارهابية ولد عام ١٩٣٩ في حيفا لاب كان صاحب مخيطة صغيرة، وعندما كان طفلا انتقلت عائلته للاقامة في القدس، درس في عدة مدارس دينية وعندما حان وقت التحاقه بالجيش جند اريئيل في وحدة مقاتلة رغم انه في ذلك الوقت لم يكن المتدينون يخدمون في هذه الوحدات، وعندما عمل في لواء المظليين بقيادة مردخاي غور اشترك اريئيل في احتلال القدس القديمة عام ١٩٦٧. وقد جرح مرتين خلال خدمته العسكرية احدهما خلال عملية هبوط بالمظلات للتدريب والاخرى في غور الاردن عندما قام الفدائيون الفلسطينيون بالقاء قنبلة يدوية داخل موقع كان يتمركز فيه.

بعد شفائه من جراحه انتقل للدراسة في مدرسة «مركاز هاراب» الدينية وهي جامعة المستوطنين والمتحمسين لارض اسرائيل التي يتزعمها الحاخام تسفي يهودا كوك. وبعد اجازته كحاخام اصبح اريئيل حاخاما لمستوطنة «سديه الياهو» وعندما عين مردخاي غور عميدا للقيادة الشمالية عينه حاخاما للقيادة الشمالية برتبة رائد واستمر في هذا المنصب سبع سنوات وقد اشتهر بارشاد الجنود بعدم تنفيذ اية اوامر اذا كانت تنطوي على تدنيس ليوم سبت او عيد يهودي.

لكن حرب تشرين ١٩٧٣ ضعضعت شخصية الحاخام اريئيل نهائيا فبحكم منصبه كان عليه ان يعالج شؤون حوالي الف جندي وضابط صهيوني قتلوا في معارك الجولان وكانت المعالجة تشمل جميع القتلى ونقلهم ودفنهم فقوض هذا العمل توازنه النفسي. وبعد صدمة حرب تشرين قرر الحاخام اريئيل اعتزال الخدمة الدائمة فجمع عددا من طلبة المدارس الدينية ومكث معهم حوالي عام في مستوطنة كفار داروم بانتظار اكمال اقامة المدرسة الدينية في يميت التي اعدت ليكون حاخامها.

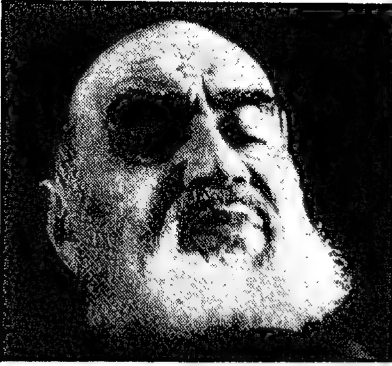
وانفجرت عصبية الحاخام اريئيل دفعة واحدة بعد اعلان اتفاقات كامب ديفيد التي قررت الانسحاب من يميت وسرعان ما اصبح الحاخام اريئيل احد مؤسسي منظمة «ماعوز» الجناح المتطرف لحركة وقف الانسحاب من سيناء. وبعد الانسحاب

من يميت نقل اريئيل مدرسته الى منطقة قطيف ثم ما لبث ان اعتزل المدرسة نهائيا.

وبعد الاسبوع الاول من عملية غزو لبنان اجرى الحاخام اريئيل عدة مقابلات مـع الصحف زاعما انه يجب اعتبار لبنان جزءا من ارض اسرائيل ووصف الاراضي اللبنانية بانها تراث «آشير وزيولون» ويعتبر اريئيل من اكثر المتطرفين بالنسبة لتقدير حدود اسرائيل وهو يعتبر خارطة حركة هتحيا خارطة طفيلية. ويقوم الآن بتأليف كتاب حول حدود ارض اسرائيل والتي حسب راي اريئيل تضم اجزاء من لبنان حتى ميناء طرابلس وسورية والعراق والاردن والكويت وسيناء.

من سكان كريات اربع، وقد نجح في الوصول الى مقاعد الكنيست، من قبل قائمة هتحيا ـ تسومت.

[الحاخام تسفي يهودا كوك :]



ويسمى من قبل تلاميذه بنور الجبل رغم انه لم يعتبر طيلة حياته ذا صلاحية توراتية بارزة بين الحاخامين، وقد تعود تسمية نفسه «عميد الطلبة». ولد عشية عيد الفصح عام ١٨٩١ في ليطا حيث تتلمذ على يد والده الحاخام ابراهيم اسحق كوك. وعندما اصبح في الرابعة عشرة من العمر هاجر مع والديه الى فلسطين وأقام في يافا حيث درس التوراة، بعد ذلك درس في المدرسة الدينية توراة حاييم في البلدة القديمة في القدس.

وعندما اندلعت الحرب العالمية الاولى كان الحاخام كوك في فينا حيث خرج الى هناك مع والده للاشتراك في الاجتماع العالمي لحركة اغودات يسرائيل، وبقي الاب والابن في اوروبا واقاما في سويسرا حتى عام ١٩١٦ ومن هناك توجها الى لندن. وفي عام ١٩٢٥ عاد يهودا كوك مع والده الى القدس ورافقه الى حيث كان يتجه وساعده في اقامة مدرسة «مركز هاراب».

وفي مطلع الثلاثينات تزوج تسفي يهودا وبدأت بذلك فترة الغموض في حياته، فزوجته كانت ابنة حاخام مشهور من وارسو توفيت بعد مرور عشر سنوات من زواجهما ولم ينجبا اطفالا، ومنذ ذلك الوقت بقي الحاخام كوك بدون زوجة ولم يعرف سبب عدم زواجه ثانية.

وحتى يوم وفاته اقام الحاخام يهودا تسفي عشرات السنين في شقة سكنية تقع على حدود حي مآشعريم في القدس وقبل اكثر من ٢٠ سنة بدأ باعداد مدرسة «مركز هاراب» كقاعدة لتلك الحركة المتطرفة الدينية التي سرعان ما اصبح زعيما دينيا لهـا، وزعيما سياسيا. وفي هذه المدرسة بدأ كوك في وضع القوانين والمباديء التوراتية لاصحاب القبعات المنسوجة وبتطوير الفكرة الاساسية لنظريته المتطرفة وهي: ان ارض اسرائيل ليست ملكا خاصا لا لسكان اسرائيل ولا لزعمائها. وان هذه الارض ملك

لجميع ابناء اسرائيل واله اسرائيل. كذلك توجد خطة سياسية للحاخام كوك لا تتجاوز ٢٥٠ كلمة وفي هذه الخطة يقول كوك «ان هذه الارض هي لنا جميعا، ولا يمكن تسليمها للاخرين».

والحاخام كوك هو الذي شجع تلاميذه خاصة الحاخام ليفنغر على القيام بجملة الاحتلالات والسيطرة في مدينة الخليل، وحنان بورات في محاولاته الاستيطانية المتكررة، كما اعد تلميذه الحاخام حاييم دروكمان لمنصب وزير التربية والثقافة في حكومة الليكود عام ١٩٧٧. وعندما رفض زفولون هامر قبول هذا العرض قال عنه الحاخام كوك: «ان هامر لا يشكل وزير تربية وثقافة بالنسبة الي».

ويشكل تلاميذ الحاخام كوك راس الحربة لعقيدة دينية متطرفة غير متصالحة تقود بالتدريج الى الاستيطان في المناطق العربية المحتلة وطرد المواطنين العرب وفرض نظام ديني على اليهود.



[الحاخام موشيه ليفنغر :]

ويعتبر اكثر تلاميذ الحاخام كوك حيوية ونشاطا وهو حاخام مثير للتساؤلات.
ترعرع موشيه ليفنغر في اغودات يسرائيل حيث درس النظرية المتطرفة المضادة للسياسة. وفي شبابه بدأ ليفنغر ينجر وراء حزب المتدينيين الوطني ـ المفدال ـ وقد بدأ حياته الدينية في حركة الشبيبة «عزرا» ومنها انتقل الى حركة «بني عكيفا» ومن هناك انتقل لمواصلة علومه في مدرسة «مركز هاراب» وبقي فيها حتى تجنيده في الجيش.

وحتى حرب حزيران ١٩٦٧ كان ليفنغر يقيم في مستوطنة نحالين وفي نهاية الحرب اتصل الحاخام ليفنغر مع بعض رجالات حزب المتدينيين الوطني وخطط معهم بداية حملة الاستيطان في الضفة الغربية وقد نجح في هذا المشروع بفضل المساعدة التي تلقاها من عضو الكنيست آنذاك شموئيل تامير الذي اقام اتصالا بين ليفنغر واحد الاثرياء اليهود ويدعى «سان فان»، الذي دفع للحاخام ليفنغر عشرة الاف دولار للبدء بعملية الاستيطان.

وقد كان تامير انذاك متطرفا جدا وهو الذي اختار الشعار القائل: «الارض المحررة لن تعاد». وفي عشية عيد الفصح عام ١٩٦٧ وصل الحاخام ليفنغر على راس ٣٣ رجلا الى مدينة الخليل واستأجروا عدة غرف في فندق بارك ـ فندق النهر الخالد ـ وترأس الحاخام ليفنغر حفلة عيد الفصح الدينية في هذا الفندق، وبدا ليفنغر يتجاهل النظام ويحاول السيطرة على القانون وهو الاسلوب الذي يؤدي في نظره الى تحقيق الاهداف الوطنية الدينية التي يمثلها ليفنغر وبقية حاخامات الكيان الصهيوني المتطرفين.

طلب ليفنغر ورجاله من الحكم العسكري في الخليل رخصة للاقامة عدة ايام في المدينة وامتدت هذه الرخصة الى اكثر من ١٦ سنة، واجرى ليفنغر مفاوضات مع عدة احزاب صهيونية من اجل بقائه مع رجاله في المدينة، وحصل ليفنغر على مساعدة فجائية من وزير التجمع ايجال الون الذي جاء الى ليفنغر وهنأه على استيطانه في

مدينة الخليل والوزير الثاني هو وزير الشرطة شلوموهليل الذي كان اول من زود عصابة ليفنغر بالسلاح.

والارهابي ليفنغر يهدف ولا يزال الى تهويد مدينة الخليل، والاستيلاء على الحرم الابراهيمي الشريف وخلق اغلبية يهودية في المدينة، وفي الايام الاولى لوصوله الى مدينة الخليل قام بتنظيم الصلاة لليهود داخل الحرم الابراهيمي ووفق اسلوب دونم هنا ودونم هناك سيطر ليفنغر ومجموعته الارهابية على «مغارة الماكفيلا» داخل الحرم.

وقد تعود ليفنغر على توجيه الضغوط على حكومات التجمع والليكود بواسطة الصحافة والتصريحات والخطب عبر اجهزة الاعلام وبواسطة هذه الوسائل قاد عملية الاستيطان الزاحفة في مدينة الخليل عن طريق احتلال مبنى الحكم العسكري ومن ثم الى كريات اربع التي تقرر اقامتها من قبل الحكومة بسبب الضغوط التي استخدمها ليفنغر وعصابته. وقد اكد ليفنغر في الاونة الاخيرة اسلوبه عندما قام بالاعتصام امام مقر الحاكم العسكري حتى تمت اقالة رئيس بلدية الخليل مصطفى النتشة وكعادته في جميع استعراضاته الاحتجاجية أوصل الماء والكهرباء الى مستوطنة كريات اربع.

وكان هدف ليفنغر الثاني في مدينة الخليل السيطرة على سوق الخضار ومحطة الباصات المركزية بعد ذلك انتقل الى التحريض على طرد السكان العرب من المدينة. وقد تعود ليفنغر وعصابته على استفزاز سكان المدينة العرب فعندما يتجول في اسواق المدينة يشتري بضائع دون ان يدفع.



[الحاخام مئير كهانا :]

الحاخام كهانا من عائلة حاخامية كانت تقيم في صفد وهاجرت في مطلع القرن الحالي الى الولايات المتحدة، ولد في الاول من اب عام ١٩٣٢ في الحي النيويوركي «بلاتبوش» وسمي مائير مارتن كهانا، وقد قام والده الحاخام تشارلز كهانا، احد حاخامات الحي بتثقيف مائير بتعاليم الصهيونية العسكرية، وقد اكمل مائير هذه الثقافة في اطار عمله ضمن حركة الشبيبة «بيتار».

في عام ١٩٧٤ عندما ناقشت الامم المتحدة مستقبل فلسطين، تصدر مائير كهانا لاول مرة عناوين الصحف عندما قذف وزير خارجية بريطانيا ارتست موين بحبة بندورة متعفنة.

انسحب كهانا من حركة بيتار بسرعة بعد نزاع بينه وبين زعامة الحركة وانضم الى حركة بني عكيفا وهاجر من ثم الى فلسطين المحتلة، وعاش هناك مدة عام بعد ان فشل في الولايات المتحدة في فحص شهادة القانون.

بعد ان اختير كحاخام سعى للحصول على منصب حاخام في اسرائيل لكن دون جدوى فهاجر ثانية الى الولايات المتحدة وانضم الى مؤسسي المجلة الاسبوعية اليهودية المتطرفة «جويش برس» التي ما زال ينشر فيها مقالاته حتى اليوم.

في مطلع الستينات التقى كهانا باحد زملاء طفولته من حي لاتبوش المدعو يوسف تسوربه الذي كان في طفولته ايضا عضوا في حركة بيتار وعمل محاضرا في الكلية الجوية الامريكية في الاباما واشتهر بقربه من مصادر المعلومات السرية والعلاقات القوية مع المسؤولين في خدمات الامن الفدرالية الامريكية.

بعد تعمق التورط الامريكي في فيتنام كانت المخابرات الامريكية قلقة من تصاعد معارضة الحرب بين طلبة الجامعات، وعندما اقامت المخابرات الامريكية الاف المنظمات والمجموعات السياسية لمواجهة هذا الاتجاه من جانب الطلاب، كانت احدى تلك المنظمات معهدا صوريا يدعى «معهد الابحاث الموحد للاستشارات» واقامه يوسف تسوربه، وكان شريكه في هذا المعهد مايكل كينج، لكن من هو مايكل كينج؟ انه الحاخام مائير كهانا. وخلال الفترة التي عمل فيها هذا المعهد لم يكتف الحاخام كهانا بالاسم المسيحي الذي اعير له وعرض نفسه على انه عضو في

الكنيسة الطائفية، ومقابل ذلك اقام كهانا وتسوربه «حركة الرابع من تموز» نسبة الى يوم الاستقلال الامريكي، وكان هدف هذه الحركة تجنيد طلبة الجامعات الامريكية لتأييد حرب فيتنام.

ورغم كونه متزوجا وابا لاربعة اولاد في تلك الفترة عاش كهانا مع فتاة غير يهودية تدعى غلوريا جين دارجينو وهي عارضة أزياء، وقد انتحرت هذه الفتاة فيما بعد بسبب علاقتها بكهانا وذلك عن طريق القفز من على جسر كونيسبورو في نيويورك، وعندما اقام كهانا منظمة الدفاع اليهودية اطلق اسم غلوريا جين على صندوق التبرعات الذي اقيم لهذه المنظمة.

وعندما قرر الرئيس نيكسون تحطيم الجمود بين المعسكرين واقامة علاقات مع الاتحاد السوفييتي قطع الحاخام كهانا صلاته بالمخابرات الامريكية واستبدلها بصلاته مع مجموعات المافيا وهي جماعات الاجرام المنظم في الولايات المتحدة حيث اقام علاقات مع منظمة المجرم المشهور جو كولومبو الذي كان يتزعم منظمة حقوق الامريكيين الذين هم من اصل ايطالي وهي المنظمة التي ما كانت الا تمويها لمجموعات المافيا الاجرامية.

وكانت العلاقة بين كهانا وكولومبو مادة دسمة لوسائل الاعلام وبدأت الارض تحترق تحت اقدام كهانا في الولايات المتحدة خاصة عندما وقف الى جانب رجل المافيا الذي اطلقت عليه النار وقتل بسبب تصفية حسابات بين عناصر الاجرام. وقبل ان يهاجر كهانا الى اسرائيل وعد زملاءه في منظمة الدفاع اليهودية بانه سيصبح خلال عام وزيرا في اسرائيل ورغم أن الانشقاق بينه وبين المنظمة لم يتضح الا أن زعماء المنظمة في الولايات المتحدة لا زالوا يتحدثون عنه بمرارة.

بعد هجرته الثانية الى فلسطين المحتلة نشر كهانا في الولايات المتحدة كتابا اطلق عليه اسم «ليس بعد» وكان عنوانه شعارا لمنظمة الدفاع اليهودية وفي هذا الكتاب الذي كان بمثابة طبعة يهودية لكتاب ادولف هتلر «كفاحي» زعم كهانا بان العالم اليهودي يواجه ابادة اخرى وان المؤسسة اليهودية في العالم اصبحت متعفنة وخائنة وان المنقذ المخلص هو الحاخام مائير كهانا الذي يعتبر نفسه خليفة المكابيين وبقية ابطال اليهودية على مدار الاجيال.

وبعد وصوله الى فلسطين المحتلة عام ١٩٦٩ بدأ كهانا يعمل في القدس على رأس حركة جديدة في الخارطة السياسية اطلق عليها اسم «دوف» ويعني «قمع الخونة» وكان احد شعاراته قبضة مطوية داخل درع داوود وهذا الشعار هو احد شعارات منظمة الدفاع اليهودية.

واصبح كهانا خلال وقت قصير شخصيته يشار اليها في المجابهة السياسية في اسرائيل وحول حركته الى حزب ليتم انتخابه في الكنيست.



مردخاي بن بورات

ولد في بغداد عام ١٩٢٣، وهاجر الى فلسطين عام ١٩٤٥، انهى علومه الجامعية في جامعة تل أبيب، واشترك في حرب ١٩٤٨. متزوج وأب لثلاثة ابناء.

لقد اشغل بن بورات مناصب عديدة، من خلال مؤهلاته الصهيونية المتطرفة. فقد كان أحد قادة «الهاغاناة» و«هاحالوتص» في العراق، حيث ساهم في تهجير يهود العراق الى فلسطين.

انتخب رئيسا لحركة الصهيونية الاشتراكية، ثم رئيسا للمنظمة العالمية من أجل يهود الدول العربية. وعمل رئيساً لمجلس محلي «اور يهودا» من عام ١٩٥٥ ـ ١٩٦٩، كما عمل عضوا في سكرتارية «رافي» واصبح فيما بعد من زعماء حزب «تيلم» الجديد الذي شكله ديان.

وقد اشغل ايضا، منصب نائب سكرتير حزب العمل، وانتخب عضوا في الكنيست العاشرة، واشغل منصب نائب رئيس الكنيست.

عين وزيرا بلا وزارة في حكومة الائتلاف عام ١٩٨٢، واستقال من الوزارة عام ١٩٨٤، وذلك بسبب ما اسماه سوء ادارة الحكومة لشؤون الدولة.

ولعل اكثر ما عرف به بن بورات، دعوته الى توطين اللاجئين في الاراضي المحتلة، وبذلك تنتفي صفة اللاجئين التي ظنها اليهود العنصريون، تقف على رأس مشاكل القضية الفلسطينية.

حاييم كورفو



ولد في فلسطين المحتلة عام ١٩٢١، وانهى دراسته الجامعية في الجامعة العبرية، حيث حصل على اجازة في القانون، متزوج وله ولدان.

وهو أحد اعضاء قيادة «اتسل» في القدس، حيث كان خبيرا في زرع الالغام، اعتقلته القوات البريطانية عام ١٩٤٤ وبقي قابعا في السجن حتى عام ١٩٤٨.

ويعتبر كورفو احد الاعضاء البارزين في حركة «حيروت»، اذ عمل رئيسا لفرع حركة «حيروت» في القدس مدة عشرين عاما، وحتى عام ١٩٧٧.

انتخب عضوا في الكنيست السابعة حتى الحادية عشرة، وعمل رئيسا للائتلاف في الكنيست التاسعة، ومن ثم عضوا في لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست.

اشغل منصب وزير المواصلات في حكومة شامير، ثم عين وزيرا للمواصلات مرة اخرى في حكومة الوحدة الوطنية التي تمخضت عنها انتخابات الكنيست الحادية عشرة عام ١٩٨٤.

ونظرا لانتماء كورفو الحزبي، فانه يعتبر احد المتطرفين الداعين الى الاستيطان، والاستيلاء على الاراضي العربية المحتلة، وينادي بضرورة الاستيلاء على شركة كهرباء القدس العربية.

يؤيد الحكم الذاتي، دون المساس «بارض اسرائيل الكاملة».



جيئولا كوهين

ولدت عام ١٩٢٦ في تل أبيب، تخرجت من الجامعة العبرية حيث حصلت على درجة الماجستير في الفلسفة.

شاركت في حرب ١٩٤٨ كعضوة في حركة «ليحي»، تم انتقلت الى حركة حيروت التكتل، وهي صحفية وكاتبة

انتخبت لعضوية الكنيست التاسعة، ومن ثم للعاشرة، والحادية عشرة. تشغلت منصب رئيسة لحنة الهجرة والاستيعاب عام ١٩٧٧

تعتبـر جيئـولا كوهين من اعـلام المتطرفين الصهيونيين، فقد رأت في حزب حيروت الذي كانت تنتمي اليه، حزبا معتدلا، فسعت الى تشكيل حزب هاتحيا الاكثر دموية وتطرفا، كما أن مناحيم بيغن لم يحقق طموحها في التطرف والارهاب

لقد وقفت جيئولا كوهين ضد اتفاقية الصلح المصرية ـ الاسرائيلية، وتزعمت زمرة المطالبين بوقف الانسحاب من سيناء أو اخلاء المستوطنات.

وجيئولا كوهين صاحبة اقتراح توحيد القدس وجعلها «عاصمة أبدية» لاسرائيل، الذي نال موافقة الكنيست، ولم تستطع أن تخفي فرحتها الغامرة حين اقر الاقتراح.

انها ترى في سلوك قادة اسرائيل سمة الجبن، لانهم «يتنازلون» عن حقوقهم، حقوق شعب اسرائيل في «ارض اسرائيل الكاملة»

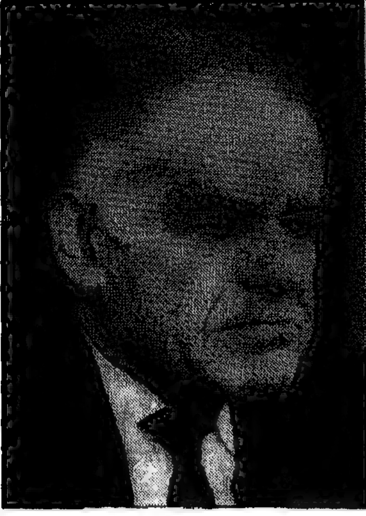
انها من دعاة عودة اليهود الى فلسطين المحتلة، اذ تعتبر كل يهودي لا يهاجر الى فلسطين عميلا «لمنظمة التحرير الفلسطينية»

وهي تتنكر لاسيادها في الولايات المتحدة، فلدى تدخل وزير الخارجية الاميركي شولتز في مسألة الجامعات العربية في الضفة العربية، اعتبرت تصرفه. وقاحة.

والاستيطان من وجهة نظرها هو الاهم، فهي لا تفتأ تهدد بانسحاب حزبها من الحكومة في حالة الموافقة على تجميد الاستيطان

انها ترى أن المجتمع الاسرائيلي مشوه، لان نصفه «غير مستغل»، اد يجب استغلاله «على طريقتها»

وهي من معارضي ربط العملة الاسرائيلية بالدولار وتقول «اذا حدث ذلك فسوف نضطر لدراسة التاريخ الاميركي والغاء نجمة داوود»



اسحق شامير

ولد شامير في روزانا ببولندا عام ١٩١٥، انهى دراسته الثانوية في مدرسة يهودية في بيالستيك، وانضم الى حركة «بيتار» الصهيونية حيث تزامل مع مناحيم بيغن، وقدم اوراقه للالتحاق بجامعة وارسو، غير انه تركها وهاجر الى فلسطين عام ١٩٣٥، وبذلك ترك اهله ودراسته، بحثا عن «ارض الميعاد» كما يدعي.

انضم الى المنظمة المعروفة باسم «اتسل» عام ١٩٣٦، حيث قام بعمليات عسكرية ارهابية ضد المواطنين العرب، كان ابرزها زرع قنبلة في سوق يافا الرئيسية، اودت بحياة العشرات من المواطنين العرب، وتسببت في جرح الكثيرين، متزوج وله ثلاثة ابناء.

عام ١٩٣٧ انضم شامير الى منظمة الارغون التي كان يرئسها مناحيم بيغن، وهذه المنظمة ليست بحاجة الى تفصيل اعمالها، اذ يكفي ان يكون بيغن - شامير على رأسها.

وفي عام ١٩٤٠ انتقل شامير الى صفوف منظمة «ليحي» (المقاتلين من أجل حرية اسرائيل)، غير انه اعتقل في العام التالي بعد أن اصبح نائبا لرئيس المنظمة.

اشتهر شامير بنشاطه السري في تدبير الاغتيالات والتصفيات الجسدية لكل من يتصدى لمخططات الصهيونية الداعية الى الاستيلاء على الارض العربية واقامة المستوطنات. واثر نشاطاته الارهابية الواسعة، تمكنت القوات البريطانية من القاء القبض عليه بعد عملية تفتيش في تل أبيب، حيث عثر عليه متخفيا في زي رجل دين.

ارسل الى معتقل في رفح تم نقل الى ارتيريا، لكن شامير استطاع الهرب، ليعود الى فلسطين عام ١٩٤٨ فور اقامة اسرائيل.

بعد اعلان قيام اسرائيل، اختفى شامير مدة سبع سنوات يعتقد انه كان يؤهل نفسه خلالها للعمل في جهاز المخابرات الاسرائيلي «الموساد»

عمل شامير في الموساد حتى عام ١٩٧٠، حيث تخرج على يديه جيل صهيوني من الجواسيس، شكل شبكة تخريب في الدول العربية، من بينهم ايلي كوهين الذي قبض على شبكتــه في سوريا عام ١٩٦٥. وقد اتخذ شامير من فرنسا مقرا لقيادة نشــاطاته التجسسية والتخريبية، وقد تدرج في اجهزة المخابرات الاسرائيلية حتى اصبح احد كبار المسؤولين فيها.

في عام ١٩٧٣ عاد شاميــر الى اسرائيل وانشأ مصنعا للمطاط، حتى كانت الانتخــابــات، التي تلت حرب رمضــان، حيث فاز بعضــوية الكنيست التامنة كأحد مرشحي حزب حيــروت الذي كان يتزعمه بيغن، ومارس نشاطه في لجنتي الخارجية والامن، وتسلم رئاسة الكنيست التاسعة بعد انتخابات ١٩٧٧، تم وزارة الخارجية

يعود الفضل في ظهور شامير على الساحة السياسية الاسرائيلية الى مناحيم بيغن، حيث توافقت اراؤهمــا الارهــابية، بل ان شامير اعتبر، في مرحلة ما، منظمة الارغون «معتدلة»، فتركها لينتقل الى صفوف «شتيرن».

وعندما عرضت اتفاقية الصلح المصرية ـ الاسرائيلية على الكنيست، امتنع شامير عن التصويت، لانه اعتبرها «غير متشددة».

تولى شاميــر رئــاسة الوزارة الاسرائيلية، عقب استقالة بيغن واختط لوزارته سلوكا اكثر تشددا ازاء المواضيع السياسية المطروحة، حيث اعتمد في منهجه على ثلاث قواعد اساسية: لا للدولة الفلسطينية، لا لحدود ٦٧، لا لعودة القدس الى العرب.

ويشترك شامير في حكومة وحدة وطنية نائبا لرئيس الوزراء لمدة ٢٥ شهرا، حيث يتبادل المنصب مع بيرس.

ولعــل اكثــر ما يلفت النظر في السلوك العام لشامير، وصفه لمنظمة التحرير الفلسطينية «بالارهابية»، في حين لم يحفل سجل أي شخص، بمثل ما حقل به سجله من ارهاب، فقد كان يعتبر استاذه الارهابي العريق بيغن، معتدلا، لذلك فهو غير معني بالاعتراف بالمنظمة حتى لو اعترفت لاسرائيل بحق الوجود

لقد وصل به التطرف حدا، اعتبر من خلاله أن اسرائيل قدمت تنازلات كبيرة، حيث اعــادت سيناء الى مصر وهي تشكل ٩٠٪ من الاراضي المحتلة، اما الضفة الغربية فهي جزء من اسرائيل، وهناك حكم ذاتي للفلسطينيين.

وموقفه من المؤتمر الدولي معروف، اذ انه يؤمن فقط بالمفاوضات المباشرة،

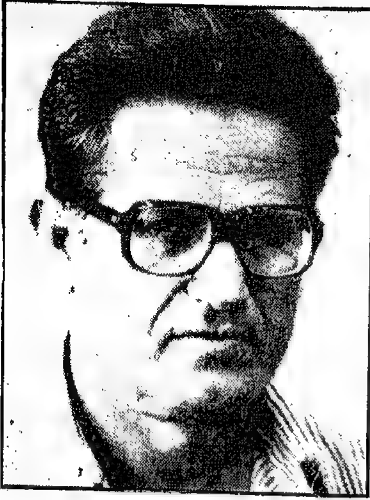
التي تقوم على أساس عدم تخلي اسرائيل عن الاراضي العربية المحتلة، لانها جزء من ارض اسرائيل.

وهو من مؤيدي الحرب اللبنانية، ومن معارضي الانسحاب من الارض اللبنانية، الا بتأمين المستوطنات الشمالية، معتمدا في ذلك على جيش الجنوب العميل.

اما الاستيطان فهو شغله الشاغل، لانه الحق المشروع للاسرائيليين في ارضهم، وارض ابائهم.

يبقى أن نقول، ان شامير هو أحد ابرز قادة مدارس الارهاب في الكيان الصهيوني، التي زودت اسرائيل والمنطقة العربية بتلاميذها الذين يطبقون الارهاب قولا وعملا.

مردخاي تسيبوري



ولد في تل أبيب عام ١٩٢٤، متزوج وأب لاربعة ابناء.

تبوأ تسيبوري عدة مراكز قيادية، عسكرية وسياسية، من خلال ماضيه الارهابي، حيث كان أحد اعضاء منظمة «اتسل» الارهابية، القدماء، واعتقل مرتين ونفي الى السودان وارتيريا وكينيا.

انضم تسيبوري جنديا الى الجيش الاسرائيلي، عند انشائه، حيث انخرط في دورة هاونات ثقيلة. وفي عام ١٩٥٠ انهى دورة ضباط مشاة، عين بعدها قائدا لبطارية هاونات عيار ١٢٠ ملم ثم قائدا لسرية مساندة، فقائدا لمركز قيادة، فقائدا لسرية رماة، انهى دورة قادة سرايا مشاة عام ١٩٥٤. عين عام ١٩٥٥ قائدا لسرية في مدرسة الضباط. اشترك في العمليات الانتقامية عام ١٩٥٦. نقل في نهاية الحرب الى السلاح المدرع. وبعد أن انهى دورة قادة سرايا دبابات سنة ١٩٥٧، عين قائدا لسرية دبابات، تخرج من مدرسة القيادة والاركان عام ١٩٥٩، وعين قائدا لدورة ضباط مدرعات. تولى قيادة كتيبة مدرعة خلال الفترة من ١٩٦٢ ـ ١٩٦٥، وبعد ذلك عين ضابط تدريب في السلاح المدرع، ومن ثم مدربا رئيسيا في مدرسة القيادة والأركان، فقائدا لكلية الاركان، ومساعد رئيس شعبة الاركان.

انضم الى حركة حيروت بعد تسريحه من الجيش عام ١٩٧٦، وبعد فوز الحركة في انتخابات عام ١٩٧٧ عاد الى الجيش ليعمل نائبا لوزير الدفاع برتبة عميد، وهو عضو الكنيست العاشرة، واشغل منصب وزير الاتصالات.

ومن خلال سيرة حياة تسيبوري، يتضح توجهه المتطرف، شأنه شأن منتسبي حيروت، فهو يرى في الاستيطان امرا ضروريا وابديا في الضفة الغربية، لأن اسرائيل

لن ترفـع يدها عنها، ورغم التقليصات التي ادخلت على موازنات الوزارات والدوائر الحكومية، فان الاستيطان ينبغي ألا يتأثر.

انـه يرى في مشـروع ريغـان مخـطـطا للقضــاء على اسـرائيل، اما الاتفاق الاستـراتيجي بين اسرائيل وامريكا فهو قيد يكبل ايادي اسرائيل. اما منطقة طابا المتنازع عليها، فهي اسرائيلية.

لا ينفك تسيبوري عن التهديد، اذ يعتقد بأن اسرائيل قادرة على اعادة احتلال سيناء خلال ثلاثة ايام، في حال انتهاك مصر لاتفاقية السلام، كما أن اسرائيل ستغزو الاردن، اذا انطلقت منه مجموعات لتنفذ عمليات عسكرية ضد اسرائيل.

من هنا، فان الصلف والغرور، صفتان تتميز بهما شخصية تسيبوري، نتيجة لما يغزو فكره من نوازع التطرف والارهاب، وهما صفتان تميزان السلوك العام لاتباع «حيروت».

شموئيل كاتس



ولد في جو هانسبورغ عام ١٩١٤، وهاجر الى فلسطين المحتلة عام ١٩٤٦، وتلقى علومه الجامعية في جامعة فيتغا سرسرند.

لكاتس ماضٍ عريق في الارهاب، فهو أحد قادة «منظمة الجيش القومي» ـ اتسل ـ، وهي المنظمة المعروفة بالارهاب. وهو كاتب وصحفي، يحتل عمودا ثابتا في صحيفة «معاريف»، وآخر في الجيروسالم بوست. وهو عضو هيئة تحرير ديلي اكسبرس من عام ١٩٤٣ ـ ١٩٤٥، كما انه مؤسس ومدير «دار كارتي ومجيدو للنشر من ١٩٥١ ـ ١٩٧٦.

يعتبر شموئيل كاتس أحد مؤسسي حركة حيروت، وهو عضو مجلس ادارة حركة «من أجل ارض اسرائيل الكاملة».

ونظرا لمؤهلاته الارهابية، فقد انتخب عضوا في الكنيست الاولى ٤٩ ـ ٥١.

شغل كاتس منصب مستشار لرئيس الوزراء الاسرائيلي مناحيم بيغن عام ١٩٧٨، الا أنه ما لبث أن استقال من منصبه هذا في العام نفسه، احتجاجا على اتفاقيات «كامب ديفيد».

اشتهر كاتس بالتأليف والترجمة، ومن مؤلفاته: «خلفية النزاع العربي ـ اليهودي» «وأيام الفساد» عام ١٩٦٦ وترجمة «اعمال جابوتنسكي»، وكتاب «التمرد» لبيغن، ومن مؤلفاته ايضا كتاب «ارض الخصومة».

وقد اشترك شموئيل كاتس في النقاش الذي جرى في مؤسسة «فان لير» بالقدس المحتلة، حول القضية الفلسطينية، حيث دونت افكاره في كتاب صدر عام ١٩٨٢، تحت عنوان «هل هنالك حل للقضية الفلسطينية؟»، وهو من اعداد «الوف هرابين».

اوري اليتصور

ولد عام ١٩٤٦ في مدينة القدس، متزوج وله ستة اولاد.

ويعتبر اليتصور من نشطاء حركة غوش ايمونيم الاستيطانية، فقد انتخب عضوا في الحركة عام ١٩٧٤.

ولدى توقيع اتفاقيات السلام المصرية الاسرائيلية، التي نص احد بنودها على تفكيك المستوطنات القائمة في سيناء، قاد اليتصور حملة ضد الانسحاب.

ويعد اليتصور أحد زعماء حركة غوش ايمونيم، ويدعو الى الاستيطان في مختلف الاراضي العربية المحتلة.



مناحيم بيغن

ولد في بولندا عام ١٩١٣، وقدم الى فلسطين عام ١٩٤٢، ويحمل شهادة الليسانس في الحقوق من جامعة «وارسو».

وهو رئيس كتلة حيروت «التكتل» منذ عام ١٩٤٨، وكان قائدا للمنظمة الارهابية «اتسل»، حيث اشترك في حرب ١٩٤٨.

اشغل بيغن عدة مناصب، ابتدأها برئاسة حركة بيتار في بولندا عام ١٩٣٩ قبل أن يهاجر الى فلسطين. ومنذ ذلك التاريخ وهو يسعى حثيثا للوصول الى الحكم، اذ نجح في الحصول على حقيبة وزارية لاول مرة عام ١٩٦٧، مع انه نال عضوية الكنيست منذ الاولى حتى العاشرة.

وبحكم مركزه رئيسا لحيروت، وزعيما للتكتل، فقد بذل جهودا مضنية من أجل الوصول الى قمة الحكم في اسرائيل، الى أن تحقق له ذلك، حيث اصبح رئيسا لوزراء اسرائيل اعتبارا من ٢٠/٦/٧٧، وبقي في هذا المنصب الى أن قرر الاستقالة يوم ٢٨/٨/٨٣، لعدم قدرته على ادارة دفة الحكم في اسرائيل.

لدى الحديث عن بيغن، يقفز الى الذهن، الارهاب الصهيوني، اذ انه والارهاب صنوان، ولعل في سيرة حياته خير دليل على المنهج المتطرف الذي اختطه لنفسه، شأنه شأن اتباعه في حركة حيروت.

كان والده زئيف، سكرتيرا للجالية اليهودية في مدينة بريسك، وفي ظل هذا الواقع كان بيغن في صباه عضوا في حركة «هشومير هتسعير»، وسرعان ما انضم الى حركة «بيتار» ولدى تخرجه من كلية الحقوق في جامعة وارسو، بدأ نشاطاته الصهيونية فانتخب عضوا في حركة «بيتار»، بعد أن كان قبل ذلك رئيسا لهذه الحركة في تشيكوسلوفاكيا، ولما يتجاوز الثامنة عشرة من عمره.

ومع الاحتلال النازي لبولندا، فر من وارسو الى فيلنا وحيدا، وفي عام ١٩٤٠ اعتقلته السلطات السوفياتية بتهمة قيامه بنشاطات صهيونية، وحكم عليه بالسجن لمدة ثماني سنوات مع الاشغال الشاقة وبقي في سجنه لاكثر من عام، حيث خرج، وهاجر الى فلسطين متطوعا في جيش الجنرال البولندي اندرز. وبعد ذلك بعام تسلم

قيادة منظمة «ايتسل» الارهابية، واعلن عام ١٩٤٤ التمرد ضد بريطانيا، وخلال فترة التمرد هذه التي استمرت اربع سنوات كان بيغن مطلوبا للسلطات البريطانية، التي خصصت مكافأة قدرها خمسة آلاف جنيه استرليني لمن يقبض عليه حيا او ميتا

وبعد قيام اسرائيل اسس حزب حيروت، حيث خاض صراعا عنيفا ضد حزب «مباي» الذي كان يتزعمه دافيد بن غوريون، وانتهى هذا الصراع، حين قام اشكول بضم بيغن الى حكومته عشية حرب ١٩٦٧.

من خلال هذا التاريخ لحياة بيغن، تتضح الصورة التي لازمته، حين كان يقود المعارضة الاسرائيلية، وابان جلوسه في كرسي رئيس الوزراء، حيث قاد اسرائيل، الى الهلاك. اقتصاديا وسياسيا وعسكريا، واضاف الى صورة اسرائيل القبيحة بعدا اكثر قبحا.

لم يكن بيغن يؤمن بغير الارهاب طريقا، ولا يتحرج في المباهاة بسيرة حياته الارهابية، ومن هنا فقد خافه زملاؤه واتباعه اكثر مما احترموه، وبذلك فرض هيبته على كل من هم دونه في الحكم.

اشتهر بيغن بكراهيته للعرب، ويؤمن باسرائيل الكبرى، التي لا تنتظم في حدود معينة، لذلك فهو ليس من مؤيدي التسويات السلمية التي تعيد للعرب حقوقهم، الا بالمقدار الذي يحقق اهداف اسرائيل المرحلية. ومن هذا المنطلق، فان المراقبين اعتبروا اتفاقيات السلام المصرية الاسرائيلية، على كراهتها عربيا، اعتبروها طفرة في حياة بيغن، ما لبثت أن اصبحت عقدة تؤرق بيغن وتنغص عليه حياته.

لقد اتسم سلوك بيغن بالوقاحة، حتى مع اسياده الاميركيين الذين اغدقوا عليه العطاء، فقد رأى في التعاون الاميركي ـ الاسرائيلي، تبادلا للمصالح، والعطاء الذي تتقاضاه اسرائيل، انما هو ثمن المحافظة على المصالح الاميركية في الشرق الاوسط.

الحكم الذاتي، من وجهة نظر بيغن، لا يعني السيادة العربية، ولا تقرير المصير، بل السيادة الاسرائيلية المطلقة، وهو لا يرى في الانسحاب من سيناء سابقة يمكن الأخذ بها في الجولان والضفة الغربية، فالضفة الغربية وقطاع غزة من حق اليهود، يجب تكثيف الاستيطان فيهما، لانهما جزء من ارض اسرائيل.

ولعل اكثر تشويه لحق ببيغن، كان بسبب غزو لبنان، حيث توافقت وجهات نظر بيغن ـ شارون ـ ايتان، في هذا المجال، فظنوها نزهة يعودون بعدها بالظفر. وحين انقلب السحر على الساحر، فلحق باسرائيل من الخسائر ما ناء به المجتمع الاسرائيلي دقت ساعة بداية نهاية بيغن رأس الطغمة الحاكمة.

ان الدمار، وقتل الابرياء من المدنيين اطفالا ونساء وشيوخا في لبنان، وقيادة اسرائيل الى المزيد من السقوط الاقتصادي والسياسي، كانت الخاتمة التي ذيلت تاريخ الحياة السياسية لبيغن... الرجل الذي لم يعرف الارهاب له مثيلا.



موشيه ارنس

ولد في ينطا / الاتحاد السوفييتي / عام ١٩٢٥، وهاجر الى فلسطين عام ١٩٤٨. تلقى علومه في معهد ماسوشيتس التكنولوجي، وفي مؤسسة كاليفورنيا. وتخرج مهندس طيران.

كان عضوا في منظمة «بيتار» المتطرفة، ثم اصبح احد أركان حزب حيروت، التكتل، التي تمثل قمة الارهاب الصهيوني، وهو جندي سابق في الجيش الاميركي.

تبوأ ارنس مناصب رفيعة، فقد انتخب للكنيست التاسعة، ورئيس لجنة الخارجية والأمن فيها، وعمل معلما في معهد التخنيون في حيفا، ثم عين نائبا لرئيس الصناعات الجوية في اللد. وقد اعيد انتخاب آرنس للكنيست العاشرة، حيث رئس لجنتها للخارجية والأمن مرة أخرى. ثم اشغل منصب سفير اسرائيل في الولايات المتحدة الاميركية.

عين بتاريخ ١٩٨٣/٢/٢٢ وزيرا للدفاع، بدلا من شارون الذي استقال اثر ظهور ـ نتائج لجنة التحقيق الاسرائيلية في مذبحة صبرا وشاتيلا. انتخب للكنيست الحادية عشرة، حيث عين وزير دولة في حكومة الوحدة الوطنية يوم ١٣/ ٩/ ١٩٨٤.

متزوج واب لابنين وابنتين .

يقف آرنس على رأس المنادين بتكثيف الاستيطان في «ارض اسرائيل الكاملة»، لأنه يرى في الضفة الغربية عمقا استراتيجيا، يدعم أمن اسرائيل. لذلك فهو لا يؤيد الحلول السلمية، ويؤمن بسياسة الامر الواقع المفروضة على العرب.

ولأنه ينضوي تحت مظلة رواد التطرف في اسرائيل، فان مصالح المواطنين العرب في الضفة الغربية لا تعنيه في شيء، وهو ينظر الى الضفة الغربية من زاوية

المصالح الاسرائيلية. وعليه فانه يرى ضرورة احباط كل محاولة للمقاومة يبديها المواطنون العرب، وكثيرا ما حث المستوطنين على اطلاق النار على راشقي الحجارة أو مقاومي الاحتلال بأي طريقة كانت.

الحرب العراقية الايرانية بالنسبة لآرنس ضرورة ملحة، حتى انه يسعى الى استعار اوارها، لأن في استمرارها وتصاعدها خدمة للصهيونية، فهي تضعف جانبين، يناديان بزوال اسرائيل.

انه عدو لدود للسلام، ومحب للتوسع، ويستبعد من حساباته مسألة التفاوض مع منظمة التحرير، لانها من وجهة نظره، منظمة ارهابية، بل انه يشجع الارهاب اليهودي ويعتبره الرد الامثل على المقاومة العربية في الاراضي المحتلة.

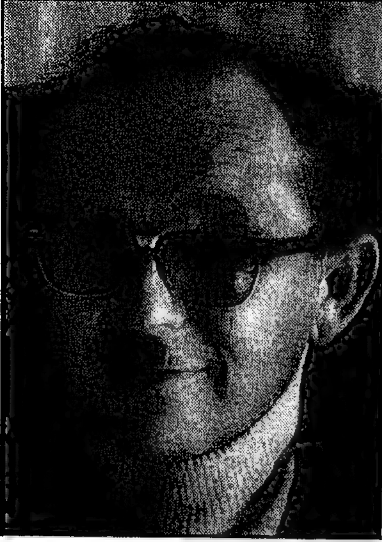
اما وجهة نظره من الحرب اللبنانية، فهي مطابقة تماما لوجهات نظر كل المتطرفين الصهاينة، انها الحرب التي ستضمن السلام للمستوطنات الاسرائيلية الشمالية، وهو الهدف المعلن، لكنه ليس الحقيقي، اذ أن المنهج الصهيوني الداعي الى ابتلاع الارض، وتحقيق المزيد من المكاسب، هو الهدف الحقيقي وعلى هذا، وبالرغم من كثافة الوحل الذي غاصت به القوات الاسرائيلية، واسفر عن اصابات كبيرة في صفوفها، فانه لا يؤيد انسحاب اسرائيل من الجنوب اللبناني، ولو اضطرت قوات الغزو للبقاء فيه خمسين سنة، الا حين تشعر ان اهدافها قد تحققت.

هضبة الجولان، جزء لا يتجزأ من اسرائيل، ومن هذا المنطلق، فانه يرى استحالة الانسحاب منها.

يرى في المفاعلات النووية العربية خطرا على الوجود الصهيوني، ولو كانت مسخرة لخدمة الاغراض السلمية، لذلك فان من الضرورة بمكان، تدمير كل مفاعل نووي عربي يبنيه العرب.

العلاقات الاميركية الاسرائيلية، تقف في رأس اهتماماته، فقد سعى دوما الى توثيق عراها، من خلال المناصب التي اشغلها خاصة حينما كان سفيرا لاسرائيل في اميركا، فمصالح الدولتين مشتركة ومتوافقة، وأي خلافات تحدث انما هي تكتيكية، فهما حليفتان تتطابق مصالحهما الاستراتيجية.

الصناعات العسكرية تشغل جزءا مهما من تفكيره، فهو من مؤيدي تطويرها، لتكون مصدرا من مصادر القوة الاقتصادية الاسرائيلية، اضافة الى انها تعزز قدراتها العسكرية.



يسرائيل كنج

ولد في بولندا عام ١٩٢٥، وهو خريج كلية القانون في القدس، وخريج كلية الأمن القومي. متزوج وله بنتان وولد.

كان أحد اعضاء منظمة «ليحي» الارهابية، ومن ثم اصبح عضوا في «المفدال».

أشغل منصب ضابط ميزانيات في سنوات الستين، وعين في حزيران ١٩٦٦ نائبا لمتصرف اللواء الشمالي، وفي كانون الاول من نفس العام عين متصرفا للواء الشمالي في اسرائيل.

يرتبط اسم كنج بالوثيقة العنصرية المشهورة، التي سميت باسمه، تلك الوثيقة الداعية لمعاداة السكان العرب. وتهويد الجليل ومصادرة الاراضي العربية ومحاصرة السكان العرب اقتصاديا وثقافيا وسياسيا.



يعقوب مريدور

ولد في بولندا عام ١٩١٣، ودرس في مدارس حزب همزراحي والكلية العبرية، وكان في سن السادسة عشرة عندما نشبت احداث ١٩٢٩، حيث انضم الى «بيتار» وهاجر الى فلسطين عام ١٩٣٥، وكان نائبا لدافيد رازئيل في منظمة «ايتسل» الارهابية. وبعد مقتل رازئيل تزعم منظمة «ايتسل» الى أن تسلمها منه الارهابي مناحيم بيغن عام ١٩٤١، ولم تتوقف نشاطاته السرية الا بعد أن اعتقلته القوات البريطانية ونقلته الى افريقيا، فقام بمغامرات صاخبة في معسكرات السودان وارتيريا وكينيا والحبشة.

مثل مريدور حركة «حيروت» مدة عشرين عاما في الكنيست، اذ يعتبر من مؤسسي الحركة الاوائل، ولكن العمل في الكنيست لم يعجبه فاتجه الى الاعمال الحرة. وفي منتصف الخمسينات اقام مريدور مصنعا للحوم المعلبة في ارتيريا وهو مصنع «اينكودا» ولكن المصنع فشل، واضطرت الحكومة الى شرائه.

اقام مريدور شركة بحرية لنقل الحمضيات في الستينات، وقد ازدهرت الشركة، واصبحت تملك اسطولا ضخما من السفن، الا انها تعثرت في اعقاب حرب رمضان مما اضطره لبيعها لتغطية الخسائر. متزوج وله ثلاثة ابناء.

في عام ١٩٧٧ طلب اليه بيغن العودة الى الحياة السياسية وخوض الانتخابات معه، الا انه رفض، ودعاه مرة اخرى عام ١٩٨١ فاستجاب، حيث انتخب عضوا في الكنيست العاشرة، وعين وزيرا للاقتصاد والتنسيق الوزاري.

ويكفي أن نشير الى أن مناحيم بيغن المعروف بارهابيته، يصف مريدور بانه «قائدي وزميلي»، لنتعرف على حقيقة الشخصية المتطرفة التي تقبع وراء مريدور.

انه الداعي الى قذف اللاجئين الفلسطينيين الموجودين في لبنان، الى ما وراء الحدود السورية، وعدم السماح لهم بالعودة. بل انه يدعو الى استيعاب اللاجئين في الدول العربية، اذ ليس لهم مكان على «ارض اسرائيل»، المتمثلة بكامل فلسطين المحتلة.

مناحم لبني

ولد عام ١٩٤٧، ويقيم في الحي اليهودي في الخليل، انهى علومه الجامعية في معهد التخنيون في حيفا، حيث تخرج مهندسا

عمل لبني مسؤولا عن قسم الهندسة في احدى كتائب الاحتياط في الجيش الاسرائيلي. وهو أحد الاعضاء البارزين في حركة «غوش ايمونيم» الاستيطانية، حيث كان من اوائل المستوطنين في كريات اربع في الخليل، اذ تم انتخابه رئيسا لمجلس مستوطنة كريات اربع وبقي في هذا المنصب حتى عام ١٩٧٧، ثم تسلم مناصب أخرى في المجلس الى أن انتقل مع الحاخام ليفنجر الى الحي اليهودي في الخليل، وقد انتخب رئيسا لرابطة اعادة استيطان الحي اليهودي

هذه الخلفية، أهلت لبني ليكون ارهابيا ضليعا، يمارس الارهاب ضد المواطنين العرب، والمقدسات والجامعات.

ويكفي أن نشير الى أن مناحم لبني، هو المتهم الرئيسي في التنظيم الارهابي اليهودي في الارض المحتلة، فهو الذي خطط وبطم كافة العمليات التي نفذها التنظيم، ودرب وارشد المتهمين الآخرين. وهو الذي وضع خطة الاعتداء على جامعة الخليل الاسلامية، ومحاولة تفجير الباصات العربية، وهو الذي وضع خطة لتفجير المسجد الاقصى المبارك، كما انه هو المخطط لوضع القنابل اليدوية في بعض مساجد الخليل.



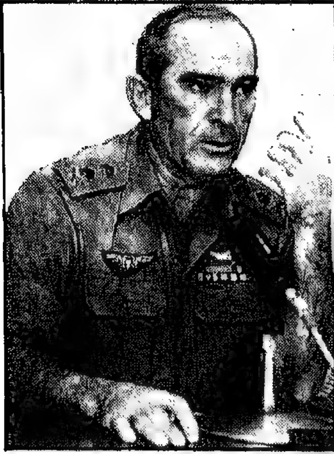
شلومو لاهاط

ولد في برلين عام ١٩٢٧، درس القانون في الجامعة العبرية يقيم في تل أبيب، متزوج وله ولدان.

اشترك في حروب ١٩٤٨، ١٩٥٦، ١٩٦٧، فقد كان في حرب ١٩٤٨ قائدا لسرية في لواء «غفعاتي»، وتولى بعد هذه الحرب مناصب مختلفة في الجيش: ضابط عمليات في لواء، مدربا في الشؤون القتالية، قائد كتيبة، ضابط شعبة الاركان العامة في المنطقة الشمالية، مدرباً في مدرسة القيادة والاركان، قائد اللواء المدرع السابع من عام ٦٤ ـ ٦٦، نائب قائد السلاح المدرع، رئيس اركان قيادة المنطقة الوسطى، وعين عام ١٩٦٩ قائدا للقوات المدرعة في سيناء وقائدا لفرقة مدرعة، ترك الجيش عام ١٩٧٢ وهو برتبة «ميجور جنرال».

ينتمي لاهاط الى التكتل، وهو أحد اعضاء قيادته، ويشغل الآن منصب رئيس بلدية تل ابيب.

ويعتبر لاهاط احد ابرز المتطرفين الداعين الى الاستيلاء على الارض العربية، وتكثيف الاستيطان، وضم الاراضي العربية الى اسرائيل، باعتبارها جزءا من «ارض اسرائيل الكاملة».



رفائيل ايتان

رفائيل ايتان قائد عسكري مثير للخلاف، فخلال خمس سنوات حول الجيش الصهيوني الى جيش ذي مواقف سياسية، وعمل على توزيع الاسلحة دون قيد على المستـوطنين الصهاينة في المناطق العربية المحتلة، وايتان معروف بعدائه وكرهه الشديد للعرب وقد سيطر هذا الشعور عليه طيلة فترة خدمته العسكرية ولا يزال.

ولد ايتان في مستوطنة «تل عدسيم» العدسية في فلسطين المحتلة عام ١٩٢٩، وتخرج من جامعة حيفا في العلوم السياسية، ثم درس التاريخ العسكري في جامعة تل ابيب، متزوج واب لاربعة ابناء.

سجله العسكري حافل بالارهاب، تجند في البالماخ عام ١٩٤٦ واشترك في حرب ١٩٤٨ ضمن لواء هريئيل، وخدم في الكتيبة الرابعة، وفي التاسعة عشرة من عمـره اشتـرك في معركـة القطمون وجرح فيها، وقد سببت لـه هذه المعركة كآبته الحربية فقد وصف هذه المعركة بقوله: «لقد جرحت ورأيت الشخص العربي الـذي اطلق النار علي، كان منبطحا على صخـرة، جرني دافيد اليعازر الى الداخل، وعندها ضمدوا جراحي، لقد سقط الكثير من افرادنا قتلى في معركة القطمون واصيب اكثـر من نصف جنـودنـا». ترك ايتان الجيش بعد عام ١٩٤٨ ثم عـاد ليشترك في دورة مظليين ثم تـرك الجيش ثانية. وفي عام ١٩٥٤ عاد والتحق ثانية وعين عام ١٩٥٥ قائدا للسرية الخامسة في لواء المظليين، وفي هذا الاطار بدأ الاتصال بينه وبين الارهابي شارون الذي كان يشغـل منصب قائـد اللواء. اشتـرك الارهابي ايتان في سلسلة «العمليات الانتقامية» وجرح في معركة طبريا عام ١٩٥٥.

عين قائدا لكتيبة المظليين عام ١٩٥٦، حيث هبط مـع كتيبته في ممر الميتلا اثنـاء عدوان ١٩٥٦. وفي عام ١٩٥٨ تخرج من مدرسة القيادة والاركان وعين رئيسا

لشعبة العمليات في رئاسة الاركان ثم عين قائدا للواء المظليين الذى نظم ونفذ معظم العمليات الانتقامية عشية عدوان ١٩٦٧.

قاد لواء المظليين في عدوان ١٩٦٧ في معارك سيناء. واشترك في معارك غزة ورفح ووصل الى قناة السويس حيث جرح في القنطرة، ثم عين قائدا لسلاح المظليين. ومن ثم قائدا لقيادة سلاح المشاة والمظليين ورفع الى رتبة عميد. وقاد عملية مطار بيروت الشمالية، حيث قاتل ضد القوات السورية عام ١٩٧٣، وفي عام ١٩٧٤ عين قائدا للمنطقة الشمالية ومن ثم عين رئيسا للاركان عام ١٩٧٧، وقد اسند اليه هذا المنصب عزرا وايزمان اول وزير حرب في حكومة الليكود، وكان ايتان اول رئيس اركان يقدم للمحكمة العسكرية العليا مذكرة حول موضوع عسكري وسياسي وقال في هذه المذكرة: «لقد توصلت الى نتيجة بان مستوطنة الون موريه ضرورية لاسباب امنية... فالمستوطنات التي تقام على محاور الحركة في الضفة الغربية تشكل ضمانا آخر لقدرة اسرائيل»

يقع الارهابي على رأس قائمة العنصريين الصهاينة، فهو يرفض تحديد حدود الكيان الصهيوني ويرى انها «القائمة الان» اي انه يؤيد التوسع على حساب الدول العربية المجاورة ليرى «دولته» المترامية الاطراف. والارض المحتلة من وجهة نظره هي ارض «أسرائيلية» يجب ان يقطنها اليهود في مستوطنات وقرى زراعية وصناعية، وايتان لا يطيق الحديث حول «ارض اسرائيل» لكنه يفضل الحديث عن حدود اسرائيل اللامحدودة.

والعرب من وجهة نظر ايتان «صراصير»، وهو غير نادم على اطلاق هذا الوصف، لذلك فانه يدعو الى ممارسة أقسى انواع العنف ضدهم كالاعدام والسجن ونسف المنازل وليس للعرب في راي ايتان اي حق يطالبون به، بل عليهم ان يخدموا «الدولة» التي ترعاهم وتؤمن لهم حاجاتهم وقد عبر ايتان عن عنصريته السياسية في الكلمة التي القاها في احدى جلسات لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست وكان وقتها رئيسا للاركان عندما قال: «ان العرب لن ينتصروا علينا في يوم من الايام عن طريق رشق الحجارة، فردنا على هذه الاعمال سيكون ردا «وطنيا صهيونيا»، فبمجرد القاء كل حجر يجب ان نقيم عشر مستوطنات، ففي حالة تواجد مئة مستوطنة بين نابلس والقدس فانهم سيتوقفون عن رشق الحجارة، فاذا كان هذا الوضع فان العرب سوف يتنقلون بين اطراف الضفة الغربية كالصراصير المخدرة داخل زجاجة». وعن العقوبات الجماعية قال ايتان: «يجب ان ندرك ان المخاتير في المناطق العربية المحتلة يتحملون مسؤولية ما يحدث في قراهم، وهم يعرفون ما يدور حولهم، ولهذا فاننا نعتقلهم للتحقيق معهم، كذلك يجب اغلاق المدارس، وقد امرت بمعاقبة الآباء وامرت جنودي بمعاقبة طلاب المدارس، لان العرب لا يفهمون الا هذه اللغة».

يؤمن رفائيل ايتان بالهيمنة والتسلط، ويدعم الارهاب الصهيوني ضد المواطنين العرب، ويؤيد الى حد كبير منهج «كهانا» العنصري، ومنظمة التحرير الفلسطينية بالنسبة له، مجرد منظمة ارهابية يجب محاربتها والقضاء عليها. وخلاصة القول فان رفائيل ايتان يعتبر احد راسمي السياسة الارهابية للكيان الصهيوني والساعي الاول لتنفيذ هذه السياسة الداعية الى طرد العرب من اوطانهم بشتى انواع العنف والاجرام وهو صاحب مدرسة الارهاب التي تخرج منها الارهابيون الذين ينفذون كل يوم جريمة جديدة ضد المواطنين العرب.

وقال ايتان في حفل وداع اقيم له في تل ابيب بمناسبة انتهاء خدمته العسكرية: «انني لا اقف على مفترق طرق، بل ساستمر في الطريق الذي بدأته، لكن «بملابس اخرى» وبالفعل اعلن ايتان في تشرين ثانٍ ١٩٨٣ عن اقامة حركته السياسية التي اطلق عليها اسم «تسوميت» او الصهيونيةً المتجددة، ولم يخف ايتان ان اهداف حركته الجديدة هي فرض النظام على السياسة الاسرائيلية ومما اعلنه ايتان انه يعيش في «ارض اسرائيل» شعب واحد هو الشعب اليهودي وان الباقين هم من الاقليات، واذا ما وجدت هناك قضية عربية فاننا لسنا ملزمين بحلها، فالعرب لم يهتموا ايضا بقضية اليهود فهم اي العرب يملكون عشرين دولة واموالا طائلة ولغة مشتركة وعادات متشابهة، والدول العربية تستطيع حل مشاكلها افضل من حلنا لها.

وعشية انتخابات الكنيست الحادية عشرة اتحدت حركة ايتان السياسية مع «حزب هتحيا» واحتلّ ايتان المكان الثاني في القائمة الانتخابية المشتركة للحركتين وبذلك انتخب لعضوية الكنيست.



[يوفال نئمان :]

اجتاز يوفال نئمان وزير التطوير والعلوم عن حزب هتحيا مراحل سياسية عديدة في حياته وبدأ حياته السياسية في حـزب مابام. ولد يوفال نئمان في تل ابيب عام ١٩٢٦ وكان جده ابا نئمان من مؤسسي مدينة تل ابيب، وولد والده جدلياهو في يافا في بدايـة القرن الحالي وفي عام ١٩١٥ نفي الى دمشق وطرد منها الى مصـر وهناك تزوج والدة يوفال واستمر الوالدان في العيش في مصر وادار الوالد حانوتا كبيرا في بور سعيد.

في سن التاسعة تخرج يوفال نئمان من مدرسة ليسيه فرانسيه في بور سعيد وعادت اسرته الى فلسطين المحتلة عـام ١٩٣٥ وعين والده رئيسا لمصنع المضخات في بيتح تكفا وسجل يوفال كطالب غيـر نظامي في كلية هرتسليا. وتخـرج من الكلية وهو في سن الخامسة عشرة، ولدى بلوغه التاسعة عشرة كان يحمل شهادة من كليـة الهندسة التطبيقية «التخنيون» بحيفا في فرع هندسة الالات.

بدأ يوفال نئمان حياته العسكرية في سن السادسة عشرة حين جند واشترك في التدريبات ودورات القيادة وفي حرب ١٩٤٨ عين نائبا لقائد الكتيبة ٥١ التابعة للواء جبعاتي وشارك في عدة معارك بينها معارك اللطرون وبعد حـرب ١٩٤٨ كلف نئمان بتنـظيم الوحدات الاحتياطية في الجيش الاسرائيلي واجتاز دورة في كليـة القيادة والاركان الفرنسية وعين في منصب رئيس شعبـة الاستخبارات، وبعد عدوان ١٩٥٦ عين ملحقا عسكريا في لندن بناء على توجيهات موشيه دايان وخـلال عدوان ١٩٦٧ وحرب ١٩٧٣ شغل نئمان منصب مساعد رئيس شعبة الاستخبارات للمهام الخاصة. وعين بعد حرب عام ١٩٦٧ رئيسا لجامعة تل ابيب.

وخلال الفترة ما بين ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣ كان نئمان من بين مخططي مشروع الون وصرح في مقابلة صحفية بانه كان من بين واضعي هذا المشروع، وانه قدمه بالتعاون

مـع البـرفسـور شمعون شمير عندما كان مجندا في الجيش كنائب لرئيس شعبـة الاستخبـارات، وانه اكتفى من الناحية الامنيـة ان ترابط اسرائيل حول التجمعات السكانية العربية، وتمنع العدو من الوصول الى المرتفعات الجبلية، لكن موقف نئمان السياسي تصلب في اعقاب حرب ١٩٧٣.

وفي عام ١٩٧٥ عين نئمان مستشارا رئيسيا في وزارة الحرب الصهيونية، لكنه اعتزل مهام هذا المنصب احتجاجا على اتفاقية فصل القوات مع مصر في سيناء.

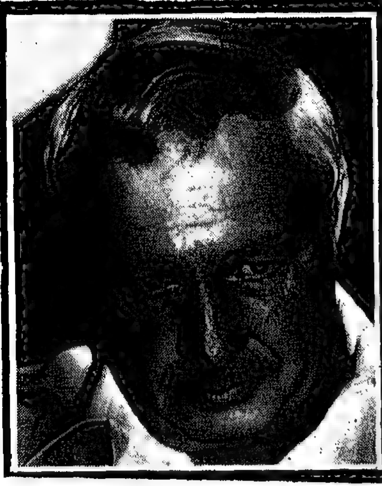
ترأس يوفال نئمان اللجنة الفنية التي خططت واوصت بانشاء قناة البحرين التي تربط ما بين البحرين الابيض المتوسط والبحر الميت مارة عبر الاراضي العربية المحتلة.

بعد اتفاقات كامب ديفيد شارك يوفال نئمان في تأسيس حركة هتحيا وانتخب للكنيست العاشرة واعلن معارضته الشديدة للانسحاب من سيناء لكنه رضخ في النهاية.

في اعقاب الغزو الصهيوني للاراضي اللبنانية عام ١٩٨٢ انضم نئمان الى الحكـومـة وعين وزيـرا للعلوم والتـطوير، وقبـل توليه هذا المنصب نشرت الصحف الصهيونية اخبار مخالفات ماليـة بحقه وامتلاكه حسابات بالدولار في البنوك الامريكية تفوق قيمتها المبالغ التي وجدت باسم ليئا رابين زوجة رابين رئيس الوزراء الاسبق والتي ادى اكتشافها الى استقالة اسحق رابين من منصبه.

وبعد ان أصبح وزيرا للعلوم والتطوير حول نئمان مكتبه الى مقر سري لحركة هتحيا وغوش ايمونيم، وعين عضو الكنيست حنان بورات في منصب رئيس اللجنة الاستشارية لوزارة العلوم والتطوير وحدد نئمان اهدافه بقوله: «ان لي حقيبة وزارية، ولدي اهتمامات سياسية في الضفة الغربية والجليل ووادي عربة، واسعى الى اقامة مشاريع صناعية في الضفة لاجتذاب المستوطنين.

وفي الانتخـابـات الاخيـرة للكنيست الحـاديـة عشـرة التي جرت بتـاريـخ ١٩٨٤/٧/٢٣ تراس يوفـال نئمان قائمة هتحيا ـ تسوميت الانتخابية، هذه القائمة التي حصلت على خمسة مقاعد في الكنيست الا ان هذه الكتلة بقيت في المعارضة ولم تنضم الى الائتـلاف الوزاري بزعم ان حكـومـة بيرس ـ شامير تتنكر لمشاريع الاستيطان الصهيونية في الاراضي العربية المحتلة.



آرئيل شارون

ولد الارهابي ارئيل شارون عام ١٩٢٨ في قرية «ميلان» في فلسطين المحتلة، التحق بالجامعة العبرية لدراسة العلوم الشرقية والتاريخ في الفترة ما بين ١٩٥٢ ـ ١٩٥٣، اكمل تحصيله العلمي في كلية الحقوق في جامعة تل ابيب عام ١٩٦٢ ودرس في مدرسة الاركان العليا في بريطانيا وهو متزوج وله ولدان. انضم شارون الى مدرسة الارهاب الاولى «الهاغاناة» وتخرج منها في سن مبكرة حيث ابدى نبوغا يتفق واتجاهات المدرسة وعمل حارسا في شرطة المستوطنات ثم تجند في سلاح المدرعات عام ١٩٤٧ وشارك في معارك الفالوجة.

في عام ١٩٥٣ انشئت في الجيش الصهيوني وحدة الارهاب والاغارات التي اطلق عليها اسم الوحدة ١٠١، وكانت اهداف انشاء هذه الوحدة هي اعادة الثقة الى الجيش الصهيوني بعدتدني مستوى وحداته المقاتلة، وكان صاحب فكرة انشاء هذه الوحدة هو ميشال شاحام قائد «لواء اورشليم» وظل امر انشاء هذه الوحدة سرا، والحق بها عدد من المتطوعين، وعين ارئيل شارون رئيسا لها، وكلف بالبحث في جميع الوحدات العسكرية عن مجندين مناسبين لالحاقهم بوحدته، ومن بين الاشخاص الذين وقع الاختيار عليهم: شلوموا باوم واوري اوفنهايمر ومئير هارتسيون وشمعون كاهنر وشموئيل ميرحاف وحنان سمسون وزئيف سلوتسكي وغيرهم لا يزالون يشكلون الجناح اليميني المتطرف في الجيش الصهيوني. وقد كلفت الوحدة ١٠١ بوضع الكمائن داخل الحدود الاردنية وبطرد البدو من عشيرة الطرابين والاغارة على مخيمات اللاجئين في قطاع غزة، وقامت بتنفيذ مجزرة قبية يوم ١٤/١٠/١٩٥٣ التي انتهت بموت ٦٩ مواطنا فلسطينيا بينهم نساء وشيوخ واطفال قتلوا اثناء نسف منازل القرية. وفي عام ١٩٥٤ تم توحيد الوحدة ١٠١ مع المظليين، وادى هذا الاتحاد الى التقاء الارهابيين شارون وايتان.

ويعترف رفاق شارون في الجيش الصهيوني ان شارون ليس بالمقاتل الشديد المراس او القائد الذي يسير في المقدمة، وكان يطلب من جنوده ما يحجم هو عن القيام به، وقد وصفه بن غوريون ذات يوم: لو ان شارون تخلى عن عيوبه مثل عدم قول الحقيقة والابتعاد عن الدس لاصبح قائدا عسكريا مثاليا.

في عام ١٩٦٦ عين شارون رئيسا لشعبة التدريب في الجيش الاسرائيلي واشترك في حرب ١٩٦٧ وكان برتبة جنرال، وتولى قيادة القطاع الجنوبي ترك شارون الجيش عام ١٩٧٣ لكنه استدعي ثانية في حرب رمضان حيث قاد القوات التي عبرت الى الضفة الغربية لقناة السويس «ثغرة الدفرسوار» وانضم في اعقاب الحرب الى «كتلة جاحل» وفاز في انتخابات الكنيست عام ١٩٧٣.

شغل شارون منصب مستشار رئيس الحكومة لشؤون الامن غير انه استقال بعد ذلك وشكل حزبا جديدا هو «سلام صهيون» وفاز حزب شارون بمقعدين في انتخابات الكنيست عام ١٩٧٧ التي قادت «تكتل الليكود» الى الحكم حيث انضم شارون اليه، وشغل منصب وزير الزراعة واصبح مسؤولا عن الاستيطان وبقي كذلك الى ان انتقل وزيرا للدفاع.

يتميز شارون بوضوح شديد في تصوره «لدولة اسرائيل» ويعلن آراءه بصراحة ودونما مواربة وهو يطلق الرصاص اولا ثم يتكلم. «واسرائيل» من وجهة نظر شارون هي الدولة التي يجب ان تضم مستقبلا كل اليهود المتواجدين في انحاء العالم لذلك يجب تكثيف عمليات الاستيطان لاستقبالهم ويسعى شارون باستمرار لمضاعفة القوة العسكرية الاسرائيلية.

اما الدولة الفلسطينية في نظر شارون فهي تلك الموجودة شرقي الاردن، اما الضفة الغربية وقطاع غزة فهما جزء من «ارض اسرائيل» ومن هنا يطالب شارون عرب الضفة الغربية بمناقشة مشكلتهم مع الدولة الفلسطينية الموجودة في الاردن. فالعودة الى حدود ١٩٦٧ تعتبر بالنسبة لشارون نكتة سخيفة ولا يقبل سماعها وهو يرفض ان تكون الضفة الغربية وغزة بايد غير اسرائيلية، اذ انه يمكن قصف تل ابيب منهما. وفي مجال الاستيطان يعتبر شارون مهندس عمليات مصادرة الاراضي ويتلخص مبدؤه في حق الاسرائيليين بالاستيطان في كل الاراضي العربية المحتلة، وقد كان له باع طويل في هذا المجال عندما كان وزيرا للزراعة ورئيسا للجنة الوزارية لشؤون الاستيطان. وشعاره بهذا الخصوص خطوة هنا وخطوة هناك وبعد ان تناثرت المستوطنات اخذ يربط بينها بالطرق المعبدة عازلا القرى والمدن العربية عن بعضها. وقد شجع شارون عمليات الاستيطان بصورة منقطعة النظير اكسبته تأييد

الحركات العنصرية والارهابية امثال حركة «غوش ايمونيم» اذ وصفته· «بانه الوزير الوحيد الذي يمكن الاعتماد عليه».

عرف شارون بتعطشه للدماء من خلال حبه للحرب، وهو صاحب مدرسة خاصة في الارهاب الذي درسه على يدي معلمه بيغن الذي اعتز به تلميذا ارهابيا نشيطا. خاض شارون كل الحروب ١٩٤٨، ١٩٥٦، ١٩٦٧، ١٩٧٣ واصيب اكثر من مـرة في هذه الحـروب، وسجله حافل بالارهاب ابتداء من قبية ومرورا بقطاع غزة، وقد توج اعماله الارهابية بعملية غزو لبنان فقد كان شارون بطل اطنان القنابل التي القيت على المدن والقرى والمخيمات في لبنان والتي كانت تنطق بما في قلبه من حقد وعنصرية، وهو ايضا المخطط والمنفذ لمذابح صبرا وشاتيلا. ولم يكن شارون يخجل من اعماله، ويدافـع دفـاع المستميت للبقاء في· الوزارة بعد ان ادانته لجنة كاهان التي شكلت للتحقيق في مجازر مخيمات صبرا وشاتيلا.

انتهى بحمد الله

المصادر والمراجع

١ ـ نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية (اعداد مختلفة).
٢ ـ مجلدات جريدة الرأي الاعوام ١٩٧٥ ـ ١٩٨٣.
٣ ـ اعداد مختلفة من جريدة الدستور الاردنية.
٤ ـ اعدادا مختلفة من جريدة صوت الشعب.
٥ ـ مجلة الارض المحتلة العدد الثامن عشر ١٩٨٣.
٦ ـ جريدة معاريف الاسرائيلية عدد يوم ٣١/٧/١٩٨١.
٧ ـ مجلة الارض العدد الثالث ١٩٨٢.
٨ ـ كتاب العنف والسلام ـ منشورات مركز الابحاث الفلسطيني تأليف ابراهيم العابد ـ ١٩٧٦.
٩ ـ مجلة الجديد اعداد مختلفة لعامي ١٩٨٠ ـ ١٩٨١.
١٠ ـ بلادنا فلسطين الجزء الثامن، القسم الثاني مصطفى الدباغ ـ ١٩٧٤.
١١ ـ صحيفة دافار الاسرائيلية عدد يوم ٢٧/٦/١٩٧٢.
١٢ ـ ملحق صحيفة دافار الاسرائيلية يوم ٢٧/٦/١٩٧٢.
١٣ ـ ملحق صحيفة دافار يوم ٨/٥/١٩٨١.
١٤ ـ صحيفة يديعوت احرونوت الاسرائيلية يوم ١٩/١١/١٩٧٩.
١٥ ـ مجلة هاعولام هازيه الاسرائيلية يوم ٨/٢/١٩٨٤.
١٦ ـ صحيفة الراي العام الكويتية يوم ٢٦/٧/١٩٨٤.
١٧ ـ اعداد مختلفة من نشرات لجنة القدس ـ عمان الاردن.
١٨ ـ كتاب الدروب السرية ـ تأليف جون ودافيد كيمحي نيسان ـ ١٩٥٤.
١٩ ـ دراسة للدكتور بورفارت برينتيس عن العلاقات النازية ـ الصهيونية ترجمة محمود مساد. ـ نشرته جريدة الراي ـ ١٩٨٤.
٢٠ ـ مجلة هاعولام هازية يوم ١١/١/١٩٨٤.
٢١ ـ صحيفة الاتحاد يوم ١٠/٩/١٩٨٤.
٢٢ ـ صحيفة الاتحاد يوم ١٠/٦/١٩٨٤.
٢٣ ـ نشرة مديرية الدراسات والبحوث ـ وزارة الاعلام الاردنية ٢٧/٧/١٩٨٣ عن استيطان الخليل.
٢٤ ـ نشرة مديرية الدراسات والبحوث ـ وزارة الاعلام الاردنية ١٧/٣/١٩٨٣ عن الممارسات الارهابية الصهيونية.
٢٥ ـ النص الرسمي الصهيوني الكامل لتقرير لجنة كارب ٧/٢/١٩٨٤.
٢٦ ـ نشرات وتقارير دار الجليل للنشر ـ عمان.

٢٧ ـ جريدة عال همشمار الاسرائيلية يوم ٨/ ٤/ ١٩٨٣ حول مجزرة دير ياسين.

٢٨ ـ جريدة يديعوت احرنوت يوم ٦/ ٧/ ١٩٧٩ عن قصة نسف فندق الملك داود.

٢٩ ـ ملحق صحيفة هآرتس الاسبوعي ٢٤/ ٧/ ١٩٨١ عن قصة نسف فندق الملك داود.

٣٠ ـ صحيفة القبس الكويتية يوم ٨/ ٥/ ١٩٨٤ حول اوضاع المعتقلين في السجون الاسرائيلية.

٣١ ـ مجلة الجيش الاسرائيلي «بماحنية» حول نسف السرايا العربية في يافا.

٣٢ ـ مقال للمحامي وليد الفاهوم ـ الناصرة حول حقوق المعتقلين.

٣٣ ـ مقال بقلم معين احمد محمود عن السجون واوضاع المعتقلين العرب في المناطق المحتلة ونشر في جريدة الاتحاد ـ ابو ظبي ١٩/ ٤/ ١٩٨٤.

٣٤ ـ نص مقابلة مع الجنرال ماتي بيليد بعنوان، بقايا ارض، اجراها صحفي فلسطيني ونشرتها القبس الكويتية يوم ٦/ ٥/ ١٩٨٤.

٣٥ ـ نص مقابلة مع البرفسور اسرائيل شاحاك اجراها صحفي فلسطيني ونشرتها القبس الكويتية يوم ٨/ ٥/ ١٩٨٤.

٣٦ ـ نص مقابلة صحفية مع المحامية الاسرائيلية فليتسيا لانغر حول الاستيطان والارهاب في السجون الاسرائيلية نشرتها صحيفة القبس الكويتية يومي ١٠/ ٥/ ١٩٨٤ و١٨/ ٥/ ١٩٨٤.

٣٧ ـ نص مقابلة مع الحاخام هيرش احد زعماء ناطوري كارتا حول الممارسات الارهابية الصهيونية في المناطق المحتلة، اجراها صحفي فلسطيني ونشرتها صحيفة القبس الكويتية يوم ١٤/ ٥/ ١٩٨٤.

٣٨ ـ نص مقابلة صحفية مع الشاعر الفلسطيني سميح القاسم حول الارهاب ضد عرب فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، نشرتها صحيفة القبس الكويتية يوم ١٦/ ٥/ ١٩٨٤.

٣٩ ـ مقالة في الجيروساليم بوست حول الارهاب اليهودي ضد العرب خلال ايار ١٩٨٤.

٤٠ ـ عدة مقالات نشرتها مجلة هاعولام هازبه بقلم دان عومر بعنوان، الفاشية المتجددة التي تجتاح الكيان الصهيوني، خلال شهري كانون الثاني وشباط ١٩٨٤.

٤١ ـ مقال نشرته هاعولام هازبه بقلم اوري افنيري بعنوان الجنون صفة مفتعلة ملازمة للفاشية الاسرائيلية، يوم ١٤/ ٣/ ١٩٨٤.

٤٢ ـ مقال في صحيفة يديعوت احرونوت بقلم يعقوب، كروز بعنوان تاريخ الارهاب الصهيوني عميق الجذور، تاريخ ٢٣/ ٣/ ١٩٨٤.

الفهرس

* الكتب الصادرة عن دار الجليل

١ ـ الموساد، جهاز المخابرات الاسرائيلي السري
دينيس ايزنبرغ
ايلي لاندو
اوري دان

---

٢ ـ من مفكرة اسحاق رابين
(صدر بالتعاون مع منشورات فلسطين المحتلة)

---

٣ ـ عمود النار، الاسطورة التي قامت عليها اسرائيل
ترجمة غازي السعدي
(صدر بالتعاون مع المؤسسة العربية للدراسات والنشر)

---

٤ ـ الاستيطان، التطبيق العملي للصهيونية
المهندس الزراعي عبدالرحمن أبو عرقه
(صدر بالتعاون مع المؤسسة العربية للدراسات والنشر)

---

٥ ـ حرب الجليل، الحرب الفلسطينية ـ الاسرائيلية تموز (١٩٨١)
بدر عبدالحق وغازي السعدي
(صدر بالتعاون مع المؤسسة العربية للدراسات والنشر)

---

٦ ـ الكتاب السنوي ١٩٨١
توثيق لابرز المعلومات والاحداث في فلسطين المحتلة
هيئة الرصد والتحرير
غازي السعدي، نواف الزرو، غسان كمال
(صدر بالتعاون مع المؤسسة العربية للدراسات والنشر)

---

٧ ـ الكتاب السنوي ١٩٨٢
توثيق لابرز المعلومات والاحداث في فلسطين المحتلة
هيئة الرصد والتحرير
غازي السعدي، نواف الزرو، غسان كمال

---

٨ ـ الحرب الفلسطينية الاسرائيلية في لبنان (١)
شهادات ميدانية لضباط وجنود العدو
بدر عبدالحق وغازي السعدي

---

٩ ـ الحرب الفلسطينية الاسرائيلية في لبنان (٢)
مايكل جانسن
ترجمة محمود برهوم

١٠ـ الحرب الفلسطينية الاسرائيلية في لبنان (٣)
وثيق جرم وادانة
غازي السعدي

١١ـ الحرب الفلسطينية ـ الاسرائيلية في لبنان (٤)
اهداف... لم تتحقق
غازي السعدي

١٢ـ الحرب الفلسطينية ـ الاسرائيلية في لبنان (٥)
معتقل انصار ـ وصراع الارادات
سليم الجنيدي

١٣ـ الحرب الفلسطينية ـ الاسرائيلية في لبنان (٦)
الحرب المضللة
زئيف شيف وايهود يعاري
ترجمة · غازي السعدي

١٤ـ الحرب الفلسطينية الاسرائيلية في لبنان (٧)
فظائع الحرب اللبنانية
ترجمة زكي درويش

١٥ـ الحرب الفلسطينية الاسرائيلية في لبنان (٨)
لبـــنان هزيمة المنتصرين وانتصار القضية
اللجنة ضد الحرب في لبنان

١٦ـ رؤى مستقبلية عربية للثمانينات
الدكتور احمد صدقي الدجاني

١٧ـ المثلث الايراني
العلاقات الاسرائيلية الامريكية الايرانية في عهد الشاه
الصحفي شموئيل سيجف
ترجمة غازي السعدي

١٨ـ هل يوجد حل للقضية الفلسطينية؟
(مواقف اسرائيلية)
آلوف هروبين
ترجمة: غازي السعدي

١٩ـ من ابو عمار الى الجميع
رسائل من قلب الحصار

٢٠ـ غوش ايمونيم
الوجه الحقيقي للصهيونية
داني روبنشتاين
ترجمة غازي السعدي

٢١ـ يوميات من سجون الاحتلال
زنزانة رقم ٧
فاضل يونس

٢٢ـ عملية الدبويا كما يرويها منفذوها
المحامي درويش ناصر

٢٣ـ مراكز القوى في اسرائيل ١٩٦٢ ـ ١٩٨٣
ونموذج صنع القرار السياسي في اسرائيل
للدكتور نظام بركات

٢٤ـ حق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير المصير
يوسف القراعين

٢٥ـ مشاريع التسوية للقضية
الفلسطينية ١٩٤٧ ـ ١٩٨٢
منير الهور وطارق الموسى

٢٦ـ ايام دامية في المسجد الاقصى المبارك
الدكتور احمد العلمي

٢٧ـ الاحد الاسود
تصوّر امريكي صهيوني للعمل الفدائي الفلسطيني
ترجمة حسن اسماعيل متشعل

٢٨ـ بروتوكولات حكماء صهيون
المجلد الاول ـ عجاج نويهض

٢٩ـ بروتوكولات حكماء صهيون
المجلد الثاني ـ عجاج نويهض

٣٠ـ الاستعمار وفلسطين
رفيق شاكر النتشه

٣١ـ الاقتصاد الاسرائيلي بين دوافع الحرب والسلام
للدكتور فؤاد حمدي بسيسو

٣٢ـ الاردن وفلسطين
وجهة نظر عربية
د سعيد التل

٣٣ـ الحرب من اجل السلام
عيزر وايزمن ـ ترجمة غازي السعدي

٣٤ـ فلسطين ارض وتاريخ
الدكتور محمد سلامة النحال

٣٥ـ اتفاقيات السلم المصرية ـ الاسرائيلية
في نظر القانون الدولي
محمد خضر الرفاعي

٣٦ـ الخيار النووي الاسرائيلي
شاي فيلدمان
ترجمة غازي السعدي

٣٧ـ انتهاك حقوق الانسان في الاراضي المحتلة
شهادات مشفوعة بالقسم
ترجمة سليم راغب ابو غوش

٣٨ـ التوازن العسكري في الشرق الاوسط
اعداد مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة تل ابيب
ترجمة : نبيه الجزائري

٣٩ـ صورة العربي في الأدب اليهودي ١٩١١ـ١٩٤٨
الدكتورة ريزا دومب
ترجمة عارف توفيق عطاري

٤٠ـ فلسطين تأريخاً ونضالاً
نجيب الاحمـــد

٤١ـ الكتاب الاسود
عن يوم الارض ٣٠ آذار ١٩٧٦

٤٢ـ في سَرْبيّة الصحراء
سميح القاسم

---

٤٣ ـ القمع والتنكيل في سجن الفارعة

اعداد لجنة الحقوقيين الدولية ـ القانون من اجل الانسان

٤٤ـ من ملفات الارهاب الصهيوني في فلسطين «٢»
مجازر وممارسات ١٩٣٦ ـ ١٩٨٣
دراسة موثقة اعداد : غازي السعدي

رقم الايداع لدى

مديرية المكتبات والوثائق الوطنية

١٩٠/٤/١٩٨٥م

طبع في
شركة الشرق الأوسط للطباعة
تلفون ٨٩٤٩٤٠/٨٩٤٩٤١ ـ ص.ب ١٥٢٨٦
عمان ـ الأردن / ماركا الشمالية

هذا الكتـاب

يتناول جانبا من الممارسات الارهابية، التي نفذها بنو صهيون، عبر حقبة زمنية محددة، ضد الشعب الفلسطيني خاصة، والعربي عامة .

ويزيح الستار عن العلاقات المتسوهة، التي اقامها زعماء الصهيونية، وقادة العصابات، مع النازية، والاستعمار البريطاني، للاستئثار باكبر قدر من المكاسب، التي مهدت لقيام «دولة الاغتصاب» على انقاض الشعب العربي الفلسطيني، وارضه ومقدساته.

ان المجازر التي نفذتها العصابات الصهيونية قبيل اغتصاب فلسطين، لم تكن الا بداية للارهاب الذي برع فيه الصهاينة، حيث ظلوا يلاحقون الشعب الفلسطيني، بارهابهم، اينما تواجد، دونما وازع من خلق او ضمير...

وتكمن اهمية هذا الكتاب، في كونه يوثق بعض المجازر والمذابح والاعتداءات، التي مارستها العصابات الصهيونية، والمؤسسة العسكرية في الكيان الاسرائيلي... على حد سواء..

وبذلك يكون الكتاب، حجة دامغة على اولئك الذين يدعون الدفاع عن حقوق الانسان، ويحاربون «الارهاب» الا اذا كان ارهابهم!!



دار الجليل للنشر ـ عمان
ص.ب ٨٩٧٢ تلفون ٦٦٧٦٢٧
تلكس: ٢٣٠٣١



اصدار
دار الجليل للنشر
عمان ـ ص.ب ٨٩٧٢ تلفون ٦٦٧٦٢٧ تلكس ٢٣٠٣١